سلسلة الدراسات
الاجتماعية والعمالية
110
سلسلة علمية متخصصة تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية
العدد (110) - الطبعة الأولى شوال 1437هـ الموافق يوليو 2016م

الشباب والتحديات المعاصرة في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتورة منى عباس
الدكتور فيصل المناور
الدكتور فواز العنزي
الدكتور حمود النوفلي
الأستاذ هزاع المنصوري
الدكتورة فاطمة الكبيسي
الدكتورة أسماء العطية
الدكتور خالد الحربي
الأستاذ حافظ أمان
الأستاذ أحمد عبدالأمير

تصدر عن المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الشباب والتحديات المعاصرة
في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتورة منى عباس

الدكتور فيصل المناور

الدكتور فواز العنزي

الدكتور حمود النوفلي

الأستاذ هزاع المنصوري

الدكتورة فاطمة الكبيسي

الدكتورة أسماء العطية

الدكتور خالد الحربي

الأستاذ حافظ أمان

الأستاذ أحمد عبدالأمير

سلسلة الدراسات
الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة

تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تتم المراسلات بإسم المدير العام
على العنوان التالي:
ص.ب ٢٦٣٠٣ (المنامة – مملكة البحرين)
هاتف ٩٧٣١٧٥٣٠٢٠٢+ فاكس ٩٧٣١٧٥٣٠٧٥٣+
البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org
العنوان علي شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

العدد (١١٠) – الطبعة الأولى

شوال ١٤٣٧هـ

الموافق يوليو ٢٠١٦م

- الكتاب: الشباب والتحديات المعاصرة في دول مجلس التعاون
- المؤلفين: الدكتورة منى عباس
الدكتورة فاطمة الكبيسي
الدكتور فيصل المناور
الدكتورة أسماء العطية
الدكتور فواز العنزي
الدكتور خالد الحربي
الأستاذ حمود النوفلي
الأستاذ حافظ أمان
الأستاذ هزاع المنصوري
الأستاذ أحمد عبدالأمير

- الطبعة: الأولى (شوال ١٤٣٧هـ- يوليو ٢٠١٦م)

ملاحظة:

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز إعادة طبعها كلها أو جزء منها، أو نقلها أو الإقتباس منها، أو نشرها بأي أسلوب دون موافقة خطيّة من المكتب التنفيذي.

Note:

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form means without prior permission in writing of the Executive Bureau.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

رقم الإيداع في المكتبة العامة: د.ع ٢٠١٦/٩٩

رقم الناشر الدولي: ٧-١٥-٨٣-٩٩٩٥٨-٩٧٨ ISBN

المحتويات

تقديم المدير العام:..... ٩

الدراسة الأولى: الشباب بين التعليم وســوق العمــل في دول مجلس التعاون الخليجي ١١

(الدكتورة منى عباس)

الدراسة الثانية: مشاركة الشباب في منظومة المجتمع المدني والأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي..... ٧٣

(الدكتورة فاطمة الكبيسي)

الدراسة الثالثة: التطرف والعنف وآليات المواجهة لدى الشباب في دول مجلس التعاون..... ٩٣

(الدكتور فيصل المناور)

الدراسة الرابعة: الشباب وبعض التحديات المعاصرة والتمكين من منظور التنمية البشرية والحقوقية..... ١٦٧

(الدكتورة أسماء العطية)

الدراسة الخامسة: المواطنة والانتماء والولاء لدى الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي..... ٢٠١

(الدكتور فواز العنزي)

الدراسة السادسة: الهوية الاجتماعية للشباب بين الأسرة والمدرسة والمجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي..... ٢٤٥

(الدكتور خالد الحربي)

الدراسة السابعة: المخاطر الاجتماعية وتحدياتها أمام الشباب في دول الخليج العربية..... ٣٣١

(الدكتور حمود النوفلي)

الدراسة الثامنة: الابتكار عند الشباب وسوق العمل..... ٣٨٣

(الأستاذ حافظ أمان)

الدراسة التاسعة: تحديات تواجه الشباب لدخول عالم الأعمال..... ٤٠٧

(الأستاذ هزاع المنصوري)

الدراسة العاشرة: الشباب في السياسات والاستراتيجيات والخطط في دول مجلس التعـــاون: البحرين نموذجاً..... ٤١٧

(الأستاذ أحمد عبدالأمير)

تقديم المدير العام

تنفيذاً للقرار الصـــادر عن مجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لـــــــدول الخليج العربية، نظم المكتب التنفيذي بالتعاون والتنسيق مع وزارة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر حول الشـــباب والتحديات المعاصـــرة في دول مجلس التعـــاون، وذلـــك خلال يومي الأربعاء والخميس الموافق ١٧-١٨ فبراير بمسرح الجامعة القاسمية بإمارة الشارقة.

وعقد المؤتمر تحت رعاية معالي الأستاذة نجلاء محمد العور، وزيرة تنمية المجتمع، وقـــــد أنـــــاب عن معاليها في حفل افتتاح المؤتمر ســـعادة الأستاذ ناجـــــي الحاي مبارك، وكيل وزارة تنمية المجتمع بالإنابة، وبمشاركة وفود تمثل الدول الأعضاء بالإضافة إلى الأمانة العامة لـــــدول مجلس التعاون الخليجي وممثلين عن المملكة الأردنية الهاشـــمية وشخصيات خليجية ومؤسسات وجامعات ومعاهد ومكتـــب التربيـــة العربي لـــدول الخليج، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وممثلين عن بعض الجمعيات الشـــبابية وعدد من أفراد الشـــرطة بدولة الإمـــــارات العربية المتحدة، وجمع من طلبة الجامعة القاسمية بالإضافة لممثلين عن المكتب التنفيذي.

استهدف المؤتمر من خلال جلساته وأبحاث وأوراق عمله بحث قضايا الشباب ومشكلاتهم وتعليمهم وإلتحاقهم بسوق العمل وموقعهم بين الـــــهويـــــة الفرعية والهوية الوطنية الجامعة وكيفية مواجهة التطرف والعنف ورســـم سياسات رعايتهم وإعدادهم وتمكينهم بحيث

يتعاملون مع انفجار الانفتاح والمســـتقبل من موقع القوة والاقتدار والحصانة.

وفي هذا العدد الذي خصـــصـــه المكتب التنفيذي ضمن سلسلة دراســـاته الاجتماعية مجموعة الأبحاث وأوراق العمل التي عرضت في المؤتمر والتي أسهم في تأليفها نخبة ممتازة ومشهود لها علمياً في مجال البحث الاجتماعي والتي شـــكلت جهداً مشـــكوراً يســـتحق الجميع عليه خالص الشكر والتقدير.

وإذ يضع المكتب التنفيذي هذا الإصدار بين يدي القارئ الكريم، ليأمل أن يتواصـــل الاهتمام بدراســـة وبحث ومناقشة قضايا الشباب لتعزيز قـــدراتهم وحمـــايـــة حقوقهم وتمكينهم داخـــل المجتمع الذي يشكلون جزء أساسي من مكوناته.

سائلين المولى العلي القدير أن يحقق لأوطاننا كل أسباب التقدم والنجاح والرفعة،،،

والله ولي التوفيق،،،

د. عامر بن محمد الحجري

المدير العام

المنامة : شوال ١٤٣٧هـ
الموافق: يوليـــو ٢٠١٦م

الدراسة الأولى

الشباب بين التعليم وسوق العمل
في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتورة منى عباس

باحثة في شؤون المرأة

مملكة البحرين

الشباب بين التعليم وسوق العمل
في دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

تمثل فئة الشباب في المجتمعات كما بينت الدراسات الفئة الأكبر عدداً، والأكثر حساسية على المستوى الاجتماعي بسبب وضعها ومسار مستقبلها والتحديات التي تواجهها، خصوصاً مع ما حملته العولمة من تطور وأحدثته من متغيرات كبيرة ومتسارعة في البنية الاجتماعية للمجتمعات المحلية، أثرت تأثيراً بالغاً على اتجاهات السلوك عند الشباب وقيمهم.

إن الإنفتاح والثورة المعلوماتية والتقنية والاتصالاتية أعادت تشكيل واقع الشباب الخليجي وتفتح عيونه على ما يجري في العالم من أحداث وصراعات عكست نفسها على وعيهم وتحفيز نوازعهم للاقتداء بالنماذج التي تتجسد أمامهم وإشباع حاجاتهم الآنية بمؤثرات الإغراءات الاستهلاكية، فضلاً عن الفرص المتاحة أمامهم ونوعها لجهة التعليم والتدريب التي تؤهلهم للإنخراط في سوق العمل. إن العولمة كما يشير الباحث أديب نعمة: "أحدثت تناقض حاد في مجتمعات الخليج العربي بتأثيره على الشباب حيث لا تزال هذه المجتمعات منظمة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا على أساس البيئة القبلية من جهة، وفي الوقت نفسه من اكثر البلدان العربية اندماجا بالعولمة الاقتصادية وتأثرا بها، لقد شهدت المنطقة تحولات شاملة وعميقة على اكثر من صعيد، وفي مدى زمني لا يتجاوز

الخمسة أو ستة عقود، حيث انفتحت فيها آفاق الفرد والجماعة من النطاق المحلي المحدود في عهد الاجداد، الى عصر العولمة والنفط والفضائيات في عصر الأحفاد[١]، كما قدر أستاذ علم الإجتماع محمد الرميحي "بأن حجم الشباب في المجتمع الخليجي يقدر بحوالي (٤٠%) من متوسط إجمالي السكان الذين يتجاوزون نحو (٤٠ مليون نسمة) من مواطنين ومقيمين، ولهذا تسعى أنظار الأقطاب الدولية التي تقود العولمة إلى تمرير مجمل أفكارها واتجاهاتها للاستفادة إيجابياً من شريحة الشباب والإمساك بزمامها أو التأثير في خياراتها لما تشكله من أهمية اقتصادية في سياساتهم- أي أقطاب العولمة[٢].

وتبعاً إلى أستاذ علم النفس مصطفى حجازي: "يمثل الشباب الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص نماء المجتمع وصناعة مستقبله، كما أنهم يشكلون في الوقت ذاته التحدي الكبير في عملية تأطيرهم وإدماجهم في مسارات الحياة الاجتماعية والوطنية والإنتاجية النشطة والمشاركة. إنهم يشكلون العبء على الدولة التي غالباً ما تقصر في وضع الاستراتيجيات الكفيلة بحسن توظيف طاقاتهم الإنتاجية، وتوقهم إلى البذل والعطاء"، ويضيف بأن تشخيص مشكلات الشباب ودراسة قضاياهم واحتياجاتهم شمولي ويتعدد في مجالات الاختصاص، كون ملفهم يشكل أكثر حالات الهدر والأكثر خطورة على مستقبل المجتمع، ولهذا يدعو إلى تطوير علم خاص بهم في الجامعات أطلق عليه "علم الشباب"، بحيث يشكل ركيزة

---

[١] أديب نعمة، إشكاليات البحث في مجال الشباب ومقترحات مستقبلية.

[٢] محمد غانم الرميحي، "**مجلس التعاون العربي والمستقبل في المنظور الاجتماعي والثقافي**"، المؤتمر السنوي لندوة التنمية في الخليج: البحرين،٨-٩ فبراير ٢٠٠٨، ص ٤٠.

أساسية لوضع سياسات شبابية على الصعيد المجتمعي في التربية والعمل والمشاركة الاجتماعية والانتماء كما في الترويح[٣].

من هنا نجد أن تعريفات مفهوم الشباب تتعدد في المجالات المعرفية وتثير سجالاً عند الباحثين في العلوم الإجتماعية والإنثربولوجية، وذلك لما تمثله مرحلة الشباب من تغير كمي ونوعي في شخصية الشباب بدرجة عالية من التعقيد في الاهتمامات والتحولات الجسمانية والنفسية والعقلية والعاطفية والرغبة في تأكيد الذات والبحث عن دور اجتماعي إضافة إلى خصائص التمرد والقوة والحيوية والقدرة على التحمل والإنتاج والشعور بالمسئولية.

المفهوم:

يعرف مفهوم الشباب في المعجم اللغوي كونهم جمع مذكر ومؤنث معاً، وتعني الفتاء والحداثة، ويطلق لفظ شبان، وشبيبة، كجمع لمذكر مفرد شاب، ويطلق لفظ شابات، وشائب، وشواب، كجمع مؤنث على مفرد شابة، وأصل كلمة شباب هو شب بمعنى صار فتياً، أي "من أدرك سن البلوغ ولم يصل إلى سن الرجولة"[٤]. أما في المعجم اللغوي الإنجليزي Oxford فلفظ الشباب يقابله باللغة الإنجليزية كل من اللفظتين Youth وYoung و"تطلق على المرحلة العمرية التي تمتد ابتداءً من مرحلة الطفولة إلى ما

---

[٣] مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**، ط١، المركز الثقافي العربي: بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٠٤.

[٤] مجموعة من المشاركين، **معجم الوسيط**، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤، ص٤٧٠.

قبل الرشد[٥]، وAdult وفي معجم روبير "Robert" الفرنسي لفظة الشباب "Jeunesse"تطلق "على فترة الحياة الممتدة مابين الطفولة والنضج Maturtté[٦]، ومنه نجد إن مرحلة الشباب تعني اصطلاحياً بالمعجم العربي أن يكون الفرد في مظهر ووجه حسن، وجسد مفعم بالحيوية، في حين تشير المعاجم الأجنبية إلى أن مرحلة المراهقة تستعمل كمرادف لمفهوم الشباب، لأن المرحلة العمرية التي تحدث ما بين الطفولة وسن الرشد يحصل فيها مجموعة من التغيرات النفسية والبيولوجية والاجتماعية.

هذا وتقترن كلمة "المراهقة Adolescence" في علم النفس بمفهوم الشباب، ومعناها التدرج نحو النضج البدني والجنسي والعقلي والانفعالي[٧] وهي كلمة لا يقصد بها مرحلة عمرية محددة بقدر ما تشير إلى مجموعة من الخصائص النفسية والجسمية التي تكون في حالة نشاط وقوة وتهور واندفاع أيضاً، وتشهد تغيرات أساسية في كل الجوانب الجسمانية والعقلية والاجتماعية والانفعالية، كما إنها تختلف عن كلمة البلوغ Puberty التي تقتصر على الناحية الجنسية. أما في الدراسات النفسية فالمفهوم يعني الحاجة إلى الاستقلالية والتمركز حول الذات التي تظهر بقوة عند فئة الشباب، ورفضهم لأي سلطة عليهم سواء داخل مؤسسة العائلة أو خارجها، وبحثهم عن علاقات جديدة قريبة من سنهم باعتبار أن الكبار لا يفهمونهم ومتسلطين عليهم، وغالباً ما يحاولون إثبات وجودهم وتميزهم من خلال الأعمال التي يقومون بها، والتي تتصف بالجرأة والتهور أحياناً داخل ما

---

[٥] xford, Learners Pocket, **Dictionary**, Fourth edition ٢٠٠٨, page: ٥١٨.

[٦] Robert; **dictionnaire de la langue française**. P١٢٢٧.

[٧] مصطفى فهمي، **سيكولوجية الطفولة والمراهقة**، مكتبة مصر، بدون سنة نشر، ص ١٦٢.

يسمى بالنظام الاجتماعي للمجتمع، إنها فئة متصارعة مع ذاتها ومع المجتمع من أجل الوجود، وهذا ما يذهب إليه كينستون kinston بقوله: أن "الشباب يتصف بأنماط سلوكية ترتبط بالتوترات بين الذات والمجتمع والنفور من الأشخاص ذوي السلطة المطلقة"[٨].

كذلك تتميز مرحلة الشباب بالنمو في نسبة الذكاء بشكل حاد، وارتفاع القدرة على الإبداع والتفكير بشكل متعمق في الموضوعات، بحيث "ينمو الانتباه والتذكر، والتخيل لا على أساس آلي، كما كان من قبل، وإنما على استنتاج العلاقات الجديدة بين الموضوعات، ويصير التخيل خصباً مبنياً على الواقع والصور المجردة، غير محصور في نطاق الصورة الحسية، كما كان لدى الطفل"[٩]، وهنا يتفق أغلب الباحثين في الحقل السيكولوجي بأن فترة المراهقة–الشباب هي مرحلة من النمو التي تفصل الطفولة عن مرحلة البلوغ، والتي تشير إلى الفترة التي تقع بين البلوغ الجنسي وسن الرشد، ويتم تحديدها غالباً بين سن ١٢ إلى سن ١٨ سنة"[١٠].

تتفق الأدبيات بأن مرحلة المراهقة تنحصر في فترة قصيرة وطويلة، وقد تنعدم أحياناً تبعاً للظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة كما يخلص "روبرت واطسون"[١١]، وفي البعد الأنثوبولوجي –الثقافي تبين

---

[٨] عادل عز الدين الأشول، **علم النفس النمو**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية: ١٩٨٢، ص٦٦.

[٩] عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، **سلسلة عالم المعرفة**، ط١، عدد٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، ص٣٢.

[١٠] عبدالإله فرح، حول مفهوم الشباب، موقع منهل: الثقافة التربوية، **http://www.manhal.net/art/s/١٩٠٣٢**، ٢٠١٣/٩/١٣.

[١١] روبرت واطسون، هنري كلاي ليندرجرين، **سيكولوجية الطفل والمراهق**، ط١، مكتبة مدبولي: القاهرة، ٢٠٠٤، ص٥٧٦.

أعمال "مرغريت ميد Magaret Mead" في المجتمعات البدائية في جزر الساموا "Samoa"[١٢] نظرتها إلى المراهقة و"تالياً الشباب" باعتبارها مرحلة تتحدد اجتماعياً وتاريخياً وارتباطاً بثقافة المجتمع، وان أزمة المراهقة هي وليدة العلاقة بين المجتمع والمراهق والتوقعات والاحباطات المتواجهة، ولا تنبع من الخصائص النفسية للفرد في هذه المرحلة العمرية.[١٣]

أما في علم الاجتماع فتحدد فئة الشباب استناداً إلى المجتمع كإطار مرجعي، حيث "يعرف السنsociologie des âges، عادة بتعاقب الأدوار الاجتماعية في دورة الحياة وتبعاً لبعد الوضعية "الاجتماعية status" (تلميذ، عامل، متزوج) وكذلك بعداً معيارياً يتمثل في سلوكيات محددة يتوقعها المجتمع بما يتناسب مع كل وضعية، وعليه يرى علماء الاجتماع أن فترة الشباب تبدأ من خلال دخول الفرد إلى المجتمع الذي يحاول بدوره إدماجه وتأهيله ليؤدي عمله داخل المجتمع، ثم تنتهي بعد أن يحتل الفرد مكانة اجتماعية يكون فيها قادراً على تأدية الدور بشكل مقبول ضمن النظام الاجتماعي[١٤]، بيد إن الواقع العملي أثبت أن الدور الاجتماعي لا يحدد وحده مفهوم الشباب الذي يتمثل في انتهاء الدراسة، والدخول للوظيفة أو

---

[١٢] **الساموا Samoa** مجموعة جزر تقع بين نيوزلندا وأستراليا، وشباب السامو بصبحون ناضجين منذ طفولتهم، ومندفعين تجاه المخاطر ومواجهة أى صراع، ومتحررين من قيود أهلهم ومن الاله، يتعلمون الاعتماد على أنفسهم وكيف يعيشون مع أنفسهم، ولديهم ميل للقيادة وللمنافسة، مما يسمح لهم المرور لسن الشباب بسهولة، هم يختلفون عن شباب القرون الوسطى الذين كانوا يجدون أنفسهم مضطربين للانقطاع عن العالم لخدمة الاله، كما يختلفون عن الشباب الهنود الذين يضطرون لقطع أصابعهم كقربان دينى. أنظر: منجى الزابدى، **الدخول إلى الحياة: الشباب والثقافة والتحولات الاجتماعية**، منشورات تبر الزمان، تونس: ٢٠٠٥، ص٦١.

[١٣] أدبب نعمة، إشكالبات البحث فى مجال الشباب ومقترحات مستقبلية.

[١٤] المنجي الزيدي، ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام، "**مجلة عالم الفكر**" عدد ١، م٣٥، يوليو/سبتمبر ٢٠٠٦، ص ٢٠٣.

الاستقلال عن العائلة، ذلك أن المتغيرات التي تحدث في المجتمع وتؤدي إلى الفشل الدراسي والعجز عن تأمين العمل ومتطلبات الحياة قد تفرز فئات من الشباب العاجز عن أداء الدور الذي حدده لهم النظام الاجتماعي برغم من حصولهم على العضوية الاجتماعية، وهناك من الدارسين ممن ينظرون للشباب بأنهم الفئة الأقل تماسكاً داخل المجتمع بسبب الإقصاء الاجتماعي والتهميش وهو ما عبر عنه "إدغار موران Edgar Morin" بوصف الشباب بأنهم الحلقة الضعيفة في التماسك الاجتماعي[١٥].

وعلى الرغم من إجماع التعريفات السابقة على خصائص فئة الشباب، إلا إنهم بنظر مصطفى حجازي ليسوا شريحة واحدة بل فئات لكل منها ظروفها وخصائصها وإمكاناتها وأزماتها، وهم يتوزعون بين فئات مختلفة منها فئة الشباب المحظية المترفة وهي قلة قليلة، والفئة المنغرسة اجتماعياً ومدرسياً، وتمثل جيل النخبة من الشباب، وفئة طامحة لبناء مكانتها اجتماعياً بدأت تأخذ حضها من الفرص، وفئة الشباب المهدور طاقاته وهي الأكثر حضوراً داخل المجتمع، والتي لا تدخل ضمن الحسابات والخطط. كما تم تصنيفهم أيضاً استناداً إلى اتجاهات أخرى على أساس المهنة أو العمل، فهناك فئة الطلاب في المدارس والمعاهد والجامعات، وفئة العمال والموظفين حيث يتأطر عملها ونشاطها في المؤسسات المهنية والنقابات، وفئة العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات والعمال.

---

[١٥] المنجي الزايدي، **ثقافة الشارع:** دراسة سوسيوثقافية في مضامين ثقافة الشباب، مركز الناشر الجامعي: تونس، ٢٠٠٧، ص٨.

أما لجهة تأثير الانفتاح الكوني والعولمة والتحولات التي حملتها من خلال قواعد معلوماتها وإعلامها والخليط الثقافي، فقد فقدت السلطات التقليدية "الأسرية والمدرسية والمجتمعية" مرجعيتها، وبالتالي لم يعد يشكل الكبار مرجعية فعلية للجيل الصاعد من الشباب على صعيد المعرفة والتعامل مع تقنيات المعلومات وقواعدها، الأمر الذي أدى إلى تراخي المعايير الاجتماعية، وتراجع قيام الأسرة بوظائفها المعتادة في الرعاية والتوجيه واستفحال نماذج الاستهلاك[١٦].

وعليه فأن تحديد مفهوم الشباب سسيولوجياً ليس مفهوماً مطلقاً بحدود واضحة ومضبوطة كما يقول المغربي ادريس بن سعيد ويقر معه بيير بورديو "Pierre Bourdieu" بوجود اتجاها عاما في علم الاجتماع يعتبر أن الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية حدود اعتباطية[١٧]، إلا أن بعض السوسيولوجيين ذهبوا إلى اعتبار السن بين (١٥ و٢٥ سنة) هو السن المحدد لفترة الشباب، وهذا ما يتطابق والمفهوم الدولي للشباب (١٥-٢٥) لعام ١٩٧٥، وهي المرحلة العمرية بحسب عزت حجازي التي تحدث فيها تحولات هامة في حياة الفرد الشابة[١٨]، أما "بول باسكون" فقد اعتبر أن "مرحلة الشباب تبدأ في سن(١٢-٣٠) التي تكمن فيها مرجعية المعايير الثقافية والاجتماعية[١٩].

---

[١٦] مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**، ط١، المركز الثقافي العربي: بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٠٥-٢١٠.

[١٧] Bourdieu Pierre, **La jeunesse nest quun mots, in questions de sociologi**e, Minnuit,١٩٨٤; p١٤٣.

[١٨] عزت حجازى، **الشباب العربى ومشكلاته**، ص٢٧ و٢٨.

[١٩] رشيدة برادة، **المدرسة المغربية كما يراها المراهقون والشباب**، ط١، مطبعة النجاح الجديدة: الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص٢٩.

خلاصة الأمر، الجميع متفق بأن الشباب يمثلون القوة المحركة في المجتمع والشريحة الأكثر تأثراً بالأوضاع الاقتصادية والسياسية، كما إنهم الأكثر دينامية وتحركاً بسبب ما يتمتعون به من طاقة متجددة، لاسيما وإن مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات البيولوجية والسيكولوجية حيث تكتمل عملية التطبيع الاجتماعي والاكتمال البيولوجي، والاجتماعية التي تنظر للشباب بصفتهم حقيقة اجتماعية وليسوا ظاهرة بيولوجية فقط.

أولاً: تعليم الشباب في دول مجلس التعاون:

تعرفنا مما سبق، أن الشباب يمتلك القوة والطاقات الكبيرة والحيوية في مرحلة النماء، ما يعني حاجتهم إلى التأهيل وصقل القدرات بالتعليم والتدريب التي تجعلهم يقتربون من تأدية أدوارهم الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة من المجتمع، وهذا بالطبع يتطلب وضع السياسات والبرامج التي تساهم في إرساء الرعاية والإرشاد، كونها تمثل أحد المرتكزات التي تستند إليها وظيفة المؤسسات التعليمية والتربوية من مدارس وجامعات ومعاهد ومجالس محلية لتأخذ على عاتقها مسؤولية ربط مستقبل الشباب المهني بمستوى أدائهم الدراسي واختصاصهم للانخراط في سوق العمل والمشاركة في تحمل المسؤولية الاقتصادية تجاه أنفسهم وتجاه أسرتهم.

تبين الدراسات بأن التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي شكّل آلية مهمة من آليات التحوّل الاجتماعي والثقافي والسياسي، وإليه تُعزى بدايات الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي بما حققه من زيادة في عدد الملتحقين به أو حجم خرّيجيه ومستوى أدائهم الوظيفي والمجتمعي، ذلك على الرغم

من أن إحداث هذه النقلة النوعية في المجتمع كما يشير الباحث باقر النجار ليست مرهونة بالتعليم وحده، وإنما بقوة تأثير الأنساق والنظم الاجتماعية الأخرى الفاعلة في المجتمع كالأنساق الأسرية والدينية والسياسية[٢٠].

والتعليم تبعاً للمدرسة الوظيفية[٢١] يلعب عبر مؤسسة المدرسة دوراً أساسياً في بناء المجتمع المتجانس، فمن خلاله يعاد تشكيل القيم وفق الحاجات والتطلعات المستقبلية، كما إن تطور النظام التعليمي يعد شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والرفاه الاجتماعي، لاسيما عند النظر لما حقّقه التعليم في المجتمعات الأوربية المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا وغيرها، إذ لم يكن لهذه المجتمعات أن تتقدم لولا التطور الهائل الذي طرأ على أنظمتها التعليمية، الأمر الذي يجعل منه أداة ومحرك أساسي في عملية التغييّر لجهة اهتمامه بتغييّر الإنسان صانع هذا التغيُّر، وبالتالي فهو الشرط الأساسي لأي عملية تغييّر اجتماعي، ذلك على الرغم من وجود قناعة أخرى ترى أن التطور والنجاح الحقيقيين للنظام التعليمي لا يقاسان في عدد الخرّيجين أو كمية معارفهم العلمية وحجمها برغم أهمية ذلك، إنما في قدرة النظام التعليمي على تمدين – من مدنية– مخرجاته وإنسابها إلى منظومات الحداثة"، وبما يقدمه الفرد إلى وطنه وأمته من عمل وجهد وإبداع عقلي[٢٢].

---

[٢٠] باقر سلمان النجار، **صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي**، ص ٩-١١.

[٢١] **المدرسة الوظيفية:** من أكثر النظريات السوسيولوجية المعاصرة رواجاً واستخداماً في علم الاجتماع "الأنثربولوجيا"، من أهدافها دراسة العلاقة بين الأسرة والنظم الاجتماعية الأخرى. أبرز روادها الأوائل في علم الاجتماع أوغست كونت وهربرت سبنسر، ودوركايم الذي بلغت ذروتها في تفكيره خاصة في مواجهة موضوع الحقائق الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل لآخر وقدرتها على فرض نفسها على المجتمع. للمزيد أنظر أمل إبراهيم الملاح، "نظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع"، بوابة روز اليوسف، **http://www.rosaelyoussef.com**

[٢٢] باقر سلمان النجار، **صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي**، ص ٢٢.

لهذا برزت الاهتمامات الدولية والإقليمية والوطنية بالتعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية ووثائق المؤتمرات العالمية والعربية، كالنص العالمي لحقوق الإنسان في مادته (٢٦-١) "بأن لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأساسية بالمجان وأن يكون إلزامياً، ويعم التعليم الفني والمهني وييسر التعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع"، فضلاً عما تضمنته اتفاقية العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أقرت عام ١٩٦٦. إلى جانب ذلك ما أكده المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع في القاهرة ٢٠٠٠ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤، وأهداف الألفية التي ركز أحد محاورها على تحقيق التعليم الابتدائي الشامل مع حلول العام ٢٠١٥، ومنه شكلت هذه الاهتمامات الأطر التي استندت عليها الاهتمامات الوطنية ذات الأبعاد الاستراتيجية والتشريعية فيما يتعلق بالتعليم عامة في دول مجلس التعاون الخليجي، كما استندت عليها أيضاً القواعد الدستورية والقانونية من حيث ضرورته وفرصه المتكافئة والمكفولة للجميع، لم لا وتقدم الشعوب يُقاس بمستوى تعليمها وماهية التشريعات والنظم التي تحكم التعليم ومستويات الإنفاق عليه.

(١) تشريعات التعليم:

استناداً إلى الواقع التعليمي في دول مجلس التعاون الخليجي، يعتبر التعليم مدخلاً للكشف عن حقيقة وضع الشباب وتطور اتجاهاتهم، فضلاً عن عوامل أخرى متعددة كالتشريعات والقوانين وحجم الإنفاق على التعليم

وغيرها، إضافة إلى نشاطهم وموقعهم –أي الشباب– في سوق العمل خصوصاً وقد نصت دساتير دول المجلس وتشريعاتها المحلية والاتفاقيات الدولية والعربية وفي أبعادها الاستراتيجية والتشريعية التي أسست للأنظمة التعليمية الحديثة على الحق في التعليم ومجانيته وإلزاميته، حيث نجد أن التعليم في دول المجلس يستند إلى قواعد دستورية وقانونية متكافئة ومكفولة للجميع وقد تم تضمين هذا الحق في دساتير هذه الدول وتشريعاتها وإجراءاتها القانونية المتصلة بالتعليم وتجويده وبالبحث العلمي.

لعل النظر سريعاً إلى الدساتير الوطنية والقوانين المحلية يكشف عن الفرص المتاحة والمجانية للتعليم وإلزاميته وكفالة الدولة به للجميع واستفادتهم من مزاياه على مستوى الداخل والخارج، فدستور الإمارات العربية المتحدة يشير إلى منح الحق في التعليم وإلزاميته ومجانيته بحسب المادة (١٧)[٢٣]، وكذلك ينص الدستور البحريني والقوانين على أهمية التعليم والمساواة فيه، في المادة السابعة منه (٧) "ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً، في المراحل الأولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه، ويضع القانون الخطة اللازمة لمحو الأمية"[٢٤]، أما في المملكة العربية السعودية، فقد جاء المرسوم الملكي رقم ٢٢٦٤٦/م في ١٣٩٢/٥/٤هـ بجعل التعليم الابتدائي إلزامياً، والمرسوم

[٢٣] منى عباس فضل، **نشاط المرأة السياسي في الإمارات والبحرين والكويت**، ص ٣٤.
[٢٤] دائرة الشؤون القانونية في وزارة العدل، **دستور مملكة البحرين ومذكرته التفسيرية**، الإصدار الأول ٢٠٠٢، ص ٨.

الملكي رقم ٢٢ في ١٣٩٢/٦/٩هـ خاصاً بفتح مدارس محو الأمية الحكومية[٢٥].

وفي دولة قطر مثلها مثل بقية الدول ينص دستورها في المادة (٢٥) على أن "التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه وتسعى لنشره وتعميمه" وفي المادة رقم (٤٩) "التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة"، كما صدر المرسوم الأميري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١ بإلزامية التعليم لجميع الأطفال لنهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشرة[٢٦]، ولا يختلف الأمر في سلطنة عُمان التي كفل فيها النظام الأساسي للدولة الحق في التعليم حيث نصت المادة "١٣" فيه على أن التعليم ركيزة أساسية لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه، وهذا الحق مكفول للجنسين ولا توجد نصوص دستورية أو قانونية تحكر التعليم على الذكور[٢٧].

أما في الكويت فقد نص الدستور في الباب الثاني منه في المادة (٨) "بأن الدولة تصون دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين"، وفي المادة (١٣) أن "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكلفه الدولة وترعاه"، كما أكد في الباب الثالث في المادة (٤٠) على أن "التعليم

---

[٢٥] وزارة الشؤون الاجتماعية، تمكين المرأة السعودية ودورها في التنمية، **مكتب الإشراف النسائي**، الرياض ١٤٢٦هـ.

[٢٦] دولة قطر، الدستور الدائم لدولة قطر ٢٠٠٣، حكومة قطر الإلكترونية:
http://portal.www.gov.qa/wps/portal/!ut/p/a٠/٠٤_Sj٩CPykssy٠xPLMnMz٠vMAfGjzOIt_S٢cDS٠sDNwtQgKcDTyNfAOcLD٣cDdw٩zfWDE٤v٠C٧IdFQELRycs

[٢٧] وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان، **دائرة شؤون المرأة**، إنجازات المرأة العمانية، ٢٠٠٤.

حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي"[٢٨]، وكذلك نص الدستور اليمني في مادته رقم (٥٢) على أن "التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، كما اعتبر الدستور اليمني التعليم أحد الأركان الأساسية لبناء المجتمع بنص المادة (٢٢) "التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه ويسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها..".

من هنا نجد أن الدساتير والقوانين والتشريعات الوطنية في دول مجلس التعاون ومن الناحية النظرية قد أقرت مبدأ مجانية التعليم وإلزاميته وكفاءته والاستفادة من الفرص والمزايا المتاحة في جميع مراحله المختلفة، وبالتالي فتعليم الشباب من الناحية القانونية والتشريعية لا يمثل إشكالية إلا فيما يتعلق بمقاربة مخرجاته وملاءمتها مع طبيعة الاقتصاد ومتطلبات سوق العمل تجاه مشاركة الشباب في الحياة العامة والنشاط الاقتصادي.

(٢) مؤشرات تعليم الشباب:

لقد تطور التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي تطوراً كبيراً، وبسبب العامل الاقتصادي ووفرة العائدات النفطية وصغر الحجم السكاني

---

[٢٨] بوابة الكويت، دستور الكويت، أنظر الموقع الإلكتروني:
http://www.pm.gov.kw/ar/state_Of_Kuwait/kuwaitConstitution.jsp

المحلي حققت الدول توسعاً كبيراً في التعليم، وأدخلت التحسينات على نظمها التعليمية والتربوية من خلال تبني وإدخال مفاهيم حديثة ومتطورة حول العملية التعليمية، فضلاً عن التصدي إلى الجوانب التقنية والاستمرار في عملية الاستثمار بالتعليم وبكثافة من ناتجها المحلي الإجمالي خلال السنوات المنصرمة، وتركز العمل على إصلاح التعليم من خلال استحداث التشريعات ووضع التدابير التي شملت أصول العملية التربوية من الناحية الهيكلية والإدارية وأصول التدريس والمناهج والتدريب المهني وغيرها، وأصبح بذلك أحد أسس الاقتصاد والتنمية المستدامة؛ ويشكل الشباب في الفئات العمرية (من ١٥–٢٩ سنة) النسبة الغالبة من أعداد المقيدين في مختلف مستويات المراحل التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات، وقد كشفت المؤشرات بأن هناك اختلافاً جوهرياً في أداء الإناث مقارنة بأداء الذكور في معظم مراحل التعليم.

إن البيانات الإحصائية تبين المكاسب الكمية والنوعية الكبيرة التي تحققت في مجال توسيع التعليم في جميع مراحله في دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما مع بلوغ عدد المقيدين من الذكور والإناث في جميع مراحل التعليم العام والخاص نحو (٩ مليون) حتى عام ٢٠١٢ كما يوضحها الجدول رقم (١)، مقابل (٢،١ مليون) عام ١٩٨٠، أي بزيادة قدرها (٣٢٩%)، وقد واكب هذه الزيادة ارتفاع في نسبة تعليم الإناث مقارنة بالذكور الشباب في المرحلتين الجامعية وما فوق الجامعية، إذ وصل عدد الملتحقات منهن بالتعليم الجامعي إلى ضعف عدد الذكور في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤[٢٩].

[٢٩] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، ص ٧٣، وكذلك **صحيفة الاتحاد** (أبوظبي: ١تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

الجدول رقم (١): المواطنين من طلاب التعليم العام والخاص في دول مجلس التعاون للفئة العمرية من ١٢ فما فوق

السنة	المواطنين من طلاب التعليم العام والخاص للفئة العمرية من ١٢ سنة –١٤ سنة				المواطنين من طلاب المرحلة الجامعية للفئة العمرية من ١٨ سنة فما فوق				المجموع	
	الذكور		إناث		الذكور		إناث			
	#	%	#	%	#	%	#	%	#	%
[30]٢٠١٠	١٠٩،٦٥٥	%٤٩	١١٣،٩١٩	%٥١	١٧،٩١٤	%٣٦	٣١،٥٨٨	%٦٤	٢٧٣،٠٧٦	%٥٣
[31]٢٠١٣	١١٢،١٨٩	%٤٩	١١٣،١٨٧	%٥١	١٢،٧٦٣	%٣٩	١٩،٥٦٤	%٦١	٢٥٧،٧٠٣	%٥٠
[32]٢٠١٣	٨،٠٦١،٥٧٤	%٦١	٥،١٤٥،٥٢٧	%٣٩	٢،٧٥٨،١٤٧	%٦٢	١،٦٨٧،٥٤٥	%٣٨	١٧،٦٥٢،٧٩٣	%٣٨
[33]٢٠١٠	٤٠،١٤٧	%٥٣	٣٥،٣٤١	%٤٧	١،١٦٤	%٢٠	٤،٥٩٩	%٨٠	٨١،٢٥١	%٤٩
[34]٢٠١١	٢٩١،٤١٣	%٥٢	٢٧٤،٦٣٤	%٤٨	٤،٤٨٤	%٥١	٧،١٢٤	%٤٩	٥٨٠،٦٥٥	%٤٩
[35]٢٠١١	**١٨٩،٠٦٧**	**%٥٣**	**١٧٠،١٠٩**	**%٤٧**	**١٠٧،٧٤٠**	**%٥٦**	**٨٥،٢٧٦**	**%٥٤**	**٥٥٢،١٩٢**	**%٤٦**

أما في الجدولين رقم (٢ و٣) فالإحصاءات تكشف النسبة التقديرية لمتوسط إجمالي القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بإجمالي عدد السكان من المواطنين والتي نجد إن متوسطها بين الإناث والذكور يتراوح في أغلب البلدان بين (٣٩%–٦١%) للفئة العمرية بين (١٥–١٩ سنة)، فيما تتراوح نسبة متوسط الإلتحاق من الشباب الذكور والإناث في مراحل التعليم العالي وهي للفئة العمرية بين (٢٠–٢٥) نسبة (٣٦%–٨٠%) كما هي في الجدولين.

---

[30] مركز المعلومات بإدارة الإحصاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **النشرة الإحصائية** عدد١٨، ٢٠١٠، ص٢٩–٣٦ و٥٩.

[31] المجلس الأعلى للمرأة، المرأة البحرينية في أرقام ٢٠١٣.

[32] تم احتسابها من تقرير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لعام ٢٠١٣.

[33] مركز المعلومات بإدارة الإحصاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **النشرة الإحصائية** عدد١٨، ٢٠١٠، ص٢٩–٣٦ و٥٩.

[34] إدارة التعداد والإحصاء، التعداد العام للسكان والمباني والمنشآت من ٢٠١١/٤/٢١ إلى ٢٠١١/٧/٧.

[35] إدارة التعداد والإحصاء، التعداد العام للسكان والمباني والمنشآت من ٢٠١١/٤/٢١ إلى ٢٠١١/٧/٧.

ومن خلاصـــة بيانات إحصائية متعددة المصادر، تشير البيانات إلى أن مواطني دول المجلس الدارسين في مؤسسات التعليم الأساسي والمتوســـط والثانوي وما قبل الجامعي والعالي بالدول الأعضاء خلال الأعوام من ٢٠١٠ ولغـــايـــة ٢٠١٣، تشـــير إلى أن عـــددهم بلغ (٢٤،٣٩٤،٦٠٦)، منهم (٩،٩٩٦،٠١٢) من الإناث و(١٤،٨٩٨،٥٩٤) من الذكور أي بمتوســـط نسبي قدره (٤١%) للإناث ونسبة (٥٩%) للذكور، وتعود الفروقات إلى اختلاف نســـب القيد بين أعداد الإناث والذكور في سجلات القيد كما في المملكة العربية السعودية بشكل كبير وبقية البلدان بشكل نسبي ومنخفض.

الجدول رقم (٢): متوسط النسبة التقديرية للقيد بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي في دول مجلس التعاون الخليجي

#	نسبة الإلتحاق بالتعليم للمرحلة الأساسية والمتوسطة والثانوي للفئة العمرية من (١٥-١٩ سنة)[٣٦]				نسبة الإلتحاق بالتعليم العالي للفئة العمرية من (٢٠-٢٥)[٣٧]		
	البلد	السنة	الذكور	الإناث	السنة	الذكور	الإناث
١	قطر	٢٠١٠	%٥٣	%٤٧	٢٠١٠	%٢٠	%٨٠
٢	الإمارات	٢٠١٠	%٤٩	%٥١	٢٠١٠	%٣٦	%٦٤
٤	البحرين	٢٠١٢-٢٠١٣	%٥٠	%٥٠	٢٠١٢-٢٠١٣	%٣٩	%٦١[٣٩]
٢	الكويت	٢٠١١	%٥٣	%٤٧	٢٠١١	%٥٥,٨	%٤٤,٢
٥	عُمان	٢٠١٠	%٥١	%٤٩	٢٠١٠	%٥١	%٤٩
٦	السعودية	٢٠١٣	%٦١	%٣٩	٢٠٠٢-٢٠٠٨	%٦٢	%٣٨[٤٢]

[٣٦] مركز المعلومات بإدارة الإحصاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **النشرة الإحصائية** عدد١٨، ٢٠١٠، ص ٣٠-٣٦.
[٣٧] مركز المعلومات بإدارة الإحصاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **النشرة الإحصائية** عدد١٨، ٢٠١٠، ص ٥٩.
[٣٨] المجلس الأعلى للمرأة، المرأة البحرينية في أرقام ٢٠١٣.
[٣٩] المجلس الأعلى للمرأة، المرأة البحرينية في أرقام ٢٠١٣.
[٤٠] إدارة التعداد والإحصاء السكانية، التعداد العام للسكان والمباني والمنشآت من ٢٠١١/٤/٢١ إلى ٢٠١١/٧/٧.
[٤١] تم احتسابها من تقرير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لعام ٢٠١٣.

[٤٢] UNESCO Institute for Statistics Database, July ٢٠١٠.

جدول رقم (٣): متوسط القيد في مستويات التعليم الأساسي والمتوسط والثانوي والعالي بدول مجلس التعاون[٤٣]

#	البلد	السنة	الذكور		الإناث		المجموع	
			#	%	#	%	#	%
١	الإمارات	٢٠١٠	١٢٧،٥٦٩	%٤٧	١٤٥،٥٠٧	%٥٣	٢٧٣،٠٧٦	%١٠٠
٢	البحرين	٢٠١٣	١٢٤،٩٥٢	%٤٨,٤	١٣٢،٧٥١	%٥١,٦	٢٥٧،٧٠٣	%١٠٠
٣	السعودية	٢٠١٣	١٠،٨١٩،٧٢١	%٦٢	٦،٨٣٣،٠٧٢	%٣٨	١٧،٦٥٢،٧٩٣	%١٠٠
٤	قطر	٢٠١٠	٤١،٣١١	%٥١	٣٩،٩٤٠	%٤٩	٨١،٢٥١	%١٠٠
٥	عُمان	٢٠١٠	٢٩٨،٨٩٧	%٥١	٢٨١،٧٥٨	%٤٩	٥٨٠،٦٥٥	%١٠٠
٦	الكويت	٢٠١١	٢٩٦،٨٠٧	%٥٣,٧	٢٥٥،٣٨٥	%٤٦,٣	٥٢،١٩٢	%١٠٠
٧	اليمن	٢٠١٢	٣،١٨٩،٣٣٧	%٦٣	٢،٣٠٧،٥٩٩	%٣٧	٥،٤٩٦،٩٣٦	%١٠٠
المجموع			١٤،٨٩٨،٥٩٤	%٥٩	٩،٩٩٦،٠١٢	%٤١	٢٤،٣٩٤،٦٠٦	%١٠٠

يقدر حجم الشباب حسب الجدول (٤) بنسبة (٤٧%) في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بأعداد السكان البالغين (**52,692,736** مليون نسمة)، الأمر الذي يدعو الكثير من الباحثين إلى الاهتمام بالشباب عامة وبالشباب الجامعي خاصة في المجتمعات الخليجية، باعتبارهم الرافعة التي يفترض أن تتميز بالوعي والاستعداد للتفاعل مع القضايا المجتمعية والتحولات التي تحدث فهم في قلب الأحداث وأحد العناصر الرئيسية التي تتأثر بالعولمة بسبب قابليتهم للتواصل والاحتكاك اليومي مع أدوات المعرفة العصرية وتقنياتها الحديثة. في هذا الصدد يشير تقرير مؤسسة

[٤٣] منى عباس فضل، **المبادرات والمشروعات التي نفذتها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تمكين المرأة في القطاع الخاص**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، عدد ١٠٢، المكتب التنفيذي: البحرين، ص ٧٧.

"فنتشرز ميدل إيست" الإستشارية إلى إن إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي على مشاريع تشييد الجامعات والكليات والمدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية بنهاية ٢٠١٤، قد تجاوز (٩٠ مليار دولار)، وإن الحكومات تستثمر في تشييد مدارس جديدة، وتجديد القائم منها، الأمر الذي يعزز الفرص الاستثمارية في قطاع تشييد المدارس بالمنطقة، حيث توقعت إرتفاع عدد طلاب بلدان مجلس التعاون من (١١,١ مليون) في عام ٢٠١٤ إلى (١١,٦ مليون) بحلول العام ٢٠١٦[٤٤].

الجدول رقم (٤): متوسط نسبة الشباب من المواطنين في دول المجلس مقارنة بعدد السكان المواطنين لعام ٢٠١٠[٤٥]

#	البلد	السنة	إجمالى الطلاب من الجنسين من الفئة العمرية ١٢ فما فوق "مرحلة التعليم العالي"		المجموع
			العدد	%	
١	الإمارات	٢٠١٠	٢٧٣،٠٧٦	%٣١	٨٩٢،٠٠٠[٤٦]
٢	البحرين	٢٠١٣	٢٥٧،٧٠٣	%٤٥	٥٦٨،٣٩٩[٤٧]
٣	السعودية	٢٠١٠	١٧،٦٥٢،٧٩٣	%٧٨	٢٢،٥٧٥،٧٤٤
٤	عمان	٢٠١٠	٥٨٠،٦٥٥	%٢٢	٢،٦٦٦،٣٧١
٥	قطر	٢٠١٠	٨١،٢٥١	%٣٣	٢٥٠،٠٠٠
٦	الكويت	٢٠١٠	٥٥٢،١٩٢	%٤٦	١،٢١٣،٢٢٢
٧	اليمن	٢٠١٢	٥،٤٩٦،٩٣٦	%٢٣	٢٤،٥٢٧،٠٠٠[٤٨]
متوسط النسبة			٢٤,٨٩٤,٦٠٦	%٤٧	٥٢,٦٩٢,٧٣٦

[٤٤] سناء عبدالوهاب، "تقرير": دول مجلس التعاون تنفق ٩٠ مليار دولار على مشاريع التعليم بنهاية ٢٠١٤، الثلاثاء ٠٧-١٠-٢٠١٤.

[٤٥] عطا السيد الشعراوي، **سياسات النهوض بالمرأة في دول مجلس التعاون**، ص ١٢٥

[٤٦] مركز المعلومات بإدارة الإحصاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **النشرة الإحصائية** عدد١٨، ٢٠١٠، ص٢١.

[٤٧] المجلس الأعلى للمرأة، المرأة البحرينية في أرقام ٢٠١٣.

[٤٨] الجهاز المركزي للاحصاء في الجمهورية اليمنية، اليمن في أرقام ٢٠١٢، إصدار سبتمبر ٢٠١٣، ص ١٠.

إن زيادة أعداد الشباب والتوسع في التعليم الجامعي ومؤسساته يشير إليها من جهة متصلة د.محمد الرميحي في دراسته قائلا: "بإن هناك زيادة في أعداد الطلاب المصاحب بالنمو السكاني ونمو المؤسسات التعليمية المختلفة في مستويات الجودة، حيث أصبح لدينا ما يقرب من (٥٠ جامعة) وما يزيد عن (٢٠٠ من مؤسسات التعليم العالي) الأخرى من كليات متوسطة أو معاهد عليا أو كليات جامعية مستقلة، ورغم هذا النمو المؤسسي إلا أن الزيادة في أعداد الطلاب في دول الخليج لن تستوعبها تلك المؤسسات التعليمية في عام ٢٠٢٥، إلى جانب عدم تلاؤم الدراسات أو المناهج مع متطلبات التنمية المجتمعية المتسارعة في دول المنطقة، مما أحدث في السابق ما تسميه الصحافة "البطالة المتعلمة".. وهذا يستوجب أن يضع المخططون موضوع تطوير التعليم في أولويات اهتماماتهم وصلب توجهاتهم في مراحله المختلفة، ومراعاة ارتباطه بسوق العمل واحتياجات المجتمع في المستقبل وتوجيه الطلاب إلى التخصصات المطلوبة مستقبلاً واكتساب مهارات جديدة، أي ربط التعليم بالتنمية الشاملة في الدولة، وجعل مخرجاته متوافقة مع متطلبات العملية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي"[٤٩].

(٣) الإنفاق على التعليم:

استراتيجيا، تتفق أغلب الدراسات بإن الإنفاق على التعليم يعد استثماراً لرأس المال البشري، وتبعاً لـــ "ج.س. بشير G.S.Becher" فإن

[٤٩] محمد غانم الرميحي، "**مجلس التعاون العربي والمستقبل في المنظور الاجتماعي والثقافي**"، المؤتمر السنوي لندوة التنمية في الخليج: البحرين،٨-٩ فبراير ٢٠٠٨، ص١٢.

الإنفاق على التعليم يستهدف إحداث تغيرات في نوعية المنتجات التي تشكل دخلاً إضافياً وتحريكاً للنشاط الاقتصادي ودفعاً لتأثير التنمية الشاملة إلى الأمام[٥٠]، فيما يؤكد الاقتصادي "جون فيزي J.Vaizy" بأن التعليم عبارة عن استثمار للموارد البشرية ويجعل من الإنسان أغنى مادياً[٥١]، كما أنه يوفر الكفاءة والمهارة التي تمثل المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية بحسب "هاربسون F.Harbson"، كذلك أوضح "شولتز T.W.Schultz" بأن الزيادة في الدخل القومي وزيادة الإنفاق على التعليم مرتبطان ببعضهما البعض[٥٢]، ولهذا نجد أن دول المجلس أولت التعليم أهمية بالغة من خلال زيادة إنفاقها التعليمي، خصوصاً وإن تطور الدخل القومي ونموه يعتبر من المعايير الرئيسية لقياس مدى تقدم البلد اقتصادياً، أما معيار تطور التعليم وتقدمه فيتمثل في جانب منه بنسبة ما يشكله الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي.

يعرف الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي بنود الإنفاق الحكومي بأنه إجمالي الإنفاق العام "الجاري والرأسمالي" على التعليم، معبرا عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في أي عام، ويشمل الإنفاق العام على التعليم كافة بنود الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم "الحكومية والخاصة"، وإدارة التعليم بالإضافة إلى التحويلات، الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة "الطلاب، الأسر المعيشية، والكيانات

---

[٥٠] G.S.Becher (**Under investment in Collage education**), Proceeding American Economic Review, may –١٩٦٠ P–٣٤٧ .

[٥١] J.vaizy (**The control of Education**) Faberf Faber , London ,١٩٦٣ , P١٤.

[٥٢] T.W.Schultz (**Investment in Education**) the ver. of Chicago prell Chicago , ١٩٧٧– pp.٧–٩

الخاصة الأخرى"، وبالتالي يعتبر مؤشر الإنفاق من المؤشرات الأكثر أهمية لأنه يحدد مقدار ما تخصصه الدولة للانفاق على بنيتها ومواردها البشرية عموما، تلك البنية التي تحدد مسار تقدمها بشكل رئيسي[٥٣].

في أغلب الأحيان لا يتجاوز الإنفاق على التعليم في الكثير من الدول العربية نسبة (٢,٥%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالولايات المتحدة، التي تنفق ما نسبته (٦,٠%) من ناتجها المحلي الإجمالي، وبالتالي فهي تعتبر أكبر مستثمِر في التعليم بالعالم، كما يصل معدل انفاق الدول الصناعية المتقدمة ما بين (٥-٦%) مقارنة بمتوسط ما تنفقه الدول النامية تحت مستوى (٤%) كنسبة من الناتج المحلي[٥٤].

ولضمان اتساق أهداف السياسات التعليمية وموازنتها مع الاحتياجات والموارد المتاحة، حددت دول مجلس التعاون الخليجي حصة مخصصة للتعليم من الناتج المحلي عامة ومن الميزانية العامة للدولة خاصة، مستفيدة بذلك من المقارنات الدولية في عملية تقويم حجم الاستثمار الملائم في التعليم والتعرف على الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة لهذا القطاع، فأعتمدت آليات لتمويل التعليم في كل دولة بحسب ظروفها ومواردها الخاصة، وبما ارتبط به التعليم عبر مراحل التطور التنموي الاقتصادي والمالي والسياسي، فضلاً عن أهمية الدور المعطى للتعليم في عمليات التنمية المستدامة.

---

[٥٣] **وحدة التقارير والأبحاث الاقتصادية**، الجزيرة:
٠٣ يناير ٢٠١٥.**http://www.al-jazirah.com/٢٠١٥/٢٠١٥٠١٠٣/ec١٧.htm**

[٥٤] **وحدة التقارير والأبحاث الاقتصادية**، الجزيرة:
٠٣ يناير ٢٠١٥.**http://www.al-jazirah.com/٢٠١٥/٢٠١٥٠١٠٣/ec١٧.htm**

خصصت أغلب دول المجلس استثمارات كبيرة للتعليم في غضون العقود القليلة الماضية، مستفيدة من عائدات النفط الذي جعلها توفر المزيد من فرص التعليم لغالبية المواطنين، كما اهتمت بعضها في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الإنفاق عليه خصوصاً على مستوى التعليم العالي ولما بعد الثانوي الذي تتركز فيهما الفئة الشبابية، إلى جانب طرق تحسين كفاءة استخدام الموارد المخصصة للتعليم[٥٥]، سواء أكان ذلك في إطار إدخال البرامج الجديدة المتعددة في مناهج التعليم وإدارته أو على مستوى التخطيط له أو التدريب، إذ برز الاهتمام بإجراء التحليلات الاقتصادية المساعدة على تحديد حجم مخصصات الإنفاق اللازمة للتعليم والتدريب والتي تعتبر تبعاً إلى الخبراء والباحثين مؤشراً من مؤشرات الاهتمام بتطوير التعليم وتحسين مخرجاته.

في أحدث تقرير للمركز المالي الكويتي "المركز" قُدر حجم قطاع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، بما يقارب (٦٠ مليار دولار أمريكي)، فيما تشير بيانات البنك الدولي عام ٢٠١٣ بأن دول الخليج تستحوذ على غالبية حصة حجم سوق التعليم إذ تبلغ (٤٥ مليار دولار) من اجمالي سوق التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغة (٧٥ مليار دولار)، وإنها تنفق في المتوسط ما يعادل نسبته (٣,٨%) من اجمالي الناتج المحلى على التعليم[٥٦] مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ (٤,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، ففي تونس يبلغ المعدل (٦,٩%) و(٥,٦%) لكل من المملكة العربية السعودية والمغرب.

[٥٥] المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج–الكويت، **اقتصاديات التعليم**، ص ٩.
[٥٦] تقرير صادر عن شركة "بيتك للابحاث.

إضافة إلى ذلك، يشير تقرير "المركز" إلى أن الشباب يشكلون الشريحة الأكبر من سكان دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يضاعف من أهمية التعليم في هذه الدول، وعلى الرغم من الثروة وموارد النفط الغنية التي تنعم بها دول المنطقة، إلا أنها تعاني من ارتفاع في نسبة البطالة بين الشباب، الأمر الذي سنتطرق إليه لاحقاً، وإن من بين الأسباب الرئيسية وراء ذلك هو عدم توافق المهارات المتوفرة مع متطلبات سوق العمل، لقد استشعرت دول المجلس هذه الإشكالية، فأطلقت بعض الإصلاحات التي تضمنت تأسيس هيئات لتحسين الهيكل العام للتعليم[٥٧] وغيرها من المبادرات. من جهة متصلة كشف تقرير لشركة "بيتك"[٥٨]، بأن دول مجلس التعاون تنفق إجمالاً (٢,٥ مليار دولار) في التعليم سنويا، وإن سوق التعليم تبلغ كلفته (٣٦ مليار دولار)، يمثل التعليم الخاص نحو (١٤%) منها، ما يعني أن التكلفة عالية بالنسبة للمدارس الحكومية "وهي تقارب الضعف" مقارنة بما تنفقه نظيراتها المدارس الخاصة على الطالب الواحد.

على الرغم من توفر المعلومات الرسمية عن التعليم والإنفاق عليه، إلا إن تصنيف بعضها لا يمكن الاعتماد عليه كمؤشرات دقيقة لتمثيل حقيقة الواقع وعدم تحديثها في بعض الجوانب، ومع ذلك فقد تبين إنه حتى عام ٢٠٠٩ كانت دولة الإمارات العربية المتحدة الأعلى تخصيصاً للإنفاق على التعليم إذ يقدر إنفاقها حوالي (٢٣,٤%) من إجمالي المصروفات الحكومية و(١,٢%) من الناتج الإجمالي المحلي، يليها على التتابع كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة قطر فدولة الكويت ومملكة البحرين

---

[٥٧] المحرر، انفاق القطاع الخاص الخليجي ٩,٦ مليار دولار.. تقرير ٦٠ مليار دولار حجم سوق قطاع التعليم في دول مجلس التعاون، **الأيام** عدد ٨٨٣٦، ١٩ يونيو ٢٠١٣.

[٥٨] "بيتك للابحاث" تابع لمجموعة بيت التمويل الكويتي، "تقرير: بيتك يتوقع نموا قويا لقطاع التعليم في دول مجلس التعاون.

(٢٢,٦%، ١٩,٣%، ١٨,٦%، ١٣,٣%، ١١,٧%) من إجمالي مصروفات الحكومة و(٤,٥%، ٥,٦%، ٤,١%، ٥,٢%، ٣,٨%، ٢,٩%) من إجمالي الناتج المحلي، وذلك حسب ما يوضحه تقرير لليونسكو لعام ٢٠١٠ وما توافر من بيانات من مصادر متعددة يوضحها الجدول رقم (١) آخذين في الاعتبار بعد الكثافة السكانية والسنة التي توافرات فيها البيانات الإحصائية.

أما لجهة تقرير أصدرته مؤسسة «ألبن كابيتال» فأن الإنفاق السنوي لدول المنطقة على قطاع التعليم يصل إلى ١٥٠ بليون دولار[٥٩]، كما توقعت مؤسسة "فينتشرز ميدل إيست" في تقريرها لعام ٢٠١٤، بأن إجمالي الانفاق على ميزانيات التعليم بدول مجلس التعاون قد يصل إلى (٩٠ مليار دولار) سنويا، حيث يبلغ حجم مخصصات المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٥ وحدها إلى (٥٧,٩ مليار دولار) وبما يناهز (٧,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي في موازنة ٢٠١٥، وبقيمة (٢١٧ مليار ﷼) من إجمالي الناتج المحلي، وهي وحدها تساهم حسب التقرير بنسبة (٦٤,٣%) من إجمالي الانفاق على التعليم بدول الخليج عامة.

كما خصصت الكويت (١٠,٥ مليار دولار) حوالي (١٤%) من ميزانيتها السنوية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤، وقطر (٧,٢ مليار دولار) بزيادة (٧,٣%) مقارنة بعام ٢٠١٣، ورصدت عمان (٦,٨ مليار دولار) ما يقارب (١٨,٦%) من إجمالي الإنفاق العام، وذلك لتوفير التعليم الأساسي المجاني لكافة المواطنين العمانيين، و(٢,٦ مليار دولار) خصصتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة (٢١%) من ميزانية ٢٠١٤ على المدارس

[٥٩] دلال أبو غزالة، "دول الخليج تنفق على التعليم ١٥٠ بليون دولار سنوياً"، الحياة، ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥.

والمباني التعليمية الجديدة، مقابل (٢,٢ مليار دولار) للبحرين لدعم جهود الارتقاء بنظام التعليم وذلك خلال السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤[٦٠].

الجدول رقم (٥): النسبة التقديرية لمخصصات الإنفاق على التعليم حسب السنوات في الجدول[٦١]

دول مجلس التعاون الخليجي	%مخصصات التعليم بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي GDP	%مخصصات التعليم بالنسبة لإجمالي مصروفات الحكومة Public Expenditure	مخصصات الإنفاق على التعليم ٢٠١٥ بالمليار دولار	ملاحظات
الإمارات ٢٠٠٩	%١,٢	%٢٣,٤	٢,٦	٢١% من الميزانية
البحرين ٢٠٠٩	%٢,٩	%١١,٧	٢,٢	–
السعودية ٢٠٠٩	%٥,٦	%١٩,٣	٥٧,٩	٧,٧% من الناتج المحلي
قطر ٢٠١٣	%٤,١	%١٨,٦[٦٢]	٧,٢	٧,٣% بزيادة عن ٢٠١٣
عُمان ٢٠٠٩	%٤,٥	%٢٢,٦[٦٣]	٦,٨	١٨,٦% من إجمالي الإنفاق العام
الكويت ٢٠٠٦	%٣,٨[٦٤]	%١٣,٣[٦٥]	١٠,٥	١٤% من الميزانية السنوية ٢٠١٣-٢٠١٤

[٦٠] سناء عبدالوهاب، "تقرير": دول مجلس التعاون تنفق ٩٠ مليار دولار على مشاريع التعليم بنهاية ٢٠١٤، **الثلاثاء ٠٧-١٠-٢٠١٤.**

[٦١] معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١١، مقارنة إحصاءات التعليم في جميع أنحاء العالم.

[٦٢] المحرر الاقتصادي، "البنك الدولي: قطر الأعلى في الإنفاق على التعليم"، صحيفة العرب: قطر، العدد ٨٩٩٢، ٢٤ يناير ٢٠١٣.

[٦٣] UNESCO Institute for Statistics Database, July, ٢٠١٠.

[٦٤] المحرر، الدول العشر الأكثر ثراء في العالم، **مجلة عالم التقنية والأعمال.**

[٦٥] وزارة التربية "قطاع التخطيط"، **"المؤشرات التربوية لدولة الكويت"**، ٢٠٠٧، ص:٤١-٤٢ – See more at:

بناءً عليه، لاشك أن دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت تقدما كبيراً على صعيد التعليم، بيد إن هناك تدني في جودته وكفاءته كما يذكر د.محمد الرميحي، وضعف في التقاليد الأكاديمية والمشاركة المجتمعية من حيث الإشراف والتخطيط والرقابة والمحاسبة على العملية التعليمية من أجل تجويدها الأمر الذي ولد صورة سلبية لواقع العملية التعليمية في دول الخليج العربي، وهذه السلبيات أدت إلى تردي التعليم العالي عامة، وتخلف المنتج منه مقارنة بالمنتج في عواصم العالم المتقدم، وعجز في استثمار رأس المال البشري كي يشكل منافس على المستوى الدولي[٦٦]، أما بالنسبة للتقارير الدولية ومنها تقرير البنك الدولي فقد أشارت إلى أن الجهود تكرست على رفع معدلات الالتحاق بالتعليم بيد إنه لايزال في وضع الثبات كما هو مبين في الشكل البياني التالي رقم (أ)، وقد أجرت أغلب الدول تحسين على جودة التعليم من خلال زيادة التعليم الفني والدخول في شراكات مع الجامعات الدولية ذات السمعة الطيبة، باستثناء بعض الدول.

الشكل البياني (أ): الذي يبين متوسط سنوات التعليم، ١٩٨٠-٢٠١٢[٦٧]

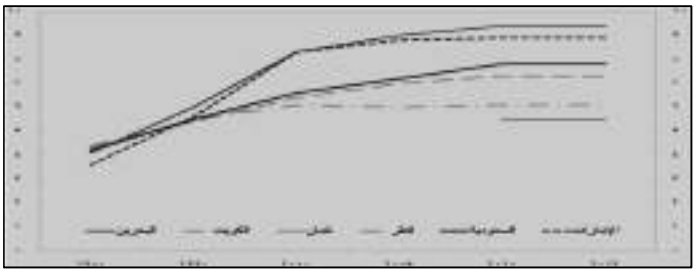

[٦٦] محمد غانم الرميحي، "**مجلس التعاون العربي والمستقبل في المنظور الاجتماعي والثقافي**"، المؤتمر السنوي لندوة التنمية في الخليج: البحرين،٨-٩ فبراير ٢٠٠٨، ص ١٠.

[٦٧] فريق خبراء صندوق النقد الدولي، "**إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٥، إصدار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ٢٦-٢٧.

من جانب آخر، وبرغم حجم الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كما هو مبين في الشكل البياني التالي (ب)، فإن البنك الدولي يجده أقل مما هو عليه في البلدان مرتفعة ومتوسطة الدخل الأخرى وإن الاستثمارات سوف تستغرق وقتا أيضا حتى تؤتي ثمارها، ولن تؤثر إلا على الجيل القادم من الداخلين إلى سوق العمل، وذكر بأنه من المفيد زيادة فرص الالتحاق بالعمل المهني، حيث لا يزال تحسين مهارات العمالة الأقل تعليما من الشباب والموجودة بالفعل في القوى العاملة تشكل تحديا، كذلك أشار تقريرهم إلى عناصر الخلل التي يمكن إيجازها كما يلي:

١. إنه ومن خلال التجارب الدولية قد يكون من الصعوبة بمكان معالجة البطالة الناتجة عن ضعف العملية التعليمية من خلال الإنفاق العام على التدريب أثناء العمل فقط.

٢. إن التحسينات المدخلة على التعليم وتحسين جودته التي ارتبطت بزيادة في معدلات الالتحاق بالتعليم لم تقترن حتى الآن بزيادة إنتاجية العمالة في مجلس التعاون الخليجي.

٣. وجود قيود مؤسسية يتعذر معها الاستفادة من رأس المال البشري بكفاءة ما يعني عدم قدرة النظام التعليمي على توفير ما يكفي من المهارات اللا زمة لاحتياجات العمل.

وخلص إلى أن ذلك يتطلب زيادة التركيز على التدريب المهني، فمن شأن نظام التعليم المزدوج، الذي يجمع بين التلمذة الصناعية والتعليم المهني الرسمي، أن يكون فعالا في معالجة عدم اتساق المهارات، وهذا النظام يُطبَق في ألمانيا وقد ساعد على تحقيق التوافق بين التدريب من جهة واحتياجات أرباب العمل من الجهة الأخرى، كما ساهم في خفض معدلات البطالة وتحقيق النجاح في الصناعة التحويلية عالية الجودة.

الشكل البياني (ب): الإنفاق على التعليم وجودته[٦٨]

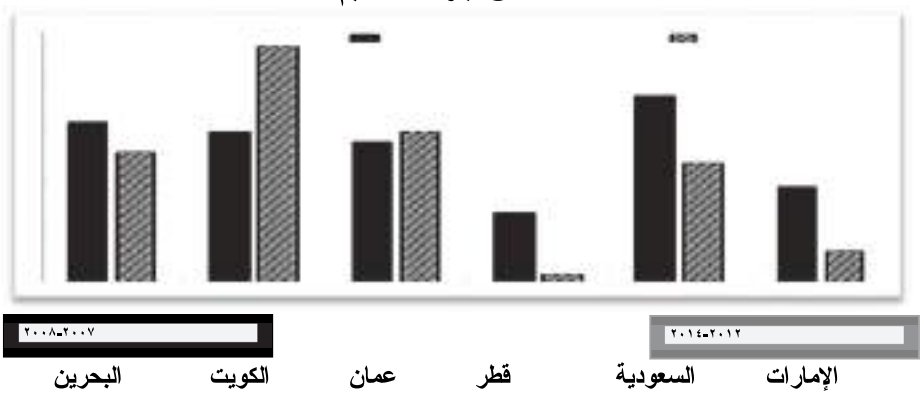

[٦٨] فريق خبراء صندوق النقد الدولي، "**إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٥، إصدار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ٢٦-٢٧.

الشكل البياني (جـــ) : الإنفاق العام على التعليم

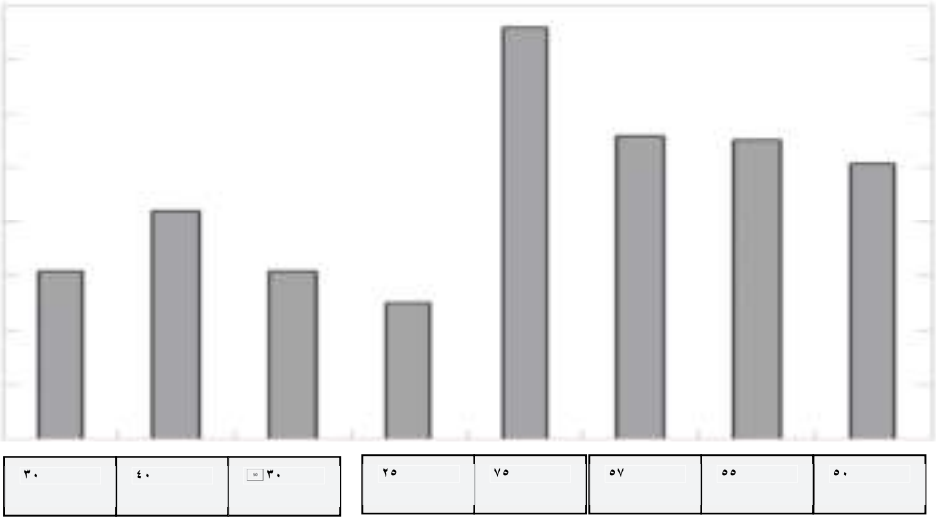

المصادر: السلطات الوطنية؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ والمنتدى الاقتصادي العالمي– ٢٢١٤، تقرير التنافسية العالمي ٢٢١٣١ / الترتيب بين ١٤٢ بلدا بحيث ١ هو الأفضل.

من هنا نخلص إلى إن بيانات الإنفاق على التعليم وتحليلها تختلف تبعاً لتوقعات المؤسسات الدولية والاستشارية، لكن أغلبها يجمع على أن ما ينفق على التعليم نسبته في المتوسط جيدة مقارنة بالدول الأخرى، بيد إن الإشكالية تتمثل في التحديات المتعلقة بنوعية الكادر التعليمي وضعف عدد التسجيل "القيد" في مؤسسات التعليم العالي، وعدم توازن نسب التسجيل في التخصصات، وشكوك حول جودة المناهج، وعوائق بيروقراطية تؤخر

تأسيس وتشغيل بعض المؤسسات التعليمية[٦٩]، كذلك عدم التناسق بين نوع ومستوى التعليم المتوفر ومتطلبات سوق العمل، حيث تشير تقارير متعددة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، في الوقت الذي يشكو فيه بعض أرباب الأعمال من أن شباب المنطقة غالبا ما يفتقرون إلى المهارات الأساسية اللازمة للحفاظ على وظائفهم، الأمر الذي يثير التساؤل عما إذا أخفق نظام التعليم في مجتمعاتنا المحلية، في تقديم المهارات المناسبة واللازمة التي تؤهل الشباب لخوض المنافسة في سوق العمل، حيث يفضل أرباب العمل توظيف الجنسيات الأجنبية عن المواطنين. وهذا ما سوف نناقشه تالياً.

ثانياً- الشباب في سوق العمل بدول مجلس التعاون:

يرتبط النشاط في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بنمط اقتصاد السوق الذي يتسم بتحرير التجارة والتوسع في الاستثمار الاجنبي وظهور التدفقات المالية الضخمة العابرة للحدود، حيث نشأت المنافسة في الأسواق العالمية وتقلصت الحواجز الطبيعية المتعلقة بالزمان والمكان، وانخفضت تكاليف انتقال المعلومات والناس والسلع ورؤوس الأموال، مما أدى إلى التوسع الهائل في إجراء المعاملات الاقتصادية عبر العالم، وأفقد اقتصاد كل دولة ذاتيته الوطنية في ظل عولمة الاقتصاد التي اختزلت كل الخصوصيات الاقتصادية الوطنية وأدمجتها في بوتقة واحدة في إطار التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي[٧٠].

---

[٦٩] المحرر، انفاق القطاع الخاص الخليجي ٩,٦ مليار دولار.. تقرير ٦٠ مليار دولار حجم سوق قطاع التعليم في دول مجلس التعاون، **الأيام** عدد ٨٨٣٦، ١٩ يونيو ٢٠١٣.

[٧٠] يوسف الياس، **أزمة قانون العمل المعاصر بين نهج تدخل الدولة ومذهب اقتصاد السوق**، ص ٥٠-٥٣.

لقد شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي كما أسلفنا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومطلع الألفية، تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وديمقراطية بسبب وفرة العائدات النفطية التي قادت وسرعت من التحولات في حياة المجتمعات الخليجية ومواطنيها عامة، حيث تبين إحدى الدراسات الحديثة بأن دول الخليج تمثل حوالي (٢٠%) من إنتاج النفط العالمي و(٣٤%) من احتياطياته فضلاً عن (٩%) من إنتاج الغاز العالمي و(٢٣%) من إحتياطاته، كما تكشف عن اعتماد اقتصاديات هذه الدول اعتماداً كبيراً على النفط والغاز، إذ يشكل هذا القطاع حوالي (٤٠%) من ناتجها المحلي و(٨٠%) على الأقل من عائداتها من التصدير والإيرادات الحكومية، وبالتالي فهو يؤثر تأثيراً جوهرياً على القطاعات غير النفطية حيث يعتمد عليه بشكل كبير في الإنفاق الحكومي المرتكز أساساً على إيرادات النفط والغاز[٧١]، ويقدر معهد التمويل الدولي الإيرادات النفطية الخليجية حتى عام ٢٠١٢ بنحو (٨٠٠) مليار دولار، وهي غالباً ما تأخذ طريقها إلى تحسين حياة المواطنين عبر الميزانية العامة للدولة ومن خلال خلق وظائف جديدة وتحسين مستوى الرواتب والأجور وتقديم الخدمات الاجتماعية وتطويرها كالتعليم والسكن والصحة والكهرباء والماء... إلخ وبأسعار مدعومة[٧٢].

---

[٧١] عمر الشهابي وآخرين، **الثابت والمتحول ٢٠١٤: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، ص ١٣٨.

[٧٢] حسن العالي، **نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات:** قطر، ٢١ أبريل ٢٠١٣.

وتبعاً إلى خبراء من صندوق النقد الدولي[٧٣] فأن نموذج اقتصاديات دول المجلس في النمو، قد حقق تحسينات ملموسة في مستويات المعيشة؛ بسبب زيادة الإنفاق وارتفاع معدل التوظيف في القطاع العام خصوصاً في الدول الأكثر ثراء كالكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، والتي تتسم بتعداد سكاني صغير حيث يعمل أكثر من ثلثي العمالة الوطنية في القطاع العام، كما إن النسبة ترتفع أيضاً في المملكة العربية السعودية، بينما يعمل أقل من نسبة (٥٠%) من العمالة الوطنية في القطاع العام في كل من البحرين وعُمان، ذلك على الرغم من محدودية فرص العمل المتاحة لتوظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

وتناقش دراسات عديدة معضلة الخلل السكاني الذي يشكل تحدياً في طبيعة سوق العمل، كما يؤثر عليه في توليد نمط الاقتصاد الخليجي الراهن، وتشير إلى أخطاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية حيث تتصدر دولة الإمارات نسب غير المواطنين في إجمالي السكان النسب الأعلى في الخلل السكاني وبنسبة (٨٨,٤%)، وتقاربها في النسبة دولة قطر (٨٧,٥%)، تليها الكويت بنسبة (٦٧,٩٥%)، ثم البحرين بنسبة (٥٥,١٦%) فالسعودية وسلطنة عمان بنسبة متقاربة في حدود (٣٠%)[٧٤].

إن ارتفاع نسب العمالة غير المواطنة في سوق العمل يشكل خللاً جوهرياً في واقع السوق الراهن، خصوصاً مع إفرازات النمو الاقتصادي

---

[٧٣] خبراء من صندوق النقد الدولي، "**إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، ص ٥-٧.

[٧٤] مؤسسة الخليج للاستثمار، "**تقرير الإحصاءات الاقتصادية السنوية**"، سبتمبر ٢٠١٢.

الخليجي الذي يتسم بالنمط الريعي وبما يحفزه على توليد أجهزة إدارية حكومية متضخمة وصناعات متقدمة كبيرة تقوم على النفط والغاز والتي لعبت دوراً كبيراً على مدار السنين في استيعاب جزء كبير من الأيدي العاملة الوطنية، لكنه مع تضخم ظاهرة البطالة المقنعة في الأجهزة الحكومية والتطور التقني المتسارع للصناعات الكبيرة، باتت قدرة هذه القنوات على امتصاص المزيد من الأيدي العاملة الوطنية الشابة محدودة خارج هذه القطاعات كما يشير حسن العالي، نظراً للعديد من العوامل أبرزها: طبيعة اقتصاديات القطاع الخاص التي تسيطر فيه الشركات العائلية على نسبة (٩٠%) من الأنشطة الاقتصادية الخاصة، فضلاً عن ضعف الاستثمارات الموجهة للصناعات الكبيرة غير المعتمدة على الطاقة ذات القيمة المضافة العالية، وتشجيع أنشطة المضاربة التي لا يخضع بعضها للرقابة التشريعية، إلى جانب فتح أبواب استيراد العمالة الأجنبية على مصراعيه مما يساعد على تعطيل قانون العرض والطلب الذي يفترض بحسب الاقتصاديين أن تؤدي محدودية المعروض من الأيدي العاملة الوطنية من الجنسين إلى تحسين فرصهم في المعروض من العمل وأجوره، لكن الواقع أن هذا السوق صار مشبعاً ويضم أعداداً هائلة وغير محدودة من الأيدي العاملة الأجنبية التي تُجلب وفقًا لشروط وقيود أقرب للسخرة، الأمر الذي أدى بهذه العوامل مجتمعةً إلى خلق تشوهات كبيرة في سوق العمل بالقطاع الخاص الخليجي[٧٥].

[٧٥] حسن العالي، نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات: قطر، ٢١ أبريل ٢٠١٣.

أمّا أبرز التشوهات التي توصلت إليها بعض الدراسات، أن قسماً كبيراً من الوظائف المتولدة عن نمط النمو الاقتصادي الراهن غالباً ما تكون ضعيفة الرواتب وتتطلب مهارات محدودة؛ الأمر الذي يشجع على خلق دينامية للطلب على العمالة الأجنبية. في هذا الصدد تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى توفر نحو (٧ ملايين) وظيفة تم توفيرها في أسواق العمل الخليجية خلال العقد الماضي، إلا أن نحو (٢) مليوني وظيفة منها فقط ذهبت إلى المواطنين، وقد تولّد عن ذلك ارتفاع كبير في الأيدي العاملة الأجنبية كقوة عمل في بنية الاقتصاد كعدد وكنسبة مقارنة بإجمالي عدد الأيدي العاملة في دول المجلس خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠١١، ونلاحظ أن قطر تتصدر هذه الدول بنسبة (٩٣,٤٤%) تليها الكويت بنسبة (٨٧,٧٤%) "على الرغم من عدم توفر البيانات الخاصة بدولة الإمارات، إلا أن النسبة لديها مشابهة أو تفوق النسبة في الكويت"، ثم السعودية بنسبة (٨٠,٣٤%)، ثم البحرين بنسبة (٧٧,٢٢%)، فسلطنة عمان بنسبة (٧٥,٩%)[٧٦]

وتعود الأسباب وراء استيراد العمالة الأجنبية وتوظيفها بأعداد كبيرة في سوق العمل بدول الخليج وعلى نطاق واسع؛ لأغراض تحقيق الأهداف الإنمائية والحاجة إلى تطوير البنى التحتية التي تحسنت تحسناً ملموساً في تلبية متطلبات التوسع الحضاري ورفع مستويات الإنتاج وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها على الرغم من قلة أعداد السكان المواطنين في سن العمل في بعض الدول، فقد شغلت العمالة الأجنبية منخفضة المهارة

[٧٦] حسن العالي، م.ن.

أكثر من (٨٠%) من وظائف القطاع الخاص حتى عام ٢٠١٢، بينما انخفضت نسبة مشاركة المواطنين في القوى العاملة عامة بنحو معدل متوسطة (٥٢%) للرجال و(٢٥%) للإناث، على الرغم من تنفيذ حصص التوظيف الهادفة إلى زيادة نسبة المواطنين في وظائف القطاع الخاص[٧٧].

وعليه يتفق الجميع على وجود ظاهرة البطالة وحالاتها ومخاطرها وتأثيراتها السلبية على الشباب في المجتمعات الخليجية، لكنهم يختلفون حول نسبتها وأسبابها، ومما يُصعب تشخيص هذه الظاهرة تضارب بعض البيانات الإحصائية وعدم دقتها أو غيابها أحياناً، وفي كل الأحوال يمكن ملاحظة ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين وحسب مصادر متعددة نسبة (٥,٢١%) حتى عام ٢٠١١، هنا يشير العالي إلى مراوحة وزيادة هذه المعدلات مما يؤكد على مؤشرات الخلل في نمو الاقتصاد في ظل ضعف الإجراءات التصحيحية المعالجة لمشكلة البطالة في سوق العمل، منوهاً إلى أن هذه البيانات تقديرية وغالباً ما يتم التحفظ عليها[٧٨].

كذلك قدر تقرير لصندوق النقد العربي بطالة الشباب العربي بنحو (١١,٣%) من حجم القوة العاملة المقدرة بنحو (١٢٤ مليون نسمة) وهي نسبة عالية قياساً للمعدلات العالمية، ويرى التقرير أن هذه البطالة غير ناتجة عن انكماش اقتصادي مؤقت، بل تمثل ظاهرة طويلة الأمد وهيكلية تزداد سوءاً، وهي تعدّ من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما بتركزها بنسبة عالية في صفوف فئة

---

[٧٧] Hussein Elasrag, **Unemployment and Job creation in the GCC countries**, pg ٦-١١.

[٧٨] حسن العالي، نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات: قطر، ٢١ أبريل ٢٠١٣.

المثقفين والشباب خريجي الجامعات والداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهذا قد يعود إلى (مشاكل هيكلية) لها صلة بعدم ملائمة ومواكبة نظم التعليم مع متطلبات السوق، بل إن الأسوأ في ذلك هو إنها تصل إلى نحو (٢٨%) من مجمل السكان في الشريحة العمرية (من ١٥-٢٤ سنة) وفق إحصاءات منظمة العمل الدولية مقارنة بمتوسط المعدل العالمي (١٢,٤%) لمعدلات بطالة الشباب، فيما تمثل نسبة بطالة الإناث (٤٣,٤%) مقارنة بالمتوسط العالمي (١٢,٧%)، الأمر الذي ينعكس على حجم الطاقات الإنتاجية غير المستغلّة في الكثير من البلدان العربية، أما فيما يخص دول مجلس التعاون فالنسب يوضحها التقرير كما في الجدول رقم (٦).

تتباين البيانات السابقة مع ما تشير إليه البيانات الرسمية كما في مملكة البحرين في الجدول رقم (٦)، حيث تقدر نسبة البطالة حسب وزارة العمل بمعدل (٣,٧%)[٧٩]، بيد إن تقديرات صندوق النقد الدولي تتوقع ارتفاع عدد المواطنين الخليجيين العاطلين عن العمل إلى نحو (٢-٣ ملايين) مواطن حتى عام ٢٠١٥، فيما كشفت دراسة لمؤسسة الخليج للاستثمار بأن معدلاتها في صفوف الشباب الخليجي الذين تتراوح أعمارهم بين (١٩و٢٥ عاماً) وصل إلى (٣٠%) في المملكة العربية السعودية و(٢٨%) في البحرين و(٢٣%) في عُمان وحوالي (٢٤%) في الإمارات و(١٢%) في الكويت، خصوصاً وأن المواطنين يعتمدون في

[٧٩] وزارة العمل في البحرين، **التقرير الإحصائي للربع ٤ لعام ٢٠١٤** لمستحقي إعانة وتعويض التعطل وبيانات التدريب والتوظيف.

أغلب دول المجلس في حصولهم على الأعمال على الوظائف في القطاع العام الذي بدأ نمو الوظائف فيه يتباطأ، ويمكن ملاحظة الفروقات في البيانات الرسمية التي تشير إلى نسب منخفضة نسبياً مقارنة بالنسب السابقة.

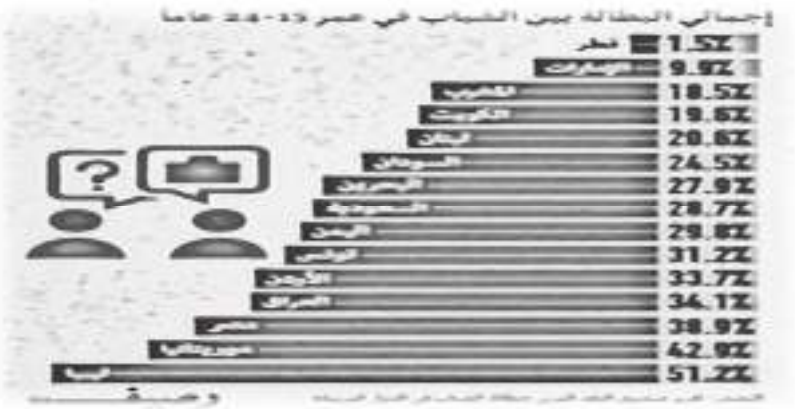

الجدول رقم (٦): إجمالي بطالة الشباب للفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) في دول مجلس التعاون

البلد	نسب البطالة الرسمية [٨٠]	% البطالة من ٢٠٠٣-٢٠١١ [٨١]	%البطالة صندوق النقد العربي [٨٢]	مؤسسة الخليج للاستثمار [٨٣]
الإمارات	١٤% - ٢٠٠٩	٤,٤٣%	٩,٩%	٢٤%
البحرين	٣,٧% - ٢٠١٤	٧,٧%	٢٧,٩%	٢٨%
السعودية	-	٧,٢١%	٢٨,٧%	٣٠%
قطر	٠,٥% -٢٠١٢	٠,٦٥%	١,٥%	-
الكويت	-	٢,١%	١٩,٦%	١٢%
عُمان	-	٨,٥٢%	-	٢٣%
مجلس التعاون الخليجي		٥,٢١%		

أمّا إذا نظرنا إلى القطاع المالي في الاقتصاديات الخليجية، فسنجد إن له دوراً هاماً في استراتيجية التنويع الاقتصادي، لاسيما وانه يشكل وسيطاً يساهم في جمع وتخصيص الموارد المالية بشكل فعال، وهو من أبرز القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال ربحيته وقدرته على خلق فرص عمل للشباب من الجنسين، كما تتفاوت مساهمة قطاع الخدمات المالية في القطاع الخاص بشكل كبير بين دول المجلس، فهو على سبيل المثال يشكل حوالي (١٧%) بالنسبة للبحرين حتى عام ٢٠١٢ مقابل (٥,٨%) في سلطنة عُمان، وكان متوسط حصة القطاع المالي من الناتج الإجمالي للقطاعات المالية في دول مجلس التعاون حتى ٢٠١١ حوالي

---

[٨٠] منى عباس فضل، **المبادرات والمشروعات التي نفذتها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تمكين المرأة في القطاع الخاص**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، عدد ١٠٢، المكتب التنفيذي: البحرين، ص ٩١.

[٨١] مؤسسة الخليج للاستثمار، "**تقرير الإحصاءات الاقتصادية السنوية**"، سبتمبر ٢٠١٢.

[٨٢] المحرر، مفاجآت البطالة العربية، تقرير صندوق النقد العربي.

٨٣ مؤسسة الخليج للاستثمار، "**تقرير الإحصاءات الاقتصادية السنوية**"، سبتمبر ٢٠١٢.

(٦%)، حيث يختلف حجم القطاع المصرفي بشكل كبير بين دول المجلس، ففي البحرين يصل إلى أكثر من ضعف الناتج الإجمالي في حين لا يمثل سوى نحو (٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان والسعودية[٨٤] هذا من جهة.

ومن جهة متصلة لقد أدت زيادة التوظيف إلى ارتفاع العمالة الأجنبية في القطاع الخاص الذي وفر (٧ ملايين وظيفة) في دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٠ عدا الإمارات العربية المتحدة التي لم تتوفر بيانات لها، منها حوالي (٥،٤) مليون وظيفة في القطاع الخاص مقابل (١،٦) مليون فقط في القطاع العام، وقد شغلت العمالة الأجنبية (٨٨%) من هذه الوظائف بمقدار (٥،٤ مليون) وظيفة، أما في القطاع العام، فقد شغل المواطنون ما يقارب (٧٠%) من الوظائف الجديدة البالغ عددها (١،٦) مليون وظيفة[٨٥]، وترجع زيادة معدل توظيف العمالة الأجنبية خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة أسعار النفط بشكل مضاعف.

في المقابل لم يسجل ارتفاعاً في نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص خلال العقد الماضي إلا في الكويت وعُمان، وشهدت البحرين والمملكة العربية السعودية زيادة في نسبة العمالة الأجنبية في القطاع الخاص، فيما تهيمن العمالة الأجنبية في قطر بالكامل تقريباً على وظائف هذا القطاع، ويميل توزيع العمالة الوطنية في القطاع الخاص بقوة نحو الأنشطة ذات

---

٨٤ عمر الشهابي وآخرين، **الثابت والمتحول ٢٠١٤: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، ص١٦٨.

٨٥ خبراء صندوق النقد الدولي، "**إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، ص٩.

الرواتب العالية مثل النفط والقطاع المصرفي ولا يعمل في القطاعات ذات الأجور المنخفضة كالبناء والتجارة والنقل إلا عدد قليل من المواطنين ومعظمهم في الوظائف الإشرافية، ولهذا يشكل التفاوت الكبير في الأجور بين القطاعين العام والخاص حافزاً قوياً للشباب خصوصاً الأقل تعليمياً منهم إلى تفضيل العمل في القطاع العام، لاسيما مع قرار دول مجلس التعاون بتوفير امتيازات تفضيلية بالنسبة إلى الرواتب والمزايا المرتفعة للعاملين مقارنة بالقطاع الخاص، عدا المزايا الأخرى غير الأجرية كساعات العمل، والأمن الوظيفي والعلاوات الاجتماعية والعطل وغيرها فهو أكثر جاذبية عن القطاع الخاص، كما أن أرباب الأعمال يفضلون توظيف العمالة الأجنبية لأنها أقل كلفة، وأقل تنقلاً وأكثر حماساً[٨٦].

أسباب تفشي البطالة في أوساط الشباب الخليجي:

ومنه يستوجب البحث والتركيز على التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية جراء تفشي البطالة وأسبابها في أوساط الشباب الخليجي الذي يمثل أكثر من (٤٠%) من النسيج المجتمعي، وذلك للحد من هذه الظاهرة لما لها من تأثيرات سلبية عل مسار التنمية والتحديث، ولهذا قمنا بمقاربة نتائج دراسات متعددة وخلاصة تقارير متخصصة تناولت ظاهرة انتشار البطالة بين الشباب من خلال تركيزها على بعد الخلل في النظام التعليمي وعلاقته بمتطلبات السوق والتي نعرضها على النحو التالي:

[٨٦] Hussein Elasrag, **Unemployment and Job creation in the GCC countries**, pg ٦-١١.

(١) يؤكد أحمد عشماوي في دراسته بعنوان "**التنافر بين المهارات وسوق العمل في العالم العربي**" أن غالبية الشباب العرب يلتحقون بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، ما يعني إنها تفرز نوعية من المخرجات التعليمية التي لا تتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، وهذه بالطبع تطرح تحديات كبيرة بالنسبة إلى جدوى الإنفاق على التعليم والحاجة إلى ترشيد مؤشرات التعليم العالي والتخطيط المستقبلي على أسس واقعية تلبي طبيعة الاقتصاد وحاجاته، فالتغيرات المتسارعة، والتحولات على الأسواق الخليجية جعلت من قضية اتجاهات الشباب في التعليم قضية جوهرية، كما توضح نتائجها بأن القطاع الخاص المحلي لا يزال يتردد في توظيف الكوادر الوطنية؛ بحجة عدم مواءمة تخصصات الخريجين مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وعليه فإن توفير الكوادر الوطنية المؤهلة يجب أن ينطلق من تحديد احتياجات سوق العمل وتوفير التخصصات المطلوبة التي تنقل الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل، وبعض المهارات كإتقان اللغات الأجنبية والقدرة على تشغيل الحاسب الآلي واستخداماته، وهذا يتطلب خطة تعليمية تعيد النظر في المناهج الحالية في الجامعات وتعمل على توفير التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وإعطاءها الأولوية"[٨٧].

(٢) أما تقرير **صندوق النقد العربي**، فيحدد التحديات التي تواجه تشغيل الشباب، ومنها النمو الديمغرافي "السكاني" الكبير وتسارع نمو القوة العاملة وتراجع النمو الاقتصادي، وتشبع القطاع العام وتزايد

[٨٧] أحمد عشماوي، التنافر بين المهارات وسوق العمل في العالم العربي (ندوة بفندق فيرمونت نايل سيتي: القاهرة، ٢٧-٢٨ يناير ٢٠١٥).

حجم الضغوط على الموازنات العامة وعدم مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل، وانكماشه، و(وهو ليس إلا نتيجة سياسة القطاع العام، والقوانين المنفرة للمستثمرين والفساد)، وتخلف أنظمة التعليم وعدم توافق المطلوب بين مخرجاتها وسوق العمل، بسبب سياسة التعليم وبرامجه في أكثر الكلّيات من دون دراسات معمقة للسوق المحلية وسوق العمالة في الدول المجاورة، كما له علاقة أيضاً بسياسات وبرامج تشغيل الشباب، من التدريب وزيادة كفاءة التشغيل، وإعادة دمج المسرحين من العمل، وتشجيع ريادة الأعمال، ودعم التدريب، وتشجيع إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة القادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العاملين، ودعم الحركة الاقتصادية بسرعة.

وتوصل إلى إن نجاح سياسات تشغيل الشباب لابد أن تبنى على رؤية واضحة بالنسبة إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مع سياسات اقتصادية واضحة تمكّن الشركات من بناء توقعات لأنشطتها، ما يحفّزها على الاستثمار في الإنتاج وزيادة التوظيف، ومن أهم الحلول الجذرية التي يشير إليها التقرير في السياق التأكيد على أهمية دور السياسات الاقتصادية كمحرّك للنمو وتبني سياسات وطنية للتشغيل وإصلاح قطاع التعليم ومراجعة تشريعات أسواق العمل وإصلاحها وتحفيز مساهمة القطاع الخاص ودمج المرأة في سوق العمل[٨٨].

[٨٨] المحرر، مفاجآت البطالة العربية، تقرير صندوق النقد العربي

(٣) بالنسبة **لشركة بانثيرون- إيرنيست أند يونغ-(Pantheron EY) للاستشارات الاستراتيجية**، فقد نفذت دراسة استقصائية في بداية عام ٢٠١٥،[٨٩] قوامها ألف طالب من المواطنين وقرابة مئة رب عمل في القطاع الخاص في ستة دول خليجية (البحرين، الكويت، عمان، قطر، والسعودية، والإمارات) بعنوان: "كيف ستقوم دول الاتحاد الخليجي بسدّ فجوة المهارات؟".

خلصت إلى أنّ أرباب العمل يناضلون للعثور على المهارات التي يحتاجونها في الموظفين، وأنّ الشباب مازالوا لا يعلمون كيفية وأسباب دخول سوق العمل وبناء مستقبل مهني، وأنّ المعلمين غير واثقين من معرفة متطلبات سوق العمل والأسباب التي يفترض أن تدفعهم إلى الاهتمام بها، ونوهت إلى أنّ زيادة الإنفاق في قطاع التعليم بحسب الخبراء لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين أدائه في إعداد الطلاب لسوق العمل، موضحاً –أي الخبير– أنّه لا بدّ أن يكون الإنفاق استراتيجيا وقائما على إنشاء وتعزيز رأس المال البشري أي الأساتذة من خلال الاستثمار في تدريبهم وعدم الاكتفاء ببناء وتجهيز المدارس فقط، وتعرفت الدراسة من خلال استقصائها على خمس تحدّيات أساسيّة تواجه أرباب العمل عند توظيف الشباب من المواطنين والتي تشكل عائقا أمام بقائهم في الوظيفة، وهي تتلخص في الآتي:

---

[٨٩] المحرر، هكذا يمكننا معالجة التباين بين مهارات الشباب وسوق العمل.

١. الافتقار للمهارات والسلوكيات التي تمكنهم من بناء حياة مهنية طويلة وناجحة في القطاع الخاص.
٢. توقع رواتب عالية.
٣. غياب الخبرة العملية التطبيقية.
٤. عوائق سلوكية **(نقص في مهارات التواصل والانضباط والالتزام والمهنية والقيادة وأخلاقيات العمل وحب التعلّم ومواقف سلبية أو غير واقعية تجاه التوظيف)**.
٥. الافتقار للمهارات والمؤهلات المطلوبة.

وركزت نتائجها على تبيان الشرخ العميق بين ما يبحث عنه أرباب العمل وما يبحث عنه الشباب في الوظيفة، فأولويات الشباب تتدرّج في الراتب والمزايا الوظيفية كمرتبة أولى وبنسبة (٧٤%) من الشباب المشارك في عينة الدراسة، والأمن الوظيفي في المرتبة الثانية بنسبة (٥٩%)، وفي المرتبة الثالثة موافقة الأهل والأسرة بنسبة (٥٠%)، في حين جاءت نسب فرص النمو عل المدى الطويل، والتوافق مع المؤهلات ومستوى التحدي في الوظيفة على التتالي بنسب في المرتبة الخامسة (٤٧%) والسادسة (٤٤%) والعاشرة (٢٨%) من عينة الدراسة.

(٤) أما دراسة "**بطالة الشباب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**" التحليلية لنوزاد الهيتي، فقد ذكرت، إنه وبصرف النظرعن طبيعة الإقتصاد وإدارته فقد أضحت بطالة الشباب تمثل أخطر المشكلات التي تواجهها الدول النامية والمتقدمة، وخطورتها تكمن في

هدر رأس المال البشري وما ينجم عنه من خسائر اقتصادية ونتائج اجتماعية وسياسية، وتعد ظاهرة بطالة الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي إحدى الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الخليجي، نظراً للنمو السكاني المطرد والزيادة السريعة في مخرجات التعليم الثانوي والجامعي والمهني، حيث يتزايد الطلب من الشباب الخليجي على الوظائف باستمرار، ويجدون صعوبة في الحصول على فرصة العمل، وبالتالي تتحول الطاقات الإنتاجية الفعالة إلى طاقات عاطلة لأسباب عديدة، وذلك في ظل وجود قوة العمل الوافدة والتي تشكل أكثر من (٧٠%) من القوى العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، وتشكل بطالة الشباب المتفشية في أوساط الخريجين بدول مجلس التعاون النسبة الأكبر، *(بيانات دولة قطر مصدرها التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٤)، وهي تتفاوت في معدلاتها بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وبصفة عامة هي الأعلى عند الفئة العمرية الشبابية (من ١٨-٢٤ سنة)، من إجمالي عدد العاطلين عن العمل، أكثر من (٨٠%) في الكويت وقطر، ونحو (٧٥%) في البحرين و(٩٥%) في عُمان[٩٠].

ويبين الباحث في السياق أن أبرز سببين في بطالة الشباب هو عزوفهم عن العمل في بعض المهن والوظائف حيث تكاد تكون تلك الوظائف والقطاعات والمهن مقتصرة على العمالة الأجنبية، والدلالة على ذلك

[٩٠] نوزاد عبدالرحمن الهيتي، بطالة الشباب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.."دراسة تحليلية"، مجلة آراء عدد ١٠٣.

محدودية وجودهم في القطاع الخاص، ويساهم في ذلك تدني الأجور وقلة الامتيازات في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام الذي أصبح متخماً بقوة العمل ويعاني من ترهل إداري كبير، وما يسمى البطالة المقنعة، وكذلك عزوف الشابات الخليجيات عن العمل في بعض الأنشطة والقطاعات مثل التأمين والسياحة وغيرها من القطاعات الإنتاجية المهمة لعملية التنمية الاقتصادية، واقتصارهم على سلك التعليم وبعض المهن الكتابية، إضافة إلى عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، منوهاً إلى إن البطالة في أوساط الشباب الخليجي ينبغي أن تفهم وتحلل وتعالج في الإطار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد، فهي ليست ناجمة عن وجود فجوة بين عرض العمل والطلب عليه، بل بطالة تقنية مرجعها مهاري، ولهذا فهي تتميز ببعدين يشكلان جوهر خصوصيتها الأول منها، إنها بطالة مرحلية وبالتالي مؤقتة يمكن أن تزول بزوال سبب وجودها المتمثل في نقص المهارات لدى طالبي العمل من الشباب الخليجي، أما البعد الثاني، فسببه أن المعالجات التقليدية للبطالة لا تجدي نفعاً في حالة دول مجلس التعاون الخليجي طالما استمرت هيمنة العمالة الوافدة على سوق العمل، ولهذا يقترح بعض الحلول التي نركز على أبرزها بما يتناسب وموضوع بحثنا كما يلي[٩١]:

[٩١] نوزاد عبدالرحمن الهيتي، بطالة الشباب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.."دراسة تحليلية"، مجلة آراء عدد ١٠٣.

مقترحات وتوصيات للحد من تفشي بطالة الشباب الخليجي:

أولاً- التركيز على سياسات ونظم التعليم:

من خلال إيجاد صيغة عملية وواقعية للتوفيق بين الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي والطلب الاقتصادي عليه، وإعادة النظر في التطور الكمي والنوعي للتعليم العالي لجهة الحرص على تنوع مساراته، بما يلبي متطلبات سوق العمل من الكوادر المؤهلة فنياً وتقنياً، وإيجاد التوازن بين التخصصات النظرية والتطبيقية في التعليم العالي، وإعادة النظر في سياسات القبول في الجامعات، بما يخدم المواءمة المطلوبة بين الخريجين وأسواق العمل.

ثانياً- إعادة النظر في السياسات المتعلقة بنظم العمل والأجور:

عبر تقديم حوافز للقطاع الخاص لتدريب الشباب العاطلين وإعادة تأهيلهم ومن ثم توظيفهم، وتقليص العمالة الوافدة والاجنبية وحصرها ببعض التخصصات والمهارات غير المتاحة في سوق العمل الخليجي، وتقليص الفجوة في الأجور والمزايا بين القطاع العام والخاص، وتشجيع المنظمات غير الحكومية على دعم المشروعات الاقتصادية الصغيرة للشباب وتوفير التمويل اللازم للقيام بها.

ثالثاً- تبني سياسات إعلامية واجتماعية:

تشجع على ثقافة العمل والابتكار وروح المبادرة، كما تعمل على تغير النظرة النمطية عن القطاع الخاص عند الشباب وعن العمل الفني والصناعي وفي القطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية ومؤهلة للاستفادة من طاقات الشباب الخليجي، ومن أهم تلك القطاعات قطاع السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيعهم على ريادة الأعمال، وتحديث خدمات سوق العمل من خلال إنشاء قاعدة بيانات تتصف بالحداثة والشمولية تكون متاحة أمام الشباب الباحثين عن العمل وتوفر إليهم المعلومات عن الوظائف والخيارات المتاحة وكيفية الترشح لها.

المراجع

١) الياس (يوسف إسحق).- **أزمة قانون العمل المعاصر بين نهج تدخل الدولة ومذهب اقتصاد السوق.**- ط١.- عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ٥٠-٥٣ صفحة.

٢) (أبو غزالة) دلال.- "دول الخليج تنفق على التعليم ١٥٠ بليون دولار سنوياً"، الحياة، ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥.

٣) الهيتي (نوزاد عبدالرحمن).- **بطالة الشباب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.."دراسة تحليلية"**، مجلة آراء عدد ١٠٣، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.araa.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=٢٨٥٣:٢٠١٤-٠٨-٠٤-٢١-٥٥-١٢&catid=٩:article&Itemid=١٧٢

٤) الأشول (عادل عز الدين).- **علم النفس النمو.- لاط.**- القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢، ص٦٦.

٥) إدارة التعداد والإحصاء السكانية (دولة الكويت).- **التعداد العام للسكان والمباني والمنشآت من ٢٠١١/٤/٢١ إلى ٢٠١١/٧/٧**، نظر في ٢٠١٤/٢/١٩، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت: **http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID.**

٦) برادة (رشيدة).- **المدرسة المغربية كما يراها المراهقون والشباب.**- ط١.- مطبعة النجاح الجديدة: الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص٢٩.

٧) بوابة الكويت الإلكترونية.- دستور دولة الكويت، **http://www.pm.gov.kw/ar/state_Of_Kuwait/kuwait .Constitution.jsp**

٨) بيتك للابحاث: شركة محدودة وتابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي.- **تقرير**.- للمزيد أنظر صحيفة البلاد في الموقع: **http://www.albiladpress.com/article١٩٧٩٨٣-٢.html** ، ١٨ MAY ٢٠١٣.

٩) الجهاز المركزي للأحصاء (الجمهورية اليمنية).- اليمن في أرقام ٢٠١٢.- إصدار سبتمبر ٢٠١٣، ص ١٠.- للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني:

http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=٦٣٥

١٠) **الجزيرة (وحدة التقارير والأبحاث الاقتصادية)**.- أنظر الموقع الإلكتروني: ٠٣ يناير ٢٠١٥.

١١) **http://www.al-jazirah.com/٢٠١٥/٢٠١٥٠١٠٣/ec١٧.htm**

١٢) حجازي (عزت).- الشباب العربي ومشكلاته: **سلسلة عالم المعرفة**.- ط١.- عدد٦.- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، ص ٢٧-٢٨، و٣٢.

١٣) حجازي (مصطفى).- **الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**.- ط١.- المركز الثقافي العربي: بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٠٤-٢٠٥ و٢١٠.

١٤)حكومة قطر الإلكترونية.- دستور دولة قطر ٢٠٠٣، http://portal.www.gov.qa/wps/portal/!ut/p/a٠/٠٤_Sj٩CPykssy٠xPLMnMz٠vMAfGjzOIt_S٢cDS٠sDNwtQgKcDTyNfAOcLD٣cDdw٩zfWDE٤v٠C٧IdFQELRycs/.
١٥)الزايدي (منجي).- **الدخول إلى الحياة: الشباب والثقافة والتحولات الاجتماعية**، منشورات تبر الزمان، تونس: ٢٠٠٥، ص٦١.
١٦)نفسه.- ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام، "**مجلة عالم الفكر**" عدد ١، م٣٥، يوليو/سبتمبر ٢٠٠٦، ص ٢٠٣.
١٧)نفسه.- **ثقافة الشارع:** دراسة سوسيوثقافية في مضامين ثقافة الشباب، مركز الناشر الجامعي: تونس، ٢٠٠٧، ص٨.
١٨)الشعراوي (عطا السيد).- **سياسات النهوض بالمرأة في دول مجلس التعاون**.- ط١.- أبوظبي: مركز الإمارات للدارسات والبحوث الاستيراتيجية، ٢٠١١، ١٢٥ صفحة.
١٩)الشهابي (عمر) وآخرين.- **الثابت والمتحول ٢٠١٤**: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة.- ط١.- مركز الخليج لدراسات التنمية: الكويت، ٢٠١٤، ١٣٨+١٦٨ صفحة.
٢٠)عبدالوهاب (سناء).- "تقرير": دول مجلس التعاون تنفق ٩٠ مليار دولار على مشاريع التعليم بنهاية ٢٠١٤، الثلاثاء ٠٧-١٠-٢٠١٤، أنظر: المصري اليوم: http://www.almasryalyoum.com/news/details/٥٣٩٢٩٢.

٢١)عشـــماوي (أحمد).- "**التنافر بين المهارات وسوق العمل في العالم العربي:** ندوة بفندق فيرمونت نايل ســـيتي: القاهرة، ٢٧-٢٨ يناير ٢٠١٥)"، للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني:
http://www.britishcouncil.org.eg/symposium/thought-pieces/skills-mismatch-arab-world-critical-view

٢٢)العالي (حســـن).- "نمط النمو الاقتصـــادي في دول مجلس التعاون الخليجي"، (مركز الجزيرة للدراسات: قطر، ٢٠١٣/٤/٢١):
http://studies.aljazeera.net/issues/٢٠١٣/٠٤/٢٠١٣٤٢١١٠٤٢٥٢٧٩٨٩١٥.htm

٢٣)فضل (منى عبَّاس).- **نشاط المرأة السياسي في الإمارات والبحرين والكويـــت.**- ط١.- عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية-اليونيفم، ٢٠٠٨، ٣٤ صفحة.

٢٤)فضـــل (منى عبَّاس).- **المبادرات والمشـــروعات التي نفذتها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تمكين المرأة في القطاع الخاص،** سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية.- عدد ١٠٢، المكتب التنفيذي: البحرين، ص ٧٧. ص ٩١.

٢٥)فرح (عبـــدالإله).- **حول مفهوم الشـــبـــاب.**- موقع منهل: الثقافة الـــتـــربـــويـــة، http://www.manhal.net/art/s/١٩٠٣٢، ٢٠١٣/٩/١٣.

٢٦)فهمي (مصطفى).- **سيكولوجية الطفولة والمراهقة.**- مكتبة مصر: مصر، لا سنة نشر، ص ١٦٢.

٢٧)قسم الدراسات والبحوث (وزارة العمل بمملكة البحرين).- "**المبادرات والمشروعات التي نفذتها مملكة البحرين في مجال تمكين المرأة في القطاع الخاص**"، أبريل ٢٠١٤.

٢٨)الرميحي (محمد غانم).- "**مجلس التعاون العربي والمستقبل في المنظور الاجتماعي والثقافي**"، المؤتمر السنوي لندوة التنمية في الخليج: البحرين،٨-٩ فبراير ٢٠٠٨، ص ١٠، ١٢، ٤٠.

٢٩)الملاح (أمل إبراهيم).- "نظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع"، **(بوابة روز اليوسف)**.-

http://www.rosaelyoussef.com.

٣٠)المجلس الأعلى للمرأة.- المرأة البحرينية في أرقام ٢٠١٣.- نظر في ٢٠١٤/٣/٤.-

http://www.scw.bh/UploadFiles/pdf/WomeninNumberAR١.pdf.

٣١)معهد اليونسكو للإحصاء.- الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١١: مقارنة إحصاءات التعليم في جميع أنحاء العالم، كندا منتريال، نظر في ٢٠١٤/٣/٦، **http://www.uis.unesco.org**.

٣٢)مجموعة خبراء (صندوق النقد الدولي).- "إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **(الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في ٥ أكتوبر ٢٠١٣ /الرياض-المملكة العربية السعودية)**،٥-٧+٩+١٢-١٣ صفحة.

٣٣)مجموعة باحثين.- "**تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥**"، ٧٣ صفحة.

٣٤)مجموعة من المشـــاركين.- **معجم الوسيط**.- ط٤.- مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤، ص٤٧٠.
٣٥)مركز المعلومـــات بإدارة الإحصـــــاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، **النشـــرة الإحصائية**، عدد١٨، ٢٠١٠، ٢١+٢٩-٣٦+٥٩ صفحة.
٣٦)المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج (الكويت).- **اقتصاديات التعليم**، الكويت، ص ٩.
٣٧)المحرر.- **صحيفة الاتحاد** (أبوظبي: ١ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٧).
٣٨)المحرر الاقتصـــادي.- "تقرير الإحصـــاءات الاقتصادية السنوية"، **النشـــرة الاقتصـــادية الشهرية: مؤسسة الخليج للاستثمار**، ط١١، سبتمبر ٢٠١٢.
٣٩)المحرر.- انفاق القطاع الخاص الخليجي ٩,٦ مليار دولار.. تقرير ٦٠ مليار دولار حجم سوق قطاع التعليم في دول مجلس التعاون.- **الأيام**، عدد ٨٨٣٦، ١٩ يونيو ٢٠١٣.
٤٠)المحرر الاقتصـــادي.- "البنك الدولي: قطر الأعلى في الإنفاق على التعليم"، **صـــحيفـــة العرب: قطر**، العدد ٨٩٩٢، ٢٤ يناير ٢٠١٣. للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني:
http://www.alarab.qa/details.php?issueId=١٨٧٠&artid=٢٢٦٩٩٧.
٤١)صـــندوق النقد العربي.- "تقرير"، **مفاجآت البطالة العربية**"، أنظر الموقع الإلكتروني:
http://maannews.net/Content.aspx?id=٥٢٠٣٩٣,٠١,٠٩,٢٠١٥

٤٢)المحرر.- "هكذا يمكننا معالجة التباين بين مهارات الشـــباب وسوق الـــعـــمـــل"، أنظر الموقع الإلكتروني: **http://www.wise-qatar.org/how-gcc-could-finally-close-skills-gap**

٤٣)المحرر الاقتصـــادي.- "الدول العشر الأكثر ثراء في العالم"، **مجلة عالم التقنية والأعمال**، أنظر الموقع الإلكتروني:
http://www.wtb.com/wtb/vb٤/showthread.php?١١١٣-%C٧%E١%CF%E٦%E١ %C٧%E١%DA%D٤%D١-%C٧%E١%C٣%DF%CB%D١-%CB%D١%C٧%C١-%DD%ED-%C٧%E١%DA%C٧%E١%E٣

٤٤)مجهول.- **اقتصـــاديـــات التعليم**.- ط١.- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج: الكويت، ٢٠١٢، ٩+ ٤٦-٤٧ صفحة.

٤٥)نفســـه.- **صـــراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي**.- ط١.- بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣.- ٩-١١+٢٢ صفحة.

٤٦)(نعمة) أديب.- أديب نعمة، **إشـــكاليات البحث في مجال الشـــباب ومـــقـــتـــرحـــات مســـتـــقـــبليـــة**.- أنظر الموقع الإلكتروني: http://www.shabab-iraq.com/?p=١٣٢٤٨، ٢٣ نـــوفمبر ٢٠١٥.

٤٧)وزارة العدل (دائرة الشـــؤون القانونية).- دســـتور مملكة البحرين ومذكرته التفسيرية.- الإصدار الأول ٢٠٠٢.- ٨ صفحة.

٤٨)وزارة الشـــؤون الاجتماعية (المملكة العربية الســـعودية).- "تمكين المرأة الســـعودية ودورها في التنمية"، (**مكتب الإشـــراف النسائي**، الرياض ١٤٢٦هـــ).

٤٩)وزارة التنميـــة الاجتمـــاعيـــة (ســـلطنة عمان).- "إنجازات المرأة العمانية"، (**دئرة شؤون المرأة، ٢٠٠٤**).

٥٠)وزارة العمل (مملكة البحرين).- **التقرير الإحصائي للربع الرابع من عـــام ٢٠١٤** لمســـتحقي إعانة وتعويض التعطل وبيانات التدريب والتوظيف.

٥١)وزارة التربية "قطاع التخطيط"، **"المؤشرات التربوية لدولة الكويت"**، ٢٠٠٧، ص:٤١-٤٢، أنظر الموقع الإلكتروني:
http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=١٤١٦#sthash.JECBW٠xn.dpuf

٥٢)واطسون (روبرت)، كلاي ليندرجرين (هنري).- **سيكولوجية الطفل والمراهق.**- ط١.- مكتبة مدبولي: القاهرة، ٢٠٠٤، ص٥٧٦.

٥٣) Bourdieu Pierre, **La jeunesse nest quun mots, in questions de sociologi**e, Minnuit,١٩٨٤; p١٤٣.

٥٤) G.S.Becher, **Under investment in Collage education**, Proceeding (American Economic Review, May –١٩٦٠ P- ٣٤٧..

٥٥) J.vaizy, **The control of Education**, Faber f Faber, London, ١٩٦٣, P١٤..

٥٦) Hussein Elasrag, **Unemployment and Job creation in the GCC countries**, MPRA "Munich Personal RePEc Archive", January ٢٠١٤, pg ٦-١١, http://mpra.ub.uni-muenchen.de/٥٤٦٠٠.

٥٧) Robert; **dictionnaire de la langue française**. P١٢٢٧.

٥٨) T.W.Schultz, **Investment in Education**, the ver. of Chicago prell Chicago, ١٩٧٧– pp.٧–٩

٥٩) UNESCO Institute for Statistics (٢٠١٠), p. ٦٨, **http://www.uis.unesco.org**.

٦٠) UNESCO Institute for Statistics Database, July ٢٠١٠.http://www.uis.unesco.org/Library/Documents/UNNESCOSR١٠–eng.pdf, Page ٢٧١+٢٧٢.

٦١) xford, Learners Pocket, **Dictionary**, Fourth edition ٢٠٠٨, page: ٥١٨.

الدراسة الثانية

مشاركة الشباب في منظومه المجتمع المدني والاهلي في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتورة فاطمه الكبيسي

أستاذة بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر

دولة قطر

مشاركة الشباب في منظومه المجتمع المدني والاهلي في دول مجلس التعاون الخليجي

مقدمه:

تركز هذه الورقة على طبيعة مشاركه الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي في تنظيمات المجتمع المدني والاهلي، ويعد هذا الموضوع من الموضوعات الهامه التي ينبغي التركيز عليها في المرحلة الحالية في المجتمع الخليجي، وتتبع اهميه هذا الموضوع من جانبين الجانب الاول اهتمامه بشريحه الشباب ودورهم في المجتمع، والجانب الثاني في التركيز على دورهم في تنظيمات المجتمع المدني والاهلي، نظرا لأهمية هذه التنظيمات والدعوات المتتالية من قبل المختصين لفتح المجال لهذه التنظيمات لمسانده الدولة في العملية التنموية ،فقد كان هناك دعوات عديده اطلقها الباحثين على اتاحه الفرصة للقطاع الثالث الذي تمثله تنظيمات المجتمع المدني ،للمشاركة في تنميه المجتمعات لتخفيف العبء على الدولة ومساعدتها في تحقيق الاهداف التنموية المرجوة.

ويرجع الاهتمام بالشريحة العمرية الشابة مجال لابد من استثماره في المجتمع نظرا لما تتميز به الشباب من خصائص جسديه ونفسيه واجتماعيه يمكن ان تساهم بطريقه كبيره في مجتمعاتها. واكدت امل سلامه على ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب صقل وتنميه جهود الشباب واستخدمها بطريقه مناسبه ومستمرة بما يعود بالفائدة عليهم وعلى مجتمعهم.[١]

كما ان الشباب يمثلون نسبه كبيره من التركيبة السكانية في دول الخليج، فمثلا ٦٧% من السكان في السعودية تحت سن ٣٠%.

ويعتبر العمل التطوعي من المجالات الهامه التي من الممكن ان يساهم فيها الشباب وتعود بالنفع عليه وعلى مجتمعه، فمن ناحيه يمكن للشباب اكتساب خبرات ومهارات جديده من خلال انخراطه في العمل التطوعي، خاصه وان هناك اتجاه بدء يظهر لدى التنظيمات التطوعية نحو تطوير المتطوعين لديها من خلال اتاحه الفرصة لهم للمشاركة في الدورات التدريبية المختلفة.

لذلك تبرز اهميه التطوع للشباب والمجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتهدف الى تحقيق فوائد عده باعتباره وسيله للتمكين وبناء راس المال الاجتماعي وتدعيم الاحساس بأهمية العدالة الاجتماعية والمشاركة المدنية .[٢]

لمحه عامه حول واقع تنظيمات المجتمع المدني في المجتمع الخليجي:

تختلف نشاه تنظيمات المجتمع المدني في الدول الخليجية من مجتمع الى اخر فقد اشارت التقارير بان دولتا البحرين والكويت تعتبر من اوائل الدول التي ظهرت فيها تنظيمات المجتمع المدني ففي الكويت ظهرت الجمعية الخيرية ١٩١٣، وفي البحرين ظهر نادي البحرين الرياضي ١٩١٩، اما بقيه دول الخليج فان التنظيمات الأهلية ظهرت في فتره السبعينيات.[٣]

وقد لوحظ على القطاع الاهلي نمو كمي وكيفي للتنظيمات في الدول الخليجية، منذ مطلع الألفية الثالثة حتى ٢٠١٥، كما يتضح من الجدول رقم ١

جدول رقم (١)
يوضح التطور الكمي لتنظيمات المجتمع المدني(٤)

الدولة	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠١٥
البحرين	٢٣٥	٥٣٦
السعودية	٣٢٩	٦٥٠
الامارات	١١٥	١٥٩
قطر	١٧	٢٢
الكويت	٥٢	١١٠
سلطنه عمان	٦٠	١٢٤
اليمن	٢٧٨٦	٧٧٤٧

من قراءه الجدول يتضح لنا بان هناك تنامي عددي في تنظيمات المجتمع المدني في دول الخليج العربي، وان اختلفت درجه النمو من دوله الى اخرى ففي دول عديده هناك نمو مضاعف للقطاع الاهلي وتزايد ملحوظ لعدد الجمعيات مثل البحرين والسعودية والكويت وعمان، وتعتبر قطر من اقل دول الخليج في تزايد تنظيمات المجتمع المدني.

وهنا ينبغي ان نشير بان هناك بعض التجمعات الأهلية التقليدية تظهر في المجتمعات الخليجية الحديثة، لا يتم اعتباره من ضمن القطاع الاهلي وهي تقدم مساعدات وخدمات لبعض الافراد مثل بعض الكيانات القبلية التي يتم انشائها من قبل بعض ابناء القبيلة وتقدم مساعدات محدده لأبناء القبيلة .(٥)

اما بالنسبة للتطور النوعي فقد ظهرت انماط جديده لتنظيمات المجتمع المدني في دول الخليج مثل تلك المعنية بقضايا حقوق الانسان، والجمعيات المهنية، والمعنية بالقضايا الصحية والقضايا الاجتماعية كالعنف الاسري، بل ان هناك جمعيات اضافت قضايا جديده للقطاع الاهلي مثل جمعيه اصدقاء الصحة النفسية في دوله قطر والتي اشهرت عام ٢٠١٢ وهي تعتبر من احدث الجمعيات الأهلية في المجتمع القطري، وقد اثبتت تواجدها في الشارع القطري بالرغم من عمرها الزمني القصير وتهتم هذه الجمعية بنشر ثقافه الصحة النفسية في المجتمع القطري وتغيير الصورة النمطية السلبية عن المرض والمريض النفسي، وهي من اوائل الجمعيات في هذا المجال في الدول الخليجية.

الا ان بعض الدراسات اشارت الا ان هناك عده عوائق تواجه نمو القطاع الاهلي في دول الخليج العربي مثل القيود التشريعية وصعوبات التسجيل والحصول على موافقه اشهار جمعيه، وادراك عام لدى السكان

لدوله الرعاية حيث يتسع دور الدولة الخدمي والتنموي وهو ما يعكس بعض العزوف عن المبادرة .[٦]

واقع مشاركة الشباب في منظومه المجتمع المدني والاهلي في المجتمع الخليجي:

تعد عمليه المشاركة في المجتمع من العمليات التي تساعد في تحقيق الاندماج الاجتماعي وتعزز المسئولية الاجتماعية للأفراد، وتربطهم بمجتمعاتهم وتعزز قيم الولاء والانتماء.

وتعتبر المشاركة ترجمه حقيقيه لممارسه دور الانسان في الاستخلاف وتحقيق مفهوم العمارة في المجتمع، واذا كانت المشاركة حقا للمجتمع الا انها في نفس لوقت وسيله تربوية يكتسب من خلالها العديد من الخبرات والمهارات وتعمق لديهم الشعور بالانتمائية ،كما انها تحدد نمط الضبط الاجتماعي في المجتمع .[٧]

وتنبع اهميه مشاركه الشباب بشكل خاص كونها تساعد في تحقيق هويتهم وتأكيدها من خلال المشاركة بكل اشكالها ومستوياتها داخل مجتمعاتهم المحلية او في اوطانهم القومية او حتى خارج الاوطان وذلك بهدف تحقيق التفاهم والتعايش مع الاخرين، والتأكيد على كل ما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم تجاه انفسهم وتجاه اوطانهم ووصولا الى تحقيق المواطنة الكاملة والمطلوبة .[٨]

وتزيد عمليه المشاركة من رصيد راس المال الاجتماعي للأفراد، وتوسع دائرة علاقاته الاجتماعية، وخاصه عندما تكون المشاركة تنبع من الشخص بشكل اختياري ونابعه من ارادته الحرة في المشاركة مثل مجال العمل التطوعي الذي يعد الانخراط فيه اختياريا ونابع من قناعات وقيم الفرد نفسه.

وتمثل العلاقات الاجتماعية بالنسبة للشباب مجال حيوي للدعم فمرحله الشباب من اكثر المراحل العمرية تأثيرا بها من خلالها تتكون الاتجاهات والانماط السلوكية المختلفة للتعامل مع المجتمع، فالشباب في علاقاتهم يسعون للتحرر من القيود الأسرية وممارسه الأنشطة المختلفة التي تشبع احتياجاتهم .[٩]

وانطلاقا من هذه الرؤية التي تؤكد على اهميه المشاركة التطوعية للشباب في دول مجلس التعاون الخليجي، نحاول في هذا العنصر استقرئ مشاركه الشباب في مجال التطوع في التنظيمات الأهلية، من خلال نتائج بعض الدراسات التي تناولت التنظيمات الأهلية في المجتمعات الخليجية، او من خلال بعض المؤشرات الإحصائية التي استطاعت الباحثة الحصول عليها من بعض تنظيمات المجتمع المدني.

اشارت دراسات عديده حول وضع العمل التطوعي في دول مجلس التعاون الخليجي ومن هذه الدراسات دراسة اماني قنديل حول قياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي فقد ذكرت في هذه الدراسة الى توفر قناعه في هذه الدول بان ثقافه التطوع

اقل اهميه من العطاء الخيري، وبالتاي تدفق التمويل لفعل الخير احتل مكانه اكبر عن التطوع بالجهد.[١٠] وفي نفس السياق اشار القريشي الا ان هناك ضعف في اقبال الشباب الخليجي على العمل التطوعي، حيث اوضح ان من المشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، ضعف اقبال الشباب على الانخراط في عضويه الجمعيات .[١١]

وايدته في ذلك امنه خليفه في مشاركتها عن التطوع في دول الامارات العربية المتحدة في التقرير السنوي العاشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، حيث ذهبت الى محدودية مشاركه المتطوعين، واكدت بشكل خاص على غياب الشباب عن المشاركة .[١٢]

بينما اشارت بعض الدراسات الميدانية التي تطرقت الى دراسة اتجاهات الشباب والعمل التطوعي وبشكل خاص طلبه الجامعة، فقد توصلت هذه الدراسات الى وجود تأييد نحو المشاركة من قبل الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في العمل التطوعي، ففي دراسة مريم لوتاه حول ثقافه التطوع وتعزيز قيم المشاركة لدى الشباب في دوله الامارات العربية المتحدة والتي طبقت على ٣١٢ من طلبه الجامعة ،توصلت الى ان ٧٩% من العينة يؤيدون العمل التطوعي، وان الميل نحو العمل التطوعي لدى الاناث اكثر من الذكور، اما بالنسبة للمشاركة الفعلية للعمل التطوعي فقد اشارت النتائج الا ان اكثر من نصف العينة بنسبه ٥٤% قد شاركوا فعليا في العمل التطوعي، بينما٤٦% لم يشاركوا في انشطه تطوعيه من قبل، وقد كانت مشاركه الذكور اكثر من الاناث في

العمل التطوعي حيث بلغت نسبه من شاركوا فعليا من الذكور ٦٧%، بينما نسبه الاناث وصلت الى ٤٩%.[١٣]

وفي دراسة اخرى حول واقع العمل التطوعي واساليب تنميته لدى طلاب جامعه القصيم والتي طبقت على ١٠٥٩ من طلبه جامعه القصيم ،توصلت في نتائجها الى ان هناك اتجاه ايجابي من قبل طلبه جامعه القصيم نحو العمل التطوعي، كما ان غالبا ما ينخرط طلبه جامعه القصيم في العمل التطوعي بصور متعددة.[١٤]

وفي دراسة ميدانيه حول دوافع العمل التطوعي في دوله قطر، والتي تم تطبيقها على ٤٠٧ من المتطوعين، توصلت هذه الدراسة الا ان ٨٠%من المتطوعين من فئه الشباب، و٦٠% منهم من القطريين .[١٥]

هذا وقد تمكنا من الحصول على بعض الاحصائيات حول المتطوعين من اقدم جمعيه اهليه في المجتمع القطري وهي الهلال الاحمر القطري ،واحدى الجمعيات الحديثة التي اشهرت في سنه ٢٠١٢وهي جمعيه اصدقاء الصحة النفسية، وقد اشارت احصائيات الهلال الاحمر القطري الى ان ١١% من المتطوعين من الشباب القطري فقد بلغ عددهم ١٣٦ متطوع، بينما اشارت احصائيات جمعيه اصدقاء الصحة النفسية الى وجود ١٥٠ متطوع، غالبيتهم من الشباب القطري من الجنسين، وارتفعت المشاركة التطوعية للإناث في هذه الجمعية عن الذكور، ونسبه كبيره من طالبات الجامعة .[١٦]

وقد يعود هذا التفاوت في الاقبال على الجمعيات الأهلية الى عده نواحي منها طبيعة انشطه الجمعية ومدى استقطابها للشباب، فكما معروف فان الهلال الاحمر انشطتها اغاثيه وقد تكون خارجيه في الاغلب، اما جمعيه اصدقاء الصحة النفسية فان انشطتها في الغالب موجهه للداخل، كما انها تسعى للوصول الى الشباب في اماكنهم مثل الجامعات والمراكز الشبابية، بالإضافة الى قيامها بتقديم الدورات للمتطوعين لديها لتطويرهم، وقدرتها على تسويق نفسها داخل المجتمع القطري بالرغم من ان المجال الذي تهتم به من المجالات المستحدثة في عمل التنظيمات الأهلية.

وفي هذا المقام لابد من الإشارة الى اهميه وجود تنظيمات تدعم المبادرات التطوعية للشباب، مثل مركز قطر للعمل التطوعي الذي يعمل من اجل نشر الثقافة التطوعية بين الشباب في المجتمع القطري ويتبناها، ومن هذه المبادرات مبادرة مدلي يدك وهي تقوم على انشطه مجتمعيه واول انشطتها يقدمها الشباب ويتبناه ومن الأنشطة التي قدمها ترميم بيوت الاسر المتعففة، ومبادرة فرحه الشبابية التي تهدف الى دعم الاطفال المصابين بمرض السرطان لرفع معنوياتهم ومساعدتهم على تخطي المرض.

من خلال استعراضنا السابق لواقع المشاركة التطوعية للشباب يتضح لنا بان هناك اتجاهات ايجابيه لدى الشباب نحو التطوع، الا ان عمليه التطوع الفعلية مازالت دون التوقعات المطلوبة لمشاركه شبابيه في التنظيمات الأهلية، ويعود ذلك لعدم قدره الجمعيات على تسويق نفسها في المجتمع ،واستقطاب الشباب نحو التطوع والحرص على استمراريتهم.

معوقات مشاركه الشباب في العمل التطوعي:

هناك عده معوقات تحد من مشاركه الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي في العمل التطوعي، ويمكننا ان نقسمها الى عده عناصر وهي:

أولاً- معوقات مرتبطة بتنظيمات العمل التطوعي:

- تقليديه البرامج المقدمة وعدم التجديد في نوعيه البرامج وتكرارها، الامر الذي يضفي على العمل التطوعي الروتينية التي لا تستهوي الشباب الذي يسعى الى التغيير والتجديد.
- طبيعة القيادة في التنظيمات الأهلية لا تفسح المجال للشباب للمشاركة في اتخاذ القرار واداره البرامج، بل تتوقع منه ان يكون مجرد ادوات منفذه تخدم وجاهه القيادة، كما ان القيادة في هذه التنظيمات تظل محتكره لقله لفترات طويله.(١٧)
- عدم التجانس بين الفريق العامل في المؤسسة وبين المتطوعين، وعدم وضوح دور المتطوع واختصاصاته من قبل المؤسسة التطوعية التي يلتحق بها.(١٨)
- قله التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية التي تقوم بها التنظيمات الأهلية.
- قله البرامج التدريبية الخاصة بتأهيل جيل جديد من المتطوعين وصقل مهارات المتطوعين القدامى.(١٩)

ثانياً- معوقات مرتبطة بالشباب:

- انشغال الشباب بدراستهم وبتكوين مستقبلهم.
- ضعف الدوافع نحو العمل التطوعي، وعدم وضوح ثقافه التطوع واهميتها لدى الشباب، وقد يعود ذلك لطبيعة المجتمع الخليجي وما يرتبط به من ظواهر كالاستهلاك والرفاهية.
- وهناك بعض المعوقات التي ترتبط بحد من مشاركه الاناث من الشباب في العمل التطوعي، مثل عدم موافقه او تشجيع الأسرة، ومحدودية المجالات التطوعية التي يمكن ان تساهم فيها المرأة وفق ضوابط العادات والتقاليد لبعض المجتمعات الخليجية .(٢٠)

ثالثاً- معوقات مرتبطة بالمجتمع:

- نمط دوله الرفاهية الذي توصف به طبيعة الدولة في المجتمع الخليجي، والتي تقوم الدولة بتحقيق كافه الاحتياجات والضمانات لمواطنيها، يخلص تصور لدى الانسان الخليجي بان حل جميع القضايا وتوفير الاحتياجات من مهام الدولة وحدها.
- ضعف ثقافه المشاركة بشتى صورها في المجتمعات الخليجية، فهي لا تقتصر على المشاركة التطوعية فقط بل تتعداها لأنواع المشاركة الاخرى مثل المشاركة السياسية.
- عدم اهتمام الخلية الأساسية في المجتمع وهي الأسرة، بتعليم وغرس قيم التطوع والمشاركة لدى الابناء، وعدم وجود نموذج

على مستوى الأسرة للمشاركة التطوعية لتحفيز الابناء على التطوع.

- بعض الانماط الثقافية السائدة في المجتمعات الخليجية كالتقليل من شان الشباب، والتمييز بين الرجل والمرأة .[٢١]
- عدم اهتمام مؤسسات التعليم الجامعي في تشجيع الشباب على العمل التطوعي وخلق فرص لهم للمشاركة التطوعية، وقد اكدت على ذلك احدى نتائج الدراسات الميدانية لمعوقات العمل التطوعي للطالبة الجامعية ،فقد اشارت نتائج هذه الدراسة بان مناهج الجامعة تخلو من تشجيع العمل التطوعي.[٢٢]

نحو مشاركه للشباب في دول مجلس التعاون الخليجي في التنظيمات الأهلية:

ولتحقيق مشاركه للشباب في دول مجلس التعاون الخليجي يمكننا ان نشير الى المقترحات التالية:

- ضرورة فتح مجال اكبر للشباب للمشاركة في مستوياتها المختلفة في التنظيمات الأهلية، من خلال التحفيز بفتح افق للمشاركة اضافيه لمشاركه الشباب في المستويات التالية، من مستوى رسم السياسة، وتقديم المقترحات والآراء، ومستوى تقديم الخدمات.
- الاعتراف بإنجازات المتطوع، من خلال الشكر والتقدير من خلال الاعتراف للمتطوع بمدى اسهاماته الفاعلة في تحقيق اهداف العمل الذي شارك فيه.[٢٣]

- ابراز التنظيمات الأهلية لأهدافها ومجالاتها، ونشرها على مستوى المجتمع من خلال استخدام وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي للوصول الى اكبر شريحه من المتطوعين من الشباب.
- لابد ان تقوم التنظيمات الأهلية بعمليه تجديد لبرامجها وانشطتها، بما يتناسب مع العصر الحديث وبما يجذب شرائح الشباب.
- ابراز المشاركات الشبابية المتميزة في التنظيمات الأهلية على مستوى المجتمع ككل ،وتكريمها من خلال النشر في وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي، الامر الذي من الممكن ان يساهم في المحافظة على المتطوعين واستقطاب متطوعين جدد من الشباب.
- هناك ضرورة ملحه لإنشاء وحدات معنيه باستقطاب الشباب للعمل التطوعي، وقد قامت الباحثة بالبحث في الصفحات الإلكترونية للجامعات الخليجية لم توجد وحده للعمل التطوعي سوى في جامعه واحده وهي جامعه قطر، حيث يوجد مركز التطوع والخدمة المجتمعية الذي يهدف الى تقديم الارشاد والتنسيق للبرامج الطلابية التطوعية من خلال خلق فرص للانخراط للعمل التطوعي للطلاب داخل وخارج الجامعة، وقد بلغ عدد المتطوعين في هذا المركز ٥١١١ متطوع ٦٤% من الاناث، ٣٦% من الذكور.[٢٤] وهذه نسبه مشاركه مقبولة نظرا لنسبه زياده عدد الطالبات عن الطلاب في جامعه قطر. وتعتبر هذه التجربة لجامعه قطر في تشجيع الشباب من الجنسين على الانخراط في العمل التطوعي، تجربه جديرة للاستفادة منها في الجامعات الخليجية الاخرى.

المراجع:

١- امل سلامه، الشباب وتنميه المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،٢٠١٠ص٢٠.

٢- احمد محمد البربري، تطوع الشـــباب في الجمعيات الأهلية وعلاقته بتدعيم المهارات المدنية كاليه للتمكين الســـياســـي من منظور تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية.

٣- اماني قنديل، التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية ٢٠٠-٢٠١٥، التقرير السنوي الرابع عشر للمنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٥ ص٨٨.

٤- اماني قنديل، المرجع السابق.

٥- فاطمه الكبيسي، المنظمات الأهلية في مواجهه المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية دوله قطر، التقرير السنوي الحادي عشر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٢.

٦- اماني قنـــديل، التحـــولات التـــي شـــهدتها خريطـــة المنظمـــات الأهلية، مرجع سابق، ص٨٦.

٧- عدنان القريشي واخـــرون، المجتمـــع المـــدني فـــي دول مجلـــس التعـــاون مفاهيمـــه ومؤسســـاته وادواره المنتظـــرة، المكتـــب التنفيذي التابع لـــوزراء العمـــل والشـــؤون الاجتماعيـــة فـــي دول مجلس التعاون، سلســـله الدراســـات الاجتماعيـــة والعماليـــة، ٤٣، ٢٠٠٦ص ٤٦.

٨- احمد ابراهيم بيومي، العوامل الاجتماعية المؤثرة على المشـــاركة السياسية للشباب دراسة مطبقه على طلاب جامعه حلوان، ص١٥٢.

٩ – المرجع السابق، ص ١٦١.

١٠-اماني قنديل، الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، المكتب التنفيذي التابع لوزراء العمل والشـــؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون، ســـلسله الدراسات الاجتماعية والعمالية، ٨٤، ٢٠١٤ص٩٥.

١١-عدنان القريشي، مرجع سابق ذكره، ص٦٤.

١٢-التطوع في المنطقة العربية، التقرير السنوي العاشر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٢، ص٩٤.

١٣- مريم لوتاه، العلاقة بين ثقافه التطوع وتعزيز قيم المشاركة لدى الشباب في دوله الامارات العربية المتحدة، مجله شؤون اجتماعيه، العدد ١٢٤، شتاء ٢٠١٤، السنه ١٣.

١٤- ابراهيم العبيد، واقع العمل التطوعي ومعوقاته واساليب تنميته واتجاهات الطلاب نحوه بجامعه القصيم بالمملكة العربية السعودية، مجله العلوم العربية والإنسانية، جامعه القصيم المجلد ٦ العدد ٢ مايو ٢٠١٣.

١٥- الاء زكريا واخرون، دوافع العمل التطوعي في دوله قطر دراسة ميدانيه، الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، قطر فونديشين، ٢٠٠.

١٦- بيانات غير منشوره تم الحصول عليها من الهلال الاحمر القطري، وجمعيه اصدقاء الصحة النفسية بدوله قطر.

١٧- مصطفى حجازي، الشباب الخليجي والمستقبل دراسة تحليليه نفسيه اجتماعيه، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٨. ص ٨٤-٨٥.

١٨- احمد ابراهيم حمزه، العمل الاجتماعي التطوعي، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٥ ص٤٩.

١٩- صالح التويجري، التطوع ثقافته وتنظيمه، دار مملكة نجد للنشر والتوزيع، السعودية، ص ٤٧.

٢٠- ميسون الفايز، معوقات العمل التطوعي لدى الطالبة الجامعية، مجله شؤون اجتماعيه، العدد ١١٦ شتاء ٢٠١٢ السنه ٢٩.

٢١- صالح التويجري ،مرجع سابق.

٢٢- ميسون الفايز، مرجع سابق.

٢٣- صالح التويجري، مرجع سابق ذكره.

٢٤- مركز التطوع والخـــدمـــة المجتمعيـــة بجامعه قطر، بيانات غير منشوره.

* * *

الدراسة الثالثة

التطرف والعنف وآليات المواجهة لدى الشباب في دول مجلس التعاون

مؤتمر الشباب

الدكتور فيصل حمد المناور

خبير بالجهاز الفني بالمعهد العربي للتخطيط

دولة الكويت

التطرف والعنف وآليات المواجهة
لدى الشباب في دول مجلس التعاون

مقدمة:

تعتبر شريحة الشباب في المجتمعات الخليجية ذات أهمية كبيرة من حيث العدد والقدرة على الانتاج فهي تحتل موقعاً متميزاً نظراً لتنوع تخصصاتها وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية المؤثرة بشكل عام على المجتمع، ويزيد من أهمية هذه الشريحة أنها تُعد الأكثر تأثيراً خاصة في ظل التحولات التي صاحبت العولمة، وانتشار العنف – على تعدد أشكاله ومظاهرة– في المنطقة بشكل عام، والتي أثرت بقوة على انتشار ظاهرة عنف الشباب بصورة أساسية، إذ أصبح يمثل ظاهرة اجتماعية واضحة تتزايد بشكل مطرد، وفي حاجة لعمل جاد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حتى يمكن دمج هذه الشريحة وما تتميز به صفات وخصائص في مجتمعاتها بهدف التقليل من مختلف السلوكيات العنيفة.

وترى بعض الدراسات أن تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية "كالتفكك الأسري، وتآكل الجماعات الرسمية، وغيرهما" أدى إلى ظهور وتزايد بعض الثقافات الفرعية ذات السلوكيات السلبية، خاصة في أوساط الشباب. كما أن بعض النماذج السلوكية المعمول بها سابقاً لم تعد تتمتع بالمصداقية والثقة بين شريحة الشباب، وكذلك تغير دور الأسر، وضعف فعالية

المؤسسات التربوية والتعليمية، ودخول الوسائل التكنولوجية كمتغير مهم في توجيه سلوكيات الشباب. إضافة إلى ذلك نجد بأن التفاوت في مستويات الإشباع النفسي قد يؤدي إلى حالات من الضغط التي ينجم عنها في الغالب سلوكيات عنف، وفي ظل ضعف قيم الحياة الإيجابية وغياب الإطار القيمي للشباب يصبح من السهل انزلاق هذه الشريحة إلى الهاوية أو ما يعرف بـــ "الاغتراب" والتي يترتب عليها الإضرار بالهوية الوطنية والانتماء، والتي تؤدي في الغالب إلى أزمات معقدة، ولاسيما انتشار ظاهرة عنف الشباب.

وبناء على ذلك تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على ظاهرة العنف لدى الشباب الخليجي، والكشف عن أهم السياقات الحاضنة له، وكيفية مواجهة تلك الظاهرة، وذلك من خلال التساؤلات التالية:

- ما طبيعة العنف وأنماطه الأساسية؟
- كيف تشكل وتبنى واقعة العنف وتتابع تفاعلاتها الداخلية؟
- ما طبيعة الفروض العلمية المفسرة للعنف؟
- ما محفزات العنف لدى الشباب؟
- ما أبرز آليات مواجهة عنف وتطرف الشباب؟

وحتى تصل هذه الورقة البحثية إلى الهدف المنشود منها، تم تقسيمها إلى ثمانية أقسام، حيث يناقش القسم الأول تعريف شريحة الشباب، بينما يتناول القسم الثاني تفسير ظاهرة العنف من حيث المعنى والمبنى، ويستعرض القسم الثالث طبيعة العنف وأنماطه الأساسية، أما القسم الرابع فيتناول كيفية تشكل وبناء واقعة العنف وتتابع تفاعلاتها الداخلية، وفي إطار

متصل يناقش القسم الخامس طبيعة الفروض العلمية المفسرة للعنف، وفي القسم السادس يستعرض الباحث محفزات ظاهرتي العنف والتطرف العنف لدى الشباب، بينما يتناول القسم السابع آليات مواجهة عنف وتطرف الشباب. ويختتم الباحث هذه الدراسة بطرح اتجاهات ومقترحات لمحاصرة تطرف وعنف الشباب.

أولاً: تعريف الشباب

تعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل العمرية التي يمر بها الفرد، حيث تبدأ شخصية الإنسان بالتبلور، وتنضج معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعارف، ومن خلال النضج الجسماني والعقلي، والعلاقات الاجتماعية التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر، وتتلخص مرحلة الشباب في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة.

هذا، وتختلف المعايير الخاصة في مجال تحديد الفترة العمرية لسن الشباب بين الدول والمنظمات في الدولية. كغيرها من المفاهيم الاجتماعية، حيث لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد لشريحة الشباب، فقد حصرت الأمم المتحدة مثلاً هذه الشريحة بالفئة العمرية التي تتراوح أعمارها ما بين ١٥ إلى ٢٠ سنة، وهناك من اعتمد على الفترة العمرية التي تقع ما بعد سن المراهقة، وهناك من حددها بالمرحلة العمرية الواقعة ما بين عامي ١٨ إلى ٢٤ سنة.

وبذلك، يمكننا تعريف شريحة الشباب إجرائياً على أنها المرحلة العمرية التي تتسم بـــ "القوة، والعنفوان، والتغير والتبدل، وتنعطف بهم مكملات النمو من التذبذب الانفعالي والنمو المطرد لكامل النضج والاتزان، وتتحدد خلالها مكونات الشخصية، التي تتسم بالتأثير الشديد بجماعة الأصدقاء، وفيها تتكون الفجوة ما بين الآباء والأبناء، وبين الاحتياج والإشباع، فتقع الأزمات وتتعطل القدرات، وينشأ العنف لكثرة الصدمات التي يتعرض لها الشباب، ووفقاً للعديد من المنهجيات والدراسات القُطرية والاستراتيجيات المتعلقة بالشباب، فإن الدراسة ستتبنى الفترة العمرية ما بين ١٤ إلى ٣٤ سنة كفترة عمرية لشريحة الشباب.

وتتميز هذه الشريحة (الشباب) بالعديد من الخصائص الاجتماعية منها، الفضول وحب الاستطلاع، الرغبة في الاستقلال عن الآخرين، حب المغامرة والاتسام بالجرأة، توجيه الذات وتحقيق الاستقلالية، السعي لتحقيق التوافق الشخصي والاجتماعي، نمو القيم، البدء بمشكلات الزواج، التوجه للعمل، الاعتزاز بالشخصية، الوجه نحو الزعامة، الاهتمام بالأمور السياسية، وغيرها.

ثانياً : حول ظاهرة العنف ... المعنى والمبنى

تناثرت وقائع العنف على ساحات نظامنا العالمي المعاصر، الأمر الذي يطرح أمامنا حقيقة أن العنف قد أصبح يحيط بنا من كل اتجاه وجانب. كما يفرض علينا أن نتأمل وقائعه بالنظر إلى افتراضاته القائمة التي طرحها التراث النظري. وهي الافتراضات القادرة على تفسير بعض وقائع العنف

بينما البعض الآخر جديد، طرحته متغيرات وتفاعلات جديدة، بل وواقع عالمي جديد يحتاج إلى قراءة جديدة تماماً حتى نصل إلى تعميمات كافية وصادقة، وذات كفاءة لتفسير حالة العنف التي نعايشها. كما تصلح في ذات الوقت كأساس لصياغة أو رسم سياسات عالمية وإقليمية وقومية تسعى إلى تخفيض معدلات العنف في نطاق نظامنا العالمي المعاصر. وبالرغم من انشغال التنظير السوسيولوجي لفترة طويلة من الزمن بظاهرة العنف في المجتمع وخصوصاً فيما بين شريحة الشباب، ربما منذ بداية تنظير العقد الاجتماعي الذي رصد حالة العنف على ساحة النظام الاجتماعي. حيث حاول "توماس هوبز" إسناد أسبابها إلى أنانية البشر وميلهم إلى الشر وكذلك ميلهم إلى الغدر. في مقابل "جان جاك روسو" الذي أسنده إلى حالة المجتمع الشرير، الذي يعيش في إطاره البشر الخيرين بطبعهم، والذين تعلموا الشر من المجتمع. وبرغم إطلاقية تنظير هذه المرحلة في تفسير العنف، إلا أنه وضع البدايات الأولى لوجهات نظر متضادة فيما يتعلق بتفسير وقائع العنف. يمكن أن نصل من خلال التفاعل بينها إلى وجهة نظر موضوعية ندركها عند نقطة ما على الخط الذي يمكن أن نمده بين وجهات النظر المتضادة.

وإذا كنا نعرف العنف "باعتباره فعل يأتيه فاعل، فرد أو جماعة أو حتى أمة، مستند إلى ضغط دوافع تدفع الفاعل لتحقيق أهداف محددة باستخدام القوة المادية أو المعنوية. متجاوزاً القواعد القانونية القائمة، إما لأنها غير عادلة أو لأنها رخوة ضعيفة غير ملائمة لتحقيق مصالحة". فإن إدراك وقائع العنف كمدخل لتفسيرها يستوجب منا الوعي بثلاثة اعتبارات أساسية.

يؤكد **الاعتبار الأول** على ضرورة أن نتجنب المنظورات الأحادية في التفسير، وهي المنظورات التي تسعى إلى تفسير العنف انطلاقاً من المتغيرات الأثيرة لأي علم من العلوم. كمحاولة تفسير العنف باعتباره تعبيراً عن بناء شخصية الأفراد القائمين به، وذلك في مقابل محاولة تفسير العنف بمتغيرات من داخل علم الاجتماع، تؤكد أن السياق الاجتماعي وما يحدث فيه من تفاعلات اقتصادية وطبقية اجتماعية عامة هو المسئول عن وقوع أحداث العنف، إذا كانت هذه المتغيرات تعمل بصورة سلبية. أو من داخل علم السياسة، حينما تدفع القناعات والسلوكيات السياسية المواطنين والنظام السياسي إلى الصدام بسبب سقوط صيغة التوقعات المتبادلة الضابطة لموقف التفاعل بين الجانبين. أو أن وقائع العنف تتفجر بسبب الانهيار الثقافي والقيمي، ومن ثم يعيش المجتمع في ظل حالة من ضعف الاستقرار الشامل. وبديلاً لذلك فإننا نعتقد أن وقائع العنف تفسرها جملة من المتغيرات وهو ما يعني أن التفسير الذي نسعى إليه ينبغي أن يتميز بقدر عالي من المرونة، حيث نجد أن أي من المتغيرات هو الذي يقود التفاعل في أحد المواقف، بينما يقود التفاعل في موقف آخر متغير مختلف. في هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات على أن المتغيرات المسببة للعنف تكون في العادة ذات طبيعة فردية فيما يتعلق بأحداث العنف التي تقع في فترات الاستقرار الاجتماعي، بينما تكون المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالسياق الاجتماعي هي التي تكون لها الغلبة في فترات التحولات الاجتماعي، سواء التحول باتجاه الانهيار أو باتجاه مزيد من الفاعلية. في حالة الانهيار يقع العنف بسبب العجز عن إشباع الحاجات الأساسية للبشر، أو بسبب ارتفاع مستويات القلق والهموم الاجتماعية التي يكون لها ثقلها على كاهل البشر، الذين يرون في العنف

مدخلاً للتخفيف منها. أو لاهتزاز بناء النظام السياسي نتيجة لتركز القوة في مركز واحد. وفي حالة الفاعلية قد يقع العنف بسبب طلب مزيد من الفاعلية أو مزيد من المشاركة، أو الحاجة إلى مزيد من الإنجاز.

ويتمثل **الاعتبار الثاني** بأن العنف له مستوياته ودوائره فأحياناً يكون عنفاً فردياً، قد يرجع إلى طبيعة بناء الشخصية لعدم سوائها أو يرجع إلى القهر المفروض على البشر في المجتمع إلا أنه عالي الوطأة على بعض الأفراد. وفي حالة العنف الفردي فإن المتغيرات الفاعلة أو المفجرة للعنف تصدر بالأساس عن بناء الشخصية. ويعتبر هذا النمط من العنف أقل أنماط العنف تأثيراً، كما لا يعد مؤشراً على أي اهتزاز في البناء الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك هناك ما يمكن أن يسمى بعنف الجماعة أو العنف الاجتماعي حيث تعنف إحدى الجماعات حفاظاً على مصالحها في مواجهة الدولة أو المجتمع. ويصبح العنف اجتماعياً، حينما يتفجر لأسباب موقفية طارئة، أو يتفجر في سياقات اجتماعية يتراكم التوتر في فضائها. فإذا تكرر هذا النمط الأخير من العنف واتسعت مساحته، وتمحور حول قضايا هامة ومحورية وأصبح مستمراً وملازماً لبناء المجتمع، فإن العنف في هذه الحالة يكتسب طابعاً بنائياً. هذا النمط من العنف يتخذ أحياناً طابع الثورة، وهو عنف يؤدي عادة إلى إحداث تغيرات بنائية أساسية حتى تنتهي المتغيرات المفجرة له.

ويشير **الاعتبار الثالث** إلى أن توسيع مفهوم العنف من شأنه أن يضيع حدوده ومعالمه. في هذا الإطار نجد بعض وجهات النظر التي تقحم وقائع أخرى من طبيعة مختلفة، تشير إلى فاعلية متغيرات مختلفة باعتبارها

ضمن وقائع العنف، في نطاق ذلك يدخل البعض وقائع الشجار والقتل والإيذاء والحرب. وهي جميعها أفعال قد تستخدم العنف. غير أن واقعة العنف ذاتها لها بناء، ولها متغيراتها المفجرة، بخاصة المتغيرات ذات العلاقة بالنظام السياسي أو بناء المجتمع ذاته. وفي هذا الإطار يعتبر العنف السياسي والاجتماعي والبنائي هو المعبر عن الطبيعة الجوهرية للعنف بامتياز. وفي اعتقادنا أن العنف يختلف عن جملة الوقائع الأخرى في كونه يشكل رفضاً لقواعد اللعبة الاجتماعية وسعياً للقضاء عليها بهدف إحلال قواعد جديدة. بينما تتميز الوقائع الأخرى بأنها مخالفة لهذه القواعد أو حتى تقع وفقاً لها، واستعداداً للعودة إليها في حالة مخالفتها. فالعنف بذلك يتناول الرواسب بلغة "باريتو" بينما الوقائع الأخرى ذات الطابع الضعيف تتصل بالمشتقات.

في هذا الإطار يتم تشخيص فعل أو واقعة العنف بالنظر إلى مرجعيته، وفي نطاق ذلك فإننا نواجه بمرجعيتين، الأولى هي المرجعية التي تشرع العنف وتضفي عليه المشروعية، ذلك في مقابل مرجعية ترفض العنف وتجرمه (المرجعية الثانية). وإذا كان بناء المجتمع يمتلك في الغالب مرجعية شاملة، أو مرجعية واحدة هي مرجعية الجماعة الغالبة، إضافة إلى مرجعيات فرعية أخرى وربما مضادة. ارتباطاً بذلك فإن لنا ملاحظتين، الملاحظة الأولى تعني أن تعدد المرجعيات سوف يعني ارتفاع احتمالات الصدام وتفجر العنف. بينما تشير الملاحظة الثانية إلى أن المرجعية الغالبة، أي التي تتبناها الجماعة التي تشكل أغلبية في المجتمع، هي المرجعية التي تشكل معاييرها إطاراً للحكم على طبيعة واقعة العنف، هل هو مدمر للقدرات الاجتماعية، أم أنه يمثل روح الفاعلية والحيوية في

المجتمع؟ وفي هذا الإطار فإنه إذا تقاضت مرجعية المجتمع الطبيعي من أي مرجعية أخرى بما في ذلك مرجعية النظام السياسي، فإن مرجعية المجتمع تعد هي المرجع أو الحكم الذي يحتكم إليه للحكم على طبيعة العنف، وأيضاً على طبيعة وظيفته الاجتماعية، هل يؤدي إلى انهيار المجتمع، أم أنه يدفع المجتمع في اتجاه يتولد على أنقاضه مجتمع فاعل جديد.

فإذا تأملنا أحداث العنف التي تقع في عالمنا المعاصر فسوف نجد أن ثمة شيء جديد فيها، يمكن أن ندركه من خلال عدة محاور. ويتمثل **المحور الأول** في أنه بإمكاننا أن نميز في العنف بين واقع قديم للعنف أسبابه كامنة بالأساس في واقع أو بنية المجتمع المحلي أو القومي وعنف جديد تكمن أسبابه في بنية النظام العالمي، وأن اكتسب زخماً وطاقة من خلال بنية المجتمع القومي أو المجتمعات المحلية الذي تفجر على ساحتها العنف، وتعد الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٠ وبخاصة في عام ١٩٩٠ هي نقطة الصفر التي تفصل الأشكال القديمة للعنف عن أشكاله الجديدة. في نطاق ذلك يتميز العنف الجديد بتداخل وتقاطع المستويات العالمية والقومية والمحلية في تفاعلاته، بل إننا نجد أن البعد العالمي قد أصبح له وجوده البارز.

ويشير **المحور الثاني** (وقائع العنف المعاصرة) إلى بروز عناصر جديدة غيرت من طبيعة العنف وأكسبه طبيعة جديدة. في نطاق ذلك نجد من ناحية أن هناك سعي حثيث من جانب قوي النظام العالمي، لفرض إعادة تعريف العنف ليتداخل مع الإرهاب والتطرف وليس مع المقاومة أو

الثورة. وذلك في محاولة لإدانة العنف منذ البداية، من خلال ربطه بأعمال مرفوضة قومياً وعالمياً كربطة بفعل الإرهاب، وإلغاء طابع المقاومة والثورة عنه حتى يصبح واقعة خالية من الطهارة والشرف. ومن ناحية ثانية فإننا نلاحظ بروز ما يمكن أن يسمى بالعنف المعنوي، وهو العنف الذي يتحقق بمجرد التلويح بوجود القوة ذات الطبيعة القهرية. فالتهديد الذي تمثله القوة عسكرية ما بالنسبة لعدد من شعوب منطقة ما يعد عنفاً معنوياً يحقق نتائجه بدون اللجوء إلى القوة أو أي تبديد أو تدمير للموارد. ومن ناحية ثالثة فإننا نلاحظ أن ارتفاع معدلات العنف سواء على الصعيد المحلي أو القومي أو العالمي يعد مؤشراً على حالة عدم الاستقرار العالمي. لأن العالم الذي نعيشه يخضع لحالة من التشكل، الأمر الذي يفرض تأسيس تفاعلات صراعية عديدة تؤدي إلى تفجر وقائع العنف على ساحته.

وقد يتحدد الجديد في العنف من خلال بروز أشكال جديدة لم نعرفها، فهناك العنف الذي تمارسه القوى العالمية الكبيرة على الصعيد العالمي، حيث تعمل على إخضاع شعوب وملاحقة جماعات، قد يكون عنفاً مادياً أو معنوياً. العنف الحضاري يعد هو الآخر شكل جديد من أشكال العنف، حيث نجد أن حضارة معينة قد تسلك سلوكاً عنيفاً تجاه حضارة أخرى، بتشويهها أو الضغط على شعوبها كي تتخلى عن ثوابتها. مثال على ذلك الهجوم الذي تتعرض الحضارة الإسلامية من قبل أبناء الحضارة الغربية، من خلال كتابات فرنسيس فوكوياما وصمويل هنتجتون. وتصريحات ما يعرف بالمحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الرسوم المسيئة للرسول –صل الله عليه وسلم–وربط الإسلام بالإرهاب. حيث تشكل هذه الأفكار أو السلوكيات نوع من العنف الحضاري الذي يوجهه

من قبل أبناء حضارة إلى حضارة ما أخرى. في مقابل ذلك هناك العنف المضاد الذي قد تقوده بعض الجماعات التي استفزها الاعتداء على حضارتها، تسعى من خلال العنف باتجاه الحفاظ على هويتها. بالإضافة إلى ذلك هناك العنف الإعلامي، حينما يبث الإعلام قيماً ومعاني غربية على المجتمع قد تؤثر بالسلب على منظوماته القيمية وتنتهك الأخلاق العامة. فتشيع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في الفضاء الثقافي للمجتمع، مع كل ما يترتب على ذلك من ظواهر وسلوكيات سلبية. إلى جانب ذلك يوجد العنف الذي يمتطي متن العلاقة بين الإنسان والطبيعة، إذ يشهد العالم اليوم اعتداء الانسان على الطبيعة. فهو يعيد تشكيل بنيتها بما يساعد على إشباع حاجاته أو احتياجاته الأنانية الشرهة. يقطع الأشجار ويقلص المساحة الخضراء التي تشكل شريان ورئة لحياة كائنات عديدة. يستخدم المواد السامة التي تضر بالكائنات الأخرى وتهز توازن البيئة الطبيعية وتستدير عليه لتضربه في مقتل. بجرف الأرض ويستنزف الثروات من باطنها لتصبح أرضاً أو طبيعة خرابا بالنسبة للأجيال القادمة. وفي المقابل فقد بدأت الطبيعة تبادله اعتداء باعتداء، وعنف بعنف، فبسبب اهتزاز توازن الطبيعة تزايدت معدلات وقوع الزلازل والبراكين والأعاصير التي تقضي على الآلاف من البشر. وبسبب التخريب المدمر لخيرات الطبيعة في كل اتجاه بدأت تتسع مساحة ومعدلات الفقراء على الصعيد العالمي. فقد ضنت عليهم الطبيعة بالرزق الذي يبقي عليهم أحياء، ويعمق ظلم البشر واستغلالهم لبعضهم البعض من التأثير المدمر لهذا الفقر.

وقد تمثل الجديد أيضاً في الفئات الاجتماعية التي بدأت تشارك بكثافة في أحداث العنف معتدين أو معتدي عليهم. ويعتبر المهمشون أول هذه

الفئات، فقد تكاثر عدد المهمشين في الفترة المعاصرة لأن ثمة مصادر عديدة تضخ وجودهم في فضاء المجتمع والعالم. حيث يضم المهمشون كل فاقدي القوة والقدرات، وكذلك الذين افتقدوا الالتزام بقيم الثقافة وأخلاقها لأنهم نشأوا في أسر مفككة لم تيسر استيعابهم لهذه القيم. فأصبحوا يميلون إلى إتيان السلوكيات الخشنة والسلبية تجاه الآخرين والمجتمع، يدخل في نطاق المهمشين كل فاقدي القدرات الاقتصادية والتعليمية، الذين ينخفض نصيبهم من رأس المال الاقتصادي والثقافي والتعليمي إلى ما دون المستويات الإنسانية.

المرأة هي الأخرى أصبحت طرفاً في العنف معتدية أو معتدي عليها. لذلك تحركت المرأة تحت وطأة نزعات التحرر وقامت بما يمكن يسمى بالعنف المعنوي على الأسرة والمجتمع. حيث يتخذ ذلك شكل طرح أفكار تؤكد على المساواة المطلقة التي تفجر الصراع مع الرجل، وليست النسبية التي تؤكد على التكامل معه، حيث تسعى المرأة إلى توسيع مساحة امتيازاتها ولو على حساب الأسرة والمجتمع. إذ يعتبر ذلك عنفاً معنوياً، لأنه يمثل من ناحية اعتداء على أخلاق وتقاليد مستقرة وما زال في بقائها بعض النفع. وهو عنف من ناحية ثانية لأنه يحرر المرأة من أدوارها التي نصت عليها الشرائع السماوية، والتي تراعي بذلك تكوينها البيولوجي والسيكولوجي للقيام بها. ومن الطبيعي أن تعيش أسر هؤلاء النسوة في ظل حالة من التفكك المستمر، كما أنه من الطبيعي أن تصدر هذه الأسر إلى المجتمع موجات من الأطفال المشوهي التنشئة والمؤهلين للالتحاق بعالم الجريمة والعنف والانحراف والتطرف. في مقابل ذلك هناك العنف الذي يرتكب ضد المرأة، العنف البدني من قبل الرجل، والذي يشهد على

ثقافة متخلفة وتقاليد بالية تؤكد على تدني مكانة المرأة مقارنةً بالرجل، على خلاف ما تؤكده مبادئ الحق والعدل والشرائع السماوية. وهناك العنف الاقتصادي حينما يتخلى الرجل عن مسئولياته تجاه أسرته، لتصبح الأم المنهكة دائماً عماد الأسرة وقاعدتها. يضاف إلى ذلك العنف الأخلاقي حينما تجرد المرأة من مكانتها التي أقرتها كل الشرائع السماوية والأخلاقية، أو تفرض عليها العادات والتقاليد قيوداً لا تتفق ومضامين هذه الشرائع. كما يعتبر عنفاً ضد المرأة حينما يغتصب جسدها وتنتهك حرمته رغماً عنها. فإن لم يقف المجتمع مع المرأة فإنه قد يرتكب خطأ المتاجرة بجسدها، من خلال البغاء، الذي أصبح صناعة عالمية الآن، لقاء أن تحصل على ما يؤمن البقاء لها، إلى أن يبلي الجسد ويصبح غير قابل للاستمتاع به. يضاف إلى ذلك استبعاد المرأة عنوة ورغماً عنها من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية على السواء.

ويعتبر أطفال الشوارع هم الشريحة الاجتماعية التي اختزنت عنفها للمستقبل مقابلاً للعنف الذي يمارس عليها الآن. حيث ينتشر هؤلاء الأطفال الذين نتجوا عن أسر مفككة ومنهارة، يجوبون شوارع المدينة باحثين عن لقمة عيش تبقي عليهم أحياء. قد يجدونها في احسان بعض المارة، أو يجدونها حينما يبحثون عنها في صناديق القمامة. اتخذوا من شوارع المدينة ومناطقها الخربة سكناً لهم، يعيشون عرايا أمام قسوة الطبيعة والبشر. ويزداد الأمر سوءاً حينما يتم اغتصاب كبارهم لصغارهم وفض بكارتهم عنوة فيثقل كاهلهم وتراكم قسوة الطبيعة والبشر وحتى رفاقهم الكبار. وقد يتولد على ساحة هؤلاء الصغار العنف الأسود والمحظور، حينما تتم

المتاجرة بأجساد هؤلاء الأطفال من خلال تجارة الجنس أو البغاء، حيث يستمتع بهم الكبار لقاء دراهم معدودة تيسر لهم البقاء أحياء. ومن المنطقي أن تتراكم طبقات الحقد والانتقام عند هؤلاء الصغار، وحينما يكبرون ويشبون عن الطوق فإنهم يردوا صاع العنف للمجتمع صاعين. حينما تتشكل وتنتشر جحافل الإجرام في كل مجال، المتاجرون بالمخدرات لتدمير كيان وأخلاق المجتمع، والبلطجة التي تعد سلوكاً عنيفاً يلعب دوره في تفريغ بعض التوترات المختزنة والمتراكمة في بنية شخصية هؤلاء الصغار، الذين يعودوا بالمجتمع إلى حكم شريعة الغاب.

وبسبب هذه المتغيرات السابقة يتفجر العنف على مختلف أصعدة عالمنا المعاصر. في هذا الإطار يعد العنف الذي يقع على صعيد النظام العالمي المستوى الأول والأشمل للعنف، وتشكل القوة المسيطرة على نظامنا العالمي الفاعل المفجر للعنف على ساحته. ويرجع ذلك لاعتماد القوة العالمية المسيطرة إعلان الحرب واستخدام القوة والقهر آليات لحل الصراعات أو الخلافات العالمية، أو لحماية مصالحها. فهي قد تعلن الحرب على الدول، وقد تسعى للتدخل في شئون المجتمعات منتهكة بذلك سيادتها. وهي التي تشن الحرب على جماعات المقاومة التي تسعى إلى تحرير مجتمعاتها تحت ادعاء وصمها بالإرهاب، وهي التي تعيث في الأرض فساداً فتفتت دول وتمزق نسيج مجتمعات. إضافة إلى أنها التي تقوم بالاعتداء على الحضارات الأخرى في محاولة لإعادة صياغتها وتقليم أظافرها بما يؤمن تحقيق مصالح هذه القوة. وهي التي من خلال آليات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة تنتهك فضاء الثقافات والمجتمعات الأخرى، لتنشر فيها قيماً وسلوكيات غريبة عليها فتدمر هويتها وتأتي على

أخلاقها. ولأنها تمارس العنف على الآخرين فإنها تستنفر عنفهم في مواجهتها سعياً وراء الأضرار بمصالحها، فتسهم في النهاية في نشر العنف والشر في الفضاء العالمي.

بالإضافة إلى ذلك قد يقع العنف على الصعيد القومي كنتيجة لفاعلية العنف على الصعيد العالمي. حيث يتجه المجتمع بفعل الاختراقات العالمية التي تعمل على تفكيك بنيته، إلى الحياة في ظل حالة الصراعات والعنف بين الجماعات المشكلة له. ونظرة سريعة إلى العنف المزدهر على أرض العراق والذي تتركم طبقات على ساحته، تارةً بين المقاومة من ناحية وقوة الاحتلال والقوة المحلية المتحالفة معها. وتارةً ثانية بين فئات المجتمع التي تضم السنة والشيعة والأكراد، وتارةً ثالثة، يتبلور في العنف الذي يرتكبه الجنود الأمريكيون أثناء تعذيب المواطنين في سجون العراق كما حدث في سجن أبو غريب من ناحية رابعة، وهو العنف الذي يشير إلى دولة ذات مزاج سوداوي وسادي. يضاف إلى ذلك العنف الحادث على أرض سوريا واليمن وليبيا، الأمر الذي يشهد أن إقليماً بكاملة – الشرق الأوسط–غارق في العنف حتى أذنيه. لأن في باطنه ثروة الطاقة التي تحتاجها القوة الكبرى وتتداعي إليها كما تتداعي الأكلة إلى قصعتها. ويشير تأمل المتغيرات المباشرة لتفجر العنف على الصعيد القومي إلى بروز ظروف جديدة تفرض ازدهار العنف على ساحتها. من هذه الظروف أن غالبية المجتمعات القومية، بخاصة في مجتمعات الجنوب – تعيش تحولات سلبية في الغالب أضعفت في النهاية منظومتها القيمية والثقافية وانتماءاتها القومية. ونتيجة لذلك ترتد الجماعات إلى انتماءاتها الفرعية، وتبدأ معالم كل جماعة في التحدد في مواجهة الجماعة أو الجماعات الأخرى، وهي الأوضاع المواتية

لانتشار العنف في المجتمع. إذ يعني ضعف الانتماء العام ضعف أو انهيار الروابط التي كانت تضم الجماعات مع بعضها البعض، في إطار يؤكد أنها تعمل وفق مشروع اجتماعي واحد. وفي الغالب يحدث تراجع عن الانتماء العام حينما يسود الإحباط ويفشل لنظام السياسي الضابط لحرك المجتمع في توفير ما يشبع الحاجات الأساسية للمواطنين. وبديلاً لفشله فإنه قد يساهم في إذكاء جذوة العنف حينما يعتمد على عصا الأجهزة الأمنية والبوليسية في مواجهة التعبير عن مواقف معارضة رافضة له، أو تعلن أنها مضارة بسياساته، ومن ثم يزيد من توسيع مساحة العنف في المجتمع.

إلى جانب ذلك قد يتفجر العنف على صعيد المجتمع المحلي نتيجة للضغوط الصادرة عن الأوضاع العالمية، وكذلك بفعل التفاعلات التي تحدث على الصعيد القومي. حيث يؤدي التضافر بين تصاعد التوترات المسببة لوقوع أحداث العنف بفعل ظروف تتصل ببناء المجتمع المحلي، والظروف القومية والعالمية المولدة له إلى تفجر أحداثه على صعيد المجتمعات المحلية الصغيرة. ارتباطاً بذلك تعد حالة الإحباط العام والاغتراب الذي قد يشعر به البشر أحد الظروف التي تشكل مقدمة لاندلاع العنف في المجتمع. واستناداً إلى ذلك نجد أن الحرمان من إشباع الحاجات الأساسية قد يولد حالة من الرفض لمصدر هذا الحرمان أو للفاعل المسبب له، وهو الرفض الذي قد يصل إلى حافة العنف. يضاف إلى ذلك انتشار ثقافة أو حالة التهميش في المجتمع المحلي، حيث البشر مستبعدون من المشاركة الأمر الذي يدفع البعض إلى المشاركة ولو بآلية العنف برغم أنف المستبعدين أو المهمشين لهم. إلى جانب ذلك فقد تلعب ثقافة الندرة وحالة التزاحم دوراً أساسياً في انتشار العنف على سطح المجتمع، لأن

الآخر منافس دائماً في الحصول على ما يشبع الحاجات، في ظل موارد نادرة، وهو أيضاً مشارك أو مزاحم في المكان ثم أن الآخر قد ينظر إليه في فترات ضعف الاستقرار والتوتر باعتباره مصدر تهديد دائم لمصالح الأنا، وهي جميعها ظروف تساعد تراكم من مخزون التوتر، ومن المحتمل أن تؤدي إلى تفجر العنف. يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت المعايير منهارة وضعيفة في فترات الانهيار الاجتماعي، فإن ذلك من شأنه أن يسبب الصدام بسبب سقوط صيغة التوقعات المتبادلة. وما يزيد الأمر سوءاً أن التفاعل بين البشر قد ينساب بلا ضوابط، فالقانون يكون في العادة رخو لا يعرف التطبيق الصارم بلا استثناء له، فمن طبيعة الاستثناءات أنها بتراكمها تتجاوز القانون الرخو حتى تغيبه عن الحياة العامة فتسودها الفوضى، ومن الطبيعي أن تؤدي الفوضى إلى عنف.

ثالثاً: طبيعة العنف وأنماطه الأساسية

يركز هذا الجزء من الدراسة على تحديد الأنماط الأساسية لوقائع العنف، وذلك من خلال تصنيف وقائع العنف أو حوادثه الأساسية في أنماط ذات طبيعة وخصائص مميزة، وهي على النحو التالي:

(١) العنف اللاعقلاني غير المسئول:

يتميز هذا النمط بافتقاده أية أهداف موضوعية يثور ضدها. كذلك افتقاده لدوره في تصريف التوترات المختزنة كما هو الحال في العنف

الانفعالي أو العاطفي، لأن هذه التوترات قد لا يكون لها وجود أساساً. ولا يعد هذا العنف من النوع الذي تؤسسه السلطة لسحب البساط من تحت أقدام العنف الرشيد أو الثوري. ولا تؤدي نتيجته إلى درجة أعلى من التكيف لأن عدم التكيف قد لا يكون موجوداً أساساً. وإنما يعتبر هذا النمط نوعاً من الانفجار الذي يفتقد أية صلة موضوعية بسياقه الاجتماعي. ويتم هذا العنف في العادة خدمة لأغراض بعض المحرضين الذين يلعبون دوراً محورياً في تأسيسه. وعادة يتم اختيار جمهور هذا النمط من العنف من طراز معين من البشر، ثم تنشر بينهم أفكاراً معينة ضد الجماعات الأخرى أو ضد سلطة المجتمع. ومن ثم يتشكل لهم بناءاً اجتماعياً وثقافياً فرعياً ومضاداً لبناء الجماعات الأخرى وأيديولوجيتها أو ضد أيديولوجية سلطة المجتمع ذاتها. وفي هذا النمط نجد أن المحرضين يكونون على وعي بأهداف العنف بينما المشتركين فيه ليسوا سوى ضحية لصياغة اجتماعية وثقافية زائفة أتقن تأسيسها المحرضون على هذا النمط من العنف.

(٢) العنف المتجسد:

يفتقد هذا النمط أيضاً امتلاك أية أهداف موضوعية محددة وواضحة، فهو نوع من تجسيد الفراغ أو الوهم، أو على الأكثر تجسيداً واقعياً ومادياً لتوترات معنوية، لا تترك حتى تصل إلى طور النضج ومن ثم الانفجار الطبيعي. وقد تلعب وسائل الاتصال والتواصل دوراً بارزاً في خلقه عن طريق نقلها لأخبار العنف والاضطراب التي تقوم بها الجماعات التي تعيش ظروفاً مماثلة – في أماكن أخرى–لنفس الظروف المحيطة والمسببة لبعض التوترات. ويقوم العنف في هذه

الحالة نتيجة للإثارة أو التهييج، وقد تكون وظيفته تصريف بعض التوترات، وقد تلعب السلطة السياسية دوراً في تأسيسه عن غير قصد منها نتيجة لاتخاذها بعض الإجراءات المثيرة للقلق والتوتر، لكونها تلمس بعض مواضع الألم والتوتر عند جمهور هذا النمط من العنف، أو عن قصد حينما تتحرك السلطة بوعي لتفريغ التوترات المختزنة حتى لا تترك لها الفرصة لكي تنفجر في شكل فعل ثوري قد يتمكن من الإطاحة بهذه السلطة السياسية ذاتها. هنا قد تتدخل السلطة السياسية لتصريف هذه التوترات وامتصاصها عن طريق اختلاق بعض الأحداث التي يؤسسها المهندسون من قبل السلطة. وارتباطاً بذلك يطلق منظّرو العنف على السلطة السياسية لقب مربي أو مروض العنف والاضطراب. هذا بالإضافة إلى الهدف من هذا النمط قد يكون خلق درجة أعلى من التكيف عن طريق تصريف أكبر قدر ممكن من التوتر.

(٣) العنف الانفعالي أو العاطفي:

وهو نوع من الانفجار العاطفي الذي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لها أسبابها ودوافعها الكامنة. وهو عنف وإن كانت له أهدافه الموضوعية، إلا أنها لم تتحدد بعد بحيث يمكن أن تصبح أساساً لفعل عقلاني. وعادة تكون الأسباب الموقفية لهذا العنف أكثر إثارة – في ظروف معينة – من أسبابه الموضوعية. هذا بالإضافة إلى أن جمهور هذا النمط من النوع العاطفي السلوك لغياب العقلانية لأسباب عديدة، فجمهور هذا النمط من العنف يكون عادة من الحشد والدهماء، وتكون أحداثه غالياً قصيرة الأمد، تلعب فيها الدعاية والإشاعة دوراً محورياً،

بل إننا نلاحظ كثيراً تغير هوية وطبيعة المشاركين فيه، بل وتغير أهدافهم أثناء استمرار حدوث تفاعله. وقد يتوقف العنف الانفعالي أو العاطفي بعد الانفجار وتصريف التوترات، إلا أنه يقع في العادة ثانية في المستقبل إذا ظلت العوامل المولدة للتوتر كما هي، فإذا استمرت أسبابه وتكرر حدوثه فإنه ينذر بالتحول إلى نمط العنف الرشيد.

(٤) العنف العقلاني أو الرشيد:

هو أكثر أنماط العنف نضجاً وفاعلية. ذلك لأنه يمتلك إطاراً واضحاً يحتوي بداخله على الأهداف والوسائل المحددة تحديداً موضوعاً لتحقيقها. ويكون المشتركين في هذا النمط عادة على وعي كامل بهذه الأهداف الموضوعية، وهم يعزفون عادة عن الاشتراك في أحداث عنف أو شغب غير مسئولة. بل إنهم يكونوا عادة على درجة ثقافية وتعليمية أفضل، وعلى درجة أعلى من الوعي السياسي، والمستوى الاقتصادي، وعلى فهم محدد لأدوارهم وأدوار الآخرين في مسار الأهداف وتطورها.

ويثور هذا النمط عادة لأسباب موضوعية واضحة، كعدم وجود اتساق في البناء الاجتماعي على أي من مستوياته، أو وجود بعض المشكلات التي لها وطأتها على شرائح معينة من الجماهير. كالدخل المنخفض، وانتشار البطالة المحسوبية في شغل الوظائف والإسكان السيء والآثار السيئة للتنمية الحضرية، وانخفاض مستوى التعليم أو عدم فاعلية السلطة السياسية على المستوى الداخلي أو الخارجي. ويهدف هذا النمط إلى فرض بعض المطالب التي تلائم القضاء على

أسباب قيامه وتأسيسه، فإذا أجيبت مطالب جماعة العنف فإنه ينتهي ويتوقف، وإذا لم تجاب هذه المطالب فإنه قد يعمل على ابتكار الوسائل الأكثر ملائمة لفرض هذه المطالب، وقد يتحول إلى فعل ثوري ذو دلالة جماهيرية.

غير أننا لا بد أن نؤكد أن الفصل بين هذه الأنماط يعتبر فصلاً تعسفياً تجريدياً؛ فالعنف الانفعالي يكون عادة مقدمة للعنف العقلاني الرشيد إذا نضج وتحددت أهدافه ووسائله بصورة واضحة. وهناك العناصر العاطفية والعقلانية في العنف غير المسئول، كذلك نجد نفس هذه العناصر في العنف المتجسد. بل إننا قد نجد اشتراك كافة هذه العناصر بدرجات متفاوتة في كافة هذه الأنماط، كذلك اشتراكها كلها في وظيفة أساسية تتمثل في تصريف توترات متراكمة في البناء الاجتماعي، لها وطأتها على الجماعات التي تشكل الوحدات الأساسية لهذا البناء.

رابعاً: تشكل وبناء واقعة العنف وتتابع تفاعلاتها الداخلية

يركز هذا الجزء على البناء الداخلي لواقعة العنف وليس على طبيعتها الخارجية فقط. ومن ثم فالاهتمام الرئيسي ينصب على تحديد مراحل نمو العنف منذ بداياته الأولى وحتى تحدده كظاهرة تحتوي على أشخاص يسود بينهم نوع من التجانس والاتساق داخل موقف اجتماعي معين. هذا بالإضافة إلى سيادة نمط معين من التفاعل في إطار هذا الموقف، واتجاهه لإنجاز فعل معين له صلة بالسياق. ذلك يعني أن هناك مجموعة من المراحل أو

الخطوات الأساسية التي يتحرك فيها العنف ابتداء من كونه مجموعة من التوترات التي تتجمع وتختزن داخل بناء المجتمع، وحتى انفجارها – في المرحلة الأخيرة – عنفاً رشيداً وثورياً قد يغير من هوية وطبيعة البناء القائم، بما يساعد على إلغاء مصادر التوتر في إطاره. وسوف نحاول فيما يلي أن نستعرض المراحل الأساسية التي يمر بها العنف ابتداء من كونه مجموعة من التوترات، وحتى انفجاره على هيئة فعل ثوري أو قد يكون متطرف يستهدف التغيير بأي شكل كان، وهي المراحل التي سنتعرض لها على النحو التالي:

(١) تخلق نطاقات التوتر:

تشكل المرحلة الأولى للتفاعل الديناميكي للعنف. وتتمثل في وجود بعض التناقضات بين بعض العناصر البنائية. بحيث تؤدي هذه التناقضات إلى نشأة بعض التوترات التي تتواجد عادة في مناطق البناء التي يسودها التناقض. هذا بالإضافة إلى أن هذه التوترات من شأنها أن تكون ذات تأثير حاد على الوحدات الجزئية التي تتصل بالنطاقات المتناقضة، ولتكن الأخيرة أشخاصاً. ومن ثم نجد أنهم يتأثرون بها دون غيرهم، لكونها تؤثر على كفاءة الإشباع الملائم لبنائهم الدافعي.

(٢) تشكل بناءات التوتر:

تمثل المرحلة الثانية في هذا التفاعل، وتتحقق حينما يؤدي التأثير المتماثل الناتج عن هذه التوترات على طراز معين من الوحدات "وليكونوا أشخاصاً" إلى تجمعهم في إطار نوع من رد الفعل في شكل جماعات تتخلق لها ثقافتها الخاصة. وتصبح هذه الجماعات ذات الثقافات الخاصة سياقات فرعية تلعب دور الآخر الذي تدعم توقعاته فعل الأنا. وبذلك فهي توفر الشرعية الاجتماعية لفعله الذي قد يتناقض والسياق المحيط إلا أنه يتسق وسياق بناءات التوتر ويتلاءم مع إمكانية الإشباع الدافعي للشخصيات المعرضة لهذه التناقضات والتي تعاني من التوتر.

(٣) تراكم التوتر وتحديد أهداف العنف:

تمثل المرحلة الثالثة في بناء العنف، وتبدأ هذه المرحلة حينما تتحدد معالم هذه الجماعات، وتتضح مكانتها في البناء الاجتماعي ودورها في العملية الاجتماعية. حينئذ نجد أنها تبدأ في النظر إلى ذاتها في علاقتها بالجماعات الأخرى داخل البناء الاجتماعي، وهما معاً بالنظر إلى البناء الاجتماعي الشامل. وفي هذا الإطار تجري الجماعة عدة مقارنات على عدة مستويات لكي تزن مدى إسهامها في العملية الاجتماعية والتزامها نحوها. وذلك في مقابل حجم الامتيازات التي تعود عليها في مقابل هذا الإسهام، ثم مدى مشروعية التناقضات التي تواجهها والتوترات التي تعاني منها. ومن ثم فقد يؤدي هذا الحساب

والتقدير إلى شعور الجماعة بنوع من الحرمان بالنظر إلى الجماعات الأخرى، ويتعمق الإحساس بالحرمان بالنظر إلى الفرق بين مدى الإسهام الذي تؤديه في مقابل الجزاء الذي تناله. وفي هذه اللحظة قد تتمكن الجماعة من تحديد مواضع التناقض والتوتر، ومن ثم تعيش بعد ذلك في انتظار الشروط الخارجية الملائمة التي تحيل حرمانها المطلق إلى حرمان نسبي. فإذا توفرت هذه الشروط فإنها تندفع عادة إلى نوع من الفعل العنيف والصريح، الذي قد تتمكن الجماعة بواسطته من التخلص حتى من هذا القدر من الحرمان النسبي.

(٤) السخط الانفعالي الصريح:

تمثل المرحلة الرابعة في النمو المتفاعل للعنف، وتبدأ هذه المرحلة حينما يبدأ عدم الرضا – الناتج عن المعاناة نتيجة لعدم إشباع الحاجات الأساسية في السياق– في التحول إلى نوع من السخط على الظروف التي أسست هذه الحالة من عدم الرضاء. ومن ثم فقد يمتد هذا السخط ليشمل البناء الاجتماعي بأكمله، أو قد يوجه إلى بعض جماعاته المفضلة التي تحصل على امتيازات تفوق الإسهام الذي تؤديه. وفي هذه المرحلة قد تتخلق الظروف الموقفية التي قد تؤسس توترات جديدة يصبح من الصعب تحملها ومن ثم تقدم هذه الجماعات – لتفريغ توتراتها – على إعلان سخطها. وتختلف صور هذا الإعلان وحدته باختلاف موقف السلطة السياسية في المجتمع أو الجماعة التي اعتبرت هدف العنف، أو باختلاف موقف السلطة السياسية في المجتمع أو الجماعة التي اعتبرت هدف العنف، أو باختلاف قدر

التوتر المختزن. ومن هنا فقد يتأرجح هذا الإعلان للسخط من مجرد الإعلان اللغوي إلى نوع من الاندفاع الهستيري عن طريق ارتكاب بعض أعمال العنف. وفي هذه المرحلة قد تختلط مفاهيم السلطة والدولة والمجتمع على هذه الجماعة، ومن ثم فهي قد توجه إعلان سخطها عليها كلها أو على أي منها. فإذا حاولت بعض عناصر بناء المجتمع التصدي لها والسيطرة على هذه الانفجارات الانفعالية. فإن هذه العناصر تكون عادة هدف هذا العنف، وهذا يفسر الحضور الدائم للسلطة ممثلة في الشرطة كطرف توجه إليه في الغالب سلوكيات العنف.

(٥) التحرك العقلاني الواعي:

تمثل المرحلة الخامسة في النمو المتعاظم للعنف. وتبدأ هذه المرحلة نتيجة لاستمرار المواقف التي تسودها التناقضات البنائية التي تطرح توترات على مختلف الجماعات بدرجات متفاوتة. ونتيجة لاستمرار حدوث انفجارات العنف الانفعالية دون أن تتمكن من حل أسباب التوتر أو تصريفه تصريفاً كاملاً. حينئذ فإنه نتيجة للمواقف التجريبية الكثيرة التي تمر بها هذه الجماعات ونتيجة للوجود الحاد لأسباب التوتر. فإننا نجد أن الجماعات تتحرك إلى المستوى العقلاني الواعي. وذلك بأن تحدد – موضوعياً – أسباب السخط والتوتر، ومن ثم تحاول أن ترسم برنامجاً يؤدي إتباعه إلى القضاء على مصادر التوتر. وهنا تتحول ثقافة العنف من كونها ثقافة سلبية لا تمارس إلا نوعاً من رد الفعل إلى موقف إيجابي له فعل، وبالتالي فإنها تمتلك تصوراً

لخصائص هذا الموقف الإيجابي ومساراته في المستقبل. وهو ما يشير في العادة إلى امتلاكها لتوجهات أيديولوجية محددة وواضحة. وهنا تتحول ظاهرة العنف إلى ظاهرة ثورية لها أيديولوجيتها الخاصة التي ترى أنها أكثر كفاءة من أيديولوجية الجماعات الأخرى أو الأيدولوجيا العامة التي تشكل توجهات المجتمع.

(٦) دور الطرف الآخر:

يمثل بروز وجود الطرف الآخر إلى جانب سلوكه المرحلة السادسة. ونقصد بدور الطرف الآخر دور السلطة في البناء الاجتماعي باعتبارها أداة الضبط والسيطرة بالنسبة لكافة التفاعلات الكائنة في سياق هذا البناء، أو موقف الجماعات المضادة على اختلاف مستوياتها. فقد يقف هذا الطرف موقفاً صلباً في مواجهة بناءات العنف، وهو الموقف الذي قد يزيد من اشتعالها، ومن ثم إنضاجها واكسباها أكثر الخصائص ثورية. هذا إلى جانب توفير التصميم الثوري الذي يتأسس نتاجاً لتراكم التوترات واتساع نطاقها نتيجة لعمق التناقضات المولدة للعنف. وفي هذه الحالة يوصف الطرف الآخر بعدم الوعي، لأنه إذا كان على بصيرة ووعي، فإنه كان من الممكن أن يتخذ من الإجراءات التي تحول دون تحول العنف الانفعالي إلى عنف عقلاني صريح، عن طريق القيام ببعض الإصلاحات والإرضاءات ذات الإشباع الانفعالي. أو يعمل باستمرار على تفجير بعض حوادث العنف المصطنعة لتفريغ التوتر قبل تكثيفه لكي يأخذ شكلاً عاطفياً وانفعالياً عنيفاً، أو تحوله إلى مستوى عقلاني رشيد. أو العمل على تفتيت بناء العنف من الداخل إلى بناءات فرعية

متضادة متخذاً موقف الحكم بينها أو القيام بإصلاحات وتغييرات موقفية ومؤقتة. تصرف بها التوترات وقتياً ومن ثم تقضي على مصادر التناقض والتوتر قضاءً مظهرياً عابراً ومؤقتاً.

(٧) تأسيس توازن جديد:

تمثل المرحلة السابعة والأخيرة في تفاعلات العنف، ويحاول فيها البناء الاجتماعي بكامله من خلال حركة تلقائية أن يضع حداً لهذا التفاعل الحاد الذي ساد في الفترات السابقة. وفي إطار ذلك فقد يحاول بناء المجتمع تحقيق وتأكيد التوازن الذي يؤدي تحققه إلى تفرغ البناء لعملياته الأخرى. ويمكن لبناء المجتمع أن يحقق هذا التوازن من خلال إتباع ثلاث أساليب. فمن خلال **الأسلوب الأول** يتعقل بناء العنف في موقفه، ومن ثم يبدأ في امتلاك أيديولوجيته التي تؤكد على ضرورة القضاء الجذري على أسباب التناقض ومن ثم على مصادر التوتر. ويكون ذلك في العادة نتيجة لنضج جماعة العنف أو لموقف العناد الذي يمارسه الطرف الآخر. ويكون من نتيجة ذلك تمكن جماعة العنف من السيطرة على الموقف. وفرض مطالبها وأيديولوجيتها على الطرف الآخر. وتكون بذلك قد قدمت حلاً ثورياً لكافة التناقضات. ومن ثم يؤدي ذلك إلى تحقيق التوازن من جديد، ويتميز هذا النمط من التوازن عادة بالدوام لفترة طويلة.

وفي إطار **الأسلوب الثاني** قد يحاول الطرف الآخر أن يتحرك بصورة متطرفة خاصة إذا كان أكثر قدرة وقوة للقضاء على جماعة العنف

هذه، خاصة إذا كانت صغيرة أو ذات فعالية ضئيلة، أو أن أيديولوجيتها ليست ذات جاذبية بالنسبة لكل من هو خارج عن حدودها. ومن هنا فهو قد يسحقها عن طريق القضاء على صفوتها، وهو بذلك يخلق توازناً جديداً. بيد أنه يكون عادة توازن قصير المدى نظراً لاستمرار مواضع التناقض وأسباب التوتر. ومن ثم ينهار هذا التوازن حينما تمتلك جماعات العنف قدرة الإطاحة بالطرف الآخر، أو تدميره، أو امتلاك أيديولوجيا ذات بعد جماهيري تدعم بها موقفها في صراع العنف.

ويحاول الطرفان في **الأسلوب الثالث** الالتقاء عند حل وسط، ويحدث ذلك حينما تدرك صفوة العنف أنها أمام عدو قوي قد يتمكن من القضاء عليها إذا هي قد أعلنت عداءها الصريح، أو حينما يكون الطرف الآخر على وعي بديناميكية العنف. ومن ثم فهو يحافظ على سحب البساط من تحت أقدامها بتقديم إصلاحات موقفية، تمنع التوتر من الوصول إلى حده الأقصى. أو بمحاصرتها إعلامياً حتى لا تكون موضع تعاطف جماهيري، أو بالعمل الدائم على خلق تناقضات داخلية في إطارها، وبذلك فهو يتمكن من تحقيق توازن يدوم بدوام متابعة هذا الآخر لإجراءاته هذه، وكذلك بدوام عجز جماعات العنف عن مواجهتها أو عن تطوير مواقفها إلى مراحل أكثر نضجاً.

خامساً: طبيعة الفروض العلمية المفسرة للعنف

يركز هذا الجزء من الدراسة على استعراض أهم الفروض المفسرة لظاهرة العنف بحسب ما طرحته مختلف الأدبيات والدراسات، وذلك على النحو التالي:

(١) فرض سيادة العنف في بناءات التنمية والانتقال:

مدلول هذا الفرض هو التأكيد على بناءات التنمية، وكذلك عملية الانتقال الديناميكي من نمط بنائي إلى آخر سواء كان هذا الانتقال راديكالياً أو تدريجياً. باعتبارها تشكل مناخاً ملائماً لنمو مشاعر الاحتجاج. ذلك لأنه من شأن هذه الفترات شيوع عمليات كثيرة من التخلي والاكتساب. مما يجعل العقل أو السلوك الاجتماعي في مرحلة معينة يتم في إطار حالة انعدام القاعدة، ومن شأن هذه الحالة أنها تولد القلق والارتباك ومن ثم التوتر. بل إن هذه الحالة قد تؤدي إلى شعور بعض الجماعات بالحرمان إذا قارنت إسهاماتها بامتيازات غيرها من الجماعات الأقل إسهاماً. كل ذلك من شأنه أن يولد حالة من التوتر والشعور بالحرمان أو الإعلان عن هذا السخط، أو من خلال فرض بعض القواعد البنائية عنوة. وقد يؤدي فرض أي طرف لهذه القواعد إلى التصادم مع مصالح الآخرين، الأمر الذي يولد العنف. إلى جانب ذلك فقد تحاول بعض الجماعات التخلص من هذا الوضع غير المحكوم بقاعدة والذي يسوده التناقض عن طريق إجراءات ثورية وعنيفة.

(٢) ارتفاع معدلات العنف في فترات التوتر الاجتماعي:

يؤكد مضمون هذا الفرض أنه إذا تخلقت في فترة معينة بعض مصادر التوتر فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع نسبة وقائع العنف في إطاره. قد تفرض مصادر التوتر على المجتمع من خارجه، وقد يكمن أساسها في تخلق تناقض بين عناصره الأساسية المكونة. كإمكانية ظهور تناقض بين قيم الثقافة من ناحية وتفاعلات الواقع الاجتماعي من ناحية أخرى أو تخلق بعض الصعوبات داخل الواقع تعوق إشباع الشخصية لحاجاتها، بحيث يخلق هذا الموقف عدم رضاء الشخصية عن السياق المحيط.

(٣) ميل ظاهرة العنف إلى الانتشار في السياقات الحضرية:

يؤكد هذا الافتراض على إمكانية انتشار ظاهرة العنف في السياقات الحضرية، خاصة حضر المجتمعات النامية وذلك لعاملين. ويتمثل **العامل الأول** في أن هذه السياقات تعاني عادة من ظروف كثيرة تفرض عليها الحرمان كعدم توفر الضرورات اليومية بالدرجة الملائمة والكافية كالمواصلات مثلاً، وانخفاض مستوى الخدمات والاختناقات السلعية، هذا إلى جانب تواجد السلطة المسئولة عن ذلك "كالشرطة وسائر الأجهزة لحكومية" داخل المناطق الحضرية. وهو الأمر الذي يوفر إمكانية الصدام إما بفعل عجز الجهاز الإداري عن أداء مهامه نحو الجمهور أو بسبب تضخم حجم التوتر المتراكم والمختزن. هذا في حين يؤكد **العامل الثاني** على إمكانية قيام العنف

في السياقات الحضرية، وذلك باعتبارها السياقات الجاذبة للمهاجرين من كافة أنحاء المجتمع. ومن ثم فهي تمثل الساحة التي تتواجد فيها جماعات متباينة ثقافياً إلى جانب كونها تتشكل من الجماعات الهامشية التي تعاني حاجاتها الأساسية الحرمان من عدم الإشباع. وذلك من شأنه أن يخلق إمكانيات الصدام بينها. هذا بالإضافة إلى أن هذه الجماعات تتشكل عادة من أقليات ذات هويات محددة وذات موقف جماعي إذا حدث تهديد لها من الخارج عليها. يؤكد ذلك أن غالبية أحداث العنف التي تقع عادة في العواصم الحضرية والمدن الأساسية الأخرى. إلى جانب ذلك فإننا نجد أن الأحياء الشعبية هي عادة أحياء المهاجرين الذين – إلى جانب معاناتهم من مشكلات السياق الحضري – يعانون من مشكلات التكيف المتوتر مع السياقات والثقافات الجديدة.

(٤) فرض الحرمان النسبي:

يؤكد هذا الفرض على قيام علاقة بين الشعور بالحرمان النسبي وبين إمكانية المشاركة في أحداث العنف. وتفسير ذلك أن الحرمان النسبي يشير إلى الشعور بحالة من الإحباط الدائم وعدم الإشباع بالرغم من توقع ذلك والطموح إليه. ويختلف الحرمان النسبي عن الحرمان المطلق من حيث أن هذا الأخير تتم صياغته نظامياً في بناء الشخصية، كرضاء النساء بمكانتهن الدنيا بالنظر إلى الرجال في معظم المجتمعات فيما يتعلق ببعض الامتيازات. وعدم إقدام الفئات الشديدة الفقر على التخلص من هذا الوضع، كذلك الصغار في مكانتهم

بالنسبة للكبار. بيد أن البناء الاجتماعي قد يتعرض لمجموعة من الظروف التي تعمل على تحويل الحرمان المطلق إلى حرمان نسبي. وفي هذه الحالة يرتفع مستوى التوقع، وفي حالة عدم توفر الإشباع الملائم فإنه يؤدي إلى حالة من عدم الرضا أو الشعور بالحرمان بالنظر إلى الامتيازات التي تتمتع بها جماعات أخرى تشغل نفس المكانة وتؤدي نفس قدر الإسهام أو أقل منه. وبذلك يؤكد افتراض الحرمان النسبي أنه كلما زادت الفجوة اتساعاً بين التوقعات وإمكانات الإشباع كلما أدى ذلك إلى إمكانية القيام بمحاولة إيجابية تتسم بالعنف والاندفاع للقضاء على هذه الفجوة الكائنة.

(٥) فرض انتشار العنف بين الشباب كفئة عمرية:

يؤكد هذا الفرض على أن فئة الشباب تعتبر من أكثر فئات المجتمع إمكانية للمشاركة في حوادث العنف والتطرف والثورة. ويرتكز هذا الفرض على أساس أن الشباب هم الفئة التي تتسم علاقاتها بالبناء الاجتماعي بنوع من الاتصال والانفصال. فهم على اتصال بالبناء الاجتماعي لكونهم الفئة صاحبة الدور الرئيس في العملية الإنتاجية – وخاصة في المجتمعات التقليدية والنامية، وإلى حد ما في المجتمعات المتقدمة – ومن ثم فإسهامهم بارز في العملية الإنتاجية. هذا بالإضافة إلى كونهم أصحاب مجتمع المستقبل الذي يتخلق نقياً بإلغاء سلبيات الحاضر. وهم على انفصال عن البناء القائم، لأن بناء شخصياتهم لم تتم صياغته نظامياً بصورة كاملة بعد. فهم ليسوا كالشيوخ الذين حدثت لهم هذه الصياغة النظامية التي تنظم حركتهم وفق قواعد

المجتمع وتقاليده، وهو الأمر الذي سلبهم الإيجابية. وهم ليسوا كالصغار وانفصالهم النسبي عن بناء المجتمع، وذلك لأنهم مازالوا بعيدين عن المشاركة بإسهام إيجابي في التفاعل الاجتماعي والعمليات الاجتماعية السائدة. مجمل علاقات الانفصال والاتصال هذه أن هناك تفاعلاً ديناميكياً بين فئة الشباب وبناء المجتمع، تجعل الأولى ذات حساسية خاصة لأي تأثير قد يطرحه البناء عليها.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن بناء الشخصية في إطار مرحلة الشباب يكون ناقصاً من حيث درجة الاكتمال. وأن بناء الشخصية خلال هذه المرحلة يكون أكثر حساسية لمتغيرات الواقع المتجدد، ومن ثم فهو يجعلها أقل ارتباطاً بما هو كائن وأكثر ارتباطاً بما ينبغي أن يكون. وفي إطار الفجوة بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون يتراكم عدم إشباع الحاجات الأساسية. ومن ثم تتكثف التوترات التي تعانيها الشخصية الشابة في حياتها عبر هذه الفجوة، فهي معانية، قلقة، وأقل استقراراً نتيجة لعدم تمثلها قدر المعايير والقيم الذي يؤسس استقرارها.

إلى جانب ذلك فإننا نجد أن الشباب هم من أصحاب الأدوار الناقصة؛ فهم كالطلبة أو الموظفين حديثي التوظيف الذين لم يدخلوا بصورة كاملة في بناء الجهاز الإداري للدولة، ومن ثم فلم تكتمل أو تتم صياغتهم مهنياً بعد. ويؤدي نقص مجموعة الأدوار الخاصة بالشخص إلى كونه يصبح أكثر حرية في حركته الاجتماعية لأنه لم يتقيد بكل أدواره بشكل كامل بعد. وأيضاً لأن نقص استكمال الأدوار

يكون عادة نتيجة لظروف اجتماعية تحول دون ذلك، وهو الأمر الذي يجعل روابط الشباب بالنظام القائم أقل كثافة وقوة إذا قورن بالشيوخ. ومن هنا يزداد العنف عند الشباب العزب عنه عند الشباب المتزوج، وعند شباب الحضر عنه عند شباب الريف. وبقدر ما هو حظ للبلاد النامية أن الغالبية العظمى من سكانها في سن الشباب والإنتاج والتي تقدر نسبتهم بنحو ٧٠% من المكون السكاني للمجتمعات النامية، فإن قدرها أيضاً أن هذه السن هي سن العنف والقلق وعدم الاستقرار في سياق يتميز بالديناميكية والتغير والاندفاع.

(٦) فرض ميل الجماعات المحددة المعالم إلى سلوك العنف:

يعد هذا الفرض من أهم الفروض المتعلقة بهذه الظاهرة، وهو لا يتعلق بالجماعات العنصرية لخاصية العنصرية، ولكن لكونها جماعات لها دودها الواضحة داخل بناء المجتمع. إذ يؤدي التحدد الواضح لهوية هذه الجماعات والدرجة العالية لتجانسها الداخلي عادة إلى نوع من التباين الحاد مع السياق الخارجي المحيط.

في هذا الإطار قد تبالغ بعض الجماعات في تحديد مكانتها والدور الذي تؤديه في إطار العملية الاجتماعية. ومن ثم فهي قد تشعر بالحرمان النسبي إذا ما قارنت ما تناله بالنظر إلى إسهامها، أو بالنظر إلى إسهام وامتيازات الجماعات الأخرى. وإذا لم تكن نتيجة المقارنة لصالحها فإن ذلك قد يؤدي إلى تولد بعض التوترات التي قد تتراكم

لتخرج في شكل انفجاري إذا تخلقت الظروف التي تؤدي إلى تكثيف مشاعر السخط وعد الرضا بشكل حاد.

سادساً: محفزات العنف لدى الشباب

في الوقت الذي لا توجد فيه مجموعة من العوامل المؤدّية حتماً إلى العنف فإنّ البعض منها قد يكون مناسباً ليمثّل سبباً في ذلك .إنّ الظروف التي تهيئ الفرد للانزلاق نحو العنف حسب ما اتفقت عليها الأمم المتحّدة، ومنظمّة الأمن والتعّاون بأوروبا، تشمل الخلافات العالقة دون حلّ ونزع الصّفات الإنسانيةّ عن ضحايا مختلف أشكال العنف وظواهره فضلا عن ضعف دولة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز المبنيّ على العرق والجنسيةّ والدّين والإقصاء السّياسيّ والتهميش الاقتصاديّ والاجتماعيّ وانعدام الحوكمة الرّشيدة واختلال البناء الأسري.

وفي حين توجد العديد من الظروف الهيكليةّ ذات الطبيعة الاجتماعيةّ والاقتصاديةّ والسّياسيةّ التي قد تدفع بالفرد نحو العنف على غرار التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان فإنّ الحرمان من التعليم أو صعوبة الانتفاع منه لا تمثلّ في حد ذاتها عوامل كافية للانزلاق في الرّاديكاليةّ العنيفة، ومن المهمّ أن نأخذ بالاعتبار عوامل أخرى ذات صبغة سيكولوجيّة أو إيديولوجيّة أو ترتبط بالعلاقات الشّخصيّة لتفسير ظاهرة التعبئة. فيُمكن لهذه العوامل أن تفسر ؛ لماذا يلجأ شخص إلى الرّاديكاليةّ العنيفة بينما لا يقوم بذلك شخص آخر يعيش في الظروف نفسها ويخضع للعوامل نفسها؟

إنّ العوامل السيكولوجيّة والمعرفيّة على غرار الشّعور بالصّورة الذاتية، والهويةّ، والانتماء، والإنتظارات، والمعتقدات، والمواقف التي تمثّل جميعها عوامل ديناميكيّة، وتحدّد تجربة الفرد وكيفيّة تقبّله لبيئته وللأحداث التي تحوم حوله، ويمكن أن تؤدّي إلى نموّ شعور سلبيّ بالإبعاد أو بالإحساس بالغربة من ذلك" الإقصاء، والرّفض، والحرمان، والإهانة، والنّكبة والظلّم والإحباط والاشمئزاز أو الشّعور بالتعالي" ويمكن أن يساهم هذا في أن يصبح الفرد أكبر عُرضة للدعوة للعنف أو التطرف. هذا، وأثبتت التجربة أنّ الشّبّان لديهم قابلية أكبر للتطرّف العنيف، فهم يتصارعون مع أسئلة حول الهويّة ومكانتهم في العالم وفي المستقبل فيقبلون على مواجهة المخاطر ورفع التحدّيات لتغيير الأوضاع، وأضف على هذا يمكن للحساسيّة السّيكولوجيّة أن تطفو فجأة وبدرجة كبيرة نتيجة صدمة نفسيّة تنشأ عن حدث يؤثر في الفرد بدرجة كبيرة (الغبن).

ويمثّل انتشار وتقبلّ الأفكار والخطابات المشرّعة للعنف والتطرف والدّاعية إليه عوامل استقطاب بامتياز، فكثير من المتطرفين والمتشددين العنيفين بارعون في صياغة خُطبهم وتزيينها لنشرها بطريقة يصل صداها إلى الأفراد أو الفئات المستهدفة، لانتدابهم وضمّهم إلى صفوف الرّاديكاليّين المتشدّدين. هذا، وتوجد العديد من المقاربات المختلفة التي يمكن استعمالها لإضفاء الشرعيّة على التطرف والعنف والدعوة إليه ومنها:

- استعمال القاعدة التي تقول إنّ الهدف يبرّر الوسيلة، حيث يمكن تبرير ضرورة التطرف والعنف لبلوغ غاية اجتماعيّة أو إيديولوجيةّ أو سياسيةّ أو غيرها وأنه لا يوجد حلّ آخر.

- نزع الصّفات الإنسانيةّ عن الضحايا بسبب عدم التسامح والكراهيةّ ونكران الكرامة الإنسانيةّ.
- وصف التطرف والعنف بالأمر المثير والمضادّ للثقافة أو التركيبة المهيمنة.
- البناء على كاريزما و /أو شرعيةّ المتطرفين والمتشددين وبالخصوص قادتهم.

وللتفاعلات الاجتماعيّة وديناميكيّة المجموعات والعلاقات بين الأفراد دور أساسيّ باعتبارها عوامل استقطاب باستثناء حالات التوّجيه الذاتي والتعلمّ الشّخصيّ، ويمكن أن يلجأ الأفراد للتطرّف العنيف من خلال المعارف – زملاء أو أقارب– ويمكن أيضا أن يبحث عنهم منتدبو شبكات التطرف. فالمنتدبون يحاولون الكشف عن الرّجال والنّساء القابلين للتأثر لاستقطابهم ثم التحكّم فيهم بتوفير الدّعم الماديّ و /أو السّيكولوجيّ لهم ثم يستغلّون ثقتهم فيهم لتلقينهم سبل المشاركة والتورّط في التطرف والعنف.

وبذلك يمكننا أن نطرح تساؤل هام في هذا الصدد، وهو:
ما أهم محفزات العنف والتطرف في دول مجلس التعاون؟

(١) الخلل في التركيبة السكانية:

إن زيادة حجم بعض الجاليات بشكل غير منضبط على أرض الدولة (خصوصاً الجاليات من غير الدول العربية) قد يؤثر بشكل سلبي على عدد من الجوانب الهامة في هيكل البنيان الاجتماعي. منها؛

الإضرار بالهوية، والقيم، والثقافة، مما ترتب عليه بروز بعض التشوهات على المستويين الفردي والجماعي، وقد يفرز ذلك بعض السلوكيات والممارسات السلبية على مستوى شريحة الشباب قد يكون أبرزها انتشار ظاهرة تطرف وعنف الشباب.

(٢) تهميش بعض الفئات الاجتماعية:

لابد من الإشارة هنا، إلى أن هناك اختلافاً بين المجتمعات الإنسانية في تحديد الفئات والشرائح الاجتماعية المهمشة. فما يعتبر فئة مهمشة في مجتمع ما، قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، فهناك العديد من المجتمعات الإنسانية في الدول النامية تحديداً يكثر وتبرز فيها فئات اجتماعية مهمشة متعددة، وكلما زادت هذه الفئات والشرائح كلما انعكس ذلك على وضع المجتمع إن كان مجتمعاً نامياً أو متقدماً.

ولعل يمكن إبراز من هم في إطار هذه الشريحة أو الفئة (المهمشين) من خلال تحديد بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة بها. فهي الشريحة أو الفئة التي قد تكون محرومة، أو مهملة اجتماعياً، أو غير مندمجة، أو غير مستقرة "نفسياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً"، أو هي تلك الشريحة أو الفئة غير المتكيفة أو الفاقدة لحقوقها، أو تعاني من بعض الأعراض الجسمانية التي تمنعها من الاندماج داخل المجتمع، ويدخل ضمن هذه الشريحة العديد من الفئات الاجتماعية داخل المجتمع

الإنساني التي تعاني نتيجة لعجز الدولة من تحقيق قدر كاف من إدماجهم في المجتمع بشكل مناسب. فمتى ما استطاعت الدولة من دمج هذه الشرائح داخل المجتمع، بقدر ما تنجح في تحقيق الرفاهية، وإشراك كافة قطاعات المجتمع وشرائحه بصورة إيجابية في عملية التنمية المنشودة.

فهناك العديد من الشرائح الاجتماعية مثل "الفقراء، والمعاقون أو ذوي الاحتياجات الخاصة، والأميين، والمشردون، والمهاجرون واللاجئون، وغير المستقرين عائلياً أو أسرياً، والأبناء غير الشرعيون، وكبار السن والمسنين، والفئات السكانية غير المهمة أو ما تسمى بالمهمشة، والمتصارعة الهوية، والأقليات، وغيرها من هذه الفئات التي تعتبر مهمشة" ما لم تستطيع الدولة من دمجهم بصورة مناسبة داخل المجتمع ليكونوا مهمين حقيقيين في عملية التنمية. فكل شريحة قد تكون عائقاً أو عبئاً على المجتمع هي شريحة اجتماعية مهمشة، فلذلك لابد على المسئولين من توجيه الجهود نحو النهوض بها وتمكينها من أجل تحقيق العملية التنموية داخل المجتمع، وكما أشرنا سابقاً، هناك خصوصية لبعض المجتمعات عن غيرها.

ولعل من المهم في هذا الصدد إبراز أهم الشرائح الاجتماعية المهمشة أو غير الممكنة أو غير المندمجة بشكل أو بآخر، وقد تكون شريحة الشباب من تلك الشرائح، إن تهميش هذه الشريحة وعدم معالجة أوضعها سيخلق بؤر حقيقية قد تتولد منها سلوكيات عنيفة، وترتفع معها معدلات ممارسة العنف والتمرد والرفض، وبروز بعض

السلوكيات السلبية كتعاطي المخدرات، وانتشار تجارة الممنوعات، والاعتداء على الممتلكات، وذلك كنتيجة لتفشي ما يعرف سيكولوجياً بـــ "الغبن".

(٣) اختلالات البناء الأسري:

تشكل الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمع بكل ما تتعرض له من تحولات في "بنيتها، ووظائفها، ومجالها، وأدوارها، وأنماطها"، فهي قلب المجتمع النابض والحضانة لكل ما يحدث في أي مجتمع كان سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فلذلك؛ فإن أي تحول أو تغير قد يصيب البناء الأسري لأي مجتمع سينعكس بدوره سواء بالسلب أو بالإيجاب على المجتمع بأسرة.

وفي هذا الصدد، يمكن استخلاص أربع إشكاليات أساسية ناتجة عن مختلف التغيرات والتحولات التي مست واقع الأسرة بشكل عام، وهي على النحو التالي:

- إشكالية الرفاه المفاجئ وتحول أسلوب الحياة –كما هو الحال في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي–وتضم مشكلات الإسراف الاستهلاكي، والاتكالية على العمالة الوافدة وضعف الإنتاجية، والعزوف عن التأهيل للعمل المهني، وتلوث البيئة بفعل فرط الاستهلاك.

- مشكلة التماسك الأسري؛ وتضم العديد من المشكلات، أبرزها؛ الطلاق، والهجر، وتكرار الزيجات مع إهمال رعاية الزوجات السابقات وأبنائهن، وتعنيف الزوجة والأولاد مع إدمان أو بدونه، والتصدع الأسري، وصراع المكانة، وفرض الإرادة على باقي مكونات الأسرة وخصوصاً بعد ارتقاء مكانة المرأة تعليمياً ومهنياً، وخروجها إلى العمل واستقلالها المالي.

- إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء؛ وتتضمن المشكلات المترتبة على دور المربيات (الخدم) في تربية ورعاية الأطفال، وكذلك التراخي الأسري في رعاية الأطفال، وضعف رعاية ومتابعة المراهقين، وتحول المرجعية من الأسرة إلى الإعلام وتقنيات الاتصالات والإعلام الاجتماعي.

- إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي؛ لقد أدى تنامي الفردية حول الذات في تكوين الأسر المواتية إلى تراخي التضامن الأسري، والالتزام تجاه الحالات الخاصة من ذوي القربى من المسنين والمعاقين، ورعاية الأيتام، ومجهولي الأبوين، بالإضافة إلى انتشار وباء الفساد في مختلف مظاهرة المالية والقيمية.

وتظهر بعض بيانات عام ٢٠١١ بأن معدلات الطلاق في دول مجلس التعاون مرتفعة حيث أنها تتجاوز ما نسبته وصلت ٣٠% من عدد الزيجات في عام ٢٠١١، مما قد يترتب على ذلك تباعاً ارتفاع معدلات العنف الأسري، وفي أحد دراسات بنت بأن السبب الأول

لارتفاع معدلات الطلاق مرتبط بالعنف، بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل عدم الإنجاب، وعدم الالتزام بتربية الأبناء، عدم الالتزام بالقضايا المادية، ومشاكل تتعلق بالخدم، وتكاسل الزوجة عن أداء مهامها، وتدخل أهل الزوجين، وطبيعة عمل الزوج أو الزوجة، الخروج من المنزل لوقت طويل، وبعض السلوكيات الخاصة مثل تعاطي المخدرات وغيرها من الأسباب.

ولعل الحالات الخاصة بأسباب الطلاق تعكس أيضا مؤشراً على ازدياد مثل هذه الحالات بكونها سبباً في حالات الطلاق. ولعل ذلك كله لا يعكس الواقع الفعلي لحالات العنف الأسري، حيث أن الأرقام من الممكن أن تكون مضاعفة بدرجات كبيرة في واقع الحال مقارنة بما هو مسجل لدى الأجهزة الرسمية. وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة المجتمع المحلي والذي لا يزال يعتبر مجتمعا محافظاً يمنع انكشاف مشكلاته الأسرية وتداولها في الخارج وأخذ نطاقها الرسمي. هذا بالإضافة إلى أن الوضع الخاص بالشئون القانونية والنظرة الثقافية للمؤسسات الحكومية التي تتعلق بهذه الشئون لا تعتبر مناسبة وملائمة لطبيعة الأسرة المحلية. فالنظرة الثقافية لهذه المؤسسات تجعل هناك تحريمات اجتماعية لدى العديد من الفئات على الرغم من التغير في هذه المفاهيم. إن ذلك كله يعطي مؤشراً إلى أن الأعداد المسجلة لدى الأجهزة الرسمية لا تعكس الواقع، إنما تمتد إلى توقع وجود مؤشرات أعلى وأكبر بكثير من حالات الاعتداء واستخدام العنف بين الأزواج. هذا بالإضافة على ازدياد حالات ومعدلات استخدام العنف بين أفراد الأسرة بشكل عام، وكذلك ازدياد معدلات

السلوك العنيف بين أفراد الأسرة والذي ارتبط بشكل عام بالعديد من المعطيات والظواهر الداخلية والخارجية، وتجدر الإشارة بهذا الصدد بأن شريحة الشباب ليست استثناء عن ذلك.

(٤) ضعف إدماج الشباب في المجتمع:

تعد مرحلة الشباب من أهم المراحل العمرية التي يعيشها الإنسان، لكونها تحمل خصائص المراحل السابقة عنها وكذلك اللاحقة. فإنها تشكل أيضا مجالا خصباً، تتصارع فيه الأطر والمؤسسات التربوية والاجتماعية والثقافية والسياسية بمختلف أنواعها. كما أن نمو حاجات الشباب ورغباتهم الفيزيولوجية والاجتماعية، تصبح أكثر إلحاحاً، حيث يتطلب إشباعها سقفاً من المطالب يتجاوز في غالب الأحيان ما توفره المؤسسات القائمة. ليتطور الصراع من صراع له مضمون داخلي مليء بالتوترات النفسية، بين رغبات الشباب من جهة، والأطر المرجعية التي لا تتيح مجالات أوسع للإشباع من جهة ثانية. تبعاً لنوعية القيم السائدة، وطبيعة الممنوعات المتبعة داخل كل مجتمع.

فبالرغم مما تحققه هذه المرحلة لدى الشباب من تطور على مختلف الأصعدة، يكتسب خلالها كفاءات تجعله قادراً على التكيف الإرادي والمشاركة وإبداء الآراء والمواقف، إلا أنه لا يبقى مع ذلك في مأمن عن أشكال مختلفة من المعاناة، والاصطدامات المباشرة وغير المباشرة مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسلطوية، قوامها في غالب الأحيان "القمع، والقهر، والتخويف، والتهميش". ويمكننا بذلك إبراز

أهم المخاطر والمشكلات التي تعاني منها فئة الشباب في البلدان الخليجية، والتي قد يكون لها تأثير مباشر على انتشار ظاهرة عنف الشباب، وذلك على النحو التالي:

- ارتفاع معدلات الطلاق بين المتزوجين فئة من الشباب وخصوصاً في كل من "السعودية، والبحرين، والكويت، وعُمان (أنظر الملحق).
- ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب.
- انتشار تعاطي وإدمان المخدرات.
- ضعف قدرة النظام التعليمي على خلق وإعداد أجيال قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل (أنظر الملحق).

لعل من أبرز الظواهر الاجتماعية التي تزايدت باطراد في الآونة الأخيرة هي تلك المتعلقة بالسلوكيات والظواهر السلوكية والأخلاقية المستجدة على المجتمع الخليجي، وذلك نتيجة لانفتاح تلك المجتمعات على العالم، وعدم الانسجام مع الواقع الاجتماعي والبعد عن الهوية والتأثر بالمفاهيم الغربية، إن هذه الظواهر لها انعكاسات واضحة على الأسرة والفرد، وخصوصاً الشباب، إضافة إلى أن الأسرة تعد اللبنة الأساسية التي سوف تتأثر من جراء الانعكاسات السلبية لتلك الظواهر والتي قد تؤثر في النهاية على المجتمع بأسره، فظهرت في السنوات الأخيرة العديد من هذه السلوكيات والتي تحتاج إلى إيجاد حلول مناسبة لها، فلا شك بأن الشباب والمراهقين هي فئات الأكثر تأثراً بالمعطيات الثقافية المتعددة والعناصر الخارجية والتأثير الغربي، والذي يدعو إلى بذل الجهود المناسبة للحفاظ على كيان المجتمع، فظهرت العديد من المشكلات التي ارتبطت بشكل

مباشر بالشباب مثل القضايا المرتبطة بالعنف والتي أخذت منحا في غاية الأهمية والمؤثر على المجتمع وأمنه، وقد مرت المنطقة بموجات عنف شديدة تفاعلت مع الأحداث الخارجية وواجهتها قوات الأمن في أكثر من حالة خلال العقد الماضي.

(٥) الفراغ الفكري والتوقّف عن الإبداع والإنتاج:

إن ضعف الاهتمام بشؤون الثقافة والمعرف، وكذلك صدّ التيّارات الفكرية والماديّة التي غزت المنطقة، وضعف أطر تطوير الدراسات الفقهية والأصولية والإبقاء على شكلها التقليدي، دون أن ينظر في دراستها وتدريسها، وبحوثها وموضوعاتها إلى ما يستجد من حاجات جديدة للفكر، والثقافة، والحياة العلمية، من شأنه أن يؤدي إلى ضعف ملحوظ في مواجهة مشكلات الشباب، والتي من أهمها تفشي ظاهرتي العنف والتطرف، بالإضافة إلى عدم تلبية الحاجات المعاصرة للفكر الإنساني.

(٦) الافتقار إلى وجود مرجعيات دينية موثوقة:

إن الناظر إلى حال الشباب اليوم يجده تائهاً في فراغ فكري لا تملؤه مرجعيات دينية يمكن لهم أن يرجعوا إليها، وقد أدى هذا الخلو في الساحة من هذه المرجعيات إلى بروز بعض الجهلة الذي يحكّمون فهمهم للواقع عن طريق أهوائهم وجهلهم، ويعملون على تسخير هؤلاء الشباب لتحقيق أهدافهم الهدّامة، فينتج عن ذلك تأسيس خاطئ لعقول الشباب، وهذا ما

يجرفهم نحو الضياع في متاهات التطرّف والعنف، والذي يولّد هذه التداعيات الخطيرة التي نعاني منها اليوم.

(٧) فراغ الشباب وغياب الحاضنات:

يولّد هذا الفراغ نوعاً من الإحباط لجيل الشباب، وهو ما يؤدّي به إلى الابتعاد عن جادّة الصواب، والعمل على ملء هذا الفراغ بأي شيء،وفي النهاية إلى بروز بعض الفئات المنحرفة الضالّة التي تعتبر خطراً على نفسها، ومجتمعها، وأمتها. إن هذا الفراغ النتاج عن غياب حضانات الشباب وضعف فعاليتهاــ قد يؤدي إلى خمسة مشاهد يترتب عليها تفشي ظاهرة العنف بين الشباب (أزمة الشباب)، وهي:

شكل رقم (١): مفردات أزمة الشباب المؤدية للعنف

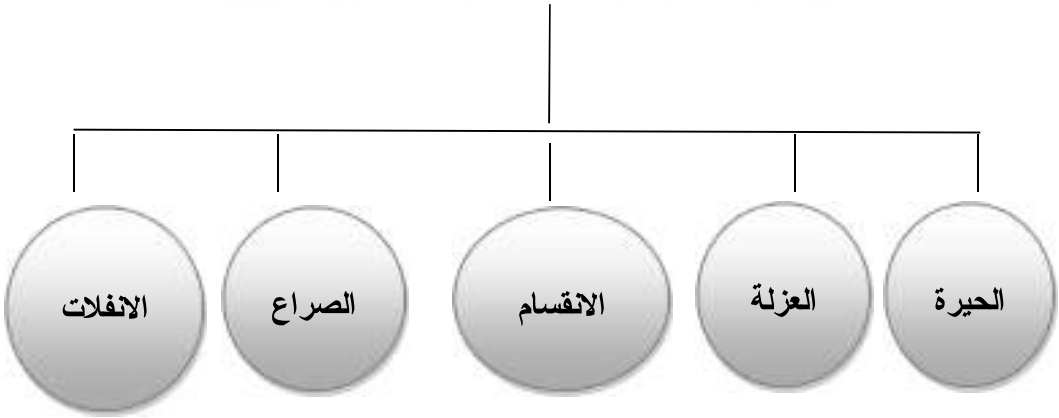

المشهد الأول- الحيرة:

فهناك نوع من الحيرة لدى الشباب، الذي يجد العالم يتغير من حوله بشكل متسارع، إلا أن حال التغير في المنطقة يتم بمعدلات أبطأ كماً ونوعاً، ونعتمد أكثر وأكثر على الخبرات الخارجية، ونرفضها لكننا نعيش بها، ولا نستطيع أن نقدم البديل المناسب معنا ومع بيئتنا وثقافتا. ويصاحب ذلك حيرة من خلال سلوكيات شائعة تتسم بالقلق والأخذ بالأحوط. ومن أبرز مسببات تلك الحيرة:

- اختلال في مسألة فهم الأحداث الجارية.
- من يثق بالشباب.
- شيخوخة مبكرة وشباب متأخر.
- بساطة المطالب وتعنت النخبة.
- صورة الإعلام لدى الشباب وصورة الشباب في الإعلام.

المشهد الثاني- العزلة:

ربما يلاحظ أن المشهد الأول مليء بالتساؤلات والاستفسارات، تعبيراً عن الحيرة والارتباك. ويأتي المشهد الثاني تالياً أو حتى مصاحباً لمشهد الحيرة. والعزلة التي يجنح إليها الشباب قد تكون خياراً يسلكه البعض بسبب الحيرة وفي نفس الوقت غياب قنوات التعبير والحاضنات، فيضعف الحافز نحو المشاركة في عملية التنمية، ويبحث عن أطر بديلة.

وعندما يتم تكريس العزلة من أجل كبح جماح وطموح الشباب (مثلا: البعد عن إعلام الحوار السياسي، والإغراق في إعلام الترفيه) فإنها قد تتحول إلى ظاهرة مرضية، وقد تخرج في قنوات "غير مشروعة" أو غير محسوبة تارة أخرى، وتؤدى إلى ارتباك المعادلة السياسية ولو لفترة ما. ويمكن التعرف على العزلة وما تسببه على النحو التالي:

- الاستقطاب بين أُطر رسمية قديمة وأُطر سرية جديدة.
- تباين الأولويات.
- نسمع طحناً ولا نرى طحيناً. (ضعف مصداقية الخطابات الموجهة للشباب).
- ثقافة عزلة قوية أمام آليات تمكين ضعيفة.

المشهد الثالث- الانقسام:

يؤدى استمرار العزلة إلى ترسيخ الانقسام، سواء بين النخبة والمجتمع، أو بين الشباب والسياسة أو الاقتصاد. وقد يعمد النظام السياسي والنخبة الحاكمة إلى إبعاد الآخرين عن المشاركة في السلطة أو في القرار الاقتصادي، إلا أن ثقافة الانقسام قد تتطور بشكل غير متوقع وتكون في غير صالح النظام القائم ذاته.

وكثيرة هي الدراسات التي تشير إلى ظاهرة الاغتراب الاجتماعي والنفسي، وخصوصاً لدى الشباب، مما نتج عنه افتقاد الأمن والتواصل مع الآخرين وما يرتبط بذلك من شعور بالوحدة أو الخوف، وعدم الإحساس بتكامل الشخصية، وشعور الشاب بأنه ضحية ضغوط غامضة ومتصارعة

يعيشها المجتمع، ويشعر بعدم القدرة على ضبط الأحداث والتحكم فيها، وبالتالي يفقد الثقة في نفسه وتترسخ لديه قيم السلبية والقلق والرفض. وقد يحاول البعض التعبير عن أزمته بأشكال عنيفة أو ينسحب من الواقع ويهجر المجتمع، إلى الخارج أو إلى الماضي. وتبدو تجليات مشهد الانقسام في زيادة حدة الاستقطاب وتعدد مجالاته بين الشباب أنفسهم، ومن تلك التجليات الآتي:

- الانقسام على محور "الديني" والبراغماتي".
- معضلة "المشروع" أم "الشرعي".
- انقسام بين تيار "متفائل" وتيار "متشائم".
- الاختلاف بين "شباب يلوم الحكومة" و"شباب يلوم الشباب".

المشهد الرابع- الصراع:

عندما تتغير أوزان التيارات المنقسمة بين الشباب وتتوفر عوامل مهيئة ومحفزة، يتحول الانقسام إلى صراع. وقد يكون الصراع داخلياً (بين تيارات الشباب) أو اجتماعياً بين الشباب والنخبة، كما قد يكون مكشوفاً أو يكون مخفياً، المهم كيف نتعامل معه؟

ولعل التجسيد الأكثر انتشاراً للصراعات الجيلية في مجتمعات المنطقة يتعلق بنظرتنا تجاه العلاقة بين الفرد والجماعة، حين تكرس النخبة أولوية الجماعة على الفرد (وبالتالي تكون "الحكمة" لدى النخبة التي تتحدث باسم الجماعة) في مقابل تغليب رأي الفرد على مصالح الجماعة (بدعوى "عدم حكمة" الشباب التي تجعلهم يضعون رغباتهم الذاتية قبل مصالح الجماعة).

ثم يأتي دور العولمة "الاتصالية" وتباغت ثقافة الوصاية والحكم الأبوي التي بررت تجاهل "مطالب الشباب" طويلاً، ووفرت للشباب فرصاً للمقارنة وأدوات حركة أكثر شفافية وحرية وساعدته على اكتشاف أنه مستقل ويمكن أن يعزز استقلاليته، بالمعنى النسبي على الأقل، لأنه أصبح قادراً على تحقيق الكثير مما عجز عنه من خلال الأطر الرسمية للمشاركة وذلك من خلال التقنيات الاتصالية الحديثة. وتتجلى أشكال الصراع في الآتي:

- الصراع حول تمثيل الشباب.
- الصراع حول جاهزية الشباب.
- الصراع حول الأولويات.
- الصراع حول "التغيير".

المشهد الخامس- الانفلات:

هل يبدو الشباب وكأنه أصبح قابلاً للاشتعال؟، وهل نشهد نقطة تحول جيلي في منظومة إدارة الدولة أم نعيش مخاض مرحلة إصلاحية سلمية يدخل فيها الشباب كفاعل وشريك في عملية تجديد الإدارة؟

والواقع أن النخب السياسية قد عمرّت طويلاً، وبالتالي ظهر جيل أو أكثر قليلاً من الشباب الذي لم يتم استيعابه، وقد يصبح أقرب إلى الانفلات بالمعنى السلوكي، وربما السياسي أيضاً. فالحكومات تحذر من القفز نحو مجهول، بينما يبدو الشباب متحفزاً لذلك القفز.

وربما يلاحظ المرء الانخفاض النسبي في أعمار قيادات المعارضة (بأطيافها ووسائلها) وأنها تطرح وسائل أكثر جرأة، وسلوكاً أكثر فتوّة من

النخب الحاكمة، لا سيما أن هذه القيادات الشابة المعارضة تتعاطى مع اختلالات موضوعية في أداء الحكومات بشأن الحكم الجيد والديمقراطية.

إن هذا التحفيز والقابلية للانفلات قد أدت إلى انفجار برميل البارود في المنطقة، وسحب الشرعية فجأة من السلطات القائمة، فقرر الناس وفي مقدمتهم الشباب الخروج إلى الشوارع والميادين من أجل إسقاط تلك السلطات، وإحداث التغيير المنشود الذي من المفترض أن يُفضي إلى حكم القانون، والعدالة والمساواة، والشفافية وحرية العيش، ومنع الفساد، فبالرغم من وجود قيم وأهداف مختلفة بين فئات المحتجين، إلا أنه تعاون الجميع من الطلاب والعمال، العلمانيين والإسلاميين، اليساريين والقوميين، الرجال والنساء، الجميع احتجوا مع بعضهم البعض، وخرجوا إلى الشوارع والميادين العامة التي تحولت إلى منبر لهذه الجموع، وممثل سياسي لحقوقهم، ولكن واقع الحال يشير إلى أن النتائج المتحققة كانت عكس ذلك، حيث استغلت بعض الجمعات هذا الاندفاع والانفلات الشبابي لتحقيق مآرب أخرى، فتفشت لدينا في المرحلة الحالية العديد من أشكال التطرف والعنف التي انصهرت في أحضان العديد من الجمعات الارهابية، والتي عملت على تجنيد الشباب ليكونوا الوقود المتفجر للتطرف والعنف والارهاب، وعدم قبول الآخر، ولكم في "داعش" وغيرها من الجمعات خير دليل على ذلك، مما أدى في النهاية إلى تهديد الاستقرار والسلم في المنطقة.

سابعاً : آليات مواجهة عنف وتطرف الشباب

يطرح الباحث في هذا الجزء عدد من الآليات المستقاه من العديد من الأدبيات والدراسات والتقارير الدولية لمواجهة ظاهرتي عنف وتطرف شريحة الشباب بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

١. **العمل من خلال الشباب ومعهم ومن أجلهم كمبادرين ومتعاونين وكفئات مستهدفة**، من خلال دمج الشباب بشكل أكثر في وضع برامج التنمية، وعلى استحداث آليات تُمكن وتُشرك وتشمل الشباب.

٢. **حماية حقوق الإنسان للشباب** من خلال ترويج نهج للبرمجة قائم على حقوق الإنسان وتنمية قدرات الشباب للمطالبة بحقوقهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية وممارستها.

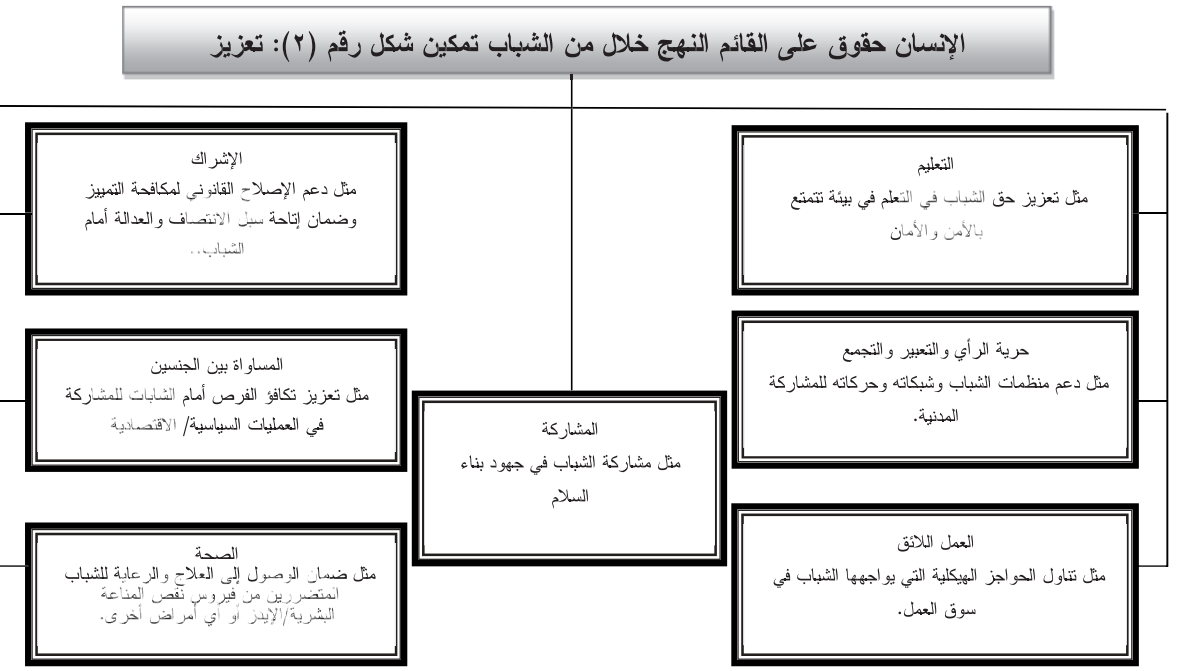

٣. **التعبير عن المعنى المحوري للمساواة بين الجنسين وتمكين الشابات وذلك من خلال**، إدراك أن التنمية البشرية المستدامة لن تتحقق بالكامل إن لم تتمكن النساء والفتيات من المساهمة على أسس متكافئة مع الرجال والفتيان في مجتمعاتهم.

٤. **السعي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة** من خلال استحداث سبل عيش للشباب محدودي الدخل وليكونوا موجهين في كل الأعمال، من خلال عمليات توسيع آفاق خيارات الشباب من خلال تعزيز قدراتهم وفرصهم بأساليب تكون مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مفيدين الحاضر من دون تعريض المستقبل للخطر.

٥. **أن يسترشدوا بالقيادة الوطنية**، بما في ذلك القيادة الشبابية، لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بأفضل وسيلة لتحقيق تطلعاتهم، ومع مساعدة الهيئات والمؤسسات في وضع السياسات وتنمية المهارات القيادية والقدرات المؤسسية التي يمكنها إدامة النتائج للشباب.

٦. **ضمان مشاركة الشباب وتعبيرهم سعياً وراء الوصول المتكافئ للشابات والشباب إلى فرص التنمية**، والاعتراف بالشباب كعوامل تغيير إيجابي للتنمية الخاصة بهم، وتعزيز إشراك المجتمعات المدنية الشبابية ومشاركتها في السياسة والمؤسسات العامة.

٧. **تشجيع الابتكار من أجل التغير التحولي من خلال الاستثمار في وضع أدوات ونهج جديدة وابتكارية**، والنظر أثناء كل هذا في إمكانية تكرار التجارب وزيادتها نسبياً.

٨. **النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الخليجية والأخرى لتعزيز تبادل المعرفة والتجارب وأفضل الممارسات والموارد الأخرى التي توفر حلول للتنمية للشباب**، لاسيما الحلول لدول الخليج التي يولدها أصحاب العمل الشباب.

٩. **تحسين التطوع الشبابي للتنمية** من أجل إشراك الشباب في التصدي لتحديات التنمية واكتساب المهارات وتعزيز الثقة والتضامن في المجتمع واستحداث فرص للمشاركة.

١٠. **تبادل المعرفة المتوارثة بين الأجيال** من خلال دعم نقل المعلومات والتجارب الثنائي المسار بين الأجيال الأصغر والأكبر سناً وتعزيز الحوار بين قيادة المجتمع المحلي التقليدية والشيوخ والشباب، لاسيما في سياق النزاع وما بعد انتهاء النزاع على أي قضية كانت.

ثامناً: اتجاهات ومقترحات لمحاصرة تطرف وعنف الشباب

يطرح الباحث في ختام هذه الدراسة مجموعة من الاتجاهات والمقترحات، والتي قد تسهم في بناء عدد من السياسات والاستراتيجيات الهادفة لمحاصرة تطرف وعنف الشباب، وذلك على النحو التالي:

(١) هل نتحدث عن خدمات للشباب أم سياسة للشباب؟

من المهم أن يكون لدينا "سياسة وطنية للشباب". ولا شك في محورية دور الحكومات في وضع سياسة وطنية للشباب، تتضمن: التوسع في خلق فرص العمل والتشغيل، وأنشطة التأهيل والتدريب للعمل، والمساواة في توفير فرص عمل عادلة للجميع تلائم قدراتهم الحقيقية وتنميها، والاهتمام بتنمية الإبداع لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، والحفاظ على البيئة، والتمكين من الاستفادة من الفرص التي توفرها ثورة تكنولوجيا المعلومات لتغطية احتياجات المهمشين وللوصول إلى كل المستبعدين فيما يتعلق بتمكينهم عن طريق تنمية معارفهم ومهاراتهم.

(٢) هل المستهدف هو وزارة الشباب أم الدولة؟

هناك رأى يقول: في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو إفساح المجال للحريات العامة وإلغاء وزارات الحكومة المتضخمة (كالإعلام والاقتصاد...) كيف ندعو إلى إنشاء وزارة للشباب؟ وهناك رأى آخر

يقول: الوزارات هياكل تنظيمية لتنفيذ سياسات عامة، وليست هي الوسائل الوحيدة، فهناك أسلوب المجلس الوطني كجهة تنسيقية وهناك الشراكة بين الحكومة والمجتمع في تنفيذ السياسات (على غرار سياسة حماية البيئة، وتمكين المرأة...) كما أن هذه السياسة الخاصة بالشباب مطلوبة لمواجهة إشكالية وطنية، وهكذا يكون تركيب مؤسسات الدولة مرحلياً ومتغيراً.

ويعد مطلب دعم أداء مؤسسات الشباب هاماً في تفعيل السياسة الوطنية للشباب، وتطويرها على مستوى قياداتها والعاملين بها، وكذلك تحديث آليات عملها ومحاسبتها. فالسياسة الوطنية للشباب لابد وأن تنبع من رغبة خالصة في الوفاء باحتياجات وتطلعات الشباب، على أن تصل لذلك من خلال العمل مع الشباب وليس فقط من أجلهم. أما فيما يتعلق بمحتوى هذه السياسة، فأبرز ملامحه ما يلي:

- ضرورة أن تكرس السياسة الوطنية للشباب من الشراكة الفعالة بين كافة المعنيين لاسيما شبكات الشباب والمنظمات الشبابية غير الحكومية وغيرها من المؤسسات.
- ضرورة تسهيل وصول الشباب إلى الهيئات التشريعية وهيئات صنع القرار.
- ضرورة إعطاء الأولوية إلى إقامة قنوات الاتصال مع الشباب للتعبير عنهم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- يجب أن تكون السياسة الوطنية للشباب متوافقة مع الخصائص الثقافية لكل مجتمع.

- يجب أن تبدي السياسة الوطنية للشباب اهتماماً خاصاً بالفئات الدنيا في المجتمع.
- يجب أن تعزز هذه السياسات من كفاءة منظومة التعليم.
- يجب أن تتيح السياسة الوطنية للشباب الفرصة للالتقاء بين الأجيال، وذلك بمد تسهيل المشاركة والتعاون بين الجميع.

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه المهمة يرتبط بوضع سياسات وبرامج توفر الإمكانات المادية والبشرية لتجسيدها على أرض الواقع من خلال:

- إعادة النظر في البرامج التعليمية على أساس الجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العملية والفنية، بحيث يصل الطالب إلى نهاية المرحلة الثانوية ومزود بالخبرات النظرية والحقائق المعرفية اللازمة.
- إعادة النظر بطريقة إعداد العاملين في ميدان تنشئة الشباب من معلمين ومربين وقادة بحيث تتوافر لديهم القدرة على إظهار سمات الشخصية الوطنية لدى الأجيال الجديدة.
- وضع خطة إعلامية خليجية موحدة وبرامج واقعية لتوجيه الشباب الخليجي للتمسك بقيمه.
- تثقيف الشباب الخليجي بالمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإفساح المجال لهم للمشاركة الواسعة في مختلف المؤسسات التمثيلية لأخذ دورهم في عملية صنع القرار.

- تشجيع الشباب على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى، وتوجيههم لممارسة النقد العلمي الموضوعي وتشجيع الحوار بين الشباب لأن ذلك يشكل ضمانة لعدم الانحراف عن القيم والهوية والثقافة السليمة التي نريد لشبابنا التمسك بها.

(٣) استراتيجية مقترحة لإعداد "سياسة لتمكين الشباب":

أعتقد أننا نحتاج إلى بلورة إطار فكري للتعامل مع إشكالية البيانات، وهنا يمكن مناقشة استراتيجية من ثلاثة محاور:

- **المحور الأول: بلورة أهداف التعامل مع الشباب: هل يعنينا متغير الجيل؟**

فالمقصود في هذا المحور ليس هو مضمون سياسات اللازمة لتنمية قدرات الشباب أو تمكينهم، بأن نخصص نسبة للشباب في مقاعد السلطة مثلاً، وهذا أمر وارد بالطبع، ولكن المقصود هو: هل نعتقد أن عنصر "الجيل" يؤثر على نمط التفكير وترتيب الأولويات ونوعية المصالح ومستوى القدرات بين المواطنين، بحيث ينتج عنه "اختلافات نوعية" في مواقف الأفراد، وبالتالي فلا يجب وضع كافة الأجيال في سلة واحدة؟، أم أنه عنصر هامشي ليس له تأثير جوهري في سلوك الأفراد، وبالتالي فلا نحتاج إلى الحديث عن "خصوصية الشباب"؟

لقد أصبح من المستقر علمياً وعالمياً أن الشباب لهم خصوصية، يجب مراعاتها في صنع السياسات العامة وخصوصاً في عمليات الإصلاح، بمختلف أبعادها، وسواء كان توجه هذه السياسات والعمليات الإصلاحية هو تصحيح خلل في نصيب الشباب من أعباء وعوائد التنمية أو كان الرغبة في استثمار قدرات الشباب لتعزيز قدرات المجتمع ككل على النمو. قد لا يعنى ذلك "تفصيل دستور أو قانون على مقاس الشباب" ولكن الأمر يتعلق بالسياسات.

- **المحور الثاني: الاتفاق على وزن عنصر "الجيل" في صنع السياسة العامة: ماذا نريد للشباب؟**

هناك حالة استقطاب بالنسبة لتحديد أولويات الشباب ما بين نظرة النخبة والمؤسسات الحاكمة التي تركز على الرياضة والفنون أساساً ثم فرص العمل، والاتجاه العريض في الأدبيات الذي يركز على المشاركة وتحمل المسئولية.

إن الدعوة التي تحمل في طياتها "الثقة في اختيار الشباب"، هي دعوة ذات أهمية قصوى، وهي تدعو إلى أن نترك لهم تحديد أولوياتهم، اقتناعاً بأن الخبرة تأتى مع الممارسة وأن الصبر على الشباب ضروري لكي نعطيهم الفرصة لإجادة التجريب والتعلم من الأخطاء. والسؤال الذي ينبغي طرحه ليس هو "ماذا نريد للشباب؟" ولكن هو "ماذا يريد الشباب لأنفسهم؟" ويترتب على هذا

التزاماً بالرجوع إلى الشباب بكافة الطرق "المباشرة" الممكنة لمعرفة أولوياتهم وقياس قدراتهم وتنمية مهاراتهم، وهنا تأتى أهمية المحور الثالث.

- **المحور الثالث: بناء قواعد بيانات موثوق فيها: ماذا نريد معرفته عن الشباب؟**

من الضروري بناء قواعد بيانات مواتية للغرض من سياسات تمكين الشباب، وكافية لقياس العائد منها من واقع الشباب أنفسهم. ويتضمن ذلك عدة أمور، منها:

- نطاق المستهدفين من الشباب: هل نكتفي بدراسة عينات متفرقة أو نحتاج إلى مسوح شاملة؟
- مجالات البيانات: هل نهتم بآراء الشباب في مرافق أو خدمات محددة (مثل إنشاء قناة تليفزيونية شبابية...) أم نحتاج إلى آرائهم في كافة المجالات، الرياضية والاقتصادية والسياسة الخارجية وشئون الدفاع والأمن...؟
- توقيت جمع البيانات: هل نحتاج إلى معرفة آراء الشباب في مرحلة معينة لعملية اتخاذ القرار (مثل إجراء مسح بالعينة لآراء الشباب في قرار تشكيل اللجنة الأوليمبية) أم طوال مراحل السياسات العامة، من إعدادها وخلال تنفيذها وعند تقييمها وتعديلها؟

ويحفل العالم بنماذج عديدة من قواعد بيانات "شافية" لمعرفتنا عن الشباب، ولا يجب أن يكون إعدادها مستحيلاً. فعلى سبيل المثال، نحتاج مثلاً إلى معرفة الحد الأدنى من البيانات عن السلوك السياسي للشباب في كافة المراحل السياسة "التمكين السياسي للشباب وتشجيعهم على المشاركة"، ولن يكون ذلك يسيراً طالما لا توضح جداول الناخبين هذه الحقائق، لأن صناديق الاقتراع لن تفي بالغرض كما أن البحوث بالعينة لا تزال معقدة ومحل جدل في واقع المنطقة. وهناك أيضا إشكالية تتعلق بالدور المحدود الذي تقوم به مراكز استطلاع الرأي العام والبحوث الميدانية في تنمية معرفتنا بآراء الشباب، بشكل واسع ومباشر ومستقل (للخروج من معضلة الثقة في بيانات وتقارير الأجهزة البيروقراطية عموماً وحول آراء المواطنين خصوصاً).

من هنا، فمن الضروري لدول المنطقة استكمال قواعد البيانات المدنية للمواطنين واعتمادها مرجعية بيانية عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية بصورها ومستوياتها، لأن هذه القواعد البيانات ستوضح –وبشكل يتم تحديث آلياً ودورياً–نسبة قيد الشباب في جداول الناخبين، والذهاب إلى صناديق الاقتراع، وعضوية الحركات والتجمعات والهيئات السياسية، وشغل المواقع القيادية في مختلف المؤسسات، والحالة الاجتماعية والمهنة والتعليم.

ومن المهم أيضا تمكين بحوث الرأي العام والمسوح الاجتماعية، من الناحية السياسية والأمنية والقانونية والتنظيمية، وكذلك من حيث الاستثمار في كوادرها البشرية وقدراتها التقنية وقابليتها للحياة كمؤسسات مستقلة ذات دور محوري في تصحيح وتعميق "معرفتنا عن الشباب".

قائمة المراجع:

١) ابتهال قدور، العنف الأسري يصنعه الآباء ويصدره الأبناء والثمن يدفعه المجتمع، جريدة أوان اليومية، عدد الجمعة ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧.

٢) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣) أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٤) البناء القيمي في المجتمع الكويتي، (الكويت: الديوان الأميري، مكتب الإنماء الاجتماعي، إدارة البحوث والدراسات، ١٩٩٧).

٥) تقرير التنمية البشرية لدولة قطر، تعزيز قدرات الشباب القطري: إدماج الشباب في عملية التنمية–الأسس العامة للتخطيط التنموي، ٢٠١٢.

٦) التقرير الخامس: أزمة عمالة الشباب، مؤتمر منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢.

٧) التقرير الختامي لفريق عمل دراسة ظاهر العنف لدى الشباب بدولة الكويت، وزارة الدولة لشئون الشباب بدولة الكويت، وزارة الدولة لشئون الشباب، ٢٠١٤.

٨) تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤، الشباب وتوطين المعرفة–دولة الإمارات العربية المتحدة، UNDP، ٢٠١٤.

٩) تقرير جهود منظمة العمل العربية في الحد من ظاهرة بطالة وتشغيل الشباب في ضوء المتغيرات الدولية، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، ٢٠٠٤.

١٠) سالم عبد العزيز، المواطنة في المجتمع الكويتي بين إشكاليات مفاهيمية وتحديات مجتمعية، سلسلة دراسات من الفكر الاجتماعي، العدد رقم ٥، يناير ٢٠١١.

١١) الشباب العربي ورؤى المستقبل: سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد رقم (٤٨)، بيروت، مارس ٢٠٠٦.

١٢) عبد الوهاب الظفيري، السياسة الاجتماعية في دولة الكويت، (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٢).

١٣) علي أسعد وطفة، اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو الثورات الشبابية العربية تأثير المرجعيات والمتغيرات الأكاديمية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد (٣٦)، الكويت، ٢٠١٣.

١٤) علي ليلة، اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢.

١٥) علي ليلة، تأثيرات العولمة على الخصوصية الثقافية والهوية الوطنية، سلسلة دراسات في الفكر الاجتماعي، العدد رقم (٢)، الكويت، ٢٠٠٩.

١٦) علي ليلة، تفاعل الحضارات بين إمكانية الالتقاء واحتمالات الصراع، مركز دراسة الحضارات المعاصرة، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٧) علي ليلة، تفكيك المجتمع وإصناف الدولة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢.

١٨) علي ليلة، تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧).

١٩) فيصل المناور، تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في مكافحة الفقر في دولة الكويت مع التطبيق على أداء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، ٢٠١٣.

٢٠) فيصل المناور، المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، (المنامة: المكتب التنفيذي لمجلسي وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٥.

٢١) فيصل المناور، برنامج – آليات تمكين الشباب وتعزيز دورهم التنموي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠١٥.

٢٢) قضايا الزواج في المجتمع الكويتي: دراسة مكتبية ميدانية، (دولة الكويت: وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، قطاع التخطيط والتطوير الإداري، إدارة البحوث والإحصاء، ٢٠٠٢).

٢٣) المرأة والشباب في التنمية العربية، المؤتمر الدولي التاسع للمعهد العربي للتخطيط، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٤) ناصر العمار، جنوح الأحداث بين مقتضيات الواقع ومتطلبات الحداثة، مكتبة المعارف المتحدة، الكويت، ٢٠٠٩.

٢٥) يعقوب الكندري وحمود القشعان، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمسكرات: دراسة ميدانية على عينة من المدمنين الكويتيين، المجلة التربوية، الكويت، ٢٠٠٢.

٢٦) ٠يعقوب الكندري وحمود القشعان، علاقة استخدام شبكات الانترنت بالعزلة الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينه من طلاب جامعة الكويت، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الإمارات، ٢٠٠١.

٢٧) يعقوب يوسف الكندري، استشراف مستقبل المسيرة الاجتماعية في دولة الكويت خلال العشرين عاماً القادمة. ضمن تقرير خاص بعنوان: استشراف المستقبل الاجتماعي والتربوي في دولة الكويت، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ٢٠١٢.

٢٨) يعقوب يوسف الكندري، عبد الوهاب الظفيري، الرعاية الاجتماعية ودورها في تحقيق الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي–نموذج مكتب الشهيد. مجلة كلية الآداب، العدد ٥٩، ٢٠٠٤، ص ١٢١–١٤٤.

الملاحق

الملحق: المؤشرات التنموية لحالة دول مجلس التعاون الخليجي.

(١) معدلات بطالة الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي

البلد	إناث		ذكور		الإجمالي	
	١٩٩٥	٢٠١٣	١٩٩٥	٢٠١٣	١٩٩٥	٢٠١٣
قطر	٥,١	٩,٧	٠,٣	٠,٥	١,١	١,٥
السعودية	٥٠,٢	٥٥,٣	٢٤,٥	٢١,١	٢٨,٧	٢٨,٧
الإمارات	٥,٦	١٧,٠	٦,٣	٨,١	٦,١	٩,٩
البحرين	٣٠,٤	٣٣,٠	٢٢,٨	٢٥,٧	٢٤,٩	٢٧,٩
الكويت	٢,٥	١٢,٧	٥,٢	٢٢,٨	٤,٢	١٩,٦
عمان	٣١,٤	٣٢,١	١٧,٦	١٧,٩	٢١,١	٢٠,٥

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية .KILM ٨th edition

(٢) النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	رياض الأطفال	الابتدائي	الثانوي	العالي
قطر	٧٣	١٠٣	١١١	٩١
السعودية	١٣	١٠٣	١١٤	٥١
الامارات	٧١	١٠٨	--	--
البحرين	٥٠	--	٩٦	٢٣
الكويت	٨١	١٠٦	١٠٠	٢٢
عمان	٥٥	١٠٩	٩٤	١٦

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤.

(٣) مؤشر الشعور بالرضا بنوعية الخدمات التعليمية

في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	٢٠١٣ (%)
قطر	٧٢
السعودية	٦٥
الامارات	٨٣
البحرين	٨٢
الكويت	٦٥
عمان	ـــــ

المصدر: استطلاعات غالوب العالمية، ٢٠١٣.

(٤) أفضل الجامعات الخليجية وفقاً للتصنيف العالمي للجامعات لعام ٢٠١٤

الترتيب الخليجي	الترتيب العالمي	الجامعة	الدولة
١	٣٥٦	جامعة الملك سعود	السعودية
٢	٧١١	جامعة الملك عبد العزيز	السعودية
٣	٩١٨	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	السعودية
٤	١٠٣٣	جامعة الأمارات العربية المتحدة	الامارات
٥	١٣٥٨	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية	السعودية
٦	١٦٤٩	جامعة قطر	قطر
٧	١٧٣٨	جامعة السلطان قابوس	عُمان
٨	١٩٤٩	جامعة الملك خالد	السعودية
٩	٢٠٣٠	جامعة الملك فيصل	السعودية

المصدر: Ranking Web of Universities, ٢٠١٤

(٥) السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية في البلدان الخليجية ٢٠١٣

الدولة	٢٠٠٠ ـــ ٢٠٠٨	٢٠١٢
قطر	١٠٠	١٠٠
السعودية	٩٩	١٠٠
الامارات	١٠٠	١٠٠
البحرين	١٠٠	١٠٠
الكويت	١٠٠	١٠٠
عمان	٩٨	٨٤,٤

المصدر: تقارير التنمية البشرية لعدة سنوات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٦) مؤشر الشعور بالرضا بنوعية الرعاية الصحية في البلدان الخليجية ٢٠١٣

الدولة	٢٠١٣ (%)
قطر	٩٠
السعودية	٥٦
الامارات	٨٢
البحرين	٧٠
الكويت	٦٢
عمان	٧٨

المصدر: استطلاعات غالوب العالمية، ٢٠١٣.

الدراسة الرابعة

الشباب وبعض التحديات المعاصرة
والتمكين من منظور التنمية البشرية والحقوقية

الدكتورة أسماء عبدالله العطية

رئيسة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر

دولة قطر

الشباب وبعض التحديات المعاصرة
والتمكين من منظور التنمية البشرية والحقوقية

مقدمة:

يرتبط الحديث عن الشباب بمستقبل الدول والشعوب، لأن أطفال اليوم هم شباب الغد ورجال المستقبل، فالتخطيط لمستقبل الأمم مرتبطاً بحسن إعداد شبابها وحل مشكلاتهم، فشباب اليوم إما أن يكونوا الأداة الأولى في بعث نهضتهم، وإما أن يتحولوا إلى وسيلة لتدمير ما بنته الأجيال السابقة، ففي عصر التغيرات الاجتماعية وعصر العلم والعولمة والتكنولوجيا والفضائيات المتعددة، ليس هناك كثير من الخيارات، ولا الكثير من الوقت للتفكير والتقرير، فمع السباق مع الزمن على جميع شعوب العالم من حكومات وقيادات ومنظمات في كل المواقع – أن تبدأ تضع قضايا الشباب في مقدمة المسائل الوطنية لأنهم أساس المجتمع وعماد المستقبل وسبيل إلى نجاح المجتمع والرقي به.

لا شك في أن الشباب يشكلون الشريحة الأكبر والأهم التي يقع على عاتقها، أكثر من أي شريحة أخرى، المشاركة في عمليات التنمية المستدامة لمجتمعاتهم نشر وإنتاج المعرفة وتوظيفها، نظراً لأهميتهم العددية وللدور الذى عليهم أن يضطلعوا به في استيعاب المعارف والمستجدات وبناء القدرات وإصلاح الأخطاء والتطوير الذاتي المستمر. فمن هم الشباب؟ ما خصائصهم العامة؟ ومتى تبدأ وتنتهى مرحلة الشباب؟ هذه أسئلة لا يترتب عليها الإجابة عنها نتائج بيولوجية مرتبطة بتحديد فئة

أو فئات السن التي تؤطر هذه الكتلة الاجتماعية فقط وإنما تعيد صياغة الحدود والعلاقات بين كل فئات السن الأخرى، سيؤثر هذا التحديد عضوياً على حقوق والتزامات كل فئة عمرية ودورها وموقعها داخل المجتمع والمهام المنوطة بها، وفي الحالة التي تهمنا، في نقل وتوطين المعرفة.

فالشباب، حسب الأدبيات المعاصرة هم ظاهرة اجتماعية وسوسيولوجية مركبة وليست التقسيمات والحدود بين الفئات العمرية في نهاية الأمر إلا تمثلات يكونها المجتمع حول هذه المراحل أكثر من كونها تحديدات وفروقا بيولوجية. ومن ثم فإن النهوض بأوضاع الشباب، وتأمين المساواة فيما بينهم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان، وشرط حيوي لتحقيق العدالة الاجتماعية، لا ينبغي النظر إليه بوصفه حقوقاً خاصة بفئة دون الأخرى بالمجتمع، بل التعامل معه بوصفه السبيل الأساسي إلى الرقى بشريحة الشباب وتحقيق مطالبهم لبناء مجتمع عادل، ومتقدم قابل للاستمرار، و تحقيق المساواة بين فئات المجتمع المختلفة ،واتباع الأسلوب الديمقراطي في التعليم من أجل تمكين الشباب والدفع بهم في عجلة التنمية والنهوض بمجتمعاتهم، "فالتعلم الإجباري تجهيل إجباري" فعلينا أن نؤكد على ضرورة الديمقراطية في التعليم لأنه شرط ضروري لتحقيق الأمن الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع.

وعليه يمكن تمكين الشباب في المساواة فيما بينهم بغض النظر عن النوع أو بعض الاعتبارات الأخرى، سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية، فالتمكين واجب ملح يدفع الشباب إلى الشعور الحقيقي بأن لهم نفس الحقوق والواجبات.

أولاً: الاطار النظري للدراسة

التخطيط وسوء التكفل بقضايا الشباب وعدم إشباع حاجاتهم المختلفة في مختلف المؤسسات الاجتماعية، وضعف مستوى التكوين والتربية على مستوى المدرسة والمؤسسات التربوية المختلفة، إلى جانب تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والانفجار المعرفي والتكنولوجي الذي يشهده عالمنا المعاصر في كل المجالات خاصة في مجال تكنولوجية الاتصال، والإعلام والمعلوماتية، وتأثيرها في القيم الاجتماعية والثقافية والاتجاهات الفكرية والسياسية للأفراد والمجتمعات، جعلت الشباب، يعيش صراعات متعددة الأبعاد، بين القديم والجديد وبين التقليدي والحديث وبين الوافد والمحلى، وصراع مع الآباء والأجداد (صراع الأجيال)، إلى جانب صراعات داخلية بين ذاته الواقعية (الصورة التي يعتقد بأن المجتمع ينظر إليه بها)، والتي تعبر عن محاولات المتوقع في المجتمع، وتكوين ذات مستقلة ومتميزة وتحقيق مكانة ولعب أدوار رائدة، إلا أنها كثيراً ما جعلت الكثير منهم يتبنى حلولاً ويستعمل استراتيجيات يعتقد أنها مناسبة لمواجهة مشكلاته والتحديات التي تواجهه، كالتمرد وعدم الرضى والنقد لكل ما يصدر من المجتمع ومؤسساته و الانحراف عن قيم وعادات المجتمع وتبنى ثقافة الانتقام من الذات أحياناً ومن المجتمع أحياناً أخرى كفلسفة في الحياة. (عبدالسلام، خالد ،٢٠١٤ ١١٢).

إن نجاح برامج التنمية وضمان استدامتها، وقدرة المجتمعات الإنسانية على مواجهة التغيرات العالمية في ظل التحولات المعاصرة والتؤام معها، مرهون بمشاركة العنصر البشري وكيفية إعداده وطبيعة تأهيله خاصة الشباب، التي تتطلب رعايتهم فناً ومعرفة بطبيعتهم وحاجاتهم وكيفية

تلبيتها. فتمكين ليس هدفاً تكنوقراطياً بل هو عملية سياسية تتطلب أسلوباً جديداً في التفكير وفلسفة جديدة تعتبر جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس عناصر فاعلة أساسية للتغير والتغيير، فالاستثمار في قدرات الشباب وتمكينهم من ممارسة اختياراتهم ليس عملا ذا قيمة في حد ذاته فحسب، بل هو إسهام في التنمية بكل جوانبها.(أبو بكر، زينب ، ٢٠١٠) ومن هنا نرى أن مشكلات الشباب أصبحت لها أبعادا استراتيجية للدول خاصة بالنسبة لاستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالنسبة لاستراتيجية الأمن الاجتماعي والسلم ، وهو ما يستدعى الجدية في التكفل بها وتكاتف كل الطاقات والجهود لكل مؤسسات المجتمع.

أهداف الدراسة:

نسعى الدراسة الحالية إلى البحث **في** مرحلة الشباب خصائصها وسماتها وأهميتها ثم تحدياتها وسبل مواجهتها في ظل في عالم متغير يتجاوز كونه مجرد نتيجة لتواجد في بيئة اجتماعية وجغرافية معينة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من اهمية الموضوع الذي تناقشه وهو مرحلة الشباب خصائصها وسماتها وأهميتها وتحدياتها وسبل مواجهتها، لما لهذا من أبعادا استراتيجية للدول استراتيجيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمن اجتماعي وغيرها في ظل في عالم متغير متعدد الثقافات.

منهج الدراسة وحدوها:

استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع بيانات وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولاتها لتفسيرها خلال العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦م ،وذلك بالرجوع إلى الأدبيات، ونتائج بعض الدراسات والبحوث النظرية والميدانية في هذا المجال ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانياً: مباحث الدراسة

المبحث الأول: مفهوم الشباب خصائص وسمات وتحديات

تعددت وجهة نظر العلماء والباحثين في التوصل لتعريف محدد للشباب نظراً لاختلاف وجهات النظر الأيدولوجية بين الباحثين، ويرجع عدم الاتفاق على تعريف موحد شامل لمفهوم الشباب لأسباب كثيرة أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم، والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف. لذلك يتسع مفهوم الشباب للعديد من الاتجاهات التالية:

- الاتجاه البيولوجي: يقوم هذا الاتجاه على الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية و طوراً من أطوار نمو الإنسان، يكتمل فيه النضج العضوي و العقلي والنفسي والذي يبدأ من ١٥-٢٥سنة وهناك من يحددها من ١٣- ٣٠ سنة.

- الاتجاه السـيكولوجي: يدمج هذا الاتجاه بين خصـائص ومتطلبات النمو والثقافة المكتسبة من المجتمع ، ويرى أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى. بدءاً من سن البلوغ وانتهاء بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار.

- الاتجـاه الاجتمـاعي: ينظر هذا الاتجاه للشـباب باعتباره حقيقة اجتمـاعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السـمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً.

وهنـاك من يرى أن فترة الشـباب هي "تلك الفترة من النمو والتطور الإنسـاني التي تتسم بسمة خاصة تبرزها وتعطيها صورتها المميزة في أربعة مراحل هي:

١. مرحلة المراهقة: وهي التي تعتمد من ١٢-١٥ سنة.
٢. مرحلة اليفاع: وهي تمتد من ١٥-١٨ سنة.
٣. مرحلة الشباب المبكر: وهي تمتد من ١٨-٢١ سنة.
٤. مرحلة الشباب البالغ: وهي تمتد من ٢١-٢٥ سنة. (الشربيني، أحمد فؤاد)

ويكتفي البعض بتعريف شامل لمرحلة الشباب بأنهم " مرحلة القوة والعطاء في حياة الإنسان، وتنحصر بين العام الخامس عشر والعام الثلاثين من عمر الإنسان" (الصوفي، ٢٠٠٤). بينما تطرق البعض لتصنيف الشباب على أساس المهنة أو العمل في أربع فئات أيضا:

١. فئة الطلاب: وتشمل هذه الفئة طلاب الثانوية، والمعاهد المتوسطة، والعليا، وطلاب الجامعات، وهذه الفئة واسعة بحكم موقعها وامتلاكها التعليم والثقافة.
٢. فئة العمال وتعتبر هذه الفئة من الفئات الواسعة في المجتمع، ويمكنها أن تؤدي دوراً في حال تنظيم عملها وتأطيره من خلال النقابات والمؤسسات المهنية.
٣. فئة الموظفين وهي فئة غير متجانسة من حيث مستوى التعليم والمعيشة و الاهتمامات.
٤. فئة العاطلين عن العمل أغلبهم من خريجي الجامعات والعمال وتتصف هذه الفئة بأنها الأسوأ من حيث الواقع المعيشي، والاستقرار النفسي وخياراتها، واهتماماتها لوضعها الاقتصادي غير المستقر.

ويرى علمـــاء الاجتماع أن مرحلة الشـــباب "مرحلة عمرية تبدأ حينما يحاول المجتمع إعداد الشخص وتأهيله لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي دوراً أو أدواراً في بنائه وتنتهي حينما يتمكن الشخص من أن يتبوأ مكانته ويؤدي دوره في السياق الاجتماعي. ويأخذ في هذا التعريف الاجتماعي اعتبار الوجود الاجتماعي للشباب في المجتمع باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من البناء الاجتماعي العام.

ويعرف الجعب مرحلة الشـــباب بانها مرحلة قوة بين ضـــعفين ،قوة بين ضعف الطفولة وضعف الشيخوخة ،وهي مرحلة عمرية بين ١٥-٢٥سنة (الجعب، ٢٠١١) . فمرحلة الشـــباب إذن تعتبر من أهم المراحل التي يمر بها الفرد، فيها تبدأ شـــخصـــية الإنسان بالتبلور والبناء وفيها تنضج

معالم هذه الشـــخصـــية من خلال ما يكسبه الفرد من مهارات ومعارف وقدرات متنوعة، ومن خلال النضـــج الجسمي والعقلي والاجتماعي التي تنمو عن طريق العلاقات الاجتماعية التي يصـــيغها الفرد ضمن اختياره الحر والواعي وهم ما بين ١٦- إلى ٣٥ سنة.

وبالتالي يمكن القول أن مرحلة الشباب هي مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة .وهي مرحلة العمرية التي لا يمكن اعتبارها طفولة ولا رشداً ولا هي تبعية ولا استقلالية، بل هي مرحلة تجربة بعض الحريات التي تمثل طوراً من أطوار الإدماج أو الاقصـــاء الاجتماعي . (CRASC٢٠٠٧, ٢).

هذا وتختلف المعايير العمرية لمرحلة الشباب، حيث تحدد الأمم المتحدة فئة الشباب بأنهم أولئك الذين تتراوح أعمارهم الزمنية ما بين ١٥-٢٤ سنة. في حين يحددها البنك الدولي هذه الفئة ما بين ١٥ -٢٥ سنة .بينما يشير إليها معجم المنجد في اللغة العربية إلى الفترة من سن البلوغ إلى الثلاثين أي بين ١٥-٣٠ سنة.(عبد السلام، خالد،٢٠١٤).

ومما سبق، وأن تعددت وجهات النظر واختلفت نلاحظ أنها جميعا تؤكد أهمية هذه المرحلة، مرحلة نمائية حيوية من مراحل نمو الإنسان تتميز بالنمو في كافة الجوانب الجسمية والمعرفية والذهنية والاجتماعية والنفسية، كما أنها مرحلة العطاء والبناء مرحلة الاستقلالية مرحلة الرأي والرأي الأخر.

وهذا تكمن أهمية مرحلة الشباب وضرورة الاهتمام بها أكثر من أي فئة في المجتمع في لأنها:

١. أكبر شريحة في المجتمع، وعليه هم الاحتياط الاستراتيجي من الطاقة البشرية لمستقبل الدول، والذي سيتولى مسؤولية القيادة لشئون المجتمع.
٢. مرحلة القوة والعطاء الفكري والجسمي والنفسي والاجتماعي، التي تستلزم استثمارها وتوجيهها فيما يفيد المجتمع قبل أن تتحول على طاقة هدامة ومدمرة ضده.
٣. المرحلة العمرية الأكثر عرضة لكل الأخطار نتيجة استعدادها وقابليتها للتغير والتطور السريع ،وشدة تأثرها بالمحيط والمستجدات التي تطرأ عليها وشدة تفاعله معها.
٤. مرحلة كثرة الطموحات والأحلام المستقبلية التي تجعلهم أكثر اندفاعا ورغبة في تحقيق الأهداف الحياتية المتنوعة بشكل أنى ومتسرع.
٥. مرحلة أكثر الفئات ولوعاً وتجاوباً مع تطورات العصر خاصة في تكنولوجية الاتصالات والمعلوماتية والقيمي كقيم الحرية والعدالة والاستقلالية وغيرها، وما يترتب عن ذلك من تبعية وانقياد وراء كل جديد وانعكاس ذلك على نظامهم الفكري والقيمي واتجاهاتهم نحو ذواتهم والاخرين ومجتمعاتهم.
٦. مرحلة مصدر للتجديد والتغيير في المجتمع ورفع شعار التجديد ومسايرة العصر ورفض القديم وكل ما هو تقليدي، والتبجيل والافتخار بكل ما جديد وعصري. (محمد، على محمد ١٩٨٧).

يضاف لذلك بأنها:

١. مرحلة طاقة إنسانية تتميز بالحماسة، والجرأة والاستقلالية وازدياد مشاعر القلق، والمثالية والفضول وحب الاستطلاع، والاستفسار لإدراك ما يدور من قضايا ومواقف على جميع المستويات.
٢. مرحلة تأكيد الذات والاندفاع والانطلاق والتحرر والتضحية.
٣. العنفوان الداخلي وعدم تقبل الضغط والقهر مهما كانت الجهة سلطة كانت أو أسرة. (أبو بكر، زينب،٢٠١٠).

ومن خلال كل ما سبق يتضح لنا أهمية مرحلة الشباب وضرورة الاهتمام أكثر في كل المجتمعات ، لأنهم يمثلون الطاقة الحية والحيوية في كل مشاريع التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة لكل المجتمعات المعاصرة، إلى جانب كونهم عناصر فاعلة في عملية التغيير الاجتماعي، وهو ما يجعل لهذه المرحلة أن تحتل الأولوية في كل الاستثمارات الكبرى تربوية وعلمية، واقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية، باعتبارها تمثل الطاقة الاحتياطية لقيادة شؤون المجتمعات والدول. **وهنا لابد من الإشارة إلى ما يتميز به الشباب باعتبارهم الشريحة الأكثر أهمية في المجتمع، من حيث أن:**

١. الشباب يملكون فرصا للتعلم و التعليم أكثر من أي وقت مضى نظراً للانفجار المعرفي وتعدد مصادر التعلم المعاصرة والحديثة، فهم يمثلون قوة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يستلزم توظيف

هذا في الاتجاه الذى يحقق إشباعا لحاجتهم إلى تعلم كل ما هو جديد ونافع ومعاصر.

٢. الشباب بحكم تكوينهم النفسي الاجتماعي وغيرها في هذه المرحلة العمرية التي تتزامن ومرحلة المراهقة وما تفرضه التحولات الفيسيولوجية والنفسية من أنماط تفكير، ومحاولات لبناء هوية خاصة، فهم يميلون إلى رفض المعايير والسلطة و كل ما يرمز لها من مؤسسات المجتمع المختلفة. مما يستلزم الاهتمام بتأطيره تربوياً، وتوجيههم ومساعدتهم على بناء ذواتهم لتنمو القدرات العقلية الابداعية على حل المشكلات ومواجهة التحديات بطرق إيجابية ومقبولة ، وذلك بإتاحة فرص التعبير عن رغباتهم وآرائهم وقناعاتهم ومشكلاتهم وممارسة تجاربهم الشخصية بما يحقق لهم الاشباع لتأكيد الذات.

٣. الشباب هم الفئة الأكثر رغبة في التجديد والتطلع لتقبل الحديث عن الأفكار والتجارب الشخصية، فهم يمثلون أدوات للتغيير الاجتماعي. مما يستلزم من مؤسسات المجتمع استثمار هذا الاستعداد ودعمه بمشاريع تنموية وتربوية في الاتجاه الذى يحدث نقله طبيعية للمجتمع نحو الرقى والتقدم، بشكل متكامل بعيداً عن الصراعات والتناقضات بين الأصيل والمعاصر(محمد، على محمد،١٩٨٧).

٤. الشباب يحاول دائما أن يدعم مركزه الاجتماعي بالمناقشات والأحاديث مع زملائه ومن يجالسهم من الكبار لكسب ثقتهم وتعزيز ثقته بنفسه وإظهار مهاراته المختلفة والمتنوعة أمامهم.

٥. الشباب يميل إلى حياة المغامرة واكتشاف ما يحيط به و الاستعداد في مشـــاركة الجماعات والمنظمات والتعاون معها والاســـتجابة لأهدافها وأغراضـــها ويكون عادة عنصر مفيداً ومنتجاً إذا وفرت له الفرصة لذلك (ساسى سفيان ٢٠٠٤ http://www.ahewar.org/debat).

ومما ســـبق، نلاحظ ان الشباب هم أساس التغيير وقوة الدفع بعجلة التنمية لمجتمعاتهم إذا تم التوجه للاهتمام الفعلي بتحقيق حاجاتهم وتنمية قدراتهم ومواجهة المشكلات التي تعترضهم.

واستكمالاً لأهمية مرحلة الشباب وما تتميز به لابد من معرفة حاجاتهم الأســـاسية والعمل على تلبيتها وأخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج، باعتبارهـــــا متطلبات ضرورية مع الأخذ بعين الاعتبار أن مفهوم الحاجات مفهوم نســـبي يختلف من مجتمع إلى آخر، تبعاً لطبيعة وخصوصية كل مجتمع ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي. ويتفق المتخصـــصـــون في العمل مع الشـــباب على الحاجات التالية باعتبارها حاجات عامة تنطبق على جميع فئات الشباب وهي:

١. الحاجة إلى التربية الصـــحية السليمة وبث الوعي الصحي بما ذلك الحاجة لقبول التغيرات البدنية العضوية المتسارعة النمو التي تطرأ في الفترة الأولى من المراهقة.
٢. الحاجة للشعور بالأمن والأمان وتحقيق الكرامة والعيش الكريم.
٣. الحاجة إلى معرفة وفهم الذات وتقديرها والتكيف النفسي .

٤. الحـــاجة لتحقيق اســـتقلال عاطفي عن الأســـرة وتكوين علاقات اجتماعية ناجحة مع الأقران والأخرين.
٥. الحاجة لقبول الأدوار الاجتماعية المنتظرة الأسرية والمجتمعية روح الجد وحب العمل.
٦. الحاجة لفهم واجبات المواطنة وحقوقها و المشـــكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع.
٧. الحاجة إلـــــى مـــلء الفراغ وتنمية المهارات والميول والمواهب والاتجاهات لتحقيق الطموحات.

ومن هنا يجب عدم التعاطي مع هموم ومشـــاكل وطموحات قطاع الشباب كحالة خارجة عن النص، بل لابد من استثمار هذه الثروة الهائلة حاضـــرا ومستقبلا. وعلى كل من مؤسسات السلطة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص إيجاد تواصل تنموي حقيقي مباشراً مستمراً مع فئات الشباب والبعد عن التهميش والتجاوز "الفقر البشري". والخروج من حالة الشـــعور بالاســـتخدام إلى حالة الإيمان بالمكانة والدور المهام التي يقومون بها في مجتمعاتهم. بعيداً عن الشعور بالغربة.

لـــذا من الأهمية التجاوب مع مطالبهم وتلبيه حاجاتهم وإتاحة فرص التعبير لهم وعدم تركهم فرص للمؤثرات الخارجية التي تستهدفهم بشكل قد تعجز المؤســـســـات والمجتمع عن مواجهتها. وحيث أن الشباب أداة تغيير أساسية في كل ما يتعلق بالوضع الاجتماعي في المراحل المختلفة التي مر ويمر بها ، تبرز هنا ضـــرورة التعاون والتنســـيق بين أوساط التربية المختلفة من مؤســـسات تعليمية ودينية وإعلامية في ميدان تربية

الشـــباب وإعدادهم ووقايتهم من الأخطار التي تهددهم، والإسهام في حل مشكلاتهم وتوجيههم نحو الأفضل. فالشباب هم رأس المال البشري الذى لا يمكن أن يقابل بثمن.

المبحث الثاني: بعض التحديات والمشكلات التي يواجهها الشباب

اهتم عدد كبير من الباحثين النفسيين والاجتماعيين العرب بدراسة الشباب ومشكلاتهم للتعرف على رؤية الشباب لهذه المشكلات وعلاقتها ببعض المتغيرات الجنس (النوع) والعمر والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي وبناء الأسرة والمستوى التعليمي والمهني، على إدراك الشباب لتلك المشكلات والتحديات منها على سبيل المثال لا الحصر (نجاتي، ١٩٧٤، إسماعيل، ١٩٨٥، حسين والجرداوي ،١٩٨٥، عيسى وحنورة، ١٩٨٧، حنورة، ١٩٨٨،١٩٨٥، عودة، ١٩٨٥، ، شريف و الصراف، ١٩٨٦، الغانم، ١٩٩٤، الصراف، ١٩٩٣، ١٩٩٤ صالح،١٩٩٥ورحمة،٢٠٠٢، رضوان،١٩٩٧، صالح ١٩٩٧، ال مشرف ٢٠٠٠ وسليمان ٢٠٠١. واهتمت بعض هذه الدراسات بالتعرف على رؤية للمشكلات التي يرون أنها تواجه المجتمع (حسين والجرادوي ١٩٨٥). كما اتجه باحثون آخرون إلى التعرف على الأزمات التي يواجها الشباب الجامع من الجنسين كأزمة الهوية Ego Identity (مرسي١٩٩٧).

وتمثل الاهتمام الخليجي المبكر أيضاً بالموضوع في " ندوة الشباب والمشكلات المعاصرة في المجتمع العربي الخليجي" التي عقدت برعاية مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية في عام

١٩٨٣ ونشرت أعمالها في عام ١٩٨٥، والتي أظهرت أن المشكلات الرئيسية للشباب هو ضعف المشاركة السياسية للشباب في التنمية الوطنية، وارتفاع تكاليف المعيشة ،وانتشار تعاطى المخدرات. وانتشار الجريمة والانحراف.

هذا، ويواجه الشباب مشكلات كثيرة التي تختلف باختلاف ظروفهم وبيئتهم وطرق تفكيرهم في مواجهتهم، فنجد بعضهم ممن لديهم القدرة على التعامل مع التحديات المختلفة ومواجهتها، وبعضهم يجد صعوبة في التعامل مع تلك التحديات التي قد تكون نفسية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو دينية وغيرها منها على سبيل المثال لا الحصر:

التحديات الأسرية:

فالظروف الأسرية التي يعيشها الشاب في أسرته البيئة التي ينشأ بها وتتشكل شخصيته خاصة في السنوات الأولى من عمره تلك المرحلة الهامة التي لها أثراً كبيراً على جوانب نموه المختلفة خاصة النفسي ،فمثلاً الخلافات والانفصال بين الوالدين والطلاق ومرضهما أحدهما أو كلاهما وغيابهما المستمر النفسي عن الأسرة، وأساليب تنشئتهما غير السوية لأطفالهما كالتسلط والحرمان والتفرقة والتسلط والحماية الزائدة وغيرها من أساليب لها تأثيرات سلبية على الصحة النفسية لأطفالهما فيقدمان قدوة سيئة لأطفالهما الذين شباب المستقبل .ومصادرة حرية التعبير ومناقشة الأمور الشخصية لأطفالهما واتخاذ موقف القاضي والجلاد في نفس الوقت مع الأبناء مما يشكل عائقاً باعتبار الوالدين أصدقاء. إضافة لسقف التوقعات المتناقضة من للوالدين لأطفالهما ما بين المسؤولية والتبعية والمسايرة

والمغايرة وفرص الرقابة غير الواعية مما يخلق الكثير من المشاكل داخله أولاً، ولمجتمعه ثانياً.

تحديات تعلم وتعليم:

تلك التحديات التي يواجها الشاب في منذ طفولته وأثناء مراحل تعلمه وتعليمه في المؤسسات التربوية المسؤولة عن قيادة المجتمع تنميته المستدامة بإعداد وتأهيل أبنائه على أعلى مستوى. ومن هذه التحديات الجو الاجتماعي أو نوع ومكان الدراسة وأسلوب معاملة المعلمين ونسيج العلاقات مع الزملاء بين وفي المؤسسات التربوية المختلفة، وأساليب الثواب والعقاب، التوجيه والارشاد واستيعاب التغيرات النمائية وطبيعة العصر والتقدم التكنولوجي. الخطط الانتقالية لمستقبل واعد لهؤلاء الشباب، حيث تمثل المؤسسات التربوية من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة فهي من يعد ويقدم نماذج متنوعة لأدوار متوقعة من الشباب لذلك تمثل دوراً هاماً في حياة الشباب بعد الأسرة لأن كلاً منها يكمل الآخر وأي خلل فيهما يؤدي بالشباب إلى الانحراف والخلل.

تحديات اجتماعية:

ومنها عدم قدرة الشباب على التعامل مع بعض المواقف الاجتماعية وعلى اتصالهم بالآخرين والخوف من التواصل والتفاعل المباشر معهم، وذلك لقلة القدرة على المواجهة والقلق الزائد والافتقار للمهارات الاجتماعية والتردد في إقامة صداقات جديدة والخوف من عدم فهم الآخرين لهم، وبالتالي الاحجام عن المشاركة في أي أنشطة في المجتمع والشعور بالضيق الشديد، وتعد هذه التحديات من أكثر مشاكل الشباب تعقيداً.

تحديات الصحة والنمو:

تتمثل في الشعور بسرعة الأعياء الزائد والخمول والاستلام للنوم الطويل والاكتفاء بأي تغذية ولو كانت غير مناسبة، إما كسلاً أو لنقص في الشهية، مما ينتج عن ذلك القلق والتوتر وانقباض وعدم الشعور بالسعادة وكراهية نوعية الحياة التي يعيشها، أضف لذلك عدم الرضا عن الذات الجسمية مما يتسبب في كثير من المشكلات النفس جسمية منها اضطرابات الأكل كفقدان الشهية العصبي أو الشرة العصبي ومن ثم اللجوء إلى أساليب وطرق قد تفقده حياته.

تحديات نفسية /انفعالية:

تتمثل في عدم الشعور بالمسئولية وعدم القدرة على تحملها، وقلة الثقة بالنفس والقلق الدائم دون سبب ظاهر والشعور بالخجل والارتباك والاحساس بالضيم والإهانة والإحساس بالفراغ والضياع والخوف من النقد. وأخذ الأمور بالاستهتار واللامبالاة والشعور بالذنب وتأنيب الضمير وثم سيطرة فكرة سوء الحظ، مما يؤدى بهم إلى تعاطى المخدرات وغيرها والضياع وارتكاب جرائم قد توصل بعضهم للسجون والمستشفيات النفسية وقد يقع بعضهم فريسة للجماعات الارهابية الدينية المتطرفة وغيرها فيصبح مهددا لأمن واستقرار مجتمعه بل من أن يكون من صناع تقدم مجتمعة.

تحديات الغلو في الدين:

ويعد من أخطر التحديات التي قد تكون احد أسباب التحديات النفسية والشعور بالإحباط وفقدان معنى الحياة ،فيصبح الشباب هنا صيد سهل المنال للجماعات المتطرفة سواء دينية أو ارهابية او حتى لا أخلاقية وغيرها . ومن أحد أسبابه أيضاً التنشئة الصارمة والمبالغة في مفاهيم الحلال والحرام والمعايير المثالية والقدوة المتشددة في الدين ومن ثم الحيرة المتعلقة بالمعتقدات الدينية الغيبية، والشك في التدين وغيرها.

تحديات الحفاظ على الهوية:

إن العولمة في جانب منها ثقافية دون شك، وذلك من مبدأ معاملتها للنتاج الثقافي كمجرد سلعة من السلع القابلة للتداول في الأسواق، ولكن كذلك من منطلق عمل قوى سياسية اقتصادية على فرض أنماط ثقافية منمطة ومعلبة على باقي فضاءات العالم، دون اعتبار لخصوصياتها الثقافية ولحقها في التعبير عن ذاتها وعن اختلافها. وفي هذا السياق يجد الشباب نفسه اليوم إزاء صراع يخترق مجتمعاته بين تيارات ومنتجات ثقافية متعددة مهددة لهويتها، تدعمها قوة رأس المال ووسائط الإعلام الجماهيرية، وبين محاولات وطنية أو قومية للحفاظ على تلك الهوية والدفاع عن خصوصية الثقافة العربية، وحقها في الوجود، ورفض الذوبان في الثقافة المعولمة. وإزاء هذا الصراع نعتقد أن التحدي الذي ينتظر الشباب الواعي بهويته وبأصالته، دون انغلاق أو تحجر، هو صون كيانه الثقافي وإبقاؤه حياً، دون رفض الانفتاح على الثقافات الأخرى أخذا

وعطاء، ومع العمل دومـــاً على تجديد التعامل مع تراثه وتطويره حتى يبقى مواكباً للعصر، ومتماشياً مع تطوراته الحديثة.

وقد تمثل الاهتمام الخليجي المبكر أيضاً بالموضوع في " ندوة الشباب والمشكلات المعاصرة في المجتمع العربي الخليجي" التي عقدت برعاية مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية في عام ١٩٨٣ ونشرت أعمالها في عام ١٩٨٥، والتي أظهرت أن المشكلات الرئيسية للشباب في الدول العربية الخليجية، تضمنت ضعف المشاركة السياسية للشباب في التنمية الوطنية، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانتشار تعاطى المخدرات. وانتشار الجريمة والانحراف.

تحديات تحقيق الذات:

انطلاقاً من أن هدف التنمية الإنسانية هو مساعدة الفرد على تحقيق ذاته، وتوسيع خياراته، وممارسة حقوقه وواجباته، وحرية تعبيره، وتكوين الحس الهادف الإيجابي في الحياة، وإنجاز التزاماته كفرد وعضو في الأسرة وفي المجتمع، وكمواطن وكمنتج ومبدع. لما كانت مرحلة الشباب فترة توتر وعدم استقرار وقلق ومعاناة، يحتاج الشباب معنى للحياة يدفعه إلى أو يحفزه على أن يتخذ موقفا إيجابيا منها فيقبل عليها ويستمتع بها ويعمل من أجلها. مجموعة من القيم والمعايير تنظم علاقاته بنفسه، والآخرين، وبالواقع. وتفسير مقبول لعلاقة الإنسان بالكون ومسئولياته وحقوقه فيه.

ويتحمل المجتمع بكافة مؤسساته مسؤولية هذه التحديات فعلى سبيل المثال لا الحصر السلطة السياسية بما تتبناه من سياسات وما تتخذه من قرارات وإجراءات تنفيذية للشباب ومعهم ، ومؤسسات المجتمع المدني وغير المدني بما تنفذه من قرارات، وما تتخذه من أساليب وما تتيح من آليات تواصل وقنوات للحوار معهم ، مع ما توفره من فرص للعمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية لإشباع حاجاتهم للانتماء، لعب الأدوار الاجتماعية. الأسرة أهم وأول مؤسسات التنشئة الاجتماعية من خلال مسؤوليتها في متابعة أبنائها وتوجيههم، وتلبية احتياجاتهم النمائية المختلفة وتنميه مفهوم إيجابي عن ذواتهم والاخرين ومجتمعاتهم، المؤسسات التربوية من خلال ما توفره من فرص للتعلم والتعليم وتنمية وقدرات واتجاهات للشباب نحو ذواتهم والاخرين والمجتمع. ووسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة وما تتناوله من موضوعات وقضايا تهم الشباب، ومدى مساهمتها في التوعية في مختلف القضايا .ثم المساجد من خلال خطابها التوجيهي، ونشاطاتها التربوية ومدى تجاوبها مع واقع الشباب.

وعليه لابد من رسم الاستراتيجية الفعالة لضمان بناء شريحة فعالة في المجتمعات قادرة على مواجهة مشكلات العصر المختلفة ، لابد من إنضاج شروط تمتع الشباب بالحقوق العامة والحقوق الخاصة التي تتناسب مع مكانتهم كإنسان له بعده البيولوجي الذى يمارس بواسطته خصوصية معينة تقتضى حقوقاً خاصة بالإضافة إلى أبعاده الأخرى التي تشترك فيها جميع شرائح المجتمع، مما يقتضى تمتعهم بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية التي تستلزم الشمولية والتقدمية

والديمقراطية، وعدم تحولها إلى وسيلة للابتزاز من قبل جهة معينة حتى يمكن لنا تجاوز القيم المتخلفة التي تسعى إلى سجن الشباب في خانة التخلف.

وحتى يتمكن الشباب من مشاركة فعالة ومساهمة إيجابية في المجتمع وتحقيق أهدافه هم بحاجة إلى:

- خيارات مقنعة في زمن سريع التغير، خيارات التعلم و التعليم ضمن مستوى بناء القدرات، ومستوى توظيفها، حاجات المجتمع وامكانات وفرص العمل، خيارات قائمة على العدالة والمساواة تجعل من الشباب قطاعاً برامج تنموية تمكينه ضمن استراتيجية وطنية شمولية.
- مؤسسات تعبيرية ذات دلالة شبابية دينامية يتعلمون فيها تقبل الاختلاف والرأي الاخر.
- ثقافة مدنية توفر لهم الحصانة وتمكنهم من تحدى الثقافات الدخيلة "ثقافة العولمة" والاستقواء على الفقر المعولم.
- مكانة يشاركون من خلالها بصناعة القرار والمشاركة ولاسيما في المؤسسات التعليمية المختلفة.
- هوية وطنية مستقرة تعزز قيم المواطنة الصالحة والديمقراطية، لأنه "لا ثقافة بدون هوية حضارية، بدون نتاج فكرى نقدى، ولا فكر بدون مؤسسات علمية راسخة، ولا علم بدون حرية معرفية، ولا معرفة ولا تواصل ولا تأثير بدون لغة قومية تستوعب العصر بكل تداعياته".

المبحث الثالث: التنمية البشرية وتمكين الشباب في مواجهة تحديات العصر "توجهات مستقبلية"

أن مفهوم التنمية الإنسانية هو "قطع وتجاوز " لما سبقه من سياسات واستراتيجيات التقدم، فمركزه ومداره هو الإنسان، وجوهره هو أكثر الفئات نشاطاً وإنتاجاً فيه، أي الشباب، لم يعد الشباب مجرد فئة عمرية ذات خصوصيات ومتطلبات خاصة أو فترة انتقالية مضطربة بين مرحلتي "الطفولة" و"النضج" وإنما هو رأسمال بشري تبنى عليه كل استراتيجيات التنمية وسياساتها. وليست الفئة الاجتماعية الأكثر استهلاكا وإنتاجا للقيم والثقافات والمعارف، والأكثر تعرضاً للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة.

وعليه فإن معرفة جوانب تفكير الشباب واهتماماتهم تشكل عنصراً أساسياً في بناء هويتهم وتصوراتهم لذواتهم وأدوارهم كشباب ومن ثم التعامل مع عدد من القضايا ذات العلاقة بما في ذلك القيم، والثقافة والهوية والاندماج والانتماء والمواطنة. وحالياً يخضع الشباب خاصة من يعيشون في الدول النامية الذي يشكلون ما يقرب من ٨٧% تقريباً لكم من الضغوط والمؤثرات كم مركب ومتفاعل من المؤثرات الداخلية والخارجية بفعل العولمة وتطور وسائل الاتصال والتواصل، أضف لذلك انفتاح المجتمعات خاصة الخليجية على عدد كبير من الجنسيات واللغات والثقافات التي من شأنها أن يجعل مسالة تشكيل هويتهم أو التردد والتذبذب إزاءها من أهم الرهانات الأساسية التي ستحدد موقفهم وموقعهم من المعرفة، ومن قبولها أو رفضها والمشاركة في نقلها وتوطينها ومن جهة أخرى فإن تلك المؤثرات قد تعمل على إعاقة العملية ومقاومتها بمبررات تدور في مجملها حول مسألة بناء هوية موحدة ومقبولة. ويمكن النظر للشباب على اعتبار

انهم منارة أمل وتفكير إيجابي ففي الوقت الذي يشكل فيه تعقيد القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية الحاضرة تحدياً كبيراً. إلا أنه يقدم أيضا فرصا هائلة للشباب كي يثبتوا قواهم كقوة منظمة ذاتيا قوية تتمتع بإمكانية الابتكار والتغيير.

وأوضحت استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب ٢٠١٤-٢٠١٧م التي تستهدف تنمية قدرات الشباب من أجل المطالبة بحقوقهم وممارستها، فأنها تعترف بالمعايير الجوهرية لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً لتحقيق الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للشباب كما تعترف أيضاً بأن الشباب ليسوا مجرد متلقين للجهود المبذولة للتنمية، بل لديهم إمكانية الاستجابة الهادفة لتحديات الحياة والقدرة على تغيير تحولي إيجابية كمساهمين وقادة .كما أوضحته من الاستراتيجية ذات النهج الثلاثي العدسات.

شكل (١) تعزيز تمكين الشباب من خلال النهج القائم على حقوق الإنسان

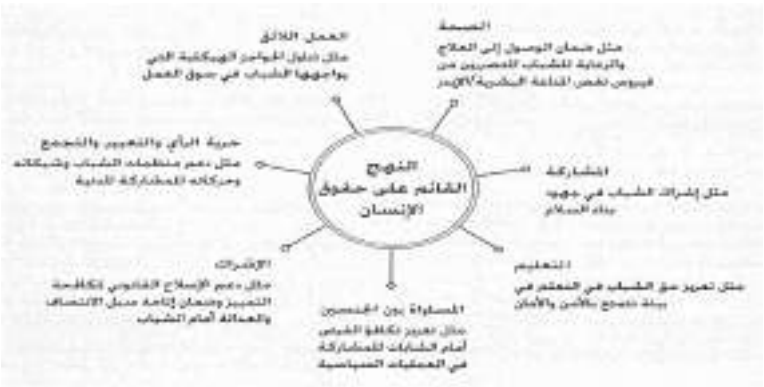

شكل (٢) الاستراتيجية ذات النهج الثلاثي العدسات

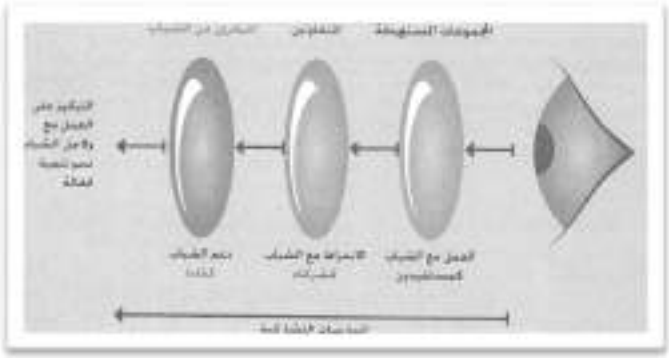

وقد تضمنت استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب عشرة مبادئ توجيهية هي:

١. العمل من خلال الشباب ومعهم ومن أجلهم كمبادرين: ومتعاونين وكفئات مستهدفة، من خلال دمج الشباب بشكل أكثر في وضع برمجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساعدة البرامج القطرية على استحداث آليات تمكن وتشرك وتشمل الشباب – لا سيما الضعفاء والمهمشين منهم.

٢. حماية حقوق الإنسان للشباب: من خلال ترويج نهج قائم على حقوق الإنسان وتنمية قدرات الشباب للمطالبة بحقوقهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية وممارستها.

٣. التعبير عن المعنى المحوري للمساواة بين الجنسين وتمكين الشابات: إدراك أن التنمية البشرية المستدامة لن تتحقق بالكامل إن لم تتمكن

النساء والفتيات من المساهمة على أسس متكافئة مع الرجال والفتيان في مجتمعاتهم.

٤. السعي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة من خلال استحداث سبل عيش للشباب الفقراء وليكونوا موجهين في كل الأعمال، من خلال عمليات توسيع آفاق خيارات الشباب من خلال تعزيز قدراتهم وفرصهم بأساليب تكون مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مفيدين الحاضر من دون تعريض المستقبل للخطر.
٥. الاسترشاد بالملكية والقيادة الوطنية بما في ذلك القيادة الشبابية، لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بأفضل وسيلة لتحقيق تطلعاتهم ومع مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع السياسات وتنمية المهارات القيادية والقدرات المؤسسية التي يمكنها إدامة النتائج للشباب.

٦. ضمان مشاركة الشباب وتعبيرهم سعياً وراء الوصول المتكافئ للشابات والشباب إلى فرص التنمية والاعتراف بالشباب كعوامل تغيير إيجابي للتنمية الخاصة بهم وتعزيز إشراك المجتمعات المدنية الشبابية ومشاركتها في السياسة والمؤسسات العامة.
٧. تشجيع الابتكار من أجل التغير التحولي من خلال الاستثمار في وضع أدوات ونهج جديدة وابتكارية والنظر أثناء كل هذا في إمكانية تكرار التجارب وزيادتها نسبياً.

٨. النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز تبادل المعرفة والتجارب وأفضل الممارسات والموارد الأخرى التي

توفر حلول للتنمية للشباب. لا سيما الحلول لدول الجنوب التي يولدها أصحاب العمل الشباب.

٩. تحسين التطوع الشبابي للتنمية من أجل إشراك الشباب في التصدي لتحديات التنمية واكتساب المهارات وتعزيز الثقة والتضامن في المجتمع واستحداث فرص للمشاركة.

١٠. تبادل المعرفة المتوارثة بين الأجيال من خلال دعم نقل المعلومات والتجارب الثنائي المسار بين الأجيال الأصغر والأكبر سناً وتعزيز الحوار بين قيادة المجتمع المحلي التقليدية والشيوخ والشباب لاسيما في سياق النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

وقد اقترحت استراتيجية للحلول الممكنة تتبلور في ما يأتي:

- استراتيجية إعلامية: تتكفل بطرح مشكلات الشباب تتوجه إليهم ويشرف على إدارتها مختصين في مختلف العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية وتعد برامج توعوية وتوجيهية للأسر لتفعيل دورها كمدرسة أولية وأساسية واستراتيجية. وبرامج للشباب متنوعة تثقيفية، تربوية، ترفيهية، تحسيس وتوعية بالقيم الدينية والوطنية وتعزيز روح الانتماء لمجتمعه وتنمية روح المسؤولية لديه ورفع مستوى تفكيره وتصوراته ليستطيع حل مشاكله بنفسه وبطرق معقولة ومشروعة).

- استراتيجية تربوية تكوينية: لتفعيل أدوار المؤسسات التربوية لرفع المستوى التربوي والتكويني للشباب وتحصينه أخلاقياً علمياً ومهنياً وثقافياً ليستطيع التكفل بنفسه وبمشاريعه المستقبلية.

- تنشيط المؤسسات التربوية والجامعية ومراكز التكوين المهني بالبرامج الثقافية العلمية والرياضية التي تساعد الشباب على الاندماج والاجتماعي أكثر.
- استراتيجية إدماجية وإعادة الإدماج: بتوفير فرص العمل والانخراط في مؤسسات المجتمع ونشاطاته الاجتماعية، الثقافية التربوية والرياضية، وتعزيز مؤسسات الشباب من أجل تفعيل ثقافة المواطنة وتعزيز روح الانتماء والاندماج الاجتماعيين.

- استراتيجية تنسيقية وتعاونية ما بين القطاعات التربوية والتكوينية والثقافية والرياضية والقضائية والأمنية من خلال العمل بشكل تكاملي بين مختلف القطاعات للتكفل الجماعي بمشكلات الشباب وقضاياه لمحاصرة بؤر الانحراف والجريمة من جميع النواحي، عن طريق تأسيس خلية تفكير لإيجاد آليات التنسيق والتعاون بين كل هذه الأطراف وبالتالي تجسيد برامج النشاطات الجوارية على مستوى كل الأحياء والمناطق ذات الأولوية.

- استراتيجية ردعية وعقابية : القائمة على معالجة مشكلات الشباب في ضوء سياسة الدفاع الاجتماعي، عن طريق تدعيم المنظومة التشريعية بنصوص قانونية تتجاوب مع تطورات أشكال الجريمة وتعقيداتها

وضرورة تنبى العقاب الردعي ضد المجرمين المنتهكين للقواعد الاجتماعية، إلى جانب النصوص التي تشدد على دور الأسرة ومسؤوليتها تجاه أبنائها لمنع كل أشكال الإهمال أو التعامل القسري. وتجفيف منابع الجريمة من خلال تكفل فعلى وسريع بالأفراد المسبوقين قضائيا نفسياً واجتماعياً وإدماجهم السريع مهنياً.

- استراتيجية علمية وبحثية: عن طريق تأسيس شراكة بين مراكز البحث الجامعية ومختلف المؤسسات الأمنية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بالدراسات العلمية الأكاديمية لمختلف الظواهر والمشكلات النفسية والاجتماعية و اقتراح الحلول اللازمة لها.

المراجع:

١) أبو بكر، زينب أو زيد (٢٠١٠) التعليم وتمكين الشباب في المجتمع: رؤية مستقبلية للتخلص من المشكلات التي تواجه قطاع الشباب ,شؤون اجتماعية، ١٠٦،١٥٣-١٦٧.

٢) أحمد، عبد الله فرغلي (٢٠٠٣) منظومة المراكز الشباب التربوية، ط (١)، القاهرة.

٣) أضبيعة، أحمد محمد (١٩٩٩) التنشئة الاجتماعية للشباب، ط١ ،دار الكتب الوطنية، ليبيا.

٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤) استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين ٢٠١٧ – ٢٠١٤ .

٥) الجعب، نافذ (٢٠١١). دور الشباب في عصر العولمة، وزارة التربية والتعليم العالم الفلسطينية مديرية التربية والتعليم- رفح، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشباب ثقافة الأمس وفكر المستقبل.

٦) الصوفي، حمدان(٢٠٠٤) تصور تربوي مقترح لمواجهة أخطار استخدام شبكة الأنترنت لدى فئة الشباب، المؤتمر التربوي الأول التربية في فلسطين وتغيرات العصر، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين

٧) الطراح ،علي أحمد (٢٠٠٣) المشكلات الشخصية والمجتمعية للشباب الجامعي الكويني، مجلة العلوم الإنسانية ولاجتماعية، ١٩، (٢) ،١٧.

٨) عبد القادر، علاء الدين (١٩٩٨) منشأة المعارف- الاسكندرية – دور الشباب والتنمية- ط١.

٩) عبدالسلام، خالد (٢٠١٤) عوامل الانحراف الاجتماعي لدى الشباب الجزائري واستراتيجيات التكفل والعلاج. دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية التربوية،١١١،١٢-١٣٠.

١٠) العطية، أسماء (٢٠١٤) تحديات الهوية في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل عالم متغير متنوع ومتعدد الثقافات المؤتمر السنوي الثالث لمركز الابحاث العربية "دول مجلس التعاون الخليجي: السياسية والاقتصاد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٦-٨ ديسمبر، دولة قطر.

١١) العوجى مصطفى (١٩٩٤) التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض.

١٢) محمد، على محمد (١٩٨٧) الشباب العربي والتغير الاجتماعي دار المعرفة الجامعية الاسكندرية مصر.

١٣) مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم (٢٠١٤) تقرير المعرفة العربي للعام٢٠١٤ شباب وتوطين المعرفة - دولة الإمارات العربية المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي.

١٤) الهادي، بن عيسى محمد (٢٠١٠) مستخدمي الأنترنيت في المجتمع الجزائري، بين الهوية المستقلة والهوية المغتربة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص: بالملتقى حول الهوية والمجالات في ظل السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري.

الدراسة الخامسة

المواطنة والانتماء والولاء لدى الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور فواز مالم العنزى
وزارة التربية والتعليم
دولة الكويت

المواطنة والانتماء والولاء لدى الشباب
في دول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة:

تمثل التغيرات العالمية في عصر المعرفة – وبروز ظاهرة التواصل العالمي، وديمقراطية المعلومات والتوقعات، والمنافسة المتصاعدة، وعولمة الأسواق والتكنولوجيا، والاعتماد على رأس المال الفكري في استثمار الثروة البشرية بدلاً من الاعتماد على المال – استراتيجية التغيير الذاتي في السلوك والمعتقدات لدى الأفراد.

وتعد المواطنة موضوعاً مهماً في مسيرة التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وإن لم يحظ بالاهتمام الذي يتناسب مع أهميته خلال العقود الماضية من تأسيس الدول الحديثة في المنطقة، ويُجزم بأن أشهر الكلمات التي تتردد حالياً على مستوى العالم(المواطنة – الديمقراطية – حقوق الإنسان) وهي المحركات للأحداث التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن من وجهة نظر البعض.(المعمري، ٢٠١٤، ٣٨-٣٩)

كما يمثل الأمن الفكري أساس الدفاع الأول لحماية الأمن الوطني بعدما كثرت آليات تهديد موجهة إلى النظم الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، والهدف من وراءها هو وجود خلل في قوة النسيج الوطني واضطراب العناصر والمؤسسات الفاعلة في الدولة،

والأمن الوطني من أهم الاحتياجات اللازمـــــة لأي دولة وهو الشاغل الرئيس في أولويات القادة، ونظراً لغلبة الشــريحة العددية للشباب على سائر شرائح المجتمع الخليجي، كما هو الحال في المجتمع العربي بشكل عام، مما يجعل من الشـــباب القوة الفاعلة والأولى بالخدمات الصـــحية والتعليمية، وجســـدت كلمات سمو أمير دولة الكويت ذلك في افتتاح دور الانعـــقاد الـــثاني من الفصل الـــتـــشريعي الحادي عشر لمجلس الأمة بقولـــه "إن ثروة الكويـــت الحقيقية في أبنائها، وهي ثروة لا تعادلها أي ثروة، فهم عماد المستقبل وأمل الوطن، وعلى سواعدهم تبنى الإنجازات وتحقق الطموحات"(الشـــيخ صـــباح الأحمد الجابر الصـــباح أمير دولة الكويت،٢٠٠٦).

وما يزيد من أهمية الشباب في المجتمع الخليجي المعاصر أن ثقافة الديمقراطية والمعرفة تســـود أرجاء العالم وتجد صـــداها بين صـــفوف الشباب على نحو أدى إلى تسارع وتيرة التغيير الاجتماعي والثقافي، وقد وجـــدت مجتمعات الخليج العربي نفســـها مندفعة للتفاعل والتعامل مع محيطها العالمي، ومع الثقافات الأخرى بشكل ولَد لدى الشباب الرغبة في التقليد والاقتباس والمحاكاة، ســـواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمعات، والشباب العربي هو المتابع لحظة بلحظة عبر أحدث وأسرع وســـائل الإعلام والاتصـــال الخطوات التنموية والتطويرية التي تقطعها العديد من المجتمعات العالمية، والتنمية هي " الركيزة الأســـاســـية التي تؤمن للمواطن والمجتمع والدولة الأمان، إذ أن وجود النمو الاقتصـــادي والنظام التعليمي المتميز ســـيتيح للدولة القدرة على مواجهة أي أخطار داخلية كانت أو خارجية ". (جاسم ، ٢٠١٣ ، ٢٧)

ويتميز كل مجتمع بخصائص تكوينية تشمل الأرض والشعب واللغة والعلاقات الاجتماعية، والأهداف التي تنظم مسيرته الحالية والمستقبلية، من خلال نسق ثقافي خاص به يتضمن منظومة متكاملة من القيم والعادات والأعراف، التي تعبر بمجملها عن فلسفة هذا المجتمع أو ذاك، فمنذ بدأ الإنسان يتواصل مع غيره من أبناء جنسه، بدأ التحول في حياة الإنسان من الفردية والأسرية إلى الجماعية/ الاجتماعية نتيجة تطور العلاقات بين البشر الذين يعيشون على مساحة جغرافية معينة، واستقروا فيها (توطنوا)، وتشكلت بالتالي ثنائية المجتمع الوطن، وتربط بينهما علاقة المواطنة.(الشماس ، ٢٠١٢ ، ٩١)

وتمثل العولمة الثقافية أحد أساليب الاختراق الثقافي، حيث تعمل على محو الخصوصية الثقافية و الهوية الوطنية، لتحل محلها ما تعرف الثقافة العالمية، و التي تنبع من بيئة مغايرة، و هذا ما يطرح إشكالية الانعكاسات الخطيرة لها، نظرا لكونها في حقيقة الأمر هي تعبير عن خصوصية ثقافية و فكرية لمجتمعات غربية تتمتع بالنفوذ و السطوة على جميع المستويات الثقافية، الاقتصادية، العسكرية، والسياسية.

ويرى(الكندري، القشعان، الضويحي،٢٠١١، ١٨-٢٠) أن من ينظر إلى ثقافة المجتمع بشكل عام، يدرك بشكل جلي الاختلافات الثقافية بين الشرائح الاجتماعية المتعددة، إذ تختلف الشرائح الاجتماعية في جذورها، وأصولها، وانتمائها المذهبي. فالاختلاف في الأصل، والجذور، والمذهب يؤدي إلى وجود شرائح اجتماعية تشابهت فيما بينها بسمات

ثقافية مشـــتركة من جهة، واختلفت مع الشـــرائح الاجتماعية ببعض من الســـمات من جهة أخرى، وهو الأمر الذي شـــكل لكل شريحة اجتماعية سمات ثقافية، وأرسى قواعد التمايز الثقافي داخل المجتمع، وعلى الرغم من أن دول الخليج العربي نشـــأت من خلال بيئات اجتماعية اقتصـــادية تقليـــدية متشـــابهة تمثلت في المجتمع الرعوي، والمجتمع الزراعي في بعض الواحات، والمجتمع البحري المعتمد على التجارة وصـــيد الأسماك واللؤلؤ والممتـــد على ســـاحل الخليج، فإن هذا التشـــابه في التكوينات الاجتماعية لم يشأ أن يرسم تكوينا ثقافيا متشابها بين دول المنطقة.

كما تعد المواطنة من القضايا القديمة المتجـــددة التـــي مـــا تلبـــث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعـــد مـــن أبعـــاد التنميـــة بـــالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة ومشاريع الإصـــلاح والتطـــوير بصـــفة عامة، وهي مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولـــة الوطنيـــة الحديثـــة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمـــة الوطنيـــة الديمقراطيـــة التـــي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبـــات، مـــن الأنظمـــة الاستبدادية أو الشمولية أو التسلطية التي تقوم علـــى الاحتكـــار، مبـــدأ يقيم فرقا نوعيا بين نظام وطني ديمقراطي قوامـــه الوحـــدة الوطنيـــة، ومبدأ سياسي وأخلاقي يقيم فرقـــا نوعيـــا بـــين الحريـــة والاســـتبداد. ويمكن القول إن قـــيم المواطنـــة هـــي التعبيـــر العملـــي عـــن العقـــد الاجتماعي، لا في مفهومه فحسب بل فـــي واقعـــه العملـــي أيضـــا، إذ تعيد قيم المواطنة إنتاج الوحدة الوطنية وتعززهـــا كـــل يـــوم، وهـــذه– أي الوحدة الوطنية– من أهـــم منجـــزات الحداثـــة، ويمكـــن القـــول إن قيم المواطنة هي جوهر المواطنـــة وحقيقتهـــا العمليـــة، وهـــي تحـــدد

الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق. (الدويلة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٦٦).

والدراسة الحالية تحاول التركيز على الإطار المفاهيمي للانتماء والولاء والمواطنة لدى الشباب في المجتمع الخليجي وربطها ببعض المتغيرات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على كيفية تفاعل شريحة الشباب مع الوطن ومحيطه، ومدى امتلاكه لقيم الانتماء والولاء والمواطنة التي تعتبر علاقة تفاعلية بينه وبين المجتمع الذى يعيش فيه، وذلك للوقوف على أبرز المشكلات التي من الممكن أن تؤثر على البناء الاجتماعي للمجتمع وتؤثر في نسيجه ومنها:

- النعرات الطائفية والفئوية والقبلية.
- ضعف مشروع المواطن في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.
- السلوكيات السلبية مثل (الاتكالية – إشكالية اللغة – الانبهار بالثقافة الغربية – اندثار بعض المظاهر الوطنية مثل" اللباس الوطني").

بالإضافة إلى تناول أهم المتغيرات المعاصرة التي انعكست على قيم المواطنة، والتعرف على مظاهر الابتعاد عن قيم المواطنة في دول

مجلس التعاون الخليجي لدى شـــريحة الشباب، والأسباب التي أدت إلى تفشي تلك المظاهر ومنها:

- غياب الوعي المجتمعي بأهمية الاحتفاظ بالهوية الوطنية.
- ضعف المؤسسات المعنية بالحفاظ على التراث الوطني ونشرة بين فئات المجتمع.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هـــــذه الدراسة من خلال تناول مفهوم المواطنة وأهم القضايا والمتغيرات المؤثرة عليه:

حيث شغلت قضية المواطنة في الآونـــة الأخيـــرة حيـــزاً كبيـــراً من الاهتمام على صعيد كافـــة المســـتويات، فعلـــى ســـبيل المثـــال لا الحصر نجد في الدول الديمقراطية أنهـــا بـــذلت جهـــود حثيثـــة مـــن خلال العديد من السياسات التي كانـــت تهـــدف إلـــى تمكـــين ســـلوك المواطنة وتكريسه من خلال تعزيـــز أطـــر المشـــاركة الفاعلـــة فـــي المجتمع وصولا إلى تحقيـــق درجـــة قصـــوى مـــن الانســـجام بـــين المواطنين، وكذلك إعداد المـــواطن وتأهيلـــه ليكـــون عضـــوا مـــؤثرا وفاعلا في وطنه، يأخذ على عاتقه مهمة الإســـهام فـــي الحفـــاظ عليـــه وبنائه حتى يرتقيا معا، ومن هذا المنطلـــق احتلـــت فكـــرة المواطنـــة حيزا كبيرا من الاهتمام لدى مؤسسات الفكـــر الاجتمـــاعي والتربـــوي وغيرهما.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تناول أهم تأثيرات دور المواطن والدولة في مواجهة التحديات وآليات بناء القيادات الشـــبابية القادرة على مواجهة التهديد الموجهة بهدف إضـــعاف النظم الثقافية والســـياســـية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، والمحافظة على قوة النســـيج الوطني والمؤسسات الفاعلة، والعلاقة بين الأمن الاقتصـــادي والتنمية التي كلما تقدمت تلك التنمية الاقتصادية تقدم معهـــا الأمن بمختلف أنواعه (الأمن الفكري، الأمن الاجتماعي، الأمن القومي، الأمن الإقليمي) ويتحقق معها العدالة والحريات المدنية، ويمكن تناول ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما الإطار المفاهيمي للمواطنة وما أهم التحديات والمتغيرات العالمية المؤثرة عليها؟
٢- ما مدى الوعى المجتمعي بمكونات مفهوم المواطنة مثل (الهوية- الانتماء- الولاء - التعددية وقبول الآخر- الحرية والمشاركة السياسية)؟
٣- ما النموذج المقترح للوصول إلى المواطنة الفعالة؟

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراســة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لاتساقه مع مختلف الأطروحات الموجهة نحو معالجة موضوع الدراسة، بجانب المنهج المقارن، وتناول الدراســات التي ســلطت الضوء على موضوع المواطنة في العديد من الدول العربية والأجنبية ولا ســيما دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم التوصل إلى مجموعة من التوصيات في شكل يعكس مدى الوعي بالحقوق والواجبات والحرص على المصلحة الوطنية.

مصطلحات الدراسة:

الأمن الفكــري : يعرف بأنه ســلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الاحتراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمور الــدينيــة والســياســية.(محمد ، ٢٠١٣ ، ٨٧)

المواطنة : علاقــة قــانونيــة بين الفرد والدولة يتحدد من خلالها حقوق وواجبات كل منهما تجاه الأخر.

الانفتاح الثقافي: هو أن ننطلق من قيمنا ومبادئنا وأصالتنا للأخذ بالمعرفة والتطورات العلمية التي تحدث في الغرب مع محافظتنا على تلك القيم والمبادئ والأصالة التي تميزنا بها عن الأمم.

قيم المواطنة : هي المفردات التي تعبر عن العلاقــة بين عناصــر الوطن الواحــد، كعلاقة المواطن بالســلطة، وعلاقة

المواطن بالوطـــــن، وعلاقة المواطن بأخيه المواطن. (الدويلة ، ٢٠١٤ ، ٢٦٩).

الدراسات السابقة:

١- دراسة (الكندرى ، القشعان ، الضويحي،٢٠١١).

تناولت هذه الدراسة مفهوما المواطنة والانتماء كمفاهيم شغلت حيزا كبيرا من الاهتمـــام، وتركز على مفهومي المواطنة والانتماء من الجانب التطبيقي والممارس في ســـلوك الأفراد، وتحديدا ســـلوك الشباب داخل المجتمع الكويتي، فهي تحـــاول أن تكشـــف عن الاختلافات الاجتماعية والثقافية في تحديد ســـلوك المواطنة والانتماء لدى شريحة مهمة ورئيسة داخل المجتمع، متمثلة بشريحة الشباب، وكذلك تحاول الكشف عن علاقة هـــذين المفهومين ببعض المتغيرات الاجتمـــاعية والثقافية داخل المجتمع الكويتي، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٦٢١ مستجيبا ومستجيبة من فئة الشـــباب، تراوح أعمارهم بين ١٧-٢٥ســـنة، (٣٨٩من الذكور، ٢٣٢من الإنـــاث). وبلغ متوســـط أفراد العينـــة ٢٠,٩٤، (ع=٢,٠٥)، واســـتخدمت اســـتبانة تكونت من مجموعة من المتغيرات الأســـاســـية والديموغرافية، بالإضـــافة إلى الاعتماد على مقياسي الانتماء والمواطنة وإجراءات الصـــدق والثبـــات المعتادة، وتم الاعتماد على الأســـاليب الإحصائية، وتوصلت إلى وجود علاقة إحصائية إيجابية بين قيم الانتماء وقيم المواطنـــة العامة وجميع أبعادها المتعددة، كما كشـــفت عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصـــائية بين قيم الانتماء ومتغير المســـتوى

التعليمي، والمستوى الاقتصادي، وكشفت عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من فئة الشباب، وكذا بين أفراد العينة من معتنقي المذاهب المختلفة في معدلات قيم الانتماء والمواطنة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين العمريتين الصغيرة والكبيرة من الشباب في قيم المواطنة العامة، وأبعادها الاجتماعية، والسياسية، والدينية، والجمالية.

٢- دراسة (Majklen , ٢٠٠١):

هدفت الدراسة إلى توليد وإعداد نموذج للثقافة والفعالية مدعوم من ٩٦٩ نموذجا لمنظمات أخرى كحالات عملية عن طريق اختبار فرضيات وتحليلها:

إن الانتماء للمؤسسات على مستوى إدارتها يخلق حسا بالملكية والمسؤولية، والتأكيد على العلاقة بين الثقافة والتكيف، والعلاقة بين ثقافة المنظمة والفعالية تعطي تفسيرات متعددة، وأن الثقافة تتكون من مجموعة إجابات سلوكية، والتي ظهرت بشكل عال في المنظمات الاجتماعية، والتي تهتم بهدف المنظمة واتجاهاتها وأفرادها، واعتمد الباحث في حصوله على المعلومات من خلال الإدراك الحسي للمديرين التنفيذيين؛ وذلك كمعلومات أولية لاستخدامها في الدراسة لاحقا والاعتماد على خمس حالات واقعية، وقد دعمت النتائج الفرضيات الأربع المعتمدة، حيث حظيت فرضيتها المهمة والارتباط بدعم كبير من خلال الدراسة.

٣- دراسة (الكندري ، ٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلى تعرف على الدوافع المختلفة نحو السلوك الإرهابي لدى الشباب بالمجتمع الكويتي، والتركيز على معرفة رأي الآباء والأمهات الكويتيين لعينة من (٥٠٥ أفراد) حول دوافع السلوك الإرهابي من خلال ثلاثة جوانب أساسية، هي الفرد والأسرة والمجتمع، وتم استخدام مقياس الدوافع نحو السلوك الإرهابي الذي تم إعداده والتحقق من خصائصه السيكومترية على المجتمع الكويتي، وتوصلت الدراسة إلى أن الدوافع المتعلقة بالفرد التي تساعد على ظهور السلوك الارهابي وهي(مصاحبة الأبناء لرفاق السوء- انتماء الشباب لطوائف سياسية- وقت الفراغ الانتقام، وبينت أن أهم الدوافع المتعلقة بالأسرة هي(غياب الإرشاد الوالدي-ضعف الرقابة الأسرية - ضعف الوعي الديني في الأسرة-انعدام القدوة الحسنة-الخطأ في تفسير الدين-إهمال الأبناء والتفكك الأسري- تعليم الأبناء على استخدام العنف ضد الحكومة لإحداث التغيير- محدودية الحوار- المشكلات الأسرية والحرمان العاطفي- إشراك الأبناء في المنظمات المتشددة في الدين- تعرض الأبناء للتشدد الديني من الوالدين، كما أفادت النتائج أن أهم الدوافع المتعلقة بالمجتمع هي(تساهل الحكومة في قمع الإرهاب- قلة عدد المؤسسات التي تتبنى آراء الشباب- انشغال الدولة بقضايا كثيرة- المنتديات والصفحات الإلكترونية في الإنترنت وضعف الرقابة الحكومية على البرامج الدينية- قلة الفرص لمشاركة الشباب في تطوير المجتمع، كما كشفت النتائج

أن هناك فروقا في دوافع السلوك الإرهابي المتعلقة بالفرد والمجتمع وفقا لمتغيرات الحالة الاجتماعية، وكشفت النتائج أن الأسرة تقع في المرتبة الأولى كأهم دافع للسلوك لإرهابي، ويقع بعدها الفرد والمجتمع في المرتبة الثانية بمقدار متساو تقريبا.

٤- دراسة (عوض ، ٢٠١١)

هدفت الدراسة الى فحص اثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب، وذلك من خلال تطبيق برنامج تدريبي على مجموعة من شباب مجلس شبابي علار، ومن اجل تحقيق اغراض الدراسة قام الباحث بتطبيق البرنامج التدريبي على افراد المجموعة التجريبية التي تم اختيارها بشكل مقصود من شباب مجلس شبابي علا وبلغ عددهم (١٨) شابا وفتاه، ثم طبق عليهم مقياس المسؤولية الاجتماعية (القياس القبلي) الذى قام به الباحث بتطويره، وتم التأكد من صدقة وثباته، اما محتوى البرنامج فقد تكون من هدف رئيس وعدد من الأهداف السلوكية التي انبثقت عنه، وتكون البرنامج من(٥) لقاءات نفذت خلال خمسة ايام بمعدل (٤) ساعات لكل لقاء، وقد حدد الباحث عدة أهداف لكل لقاء، كما حدد آلية التنفيذ والإجراءات، واستخدم الباحث الفنيات وأساليب التدريب المختلفة منها التعارف، التوضيح، تشكيل المجموعات، التدريب العملي، التساؤل، الاستفسار، الإنهاء والتقييم، المحاضرة والمناقشة الجماعية والالعاب التنشيطية، كما استخدم الباحث وسائل متعددة في انجاح البرنامج منها اقلام تسجيلية، ورق مقوى، لوح قلاب، جهاز العرض البروجيكتور(L.C.D) والعرض التقديمي باستخدام برنامج

البوربوينت، وقد وضح الباحث بعد تطبيق البرنامج الخطوات التي اتبعها في عملية التطبيق وصولا الى نهاية البرنامج التدريبي، وقد اظهرت الدراسة النتائج التالية:

١- وجود فروق ذات دلالة احصـــائية بين متوســـط درجات افراد المجموعة التجريبية عند مســـتوى الدلالة (a<٠,٠٥) في مستوى المسئولية الاجتماعية قبل تطبيق البرنامج وبعدة لصالح بعد تطبيق البرنامج التدريبي.
٢- عـــدم وجود فروق ذات دلاله احصـــائية عند مســـتوى الدلالة (a<٠,٠٥) بين متوســـط درجات الذكور والاناث في المجموعة التجريبية في مستوى المسئولية الاجتماعية بعد تطبيق البرنامج.

٥- دراسة (النقار، الطائي، ٢٠١٢)

قدمت هذه الدراسة تنوعاً في مفـــردات وممارســـات حقـــل العمـــل التنظيمي مع تفاوت المفاهيم واخـــتلاف البيئـــات والتـــي منهـــا البيئـــة العراقية، التي طالما اختلفت المنظمات في مســـاقاتها تبعـــا لتوجهـــات قادتها، في الوقت الذي يجـــب أن تلتـــزم تلـــك المنظمـــات بالأهـــداف الأساسية التي صممت من أجلها، لذا فقد ركـــز البحـــث علـــى ثلاثـــة متغيرات المثيرة (المستقلة) منها وهـــي (ســـلوك المواطنـــة التنظيميـــة والشـــفافية)، ليكـــون المتغيـــر المســـتجيب (المعتمـــد) القيـــادة الإستراتيجية، على أساس أنها الأكثر حساسية واقتـــراب مـــن الواقـــع العملي. فخرج البحث بنتائج مبررة فـــي جانـــب وغيـــر مبـــررة فـــي

جانب آخر، منها: ان سلوك المواطنة التنظيمي يؤثر بشكل جزئي عل القيادة الإستراتيجية وأما الشفافية فقد حلقت بعيدا عن العلاقة مع سلوك المواطنة التنظيمي ومتغير القيادة الإستراتيجية. لنستنتج بأن هذه المتغيرات التي يمكن النظر لها بالمعية في التأثير على ممارسات القيادة الإستراتيجية لا تكفي، اذ يجب البحث عن متغيرات أكثر شمولا أو ذات علاقة يمكن اعتمادها لترصين مستوى الأداء العام للمنظمة ووضعها على المساق الصحيح الذي يهدف الى تحقيق ما مطلوب منها فعلا، فيكون توافق ما بين القيادة والمرؤوسين، ليس في المشاعر والأحاسيس والأفكار. انما في التوجهات والأغراض الموحدة والمحققة للمقاصد.

٦- دراسة (جاسم ، ٢٠١٣)

تناولت الدراسة قضية الأمن واهتمام الدول والأفراد للتهديدات الموجهة إلى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وبعد الأمن الوطني، والتنمية كركيزة أساسية لأنها توفر الأمن للمواطن وللمجتمع والدولة، والاهتمام بدور المواطن في الدراسات التي تتعلق بموضوعة السياسة، وتناولت الدراسة المواطن بصفته محور العملية السياسية برمتها، في الوقت الذي يعيش المجتمع حالة من العنف تدور رحاها بين مختلف فئات الشعب وفي ظل ظروف التردي الأمني والعنف والتعصب الطائفي والأوضاع الاقتصادية الصعبة، وانطلقت فرضية البحث من بديهية مفادها أن المواطن هو محور الاستقرار والأمن الوطني، وذلك عندما تتوفر للمواطن كل مرتكزات المواطنة التي تختصر

في مفردتين: الأمان من الجوع والخوف، وذلك من خلال التعليم والرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر وضمان حقوق الإنسان.

٧- دراسة (الحبيب ، ٢٠١٣)

تناولت الدراسة حالة المملكة العربية السعودية كإحدى المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أثر على تماسك المجتمع واستقراره، وأدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير لا تتفق وطبيعة المجتمع السعودي، ولذلك تستعين الدولة، كغيرها من الدول، بالنظام التربوي باعتباره من أهم النظم الاجتماعية، حيث يقوم على إعداد الفرد وتهيئته لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع، والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية، والمفهوم الحديث للمواطنة القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية، وإلقاء الضوء على المصطلحات المرتبطة بالمواطنة، كالوطن والوطنية والتربية الوطنية والمواطنة، والوقوف على الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، من خلال بعض التجارب العالمية ، والتوصل الى تصور مقترح لتربية المواطنة ملائم للبيئة السعودية.

٨- دراسة (الدويلة ، ٢٠١٤)

تناولت هذه الدراسة المواطنة باعتبارها من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة، وأنها مبدأ ديمقراطي من أهم

مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية أو الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار، وأوضحت أن قيم المواطنة هي التعبير العملي عن العقد الإجتماعي الطوعي، وهي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق، وأن في العالم العربي اختلفت أطياف الفكر وليس الاختلاف فقط حسب الاختلاف المنهجي القطري بل أيضا في داخل القطر الواحد باختلاف الأيديولوجيات التي تعاقبت بتعاقب مراحل الحكم وإدارة الدولة في الحقب الزمنية المختلفة مما أوجد أنماطا متعددة من الوعي لدى الشعوب العربية تداخلت أحيانا بل تصادمت أحيانا أخرى، وأثرت على دوائر الانتماء مما أدى إلى العديد من الانعكاسات السلبية على مبدأ المواطنة ذاته.

الإطار النظري:

نشأة المواطنة ومراحل التطور:

المواطنة تعد من المفاهيم المتجددة والمتغيرة والمتحركة، وبالرغم من حداثة مفهوم المواطنة، فإن المعنى المستهدف منه هو معنى "الوطنية"، التي تناولها الفلاسفة والمفكرون الاجتماعيون، الاختلاف بين مفهومي المواطنة، فأشار إلى أن المواطنة هي الإطار الفكري والنظري للوطنية، بمعنى أن المواطنة عملية فكرية، والوطنية هي ممارسة". (الشريدة، ٢٠٠٦، ٢).

لقد اقترن مبدأ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من اجل العدل والمساواة وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وأسهمت الحضارات وما انبثق عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقا رحبة لسعى الإنسان لتأكيد فطرته واثبات ذاته وحق المشاركة الفعالية في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات، وفي القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطوراً مال به إلى منحى العالمية وتحددت مواصفات المواطنة الدولية في (الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة – احترام حق الغير وحريته – الاعتراف بوجود ديانات مختلفة – فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة – فهم اقتصاديات العالم – الاهتمام بالشئون الدولية – المشاركة في تشجيع السلام الدولي – المشاركة في إدارة الصراعات)، ويستند هذا المنحنى في إرساء مبدأ المواطنة العالمية على ركيزتين: (الدويلة ، ٢٠١٤ ، ٢٧١-٢٧٢).

الأولى: عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية والتدهور البيئي وتهديد السلام.

الثانية: أن هناك أمما ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراف وتقاليد ونظم مختلفة.

وقـــــد أسفرت الاجتهادات الغربية المعاصرة عن تفاعلات جدية تتلخص في صـــياغة عناصر جديدة للمواطنة وتأسيس مصطلح جديد في الخطاب المعاصـــر هو (المواطنة العالمية) او (المواطنة عديدة الأبعاد) التي لخصت في (البعد الشخصي والبعد الاجتماعي والبعد المكاني والبعد الزماني) وأصـــابت بالمؤســـسات السياسية والتربوية تحقيقها من خلال العناصر التالية:

١-الإحساس بالهوية .
٢-التمتع بحقوق معينه.
٣-المسؤوليات والالتزامات والواجبات.
٤-مسؤولية المواطن في لعب دور ما في الشئون العامة.
٥-قبول قيم اجتماعية أساسية.

وعلى الرغم مما وصل إلية مفهوم المواطنة من وضوح في الفكر الغربي المعاصر إلا انه ما زال يشهد في الوعي العربي بعض التداخلات مع المفاهيم الأخرى.

وقـــــــد طرأ على هذا المفهوم العديد من التطورات والتحديثات، كانت في الغالب تصب في اتجاه توسيع قاعدة المواطنة، فالمواطنة قضية اعتبارية قابلة للتطور والارتقاء كما أنها قابلة للهبوط والتقليص، فالأمر محكوم بنوع العلاقة بين الفرد والنظام الحاكم، والشعور بالمواطنة يشتد ويقوى إذا تم تمكين المواطن من الحصـــول على حقوقه، واســـتجيب

لحاجاته الأساسية والعكس صحيح، ولم يتضح هذا المفهوم ويتبلور من الناحية النظرية إلا عام (١٩٤٨م)، بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وواجباته، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بالتأكيد نظريا على هذه الحقوق والواجبات، أما على أرض الواقع والممارسة الفعلية، فلا تزال بعض الصعوبات والعقبات التي تعترض المفهوم، وتواجهه العديد من التحديات في كثير من البلدان العربية، ولا بد من الإشارة إلى أن استنباط بعض المفاهيم يكون مفيدا فيما سيتم مناقشته حول مفهوم المواطنة. (الكندري، القشعان، الضويحي، ٢٠١١، ٢٤).

كما يشهد العالم في هذا القرن تغيرات سريعة ومتسارعة في مجالات الحياة جميعها ولعل اكبر هذه المتغيرات هو ما نشهده في مجالات العلوم والتكنولوجيا من معطيات والتي من أبرزها طوفان المعرفة وثورة الالكترونيات والريبوتات واتصالات الكابلات والهاتف المرئي وما رافق ذلك من انفتاح على ثقافات الآخرين من خلال الفضائيات والشبكة العنكبوتية، وقد رافق ذلك كله تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية أدت إلى ظهور اتجاهات وثقافية نتج عنها اتجاهات وقيم وسلوكيات وأنماط تفكير وأنماط معيشة أثرت سلبا في قوة المجتمع وتماسكه، وتولد شعور لدى الناس بوجود أخطار تهدد قيمهم وعاداتهم وتراثهم وهويتهم الوطنية، وظهور قيم جديدة تضعف الولاء للوطن والانتماء إليه والاعتزاز بالثقافة والموروث التاريخي، هذا الوضع يدفعنا إلى تحديد مفاهيم عديدة متصلة بالمواطنة.(الدويلة، ٢٠١٤، ٢٦٩).

دواعي ومبررات ظهور مفهوم المواطنة:

ظهر مفهوم المواطنة في الخطاب الوطني والقومي للعديد من الأنظمة العربية في الآونة الأخيرة، فالعديد من المتغيرات والأحداث والأوضاع المستجدة على الساحة كان لها الأثر الواضح لظهور هذا المفهوم، والعديد من الدول العربية أخذت تدرك مدى خطورة تلك التطورات والتأثيرات السريعة والأحداث المتلاحقة على قيم مواطنيها والمبادئ والعادات والتقاليد؛ الأمر الذى ولد لديها شعورا بالخوف والقلق، نتيجة العديد من المتغيرات _ وفى مقدمتها الهالة الإعلامية الغربية، وما تبثه من اتجاهات وآراء وأفكار وأنماط تفكير – قد لا تتفق بل وتتعارض بشكل صارخ مع العديد من قيم المجتمعات العربية والإسلامية ومبادئها وثقافتها، وفى المقابل يواكب ذلك قصور وعجز واضح وسلبية كبيرة في الأدوار والوظائف التي يجب أن تمارسها العديد من مؤسسات المجتمع الثقافية والتعليمية، وما يجب أن يؤديه وتقوم به من تشكيل وتنمية للوعي لدى المواطن بالأهداف والغايات التي تقتضيها وتسعى إليها الدولة. (الكندري، القشعان، الضويحي، ٢٠١١ ، ٣٠-٣١).

الإطار المفاهيمي:

(١) مفهوم المواطنة:

المواطنة والمواطن مأخوذة في اللغة العربية من الوطن: وهو المنزل تقيم به وهو "موطن الإنسان ومحله"، وطن يطن وطنا : أقام به ، وطن البلد : اتخذه وطنا، توطن البلد : اتخذه وطنا، وجمع الوطن أوطان : وهو منزل إقامة الإنسان، ولد فيه أم لم يولد، وتوطنت نفسه على الأمر: حملت عليه والمواطن جمع موطن هو الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب (ابن منظور)، قال الله تعالى:" لقد نصركم الله في مواطن كثيرة..." (سورة التوبة، اية (٢٥))، والمواطن: الذى نشا في وطن ما أو أقام فيه (المنجد). والوطن الأرض: وطنها واستوطنها، اي اتخذها وطنا (مختار الصحاح) ومواطنه مصدر الفعل (واطن) بمعنى شارك في المكان أقامه ومولودا لان الفعل على وزن (فاعل).(الدويلة ، ٢٠١٤ ، ٢٦٩)

كما أن معظم الدراسات والأدبيات التي تناولت مفهوم المواطنة حددت العديد من الأبعاد في توضيح معناه، وقد ارتأينا لهذا المفهوم أن نجزئه بحسب كل بعد، فالمواطنة في بعدها السياسي اعتبرت رابطة سياسية لا تقوم على أسس عرقية أو دينية، وإنما نتاج للأنظمة الديمقراطية الحديثة التي أفرزتها الدولة القومية عبر دساتيرها، أما الجانب القانوني قصد بذلك درجة

التزام المواطن بالواجبات والحقوق وفق نظام الدولة المتبع أو التوجهات الأيدلوجية أو الآليات الديمقراطية التي تنظمها، ووفق ما يفرضه عليه انتماؤه وولاؤه لوطنه، أما من وظَف الجانب الوجداني والعاطفي في تعريفه للمواطنة، فقد قصد بذلك تلك المشاعر الوجدانية والعاطفية والانتماء الذي يمتلكه الفرد للأرض التي يقيم عليها ولأفراد المجتمع الذين يعيش معهم، من خلال إشباع وتلبية احتياجاته ومتطلباته الشخصية والعائلية والحفاظ على كرامته وإنسانيته، ومن ثم يدفعه هذا الشعور إلى التفاني والذود والدفاع عن الوطن، والاستماتة في الدفاع عن الحرية الفردية والجماعية، وهناك من أشار إلى البعد الأمني في تفسير مفهوم المواطنة، وأرجعها إلى الدرجة العالية التي يصل إليها المواطن في انتمائه إلى الدولة كبديل عن الانتماء للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو الملة. (الكندري، القشعان، الضويحي، ٢٠١١، ٢٥-٢٦).

كما يتناول (العامر، ٢٠٠٦، ٨-٩) المواطنة في اللغة العربية على النحو التالي أنه لا تتكشف دلالة المصطلح إلا بواسطة شرطين:

أولهما: مفهومه الذي اكتسبه في حقل معرفة ما عبر ظروف تاريخية معروفة.

وثانيهما: اندراجه في علاقات تفاعل مع مصطلحات مماثلة تبين مدى اختلافه عنها. وحيث أن المفهوم لا يكون رمزاً ذا دلالة كاملة إلا حين يكون مدلوله محدداً معلوماً ذا مكان

وزمان محددين فإن مفهوم المواطنة – في ظل ما تسعى إليه الدراسة الحالية – بحاجة إلى تحديد دلالاته واستكشاف مضامينه واستجلاء قيمه في سياق فكر خاص يبين النسق النظري والعملي للمواطنة في الوعي العربي ويتشكل وفق معطيات معينة (فكراً وتشريعاً وممارسة) ويقتضي ذلك معالجة مفهوم المواطنة على النحو التالي:

المواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن: المنزل تقيم به وهو" موطن الإنسان ومحله"، وطن يطن وطناً: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطناً، توطن البلد: أتخذه وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد.

وهناك من عرف المواطنة من منظور الممارسة، واعتبرها انعكاسا لدرجة تفعيل إحساس الفرد بالمواطنة من خلال الفعل والممارسة، فالمواطنة لا تولد مع الفرد بل يتم اكتسابها وتنمو تدريجيا من خلال التنشئة الاجتماعية أو من خلال وسائل الإعلام والتجربة الاجتماعية، ومن ثم فهي ليست مفاهيم مجردة أو عبارات تردد دون وعي بجوهرها بل هي سلوك وممارسة، فالمواطن هو الذي يشارك في حكم بلاده، ويمكن القول: إن جوهر المواطنة يكمن في قضيتين أساسيتين، هما: مشاركة المواطنين الفاعلة في الحكم على قاعدة الشعب مصدر السلطات ويتم ترجمتها من خلال العملية الديمقراطية، إضافة إلى استشعار

الأفراد وممارستهم لوجود الإنصاف والمساواة بين جميع المواطنين من خلال الحياة اليومية في علاقتهم مع الأنظمة والقوانين. (الكندري، القشعان، الضويحي، ٢٠١١ ، ٢٧).

ويرى(حسين، ٢٠٠٥، ٣) أن مصطلح المواطنة يرتبط موضوعياً بمصطلحات الوطن والمواطن والوطنية، وان الوطن هو المكان الذي يعيش فيه الإنسان ويتفاعل معه حياتياً ووجدانياً، بالأرض المحددة في جغرافيتها السياسية بمفهوم الدولة ومحدداتها القانونية والسياسية.

بينما يتناولها (الشريدة، ٢٠٠٥، ٩) على أساس أن الدولة مسئولة عن الفرد ابتداءً وانتهاءً فلا مظهر لملكية فردية فالكل يخدم الدولة، والدولة تحدد دخول الأفراد حسب الحاجة وتشرف على الانتاج ونوع المنتج، وتلحق الأفراد جميعاً في خدمة الدولة سعياً لمحو الطبقية وتحقيقاً للمساواة.

كما يتناولها (الصلاحي، ٢٠١٣، ١٥٩) بأن المواطنة الحقيقة لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تمارس تزييفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية في الفضاء الوطني. فالأمن والاستقرار والتحديث، كل ذلك مرهون إلى حد بعيد بوجود مواطنة متساوية

مصانة بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات المواطنة الواحدة المتساوية ومتطلباتها.

ويتناول (الحراحشة، الخريشا، ٢٠١٢، ٦٥) المواطنة التنظيمية باعتبارها من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة، ويعرض مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية لعدد من المفكرين والباحثين، ودرجة حرص الموظف على منظمته ونجاحها وسمعتها ومستقبلها، والحرص على مساعدة الآخرين من زملاء وموظفين، والالتزام بقيم وسياسات المنظمة وسعيه لبذل جهود مضاعفة لزيادة الإنتاج وتحسين الأداء، والولاء والانتماء للمنظمة.

من مجمل ما تم عرضه من مفاهيم وأبعاد للمواطنة الفردية والمنظمية يمكننا تأكيد أهمية هذه القضية وما تمثله من تحد كبير يواجه الدولة الحديثة، فإذا لم تتمكن الدولة من بناء مواطن فاعل ومسؤول ومدرك وواع لواجباته وحقوقه ومشارك في الحكم، فإنها ستنجرف إلى أوضاع وأشكال مختلفة من الفرقة وتشتت الولاءات، والانتماءات الضيقة التي ستحتل الأولوية على حساب الوطن والمواطنة والانتماء، فالدولة الحديثة هي مشروع مجتمعي متكامل، وعلى الرغم من وجود مؤسسات للحكم ودستور وجيش وقانون، فإنه يجب ان يتحقق تفاعل وتعاون وثيق بين المواطنين الذين هم مصدر السلطات، حيث يقول الفارابي: "لا دولة فاضلة، دون مواطن فاضل"، فالمواطنة تعنى الولاء، وتعنى الانتماء، وتعنى الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعنى الاعتزاز

بالهوية الوطنية، فهي مفهوم يشمل جميع المفاهيم ذات الصلة، ولكن يزيد مفهوم المواطنة على هذه المفاهيم في انه يعبر بشكل مباشر عن حقوق وواجبات، حقوق المواطن من وطنه وبلده الذى ينتمى إليه، فالمواطنة هنا ما هي إلا علاقة متبادلة بين الفرد والمجتمع، وهذه العلاقة تتجسد في مجموعة من العلاقات الاجتماعية والسلوكية التي تربط الطرفين. فمفهوم المواطنة الحقة هي ما تضمنه الدولة للفرد _من خلاله_ من عدالة اجتماعية وتحقيق قدر من المساواة، وفى المقابل هي عمل وجهد وسلوك اجتماعي يقابل هذا العطاء من الدولة، فالمواطنة علاقة اجتماعية تقوم بين الفرد والمجتمع أو الدولة؛ حيث تفترض هذه العلاقة حقوقا دستورية، وواجبات منصوصا عليها قانونا، تهدف في جملتها إلى تحقيق مقاصد مشتركة ومتبادلة بين الوطن والمواطن من جهة، وبين المواطنين أنفسهم من جهة أخرى. فالمواطنة وفقا لذلك سلوك، وهذا السلوك لا يمكن أن يتعزز ما لم تكن هناك قيم اجتماعية ترتبط به. فالمواطنة – وفقا لذلك– مجموعة من القيم الاجتماعية. (الكندري، القشعان، الضويحي، ٢٠١١ ، ٢٩-٣٠)

يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحدا معه منـدمجا فيه باعتباره عضوا مقبولا وله شرف الانتساب إليه ويشعر بالأمان فيه وقد يكون هذا الكيان جماعة أو طبقة أو وطن وهذا يعنى تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذى ينتمي إليه. (الدويلة، ٢٠١٤، ٢٧٢)

يعد كل من الانتماء والولاء جزءا من الوطنية أو المواطنة، ومكملا له في الوقت نفسه، ولكن مفهوم الانتماء أضيق في معناه من الولاء، لأن الولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، فالفرد لا يحب وطنه ويضحى من أجله ويعمل لنصرته، إلا إذا كان مرتبطا بهذا الوطن برباط مقدس، هو الولاء.. ولكن الانتماء قد لا يتضمن، بالضرورة، الولاء، فربما ينتمى الفرد إلى وطن معين ولكنه لا يشعر بدافع العطاء والتضحية من أجل هذا الوطن، وهكذا يكون الانتماء حالة وطنية/ لا شعورية، تتم تغذيتها وتنميتها بالتربية، ولابد أن تكون لدى كل إنسان/ فرد، يشع بارتباطه بالوطن الذى ولد فيه ونشأ وترعرع، بحيث لا يجوز تجريد أي مواطن من حالة الانتماء هذه، إلا إذا قام هذا المواطن بأعمال تتنافى مع هذه الحالة الوطنية، كما في (العمالة والتجسس والخيانة) لأنها في النهاية مكون من مكونات المواطنة الصالحة. (الشماس ، ٢٠١٢، ١٠٤).

أبعاد الانتماء: يعد مفهوم الانتماء مفهوما مركبا يتضمن العديد من الأبعاد والتي أهمها: (الدويلة ، ٢٠١٤، ٢٧٣-٢٧٤)

١-**الهويةidentity:** يسعى الانتماء إلى توطيد الهوية، وهى في المقابل دليل على وجوده ومن ثم تبرز سلوكيات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية وبالتالي عن الانتماء.
٢-**الجماعةcollectivism:** أن الروابط الانتمائية تؤكد على الميل نحو الجماعية ويعبر عنها بتوحد الأفراد مع الهدف العام للجماعة

التي ينتمون إليهـــا وتؤكد الجماعة على كل من التعاون والتكافل والتماســـك والرغبة الوجدانية في المشاعر الدافئة للتوحد، تعزز الجماعية كل من الميل إلى المحبة والتفاعل والاجتماعية وجميعها تتسم في تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل.

٣-**الالتزامobligation:** حيث التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية، وهنا تؤكد الجماعية على الانسجام والتناغم والإجماع، ولذا فإنها تولد ضغوطا فاعلة نحو الالتزام بمعايير الجماعة لإمكانية القبول والإذعان كآلية لتحقيق الإجماع وتجنب النزاع.

٤-**التواد:** ويعنى الحاجة إلى الانضمام أو العشـــرة، والتـــواد مـــن أهـــم الـــدوافع الإنســـانية الأساســـية فـــي تكـــوين العلاقـــات والروابط والصداقات، ويشير إلى مـــدى التعـــاطف الوجـــداني بين أفراد الجماعة والميـــل إلـــى المحبـــة والعطـــاء والإيثـــار والتراحم بهدف التوحد مع الجماعة.

(٢) مفهوم الولاء:

الولاء هو صدق الانتماء، وبـــذلك يمتـــزج الـــولاء والانتمـــاء معا حتى ليصعب الفصل بينهما. وإذا كـــان الانتمـــاء مكونـــا طبيعيـــا عند الفرد بحكم وجوده فـــي هـــذا المجتمـــع (الـــوطن) أو ذاك، فـــإن الولاء (الوطني) لا يولـــد مـــع الانســـان، بـــل هـــو مكـــون مكتســـب

يخضع لعملية تربوية / تعليمية تبدأ في الأسرة، وتنمو في المدرسة، وتنتهي في المجتمع الكبير، حتى يشعر الفرد بأنه جزء أساسي من هذا الكل الذي يعيش ضمنه ومعه. (الشماس، ٢٠١٢، ١٠٥)

والولاء جوهر الالتزام يدعم الهوية الذاتية، ويقوى الجماعية، يركز على المسايرة، ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته ويشير الى مدى الانتماء اليها، ومع انه الأساس القوى الذى يدعم الهوية الا انه في الوقت ذات يعتبر الجماعة مسؤولة عن الاهتمام بكل حاجات اعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء، بهدف الحماية الكلية. (الدويلة ، ٢٠١٤، ٢٧٣)

مكونات المواطنة:

كما سبقت الإشارة إليه، فإن المواطنة لا تعتبر مفهوما نظريا مجردا عاما أو أفكارا مثالية بعيدة عن التطبيق والممارسة، بل هي مفهوم عملي إجرائي، لا يمكن أن يرسخ في أذهان المواطنين ووجدانهم ونفوسهم، إلا من خلال ممارسته بشكل فعلى وعملي، وتحقيقه وترجمته على أرض الواقع. ولكى نبنى مواطنا صالحا يتمتع بشعور وإحساس عال وصادق بالمواطنة، لابد من توفير مناخ عام يتسم بالعدالة كمبدأ، ويقوم على الاحترام المتبادل وتقدير كرامة المواطن ومنحه الحرية، ولا شك في أن هذه الضمانات الأساسية، تكفل للمواطن حياة كريمة وعلى ضوئها يشعر بالتقدير والاحترام. فالمواطنة تقوم على مكونات لابد

من اكتمـــالها لكى تتحقق بشـــكل ســـليم على أرض الواقع، ومن هذه المكونات: (الكندري، القشعان، الضويحي، ٢٠١١ ، ٣١-٣٣)

١- الانتمـــاء، وهو الانتســـاب الحقيقي للوطن فكرا وعملا، وبروز مشاعر التضامن والولاء للوطن والمواطنين.

٢- الحقوق التي تكفل للمواطن حياة كريمة، من حرية ومساواة وعدل ورعاية صحية وتعليمية، وتوافر مشاعر العدل والإنصاف.

٣- الواجبات المترتبة على كـــل مواطن؛ كاحترام النظام والدفاع عن الوطن والمســـاهمة في تنميته والحفاظ على ممتلكاته والعديد من الواجبات الأخرى.

٤- المشـــاركة المجتمعية وتوحد الفكر والانتماء للتاريخ في الماضي والمســـتقبل، علاوة على المشاركة الفاعلة في الأعمال التطوعية، والتصدي للشبهات، وتقوية أواصر المجتمع وتقديم النصيحة.

٥- الاشتراك في القيم العامة من عادات، تقاليد، نظم، عقائد، وقوانين المجتمع والالتزام بالأخلاق العامة، كالأمانة والإخلاص والصدق والتكافل.

٦- أن يدين الفرد بالـــــولاء ويشعر بالانتماء إلى الدولة، وأن تلتزم الـــدولـــة في المقـــابل بتوفير الحماية والأمن للفرد بموجب عقد اجتماعي أو ديني أو كليهما.

٧- أن يحدد العقد المبرم أو المتفق عليه عـــرفا، الحقوق والواجبات المترتبـــــة على الطرفين عملا بمبدأ المساواة أمام القانون، وأي إخلال بهذا المبدأ هو إخلال في ركن أســـاسي من أركان مبادئ المواطنة.

٨- تحقق المواطنة للفرد كامل الأهلية من خلال مشاركته في الجماعة الوطنية، والمواطنة تعنى أي فرد يحمل جنسية الوطن الذى يعيش على أرضـــه وتفرض عليه واجبات، ويتمتع بحقوق، شأنه شأن الآخرين دون اعتبار للون أو الجنس أو العرق أو الدين.
٩- يعرف المواطن حقوقــه وواجباته بوســـاطة عمليات التنشـــئة الاجتماعية والســـياســـية وآلياتها، وبإدماجه ومشـــاركته في حياة الجماعة والشأن العام.

وهذا يعني أن للمواطنة مكونات (عناصر) أساسية لا بد أن تتوافر وتتكامل فيما بينها، لكل تتحقق المواطنة بأبهى صورها. ومن أبرز هذه المكونات: الانتماء، المســـاواة، الحقوق والواجبات، واحترام القيم العامة: (الشماس ، ٢٠١٢، ٩٩-١٠٢)

١) **الانتماء ومحبة الوطن:** الانتماء من لوازم المواطنة، وهو شعور داخلي يجعـــل المواطن يعمل بحماس وإخلاص، للارتقاء بوطنه والدفاع عنه.

٢) **العدالة والمســـاواة:** هي حالة تماثل بين الأفراد في المجتمع أمام القـــانون، بصـــرف النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو المولد، وبذلك تكون المســـاواة الوصـــفة العادلة التي يستطيع من خلالها كل مواطن أن يحصل على حقوقه، وأن يقدم واجباته نحو وطنه، بشكل فعال ومن دون مغالاة في استخدام حريته.

٣) **الحقوق والواجبات:** تعد من المكونات الأساسية لتعزيز المواطنة لدى جميع المواطنين، اذا طبقت من دون تمييز، وتتضمن حقوق المواطنـــة، توفير التعليم، وتقــديم الرعاية الصـــحية، والحرية الشخصية في التملك والعمل، والاعتقاد.

٤) **احترام القيم العامة:** ويعني أن الفرد (المواطن) القيم السائدة في المجتمع، ويتمثلهـــا في ســـلوكـــه الخاص والعام، أي أن يتخلق بالصفات الحميدة التي يتطلبها التعامل الإيجابي بين أبناء الوطن، يكون المجتمع مترابطا، قويا، ينعم أبناؤه بالأمن والاستقـــــرار والعيش الكريم.

أما من حيث حقوق المواطنة، فقد صـــنفت تبعا لخصـــوصية كل مجتمع، ولكنها تركز على الجوانب الآتية:

١- **الحقوق الســـياسية:** وتقوم على ضمان حق الفرد في المشاركة السياسية / المجتمعية، من دون النظر إلى دينه أو جنسه، وضمان حق الترشيح والانتخاب في تولي المناصب.

٢- **الحقوق الثقـــافيـــة:** وتعني الحفاظ على التنوع الثقافي الإيجابي، وحق الفرد في التعبير عن الخصـــوصـــية الثقافية ضمن الوحدة السياسية المعينة، أي الدولة.

٣- **الحقوق الاجتماعية:** وتعني حق الفرد في التمتع بمستوى معيشي للائق، وتقديم الخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع من دون النظر إلى اعتبارات العرق والدين والســـكن والجنس، إضافة إلى حق

الفرد في الانتساب إلى جمعيات أهلية ومـــــدنية، ثقافية كانت أم نقابية.

٤- **الحقوق الدينية:** هي حقوق ضرورية لحرية الأفراد، وتقوم على القوانين والإجراءات التي تعترف بحق الفرد وحريته في التنظيم والتعبير عن الرأي، والانتقـــال والســـفر، وأن يعامل الفرد وفق القوانين بقطع النظر إلى خلفياته العرقية.

منظومة مكونات وأبعاد المواطنة

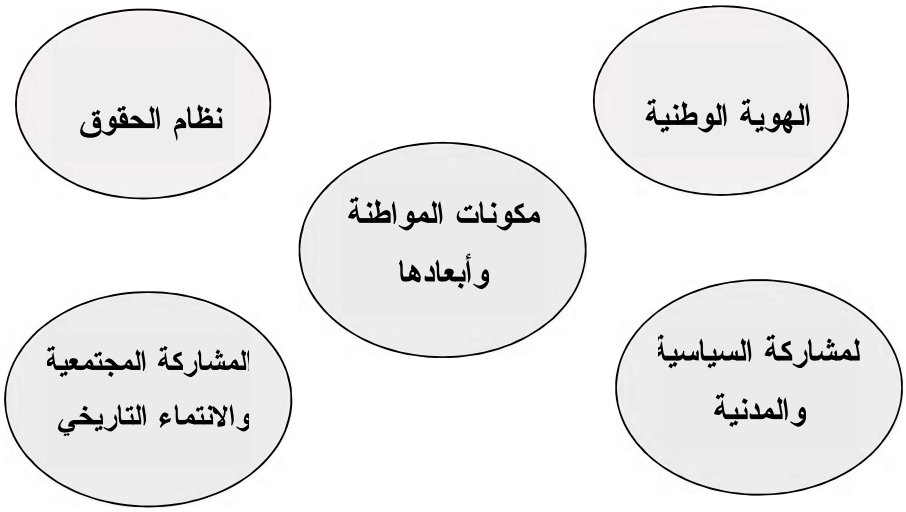

المصدر: شكل تم إعداده من قبل الباحث بناء على مصادر عدة

وفى مجتمعات مازالت التشـــكيلات وحالات التضامن في ما قبل الحداثة، كالقبيلة والطائفة والجماعة، تؤدى وظائف ســـياسية واقتصادية وثقافية من حيث علاقتها بالدولة أو علاقتها بالفرد، فإن أى اســـتثارة لها

ســـتقود إلى قدر من الحماسة العاطفية تأخذ غالبا منحى عصبويا مدمرا، وهو في ذلك يثير معضلة عجز عمليات التحديث عن بلوغ مرحلة تشكيل مجتمع المواطنة، وذلك لأسباب قد يكون بعضها ذا ارتباط بعلاقات القوة بين قوى الدولة وصراعاتها وبعضها الآخر ذا علاقة كذلك بصراع القوة بين قوى المجتمع وحالات التضامن المختلفة أو بينها وبين مؤسسة الدولة أو الحكم، وتجـــاوز هذه المعضـــــلة لا يمكن أن يتم إلا عبر تخلى الفرد والجماعة عن هويتهما العصـــبوية بصورة طوعية وواعية، أو بالأحرى إعادة نشر المنافع الخاصة في الجماعة الصغيرة لتشمل الجماعة الوطنية الأوسع لتتأكد من خلالها الهوية الوطنية الكبر، وهى هوية يتم في إطارها دمج كـــافـــة فئـــات وجمـــاعات المجتمع المختلفة في أطر جامعة مانعة للتنـــاحر، مؤكدة وفاعلة بمبدأ الحقوق المتســـــاوية للأفراد أمام القانون، ويمثل الشكل التالي صراع الهويات بين التداخل والانفصال.

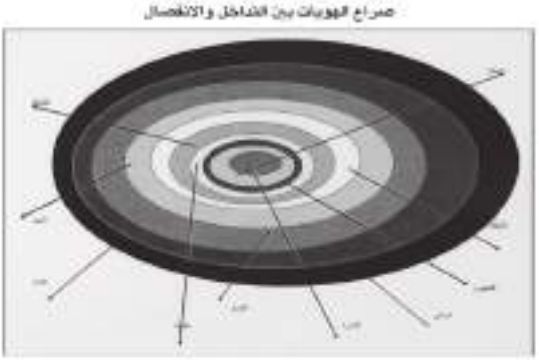

المصدر: (النجار، ٢٠٠٨، ٤٧)

ومن ثم تكون المساواة في المنافع والثروة القومية، بمثابة وصفة لا تجعل المجتمع يتجاوز تناحر القوة بين فئاته على أسس مذهبية فحسب

وإنما تساهم أيضا في تحصين المجتمع ضد أى تأثيرات خارجية يمكن أن تضر بالنسيج الاجتماعي الداخلي.

وأخيراً يمكن القول بـــأن مفهوم المواطنة يعد نمط عضـــوية الشخص المكتملة في الدولة الحديثة والتي اصطلح على تسميته بالحوكمة التي هي دوله القانون الذى يتســـاوى أمامه مواطنوها، والتي يســـودها السلام الاجتماعي، لأنها تتيح الفرص المتساوية لجميع مواطنيها وتوسع خياراتهم وتتفتح آفـــاقهم، فالمواطنة هنا تعبير عن مدى العلاقة الرابطة بين الفرد والحكومة وأفراد المجتمع بـــــدولتهم التي يستظلونها وينتمون إليها، وهى على ذلك من مســـتلزمات الانتماء للمجموعة الســـياســـية أو للدولة كوحدة سياسية متكاملة، ومثل هذا الانتماء يفرض حقوق، ويستلزم واجبـــات كمنظومـــة متكاملة لا تعرف الفصـــل والتفكيك في أنظمتها واستحقاقها، والشكل التالي يوضح منظومة الحقوق والواجبات وان كانت أساسا جوهريا في التشكيل الحديث للعلاقة بين المواطن والإدارة العامة، إلا أنها منظومة قيمة إنســـانية في حقيقتها قبل أي شـــي آخر، وما المؤســـســـات الحكومية ســـوى ظاهرة تستند إلى القواعد القيمة، لكسب مشروعيتها وسلطتها الواقعية.(Oliver & heater ,١٩٩٤،٢٠٩)

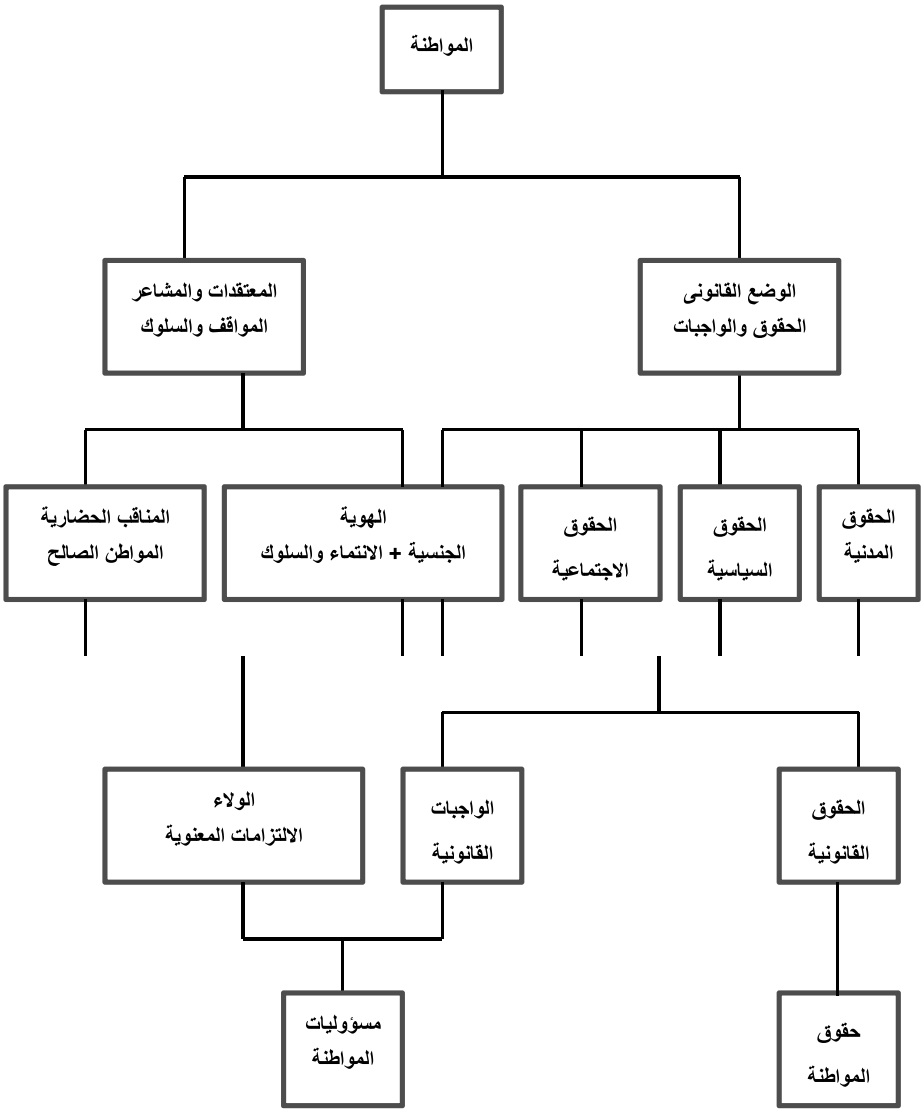
المواطنة
المعتقدات والمشاعر
المواقف والسلوك
الوضع القانونى
الحقوق والواجبات
المناقب الحضارية
المواطن الصالح
الهوية
الجنسية + الانتماء والسلوك
الحقوق
الاجتماعية
الحقوق
السياسية
الحقوق
المدنية
الولاء
الالتزامات المعنوية
الواجبات
القانونية
الحقوق
القانونية
مسؤوليات
المواطنة
حقوق
المواطنة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية، يوصي الباحث بالآتي:

(١) الاستمرار في تعزيز المواطنة من أعلى، أي من القيادات الخليجية، وذلك من خلال إرساء دعائم دولة القانون والرقابة والمحاسبة، والاستمرار في تعزيز حقوق المواطنين، بما يعزز الوفاق الوطني والانتماء إلى الدولة ومؤسساتها، فإيجاد هذا الشعور هو الكفيل بنجاح هذه المجتمعات في المشاركة في صنع القرار الوطني بما يحفظ ثروات المنطقة ويضمن لأجيالها مستقبلا أفضل.

(٢) تعزيز المواطنة من أسفل، من خلال إيجاد مواطن واع ومسؤول ومتقبل للمشاركة ومؤمن بها، ويحترم القانون، ويمارس الحرية وفق ضوابطها التي حددها القانون، فالمجتمع المتقدم هو الذي تتزايد فيه أعداد المواطنين المسؤولين.

(٣) إعطاء التربية من أجل المواطنة الأولوية في الأنظمة التربوية الخليجية، لأنها تساعد على فهم المواطنة، وتؤسس للمهارات، وتبني الاتجاهات التي تؤدى إلى بناء المواطنة من أسفل، وتساعد على إعداد مواطن مستنير قادر على المشاركة بوعى ومسئولية.

(٤) إدماج التربية من أجل المواطنة في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة وبعدها، وانطلاقا من أن تعزيز المواطنة يعد الهدف

الرئيسى للمدرسة، وبالتالى يتحمل المعلمون مسؤولية تحقيق هذا الهدف.

(٥) الاستمرار في إجراء الدراسات العلمية حول واقع التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي، بما يمكن من الخروج بمؤشرات مستمرة تساعد على تطوير فاعلية المدرسة في بناء المواطنة المسؤولة.

(٦) نشر الوعى لدى فئة الشباب حول دور وأثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية شخصياتهم وإرشادهم للاستخدام الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي.

(٧) ضرورة عقد دورات تدريبية لفئة الشباب تستهدف تطوير مهاراتهم في توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في خدمة قضاياهم وقضايا أمتهم وبخاصة في مجال المناصرة والضغط.

(٨) التركيز على طلبة المدراس والجامعات من خلال توعيتهم عن طريق النشرات والملصقات الهادفة.

(٩) الدعوة لإنشاء مجموعات شبابية هادفة على موقع الفيس بوك تتبنى قضايا اجتماعية وثقافية لتبادل المعرفة وتعميم الفائدة.

(١٠) إعداد برامج تلفزيونية موجهة تحديدا للطفل، ترسيخ وتعزز مبادئ المواطنة والانتماء. فهناك العديد من برامج الأطفال في

بعض المجتمعات الغربية ذات التعددية الثقافية التي استخدمت فيها مجموعة من الطرق والأساليب التي ترسخ قيم المواطنة والانتماء.

(١١) وضع برامج تدريبية لمن يتولون العملية التدريسية عن المواطنة ومناقشة قضاياها بعمق يجعل المشاركين يشعرون بأهميتها وحسن عائدها في تعاملهم مع أبناء وطنهم.

- التوسع في دراسة مفهوم المواطنة عند الطلاب دراسة تطبيقية في عدد من المراحل التعليمية ولاسيما المرحلتين الثانوية والجامعية.

- زيادة الثقة عند المواطنين بأنفسهم، وتجاه من يحكمهم.

(١٢) الانخراط في العمل الجماعي التعاوني.

(١٣) الاتجاه نحو المحافظة على الممتلكات العامة.

(١٤) الإيمان: بأن القضايا الملحة التي تواجه الأمة هي في أيدى أمينة، لأن حكومته تأتمن على فعل الشيء الصحيح.

(١٥) اعداد مواطن فخور ببلده، ومســـتعد لفعل أي شيء لحماية حرية واستقرار وامن بلده.

المراجع:

١) المعمري، سيف بن ناصر بن على(٢٠١٤)، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.

٢) النطق السامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله و رعاه في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر لمجلس الأمة يوم الاثنين الموافق ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ م.

٣) جاسم، رغد نصيف(٢٠١٣)،" دور المواطنة في بناء الأمن الوطني– العراق نموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٢، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

٤) الشماس، عيسى (٢٠١٢) ، " المواطنة بين الانتماء والولاء " ، مجلة الفكر السياسي ، العددان ٤٣-٤٤ ، ربيع وصيف ٢٠١٢، السنة الرابعة عشر ، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب ، دمشق.

٥) محمد، عبد الناصر راضي (٢٠١٣)، دور الجامعة في تفعيل الأمن الفكري التربوي لطلابها – دراسة ميدانية ، المجلة التربوية ، العدد الثالث والثلاثون ، كلية التربية ، جامعة سوهاج.

٦) الكندري، يعقوب يوسف ، القشعان، حمود فهد ، الضويحي، محمد عبد العزيز (٢٠١١) ، قيم الانتماء الوطني والمواطنة: دراسة لعينة من الشباب في المجتمع الكويتي ، مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد ٣٧ ، العدد ١٤٢ يوليو ٢٠١١، مجلس النشر العربي ، جامعة الكويت.

٧) الكندري، هيفاء يوسف (٢٠١٣) ، دوافع السلوك الارهابي لدى الشباب في المجتمع الكويتي ، مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد ٣٩ ، العدد ١٥١ أكتوبر ٢٠١٣، مجلس النشر العربي ، جامعة الكويت.

٨) Majken M., (٢٠٠١), The Relationship Between The Identity And A Symbol Of The Organization And Organizational Culture, European Journal of Marketing, MCB up Ltd., Vol.٣١, Issue ٦.

٩) الدويلة، عبير عيد (٢٠١٤) ، انعكاس الانفتاح الثقافي على قيم المواطنة لدى الشباب الكويتي ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد ١٧ مارس ٢٠١٤، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

١٠) العامر، عثمان بن صالح (٢٠٠٥) ، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي" دراسة استكشافية" ، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوى ، الباحة ، المملكة العربية السعودية.

١١) Oliver,d., & heater, D., (١٩٩٤)The Foundations of citizenship, (new york ; harvester wheat sheaf).

١٢) الشريدة، خالد بن عبد العزيز (٢٠٠٥) ، صناعة المواطنة في عالم متغير – رؤية في السياسة الاجتماعية ، ورقة بحث مقدمة للقاء قادة العمل التربوي في وزارة التربية والتعليم، الباحة ، المملكة العربية السعودية.

١٣) الصلاحي، فؤاد (٢٠١٣) ، المواطنة والحقوق الاقتصادية الاجتماعية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (علمية محكمة) المجلد (٣٤) العدد (٢) ابريل –يونيو ٢٠١٣، جامعة السلطان قابوس، عُمان.

١٤) الحراحشة، محمد عبود ، الخريشا، ملوح باجى (٢٠١٢) ، درجة ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي لدى العاملين في مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثاني.

١٥) عوض، حسني (٢٠١١) ، أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب – تجربة مجلس شبابي علار نموذجا، جامعة القدس المفتوحة، برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية، غزة ، فلسطين.

١٦) الطائي، على حسون، النقا، عبد الله حكمت (٢٠١٢) ، تطوير ممارسات القيادة الاستراتيجية في ضوء الشفافية وسلوك المواطنة التنظيمية، دراسة ميدانية لعينة من موظفي مكتب التفتيش العام في وزارة الثقافة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨ ، العدد ٦٩.

١٧) الحبيب، فهد ابراهيم (٢٠١٣) ، تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، سياسة التعليم – الادارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

١٨) النجار، باقر سلمان (٢٠٠٨) ، الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٢ لشهر حزيران / يونيو / ٢٠٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان.

* * *

الدراسة السادسة

الهوية الاجتماعية للشباب بين الأسرة والمدرسة والمجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور خالد بن سليم الحربي

أستاذ بكلية الآداب والفنون بجامعة حائل

المملكة العربية السعودية

الهوية الاجتماعية للشباب بين الأسرة والمدرسة والمجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي

ملخص الدراسة:

حاولت الدراسة الراهنة تقديم رؤية تحليلية للهوية الاجتماعية للشباب بين الأسرة والمدرسة والمجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي؛ كمحاولة لسبر واقع الهوية الاجتماعية عند الشباب وفهم بنائها وتشكلها من خلال تفكيك مفهوم الهوية ومكوناتها في ضوء المتغيرات المجتمعية، هذا فضلاً عن الكشف عن ملامح إشكالياتها في ظل تحولات العولمة، والبحث في أسبابها. هذا، وقد اقتضيت طبيعة موضوع الدراسة الالتزام بمنهجية علمية ذات بعدين، الأول: نظري، في ضوء الأطروحات النظرية المتاحة حول مفهوم الهوية ووظائفها ومتطلبات البناء والتكوين، هذا فضلاً عن التوجهات النظريات، الثاني: تحليلي، في ضوء التراث الإمبيريقي المتاح حول موضوع الدراسة، والذي تجلى في محاور تشريحية لملامح الهوية الاجتماعية لدى الشباب بين الأسرة والمدرسة والمجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقتها بالعولمة الثقافية والثقافة الاستهلاكية والمواطنة والتطرف. وخلصت الدراسة في ضوء أبعادها ومحاورها إلى جملة من النتائج، تجلت أبرزها في تعرض الهوية الاجتماعية للشباب الخليجي إلى مخاطر التشوه والذوبان، الأمر الذي يستدعي معه ضرورة غرس قيم الانتماء وتعزيز الهوية الوطنية عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

المحور الأول- موضوع الدراسة: الإشكالية وأسلوب التحليل:
موضوع الدراسة وأهميتها:

تمثل الهوية الإطار أو القالب، الذي يشعر الإنسان أنه ينتمي إليه مع الآخرين من أبناء مجتمعه، أي هي أشبه بالرابطة القيمية والمسلكية بين أفراد المجتمع ككل أو شريحة اجتماعية معينة، بحيث يرى الفرد نفسه من خلال المجتمع الذي يشاركه نفس القيم والاعتقادات والسلوك. فالهوية ليست مجرد انتساب إلى عرق أو دين أو إلى ثقافة معينة، حقاً إن هذه العناصر تدخل جميعاً في تشكيل الهوية، ولكن الهوية لا تقتصر على واحد من هذه العناصر وحدها ولا تشكل منتجاً نهائياً مطلقاً متحققاً سلفاً، وإنما الهوية إلى جانب مراعاة التراث في مختلف تجلياته بشكل عقلاني مستنير هي مصالح وأفق مفتوحة على المستقبل تتحقق وتتجدد بتجدد المعرفة والعلم والعمل والإنتاج والإبداع والتفاعل مع ضرورات الواقع الطبيعي والإنساني وإمكانياته المادية والمعرفية المتجددة. من هنا يجب أن نعترف بأن الهوية هي صفات وأحاسيس، ونمط حياة، هي "في كل شيء، في الملبس والمأكل والموسيقى والفن والثقافة، في الحرية والمقاومة والصمود، ويجب أن نعترف كذلك بأنها نمط معيشي يتفاعل مع المتغيرات المحيطة به، دون أن يذوب فيها يتأصل بداخلها ويكتسب الجديد دائماً، الهوية إذن هي إحدى مكونات الشخصية الوطنية، فلا مكونات للشخصية الوطنية، لمن ليس له هوية في ظل عولمة بلا حدود (مخداني، ٢٠١١: ٧٢٣).

وتتناول الدراسة الشباب؛ على أساس أنهم يشكلون جزءاً مهماً من بنية المجتمع الخليجي، ومن هنا يمثل تحقيق الهوية الاجتماعية تحدياً

ومطلباً أساسياً في تلك المرحلة. فإذا كانت الهوية الاجتماعية تمثل قضية مهمة في كل مراحل نمو الإنسان، فإن أهميتها تزداد بدرجة كبيرة في مرحلة الشباب، كمرحلة حرجة يمثل فيها تحقيق الهوية مطلباً حيوياً. ومن هذا المنطلق، تعنى هذه الدراسة بالهوية الاجتماعية للشباب بين الأسرة والمدرسة والمجتمع بدول مجلس التعاون الخليجي سعياً لرصد وتحليل الهوية الاجتماعية للشباب الخليجي وجملة التحديات التي تواجههم على كافة المستويات. هذا فضلاً عن البحث حول القضايا المرتبطة بإشكالية الهوية الاجتماعية للشباب في دول مجلس التعاون الخليجي، وما يرتبط بطبيعة التحولات المجتمعية التي يعايشها مجتمعنا المعاصر من جانب، وما يرتبط بدور الأسرة والمدرسة من جانب آخر.

وتكاد قضايا هوية الشباب الخليجي أن تكون من أكثر القضايا تعقيداً وتعدداً في الأوجه والمتغيرات الفاعلة فيها. بدءاً من بناء هوية ذاتية شخصية تحدد للشباب من هو وماذا يريد أن يكون، وما هي صورته عن ذاته، مروراً بالهوية الوطنية وقضايا الانتماء، ووصولاً إلى الهوية القومية والإسلامية العامة. وكلا الأمرين يشكل تحدياً للشباب(حجازي، ٢٠٠٨: ٩٥).

وفي إطار هذه الإشكالية تسعى الدراسة الراهنة إلى طرح مجموعة من القضايا والتساؤلات التي تدور في مجملها حول: التعرف على المتغيرات الجديدة التي تؤثر على الهوية الاجتماعية للشباب في دول مجلس التعاون الخليجي، والكشف عن التحديات التي تواجه هؤلاء الشباب وتنعكس على هوياتهم الاجتماعية، هذا فضلاً عن الوقوف على أثر

التطرف والانحراف الفكري على الهوية الاجتماعية للشباب الخليجي، وكذلك تسليط الضوء على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية والمستحدثة في التأثير على الهوية الاجتماعية للشباب الخليجي. وذلك انطلاقاً من أن الشباب الخليجي في قلب دوامة الأحداث المتسارعة التي تحكمها هذه العولمة، بفرصها ومآزقها. أنهم الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص نماء المجتمع، كما أنهم الأكثر عرضة لأخطار النزعات المتطرفة على اختلافها(حجازي، ٢٠٠٨: ١٥).

ومن هنا، تفترض الدراسة أن الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي يواجهون تحديات عولمية عدة تضعف فيهم قيم الانتماء والولاء لمجتمعاتهم وتشوه هوياتهم الاجتماعية الأصيلة. وعلى هذا الأساس، تنطلق الدراسة في تحليلاتها في إطار الفكر السوسيولوجي من أعمال جوفمان، بيكر، ستراوس، والأعمال الحديثة والمعاصرة لجوفمان وكلود دوبار وغيرهم أمثال لاهير، كلها أعمال توجّه وتنظّر لعلم اجتماع الهويات. ولتحقيق تلك الأهداف تنحى الدراسة منحى وصفي تحليلي، في ضوء الأسلوب التفكيكي لمجمل التراث النظري والإمبريقي الذي أجري حول موضوع الدراسة.

وتتجلى أهمية التصدي لموضوع الدراسة من منطلق أن الحفاظ على الهوية الاجتماعية للشباب الخليجي أصبح التحدي المطروح علينا بشدة في عصر السماوات المفتوحة التي تكتظ بالأقمار الصناعية التي تحمل مئات القنوات التلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي المتعددة من كل أنحاء العالم بما تنطوي عليه من تأثيرات مختلفة تشكل الفكر والوجدان للشباب

على حد السواء، فالإحساس بالخطر يستلزم البحث عن الهوية والانتماء حتى لا نتعرض للصراع والتشوه ولاسيما عبر تفعيل الأدوار التربوية للأسرة والمدرسة. ومن هنا صار الحفاظ على الهوية الاجتماعية مطلباً تنموياً وحياتياً ووجودياً.

مشكلة الدراسة ومنطلقاتها الفكرية:

تعد فئة الشباب من أكثر الفئات التي تتنوع استجاباتها تجاه مكونات الهوية ما بين قبول ورفض. كما أنها من أكثر الفئات تأثراً بالتحديات التي تواجه الهوية عبر موجات وهجمات التغيير الثقافي المتتالية؛ وذلك بحكم ما تتميز به مرحلة الشباب من دينامية وقدرة عالية على الحركة والتفاعل مع بعضهم البعض ومع غيرهم من الأجيال الأخرى، وكذلك مع المؤسسات والنظم والقواعد العامة السائدة في المجتمع(عدلي، ٢٠٠٧: ٨٥). وهكذا، تجمع مرحلة الشباب بين خاصيتين أساسيتين لهما أهميتهما، وهما: امتلاك الطاقة والقدرة الدافعة للحركة من ناحية، والتباين والاختلاف والتمايز في الأوضاع الاجتماعية من ناحية أخرى(عبد النبي، ٢٠٠٠: ١٠٦).

ويرتبط تمسك الشباب بهوياتهم الاجتماعية ودرجة امتثالهم واعتزازهم بها، بطبيعة تنشئتهم الاجتماعية، وكذلك بمدى ما يحققه الشباب– في إطار النظم المجتمعية– من إشباع لحاجاتهم وتحقيق لذواتهم. إذ تتفاعل الهوية الاجتماعية بما تنطوي عليه من مقومات: كاللغة والدين والتاريخ المشترك، والوطنية وغيرها، وبين مختلف الفضاءات المجتمعية التي ينتمي إليها الشباب.

فعلى الرغم من أثر عملية التنشئة الاجتماعية (من خلال الأسرة والمدرسة) التي يتلقاها الشباب في مراحل حياتهم المبكرة من أهمية بالغة في تشكيل شخصيتهم وفي تحديد هويتهم الاجتماعية، إلا أن الهوية تتكيف وتتأثر بالنظم والأنساق الاجتماعية، وكذلك بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعيشها الشباب(حامد، ٢٠١٣: ١٢٨).

على الرغم من أن الاهتمام بالعلاقة بين الأسرة والشباب يُعد من المسائل المنهجية في الأساس. فالأسرة هي النواة الأولى لمرحلة التأسيس في التنشئة، وعلى نوعية هذا التأسيس ستتحدد، إلى قدر كبير، حالة الشباب في خصائصه وتوجهاته وسلوكياته ومواقفه، كما في تكيفه أو انحرافاته. إن القسوة والنبذ والإهمال الذي قد يلقاه الطفل في الأسرة قد يؤسس لمختلف مظاهر سوء التكيف السلوكي والتحصيلي والمهني والحياتي عموماً. كذلك فالرعاية والتواصل وحسن التوجيه، وقبول الطفل وإحاطته بالحب والحنان، سيؤسس للصحة النفسية والتوافق والثقة بالنفس والمناعة النفسية والانفتاح على الناس من موقع قبول الذات، وبالتالي يؤسس لحالات النماء الطيبة(حجازي، ٢٠٠٨: ٣٥).

وبناءً عليه فإنه من المتوقع أن يمر الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي بإشكاليات متعددة الأبعاد، بعض أبعادها مرتبط بطبيعة مرحلة الشباب، والبعض الآخر ذو صلة بإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع، أما المجموعة الثالثة من الأبعاد فترتبط بالعولمة والتي أدت إلى مزيد من تعقيد الإشكالية؛ بحكم عدم الإعداد الجيد لمواجهة هذه التحولات من قبل مؤسسات التنشئة الاجتماعية(عدلي، ٢٠٠٧: ٩٧).

وإشكالية الهوية لا تنفصل في نظرنا عن حركة المجتمع العربي والإسلامي ومواكبة ثقافته للتغيرات العالمية التي يشكل أي مجتمع أي عنصر فاعل أو غير فاعل فيها، وطرح هذا السؤال في إطار ثقافتنا الراهنة غالباً ما يبرز عبر صورتين متمايزتين: صورة دفاعية تتذرع بالحفاظ على الموروث وتنتهي بتجميده في أشكال وقوالب جاهزة تعتقد بأنها الثوابت التي لا يجب التخلي عنها، وصورة دينامية ترى في الهوية قالباً مفتوحاً يخضع لحركة التاريخ وآليات تطوره(مراد، ٢٠٠٣: ١٧٢). اعتماداً على كل ما سبق ارتأى الباحث دراسة الهوية الاجتماعية للشباب بين الأسرة والمدرسة والمجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التركيز على تحديات الهوية التي تجابه الشباب في المجتمع الخليجي وتحدياتها المحلية والعولمية. وذلك انطلاقاً من أن العولمة وضعت دول مجلس التعاون الخليجي أمام تحدي أساسي يتعلق بتأثيرها في الهوية الاجتماعية التي أصبحت أمام هوية كونية لها متطلباتها وأدواتها، التي ربما قد تضعف الهوية الاجتماعية، ويرى "وطفة" أن "مصير الهويات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي مرهون بالقدرة على بناء هويات ثقافية واجتماعية وطنية أصيلة قادرة على استنهاض القيم الديمقراطية التي تشكل الطاقة الحقيقية لاستنفار كل القوى الاجتماعية في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة(وطفة، ٢٠١١: ٣٠).

المحور الثاني- الإطار المفاهيمي والفكري للدراسة:

مفهوم الهوية الاجتماعية:

يعد مفهوم الهوية من أكثر المفاهيم المعقدة إثارة للجدل والنقاش، والأكثر سعياً للتشابك والتداخل في سياقات معرفية ومفاهيمية. كذلك يعد مفهوم الهوية من المفاهيم المركزية التي تسجل حضورها الدائم في مجالات علمية متعددة، ولاسيما في مجال العلوم الإنسانية ذات الطابع الاجتماعي، ويعد بالتالي من أكثر المفاهيم تغلغلاً في عمق حياتنا الثقافية والاجتماعية اليومية، ومن أكثرها شيوعاً واستخداماً. وعلى الرغم من البساطة الظاهرية التي يتبدى فيها مفهوم الهوية، فإنه وخلاف ذلك يتضمن درجة عالية من الصعوبة والتعقيد؛ وذلك لأنه بالغ التنوع في دلالاته واصطلاحاته. فالهوية ليست كياناً يعطى دفعة واحدة وإلى الأبد، إنها حقيقة تولد وتنمو، وتتكون وتتغير، وتعاني من الأزمات الوجودية والاستلاب. وإذا كانت الهوية حقيقة تنمو وتتكامل وتنضج، وإذا كانت حقيقة وجودية تنطوي على عوامل وجودها، وبذور نمائها، فإنها لا محالة تنطوي على بذور فنائها وانشطاراتها أيضاً، حيث تتعرض وبفعل عوامل متعددة تربوية واجتماعية وثقافية للتشويه والانكسار(علاونة، ٢٠١٠: ٦٣).

وقد ظل مفهوم الهُويَّة بارتباطاته مع الوحدة والتعدُّد الثقافي والدولة الوطنية، يشغل الفكر السياسي والثقافي والاجتماعي لزمن طويل. وعلى الرغم من الاهتمام الشديد والمتزايد في بحث الهُويَّة وإجلاء معانيها، ما يزال المفهوم يكتنفه الغموض ويقع باستمرار في الاختلاف وعدم الدقة.

فالمفهوم – في الأصل– مهاجر حديثاً من الفلسفة إلى علوم السياسة والاجتماع والثقافة، لذلك ما يزال لم يكتسب الصرامة النسبية التي تحاول تلك العلوم أن تتبنّاها(علي، ٢٠١٢: ٩٩).

والهوية ببساطة عبارة عن مركب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي. وطالما هي مركب من عناصر، فهي بالضرورة متغيرة، وفي الوقت ذاته تتميز فيه بثبات معين، ومن هنا ينشأ مفهوم "إشكالية الهوية" نتيجة تعرضها لمتغيرات. فالأزمة ليست في الهوية ذاتها، بل في العقل وقدرته على استيعاب المتغيرات(العيد، ٢٠١٤: ١٦). أو هي مجموعة من المعتقدات والقيم والتقاليد الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تميز مجتمعاً عن غيره، والتي تكونت خلال فترة زمنية طويلة(الجروان، ١٩٩١: ٢٨٤). ومن هنا عرف (المعجم الوسيط) الصادر عن مجمع اللغة العربية (الهوية) فلسفياً، بأنها: حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره.

أما التفسير الفلسفي للمفهوم فنجده عند ديكارت الذي اعتمد على مفهوم الهوية للفصل بين الجسد والروح. أما التعريف النفسي له فإنه يرى الهوية بأنها "نظام من تصورات الذات"، وأنها "نظام مشاعر إزاء الذات. فهوية الشخص إذاً هي عبارة عن تلك الحصيلة لمجموع الخصائص الجسدية، النفسية، الأخلاقية، القانونية الاجتماعية والثقافية التي يرويها ويقصّها الفرد عن نفسه ويصور ذاته لغيره، والتي بواسطتها يحدد موقعه من غيره، وهي بالتالي "هوية خطابية"(حمدوش، ٢٠١٣: ١٠١).

وتستعمل كلمة (هوية) في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى كلمة Identityالتي تعبر عن خاصية المطابقة: مطابقة الشيء لنفسه، أو مطابقة لمثيله. وفى المعاجم الحديثة فإنها لا تخرج عن هذا المضمون، فالهوية هي: حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة، المشتملة على صفاته الجوهرية، والتي تميزه عن غيره، وتسمى أيضاً وحدة الذات. ولذلك فإذا اعتمدنا المفهوم اللغوي لكلمة هوية أو استندنا إلى المفهوم الفلسفي الحديث فإن المعنى العام للكلمة لا يتغير، وهو يشمل الامتياز عن الغير، والمطابقة للنفس، أي خصوصية الذات، وما يميز الفرد أو المجتمع عن الآخرين من خصائص ومميزات ومن قيم ومقومات. ومن ثم فالهوية هي التعبير الاجتماعي والثقافي لعملية انتماء وعطاء الإنسان لذاته وانيته الحضارية(بلغيث، ٢٠١١: ٣٤٩).

ومن هنا، يمكن تعريف الهوية الاجتماعية Social identity بأنها: الصورة التي يراها الآخرون للشخص، إذ يعيش بداخل جماعة تساعد على الشعور بوجوده، وتوجيهه لتكوين هويته والانتماء إليها. أما الهوية النفسية Psychologicalهي ما تعيه النفس وتشعر به من سمات عقلية وانفعالية وسلوك ناتج عن تلك السمات النفسية تجاه ما لديه من قدرات عقلية واهتمامات واتجاهات داخلية تعبر عن نظامه القيمي أو ما يسمى بالأنا الأعلى Super Ego وما تعكسه تلك الاتجاهات من نظرة إلى العالم الخارجي تتسق مع إدراك الفرد للعالم من حوله(الطبيب، ٢٠١١: ٥٣٦).

أما التعرض لقضية الهوية في إطار المدخل السوسيولجي، فهناك وجهتي نظر مختلفتين: المقاربة الجدلية من جهة، والمقاربة الوظيفية من جهة ثانية، فمن وجهة النظر الاولي، التي تستمد تصوراتها في الغالب من

أعمال كارل ماركس، فإن الهوية تعرف عموماً على أنها عملية "استدخال" أو "استبطان" للقيم السائدة التي لا تنفصل عن الأفكار والأيديولوجيات المهيمنة. وعلي هذا الأساس, فإن الهوية تعتبر نوعاً من " الوعي المزيف" وعليه، فإن دراسة الهوية تميل الى أن تكون هنا عبارة عن محاولة لتحليل العلاقات الاجتماعية التي من خلالها يمكن للفرد ان يتخلص من القيود والأوهام المفروضة عليه. ومن ثم التمكن من فرض وجوده لـــ "فاعل تاريخي". في المقابل، تعرف الهوية من وجهة النظر الوظيفية على أنها انعكاس على مستوى الوعي الفردي للقيم السائدة أيضاً. وفي هذا الإطار، اعتبر "لوكمان" و "برجر" أن المجتمع يحتوي على مجموعة من الهويات النموذجية تقترح على الأفراد أشكالاً محددة من السلوك حسب الوضعيات التي يمكن أن يوجدوا فيها. ويمكن الفرق بين هذا التصور والتصور السابق (الجدلي) أن الهوية ينظر لها هنا على أنها نتيجة للتفاعل بين الوعي الفردي والبناء الاجتماعى وبالتالي فإنها تعبير عن مجتمع يقوم على إجماع (بدل الصراع) يعبر عنه أفراده من خلال اندماجهم في نسق العلاقات القائم على مجموعة من القيم المشتركة والمتقبلة من طرف الجميع (مراتي، ٢٠٠٩: ١٦٦).

وفي هذا الصدد يقول "دوركايم" محللاً العلاقة بين الهوية الفردية والهوية الجماعية: "يوجد في كل منا كائنان: كائن فردي يتكون من المشاعر والأحاسيس التي تتصل بالحياة الخاصة من ناحية، وكائن اجتماعي يتكون من منظومة الأفكار والمشاعر والعادات التي تعبر فينا عن المجموعة من ناحية أخرى، وأن تلاحم هذين الوجهين هو الذي يكون الكائن الاجتماعي(بلغيث، ٢٠١١: ٣٥٠).

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الهوية متعددة الأبعاد والعناصر، وهي حصيلة لمجموع كل هذه العناصر والأبعاد. فنجد بأن الفرد متعلق ويسجل حضوره الاجتماعي في عدة سجلات مختلفة ومتنوعة: نجد ما هو متعلق بعلاقاته وروابطه الأسرية (جنسه، معاييره الاجتماعية، هويته الاجتماعية والعرقية)، وما هو مرتبط بتلك المكانات والأدوار التي يمكن أن يتقمصها، أو ما يتعلق بانتماء هذا الفرد الأيديولوجي والمعتقدي(حمدوش، ٢٠١٣: ١٠٢). أو هي الصورة التي يراها الآخرون للشخص، إذ يعيش داخل جماعة تساعده على الشعور بوجوده، وتوجهه لتكوين هويته، وينتمي إليها(عتيق، ٢٠١١: ١١٤٣).

وظائف الهوية وأبعادها ومستوياتها:

إن الهوية هي مركب من عدة عناصر أهمها العقيدة والثقافة واللغة والتراث الثقافي والتاريخ، وفي الوقت الذي يختلف فيه الباحثون في أولويات وترتيب مختلف العناصر وأهميتها في صنع الهوية، إلا أنه من الواضح أن جميع هذه العناصر تسهم في تشكيل وصناعة الهوية سواء كانت هوية وطنية أو قومية أو دينية بدرجات متفاوتة وتبعاً للوطن أو القومية أو العقيدة التي تنتمي إليها أمة من الأمم. ففي إطار الوطن الواحد، فإنه على الرغم من تعدد الانتماءات الدينية والقومية والثقافية، لكن مع ذلك تتوحد فيه روابط العيش والمصلحة والمصير المشترك، وتتوزع فيه الحقوق الإنسانية على أساس المواطنة المتساوية، والواجبات على أساس الشراكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وطن واحد وفق عقد دستوري واحد تعبيراً عن هوية موحدة هي الهوية الوطنية(البطاينة،

٢٠٠٩: ٢١). ومن هذا المنطلق، يمكننا إجمال وظائف الهوية على النحو التالي (حامد، ٢٠١٣: ١٢٩-١٣٠):

أ- الوظيفة الاجتماعية:

إن الوظيفة الأساسية للهوية هي أن تجمع أعداداً من الناس في بوتقة جماعة مميزة خاصة، فثمة عوامل أخرى تساهم أيضاً في الوصول إلى النتيجة نفسها: كروابط الدم، والقرب الجغرافي والسكن وتقسيم العمل، ولكن هذه العوامل التى يمكن أن نسميها عوامل موضوعية تتبدل كما أنها تفسر من جديد فى الثقافة وبالثقافة، فالثقافة هى التى تعطى لهذه العوامل معنى وبعداً يتجاوز كثيراً معانيها وأبعادها التي كانت لها أصلاً، وهكذا فإن روابط الدم تصبح روابط قربى وتتسع هذه الروابط وتتعقد بسبب نظام المحارم والقواعد التي تحدد الزواج المباح والزواج المحرم، وبسبب المعايير التى تنظم العلاقات بين الأشخاص من الجماعة القرابية نفسها، وكذلك الشيء نفسه أيضاً فيما يتعلق بالسكن أو بتقسيم العمل، حيث تستخدم الثقافة هذا أو ذاك من أجل أن تصنع فكرة الأمة والوطن والملكية الخاصة والمكانة الاجتماعية وغيرها. إن هذه جميعها ليست أفكاراً فحسب، وإنما هي وقائع ساهمت الثقافة في صنعها واستمرارها. لذلك تبدو الهوية الثقافية والاجتماعية وكأنها عبارة عن عالم عقلي أخلاقي رمزي، مشترك بين أعداد من الناس، وبفضل هذا العالم ومن خلاله يستطيع هؤلاء أن يتصلوا فيما بينهم ويقروا الروابط التي تشد بعضهم إلى بعض والقيود أو المصالح المشتركة، ويشعروا أخيراً أن كل فرد على حدة وجميعهم كجماعة بأنهم أعضاء في كيان واحد يتجاوزهم ويشملهم جميعاً، وهذا ما نسميه تجمع أو

جمعية أو جماعة أو مجتمع. ومن هنا يشير "الجابري" إلى أن الهوية الثقافية لها مستويات ثلاثة: فردية، وجمعوية، ووطنية قومية. والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع "الآخر" الذي تواجهه(الجابري، ١٩٩٨: ٢٩٨).

ب- الوظيفة النفسية:

تؤدي الهوية الاجتماعية – على الصعيد النفسي – وظيفة "قولبة" الشخصية الفردية، أي أنها في الواقع نوع من القالب تتشكل في بوتقته شخصيات الأفراد النفسية؛ وذلك لأنه يقدم لهم نماذج من التفكير ومن المعارف والأفكار والقنوات المفضلة للتعبير عن العواطف أو وسائل إشباع الحاجات. ولكن هذا القالب ليس جامداً بصورة مطلقة، فهو طيع نوعاً ما لدرجة أنه يسمح للأفراد بالتكيف مع هذا النسق المتكامل، وهذا ما يسمح نسبياً لكل شخص بأن يتمثل الثقافة بطريقة تتوافق مع خاصيته أو طبيعته، ومن هنا تبرز شخصية الفرد التي رغم أنها نتاج لعملية تثقيفية خضع لها، إلا أنها لا تخلو من الخصوصية التي تميز كل فرد عن الآخر، فضلاً عن ذلك فإن الثقافة تتيح لنا خيارات واختيارات بين القيم المتنوعة وبين النماذج المتفاضلة المتغيرة والمتحولة حسب الخصوصيات الثقافية. ولكن هذه المطواعية أو اللّيونة تتم داخل حدود الإطار الثقافي لأن تجاوز هذه الحدود الموضوعية يعني أن الفرد أصبح هامشياً في المجتمع الذي هو عضو فيه. ومن هنا أشار "الجابري " إلى أن الهوية الثقافية هي حجر الزاوية في تكوين الأمم؛ لأنها نتيجة تراكم تاريخي طويل، فلا يمكن تحقيق الوحدة بمجرد قرار، حتى لو توفرت الإرادة السياسية(الجابري، ١٩٩٥: ١٢).

وعادة ما تتشعب الهوية إلى مستويات ثلاثة تتمثل بما يأتي(الخزعلي، ٢٠٠٩: ٧٠-٧١):

المستوى الفردي: ويعني شعور الشخص بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر يشاركه في منظومة القيم والمشاعر والاتجاهات. وهي بهذا المعنى نفسية ترتبط بالثقافة السائدة وعملية التنشئة الاجتماعية.

المستوى الجمعي: وهي يعني تمثيل أو تجسيد الهوية في شكل تنظيمات وهيئات شعبية ذات طابع طوعي واختياري.

المستوى المؤسساتي: وهى تبلور وتجسد هذه الهوية فى مؤسسات وأبنية وأشكال قانونية على يد الحكومات والأنظمة، أي ما يمكن أن ندعوه مأسسة الهوية أي خضوعها لمؤسسة.

وفي اعتقادنا أن مفهوم الهوية أقرب ما يكون لمفهوم صورة الذات، وهو تكوين افتراضي يشتمل على مجموعة من التصورات أو المدركات الخاصة بالمرء عن ذاته، عما كان عليه في الماضي، وما هو عليه في الحاضر، وما سيكون عليه مستقبلاً من نواح كثيرة (جسمية، عقلية، اجتماعية، انفعالية..إلخ)، ومن ثم يمكن النظر لنمو مكونات الهوية أو محتوى مدركات المرء لذاته باعتبارها عملية مستمرة، تشغل الشخص

طوال حياته. وعلى هذا الأساس تتضمن الهوية بعدين أساسيين هما(حسن، ١٩٩٨: ٧-٨):

(أ) بعد المحتوى Content Dimension of Identity

ويشتمل على الخصائص المحددة للهوية، والتي يصف من خلالها الفرد ذاته بالفعل، والتي تدرك معاً باعتبارها جملة من الصفات التي تجعله يدرك نفسه باعتباره شخصاً متفرداً ومختلفاً في بنائه النفسي عن الآخرين مثل القيم والاتجاهات والمهارات وخصائص الشخصية والعلاقات التفاعلية والوضع الاجتماعي والمكانة والكفاءة الذاتية والمهنة.....إلخ.

(ب) بعد القيمة Value dimension of Identity

وهنا يفترض أن كل عنصر لبعد المحتوى الخاص بالهوية يكون له قيمة مدركة أو مرتبطة به سواء كان إيجابياً أو سلبياً، وتمنح هذه القيمة أو الأهمية وفقاً للمعتقدات والقيم الاجتماعية التي تم استدماجها في البناء القيمي للفرد عبر عملية التفاعل أو التنشئة الاجتماعية. ومن المفترض أن القيمة المعزوة لخصائص ذاتية محددة مثل: النوع والدين والأسرة والمهنة....إلخ، تعتبر موضوعاً لتنقيح مستمر وفقاً للظروف الاجتماعية ومدركات الآخرين للمرء. ويعني ذلك أن التقييم الشامل لهوية الفرد في حالة تغير مستمر.

بناء الهوية وتكوينها:

تتكون الهوية الاجتماعية من عناصر الشخصية التي يتمتع بها الإنسان التي تأتي عادة من المجموعات التي ينتمي إليها سواء كان ذلك فيما يتعلق بالعمر، أو الجنس أو الجنسية أو الوضع الاجتماعي. فالهوية الاجتماعية تحدد الطريقة التي يتبعها الفرد في التصرف والقيادة، وهوية الفرد الاجتماعية تؤثر في نظرة الآخرين إليه. ويرى أكريت Akrit ولورين Lauren أن الهوية الاجتماعية اتحاد مجموعة من الجوانب التي تشكل ذات الفرد، وأن بعض جوانب الهوية الاجتماعية ظاهر، بينما بعضها الآخر خفي. ومن هنا فإن الهوية الاجتماعية تحدد الطريقة التي يستجيب بها الفرد مع الآخرين والطريقة التي يستجيب بها الآخرين مع الفرد، وبمعنى آخر أن الهوية الاجتماعية عملية تبادلية بين الفرد والآخرين، كما أن الهوية الاجتماعية تشير إلى طريقة الفرد في التفكير في ذاته وفي الآخرين بالاعتماد على جماعته التي ينتمي إليها(الطبيب، ٢٠١١: ٥٤٠).

ويرى "العيد" أن هناك تصوران للهوية الاجتماعية(العيد، ٢٠١٤: ١٨-١٩):

١. **التصور الثابت الاستاتيكي للهوية الاجتماعية:** الذي يرى أن الهوية الاجتماعية، عبارة عن شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي، في فترة زمنية معينة، أو نموذج اجتماعي معين، وأن الحاضر ما هو إلا محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه.

٢. **التصور التاريخي والديناميكي للهوية الاجتماعية:** الذي يرى أن الهوية الاجتماعية شيء يتم اكتسابه وتعديله باستمرار، وليس أبداً ماهية ثابتة، أي إن الهوية قابلة للتحول والتطور، ويمكن النظر إلى الهوية في صورتها الديناميكية على أنها مجموعة من المقررات الجماعية التي يتبناها مجتمع ما، في زمن محدد للتعبير عن القيم الجوهرية (العقائدية) والاجتماعية والجمالية والاقتصادية والتكنولوجية والتي تشكل في مجموعها صورة متكاملة عن ثقافة هذا المجتمع.

إجمالاً، تمثل الهوية الخصوصية التي تميز جماعة بشرية عن غيرها: كالعيش المشترك، العقيدة، اللغة، التاريخ والمصير المشترك. ومن هنا فإن الهوية تحمل دلالتها من المحددات الأساسية لثقافة الأمة، التي عبر عنها مونتسكيو بـــ: "روح الأمة"؛ لأنها تمثل رمز وحدتها واستمراريتها. بحيث تتفاعل عناصر هذه الهوية ضمن هوية مركزة أو أرضية مرجعية تتحدد وفق المرجعيين التاليين(حامد، ٢٠١٣: ١٢٩-١٣٠):

- **الثقافة:** إن الثقافة هي التي تمكن الفرد من التكيف والتوافق مع الجماعات الاجتماعية وتحقيق ذاته في إطار الجماعة والمؤسسات المجتمعية.

- **الوطنية:** تعبر الدولة الحديثة عما يسمى "بالهوية الوطنية" كأرضية مرجعية تشمل كل السمات الثقافية للأمة، وتصبح بالتالي إحدى الدلالات الأساسية المحددة لهوية شعب يعيش ضمن إقليم جغرافي محدد، إذ أصبح

مفهوم المواطنة من رموز وحدة واستقرار الأمة والتي بإمكانها أن تستوعب كل الثقافات الفرعية.

وضمن هذا السياق تعرف هوية أي أمة بمجموع الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يعرفون ويميزون بصفاتهم تلك عن سواهم من أفراد الأمم الأخرى.

ومن استقراء أدبيات مصطلح الهوية، نجد أن هذا الأخير يحمل مضامين متعددة، يمكن التعبير عنها أو تجسيدها أو اختزالها من خلال الآتي(غندير، ٢٠١١: ٦١٥):

١.المكون الاجتماعي:

من حيث الطبقة والمكانة والوظيفة، أو عناصر المكون البيولوجي المكون من العرق أو اللون أو الدم أو الجنس(النوع). ويمكن التعبير عن الهوية بطريق الانتماء والتبعية والعضوية الإثنية أو القبلية أو العائلة أو الأسرة أو المولد.

٢. المكون الثقافي:

من حيث الدين أو اللغة أو العادات والتقاليد والعرف أو القيم الاجتماعية المشتركة أو الملبس أو وسائل الإنتاج أو طرائق الأكل والشرب

أو نظام أسلوب الإدارة والتنظيم الهيكلي للقوة والسلطة والقانون المنظم، والمعتقدات الحسية المعنوية، والرموز.

٣. المكون السياسي:

من حيث الدولة الوطنية أو القومية، ونظام الحكم، وشكل الدولة ونظام الإدارة، والسيطرة على جهاز إدارة الدولة، أو المواطنة والجنسية، أو البناء الدستوري والقانوني فيها، أو الأيديولوجيا الموجهة للبناء السياسي.

ومن خلال الوصف السابق لتكوين الهوية، يلاحظ أنها عملية ديناميكية معقدة فيها يسأل الشباب أنفسهم من أنا؟(Who I am?) ، ماذا أحب حقيقة؟(What do I really like?)، وماذا أريد أن أكون؟ (What do I want to be?) . وبكلمات أخرى يبحثون عن تأسيس ذات واضحة حقيقية. ويؤمن إريكسون بأن أكبر مهمة شاقة يجابهها الشباب هي تطوير الشعور والإحساس بالهوية، ويجد الإجابة على الأسئلة السابقة، ويضيف التراث النظري والإمبريقي عدة أسئلة في هذا الجانب هي(الشيخ، ٢٠٠٩: ٨٥):

- من أنا، ومن أكون بالنسبة لهذا المجتمع الذي أعيش فيه؟
- ما المهنة أو الوظيفة التي أرغب أن أحصل عليها بعد أن أكبر وأنضج؟
- ما القيم والمعتقدات التي تنظم وتقود مسيرتي؟
- ما النمط العام للحياة الذي أفضله على غيره؟

– ما طبيعة الجماعة التي أفضل أن أنتمي إليها وأتعامل معها؟

مفهوم الشباب وخصائصهم الاجتماعية:

تعني كلمة الشباب لغة ــ كما وردت في القواميس العربية ومنها لسان العرب لابن منظور ــ الفتوة والفتاء، بمعنى: الحيوية والقوة والديناميكية. والمعنى ذاته ورد في قواميس اللغة الإنجليزية، فكلمة youth تعني: أول الشيء، بمعنى أنه حيوياً. إذاً فالمعنى اللغوي للشباب هو البروز والنماء، وتوقد الإمكانات على اختلافها. وهو معنى أقرب ما يكون من حيث قدرته التعبيرية عن طاقات الشباب وحيويتهم وخروجهم إلى الدنيا(حجازي، ٢٠٠٨: ١٥).

أما اصطلاحاً، فهناك أكثر من اتجاه لتعريف الشباب، ومنها الاتجاه البيولوجي الذي يرى أن مرحلة الشباب تتحدد زمنياً وعمرياً من سن ١٥ – ٢٤ سنة(الطراح، ٢٠٠٣: ٢٠)، على أساس أن تلك الفترة الزمنية تشهد اكتمال النمو جسمياً وعقلياً، أما الاتجاه السيكولوجي فيرى أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى، بدأ من سن البلوغ وانتهاءً بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار. وعلى هذا الأساس يحددّ علماء النفس مفهوم الشباب بأنّه فترة عمرية تحدث تغيراً كمياً وكيفياً في نمو شخصية الفرد وتكوينه. ويرى فرويد في بداية الشباب المرحلة الأخيرة من عملية النموّ النفسي الجنسي ويسميها المرحلة التناسلية، وتتميز بملامح ارتقائية هامة تتحولّ من النرجسية المفرطة إلي نمو الميول الجنسية والاصطدام بالواقع، وتتخللّها فترات من القلق تسهم بطريقة أو

بأخرى في تشكيل الهوية(فرويد، ١٩٩٨: ٢٥). إلا أنّ "بورديو Bourdieu" فقد أقرّ عكس هذا السياق تماماً، حيث يعتبر أنّ "هنالك اتجاه عام في علم الاجتماع يعتبر الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية حدودا اعتباطية، فنحن لانعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة، مثلما لا يمكننا أن نقدرّ أين ينتهي الفقر ليبدأ الثراء" (Bourdieu,١٩٨٤;١٤٣). ومن ثم يرى الاتجاه الاجتماعي أن الشباب حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً.

ويجرى الحديث عن الناشئة والشباب عادة في الدراسات والندوات وكأنهم كتلة واحدة انطلاقاً من عامل السن أساساً. ويجرى تعميم النتائج عليهم جميعاً على حد سواء، مما يمثل خطأ منهجياً لابد من تجاوزه. ويرى حجازي "أن الشباب الخليجي يتوزع في أربع شرائح على الأقل، لكل منها خصائصها وتوجهاتها وسلوكياتها وقضاياها"(حجازي، ٢٠١١: ١٥). مما يحتاج معالجة نظرية وعملية خاصة بكل من هذه الشرائح، وقد أوجز هذه الخصائص الاجتماعية لهذه الفئات على النحو التالي(حجازي، ٢٠٠٨: ٢٠-٢٤):

(١) فئة الشباب النخبة:

وهي الفئة الأكثر انغراساً اجتماعياً وحياتياً من كلا الجنسين. تحظى برعاية أسرية عالية، وبدرجة متميزة من التوجيه والتربية والتدريب والإعداد للمستقبل، تتعلم في مدارس وجامعات النخبة، ذات شروط القبول

العالية والتعليم المتميز، حيث تحظى بالرعاية الفردية، وهي بالتالي الفئة الأكثر تميزاً وتكيفاً مدرسياً وجامعياً، والأكثر انغراساً اجتماعياً. إذ إنها الفئة التي حظيت بفرصة بناء هوية النجاح والمفهوم الإيجابي عن الذات والصحة النفسية. إنها الفئة التي تتوجه إلى المستقبل وبناء مكانة اجتماعية ومهنية لائقة، قائمة على الجهد والنمو الذاتي. وهي تحظى خلال فترة التكوين بأفضل الفرص الاجتماعية والعاطفية والعلائقية، وتنمية مختلف المهارات وخصوصاً الاجتماعية والمهنية, إنها تدخل سوق العمل مبكراً؛ لأن إعدادها العلمي وظروفها الأسرية والاجتماعية توفر لها فرصاً مهنية مجزية، تكرس تفوقها التحصيلي والمعرفي. ولذلك سرعان ما تصل إلى مستويات قيادية، توفر لها إمكانات بناء مكانة اجتماعية مرموقة. إنها فئة ما فوق أزمات الشباب بالمعنى الشائع، وهي فئة منتمية إلى الأمة ومنتمية للوطن ولو أنها لها تحدياتها الكبيرة.

(٢) فئة الشباب المحظي:

إنها الفئة المترفة التي ربيت على التراخي في الضبط والمحاسبة وإغداق الأعطيات المادية، مع تدني درجة الرعاية النفسية بشكل ملفت. هي لم تتعلم معنى الجهد، ولم تتكون لديها الحاجة لبناء هوية نجاح مهني مستقبلي. تعيش من خلال الترف في بحث دائب عن الملذات الآنية والاستهلاك المفرط. إنها الفئة التي تعيش في الفراغ الوجودي والعاطفي الذي تملؤه بالاستهلاك، والاستعراض والبحث عن المتع الآنية، في حالة من عدم تمثل مفهوم الالتزام والقانون والمسئولية، وتتميز بانتمائها العائلي الكبير.

(٣) الفئة الطامحة إلى بناء حياة كريمة:

وتشكل شريحة هامة من الشباب العربي والخليجي راهناً. تسعى هذه الفئة إلى الارتقاء الاجتماعي والحياتي من خلال الدراسة والنجاح فيها، وهي تجد في الدراسة، وتبني أمالاً كباراً على التخرج، كي تحدث النقلة النوعية في حياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تأتي في جلها من الأوساط المتواضعة اقتصادياً، والشرائح الوسطى. هذه هي الفئة التي تشكل الجمهور الأكبر للتعليم الرسمي، وطلاب الجامعات الوطنية، وبالتالي فهي الفئة التي تشكل منها معظم عينات الدراسات حول الشباب والتعليم. وتبرز المشكلة لدى هذه الفئة من عدة عوامل: يتمثل أولها في قصور التأسيس العلمي والمعرفي المتين في مدارس التعليم العام. وهنا قد تحبط طموحاتها في القبول في الجامعات الوطنية ذات التعليم المجاني أو شبه المجاني؛ نظراً لانحسار أعداد المقبولين في هذه الجامعات، وتدني فرصه. نحن إزاء فئة تشعر بالغبن والتهميش وهدر إمكاناتها وكفاءتها وحقوقها يتصعد مع تزايد الأزمة التي تعيشها. وتكون الاستجابة إما استسلام لليأس والاكتئاب، أو أمل في الهجرة وتغيير المصير، أو الوقوع في حالة خطر الاستقطاب من قبل الحركات الأصولية. نحن هنا إزاء الشريحة التي تشكل الكتلة الشبابية الرئيسة لما يسمى بأزمات الشباب. كذلك تتميز هذه الفئة بالانتماء للدين وتحل الهوية الدينية محل الهوية الوطنية، وهذه الفئة مهيئة للارتماء في أحضان القيادات الدينية المسيسة والتي تتصارع أحياناً مع السلطة.

(٤) فئة الشباب المهمش (شباب الظل)

إنها فئة الشباب الذي لم يذهب بعيداً في الدراسة؛ بسبب التسرب في أواخر الابتدائي أو خلال المرحلة الإعدادية، من الأوساط الشعبية الفقيرة

أو الأوساط الريفية والقبلية التي تتدنى فيها الخدمات التربوية، وهي فئة لا يتم تأهيلها عادة بشكل متين للدخول إلى سوق العمل. ولذلك فهي تمارس أعمالاً حرفية أو أعمال ارتزاق غير متخصصة أو أعمالاً يدوية، مع إمكانية التذبذب ما بين البطالة والعمل الموسمي والعمل المنتظم. وقد تدخل هذه الشريحة العمل مبكراً جداً وبدون إعداد ملائم للمساعدة في إعالة الأسرة. إنها الشريحة التي لم تعرف معنى الشباب، ولم تتوفر لها من خبراته إلا القليل؛ لأنها تعبر من الطفولة إلى العمل مباشرة، كما أنها الشريحة التي تتعرض لأخطار عمالة الأطفال المعروفة.

المحور الثالث- الإطار النظري والدراسات السابقة:

التوجه النظري:

(أ) التحليل السوسيولوجي لمفهوم الهوية:

أشار "كلود دوبار" (Claud Dubar) إلى أن ظهور مفهوم الهوية في مجال علم الاجتماع، يعد أمراً جديداً نسبياً، وقد جاء استعماله في هذا المجال, حسب "دوبار" مع صدور مؤلف "سانسوليو" (سنة ١٩٧٧). ويضيف "دوبار" أن تعريف هذا المفهوم تعترضه صعوبات كبيرة في كل العلوم الاجتماعية وفي ميادين أخرى. ومن هنا فإنه من الصعب إذاً، في نظره، بل ومن المستحيل إعطاء تعريف مسبق لهذا المفهوم إلا إذا اخترنا الإشارة إلى ما لا يعنيه وليس إلى ما يشير إليه. ومع ذلك فان "دوبار" يلاحظ أن معظم العلماء يستعملونه كمؤشر للانتماء إلى كيان اجتماعي، مجموعة أو

فئة، والذي يسمح بتعريف الأفراد من طرف الآخرين وتعريف لأنفسهم في مقابل الاخرين. من هنا، يؤكد " دوبار" وهو أمر في غاية الأهمية، أن هويات الأفراد، على الأقل في المجتمعات الصناعية، متعددة بتعدد المجموعات التي ينتمون إليها (مراتي، ٢٠٠٩: ١٧١).

عموماً يرى "مانويل كاستلز" أن الهوية يمكن أن تبرز كنتيجة للمواقف الثلاثة الرئيسة الآتية(النجار، ٢٠١٣: ١١٢):

- قد تأتي كنتيجة لمواجهة مؤثرات أو إجراءات تشعر الجماعة بحاجتها إلى قدر من الحماية والانعزال كتعبير عن استقلاليتها الثقافية والاجتماعية أو الدينية.
- قد تأتي دفاعية، ووظيفتها أن تمثّل بالنسبة إلى أعضائها ملجأً وفضاءً للتساند والتعاضد في مواجهة عالم الخارج، ولربما أحياناً الداخل.
- قد تأتي كتعبير عن قدر من البناء الثقافي الذي ينتظم فيه أفراد الجماعة حول مجموعة من القيم، يمثّل اعتقاد أفراد المجموعة بها وإيمانهم بمسلماتها علامة فارقة للتعبير عن الذات وتميّزها من الآخر المختلف.

(ب) الاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة وتفسير إشكالية الهوية وتشكلها:

يجرى في الوقت الراهن نقاش حيوي بين النظريات الاجتماعية بشأن "الهوية"، ويدور النقاش أساساً حول فكرة مفادها أن الهوية القديمة التي شكلت لفترة طويلة قاعدة لاستقرار الفضاء الاجتماعي، هي الآن في طريقها إلى الزوال، الأمر الذي يستولد هويات جديدة ويجعل الفرد المعاصر، بصفته ذاتاً موحدة، في حالة من التفتت. ويعتبر الدارسون أن ما يسمونه "بإشكالية الهوية" جزء من عملية تغيير أشمل تقتلع البنى والصيرورات المحورية للمجتمعات الحديثة من مكانها، وتضعف الأطر التي أعطت الأفراد نقاط ارتكاز ثابتة في المجال الاجتماعي(هول، ٢٠٠٨: ١٣٧).
فمن خلال التفاعلات تبرز الهويات، الفئات والتصنيفات أو الترتيبات الاجتماعية، ونجد من بين أولئك الباحثين المعاصرين الذين ساهموا مساهمة جيدة وجديدة في اقتراحهم لعدد من المواضيع الخاصة بدراسة الهوية – مواضيع جديدة – واقترابات معاصرة، نجد كلود دوبار الذي يقول إن "الهوية الاجتماعية ليست عملية "نقل" من جيل إلى جيل، بل تبنى الهوية من طرف كل جيل، وذلك على أساس ما توارثه الجيل الحالي من فئات ومواقف من الجيل السابق، ولكن عملية البناء تتم كذلك عن طريق تلك الاستراتيجيات الهوياتية المنشورة عبر المؤسسات التي يمر بها الأفراد والتي يساهم هؤلاء في تغييرها بصفة حقيقيّة(حمدوش، ٢٠١٣: ١٠٤).

إن ما يريد (كلود دوبار) الإشارة إليه، هنا هو الحديث عن تلك "الهويات الصاعدة" والتي تمس فئة الشباب خاصة، هذه الهويات التي لا يمكن التفاوض بشأنها داخل الأسرة. ويعتبر موضوع الهوية موضوعاً ذا صلة كبيرة بمسألة العلاقات الاجتماعية وفي مجتمع يعرف تحولات كبيرة وسريعة كالمجتمع الخليجي، نجد أن هذه العلاقات الاجتماعية تبقى حبيسة للضغوطات المحلية الداخلية وللتعليلات والتبريرات المتعارضة والمتناقضة. مما يجعل من هذين العنصرين أو "المنطقين" عاملي وعنصريّ تثبيت لتلك العلاقات الاجتماعية، وفي الوقت نفسه عوامل إضعافها وهشاشتها. وبالتالي يجد الفرد نفسه خاصة الفئة التي تعتبر أكثر هشاشة في المجتمع ألا وهي فئة الشباب، داخل سياق يحاول من خلاله تسيير تلك التناقضات والمفارقات، والبحث في الوقت نفسه عن الإجماع والتوافق. إن الشيء الذي يربط الأفراد فيما بينهم، هو عبارة عن نسيج ضعيف من العلاقات وهزيل في الوقت نفسه وصعب ومعقد. ولا يمكن تخيل علاقة أو رباط دون إعادة النظر فيها خلال عمليات التفاعل الاجتماعي. وضمن هذا السياق البنائي للذات وللآخر، تبرز هويات (بصيغة الجمع) واختلافات. وتشكل الهوية العنصر الأساسي لمسألة التواصل الاجتماعي ومنه العلاقات الاجتماعية. إن العلاقات الاجتماعية التي تقام وتنشأ على مستوى أو آخر بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، إنما هي تجسيد وتكريس لعلاقات الهيمنة والسيطرة التي نجد جذورها في المجتمع. ومن هذا المنطلق يرى (كلود دوبار) بأن "الهوية ما هي إلا نتيجة في الوقت نفسه لتلك العملية المستقرة، الظرفية والمؤقتة،

الفردية والجماعية، الذاتية والموضوعية، البيوغرافية والبنائية لمختلف العمليات التنشؤية والتي تعمل بطريقة موحدة ومشتركة على "بناء" الأفراد وتحديد المؤسسات فأشكال الروابط الاجتماعية ومنه العلاقات الاجتماعية إنما هي نتيجة وناتجة لتلك العملية المستمرة والمتواصلة ولذلك التبادل الذي يتم على مختلف المستويات المنتجة للهوية.

أما (إرفين جوفمان) فيقسم الهوية إلى عدة "فئات" وذلك حسب ما نحمله من صور وأحكام عن "الآخر" وفق متتالية تنازلية: هوية اجتماعية (الحقيقيّة أو الافتراضية)، هوية شخصية وهوية للذات. فالهوية الاجتماعية تبنى على أساس رموز وعلامات اجتماعية توحي بالمواقف، اللغة، اللباس...الخ كإسقاط مؤقت – افتراضي– لذلك الانتماء الاجتماعي الذي سيجسد، وتُؤكد عنه العلاقات المستقبلية. هذه هي إذاً الهوية الاجتماعية التي سوف يتشكل منها الـــ"نحن، و"هم" أو الآخرين. أما الهوية الشخصية يقول (إ.جوفمان) فهي تجمع بين "العلامات والسمات البارزة أو حاملة الهوية، والمزج الوحيد للخصائص البيوغرافية والتي سوف تكوّن جزءاً لا يتجزأ من هذا الفرد، وذلك بالتحديد بواسطة العناصر المكونة لهويته، لكن ما يجب توضيحه هو أنه لا ينبغي أن يفهم بأن هذين النوعين أو النمطين من الهوية هما نوعان متقاطعان وغير متواصلين، بالعكس هما نمطان يتداخلان وبصفة مستمرة ومتواصلة لإنتاج تواصل اجتماعي(حمدوش، ٢٠١٣: ١٠٤).

كذلك يشير (جوفمان) إلى أن الهوية هي تعبير عن الانتماء إلى فئة اجتماعية، سواء كانت مهنية أو إثنية، كما أنها وفي الوقت نفسه تعبير عن الأدوار التي يؤديها الأفراد في وضعيات اجتماعية معينة(مراتي، ٢٠٠٩: ١٦٨).

من هنا يتضح لنا جلياً لماذا ركز التحليل السوسيولوجي كثيراً على تلك التناقضات التي يتخبط فيها الفرد المعاصر من جراء ما تتجاذبه من قوات متناقضة في المجتمع من ما هو منتظر منه كأدوار" والتي تم استدخالها عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، وتلك القيم والظروف الاجتماعية التي تواجهه حالياً في ظل تحولات عولمية.

(ج) نظرية الهوية الاجتماعية:

تقوم معطيات نظرية الهوية الاجتماعية في تحديدها لطبيعة الهوية على افتراض رئيس يتمثل بالإقرار بأهمية عضوية الفرد في الجماعات الاجتماعية المختلفة في تحديد مفهومه لذاته ونوع سلوكه الاجتماعي(دهيل، ٢٠٠٥: ١٤-١٥). وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفروض منها أن الأفراد يسعون لتحقيق هوية اجتماعية خاصة بهم والمحافظة عليها بصورة إيجابية، وأنهم يستمدون هويتهم من عضويتهم في مختلف أنواع الجماعات، وأن الأفراد يدركون هذه العضوية عن طريق التصنيف الاجتماعي،

وأن الهوية الاجتماعية هي المكون الرئيس الذي تتألف منه مجموعة من الهويات منها(الدينية والقومية والثقافية والمهنية والوطنية)(See; Stets, ٢٠٠٠). ويرى الباحثون أن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد في تشكيل هوية الأمة القومية والوطنية، وهي اللغة الأكثر اتصالا بثقافة الشعوب والأقدر على تشكيل هوية الأمة وحملها(الروسان، ٢٠١٤: ٤٢٤-٤٢٥).

وقد أشار "هنري تاجفل" Henri Tajfel إلى أن نظرية الهوية الاجتماعية لها ثلاثة جوانب: الأول: التحليل النفسي للعمليات المعرفية، مثل الدافعية لتحقيق هوية اجتماعية إيجابية، الثاني: التوسع في التحليل من خلال تطبيقات عملية على الجماعات الواقعية، الثالث: العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات(See; Hogg,٢٠٠١). وقد انتهى إلى أن الهوية الشخصية ترتكز على الخصائص الفردية مثل السمات الشخصية، بينما تركز الهوية الاجتماعية على العلاقات الاجتماعية، حيث تبرز الأولى خلال تعامل الأفراد معاً، وتبرز الثانية عندما تتفاعل الجماعات معاً، وهو ما دفع البعض إلى القول إن تلك النظرية تفسر الكثير من أسباب الصراعات بين الجماعات أو الدول. ومن ثم، فإن نظرية الهوية الاجتماعية مزيج من الدافعية والمعرفية لبناء ثلاثة أبعاد، هي: البعد الأول: تتجمع فيه البيئة الاجتماعية على هيئة فئات (فئة الرجال مقابل فئة النساء). البعد الثاني: تحدد فيه الانتماءات الاجتماعية هوية الفرد الاجتماعية كجزء من مفهوم الذات (أي يستمد الفرد تقديره لذاته من خلال هويته الاجتماعية)، البعد الثالث: تظهر فيه الهوية من خلال العلاقة مع الجماعات الأخرى(كريمة، ٢٠١٣: ٨٤).

ومن هنا تعد الهوية الاجتماعية مزيج من الدافعية والمعرفية لبناء ثلاثة أبعاد وهي(الطبيب، ٢٠١١: ٥٤١):

البعد الأول: تتجمع فيه البيئة الاجتماعية على هيئة فئات أو طبقات.

البعد الثاني: تحدد فيه الانتماءات الاجتماعية هوية الفرد الاجتماعية كجزء من مفهوم الذات.

البعد الثالث: تظهر فيه الهوية من خلال العلاقة مع الجماعات الأخرى.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع الهوية الاجتماعية بالدراسة والبحث من قبل النفسيين والاجتماعيين منذ أمد ليس بالقصير. ويعزى الاهتمام في البحث في الهوية إلى جهود إريكسون ومارشيا حول تشكل الهوية ومراحل نموها. حيث تمثل الهوية بعداً من أبعاد مفهوم الفرد لذاته. وقد انتهت دراسات متنوعة إلى أن تعريف الفرد لذاته مشتق في جانب منه من تصرفات الآخرين تجاهه، وفي جانب آخر من إدراكه لتصرفاته. هذا وقد تراوحت جهود الدارسين للهوية في البلاد العربية بين نوعين من الدراسات والبحوث: نظرية فكرية وإمبريقية ميدانية، ويعتمد الباحث في عرض ملخص مختصر للغاية لمضمون الدراسة ونتائجها ذات الصلة الوثيقة بنمط ومكونات وإشكالية الهوية الاجتماعية عند الشباب. ومن أحدث هذه الدراسات، دراسة حيتامة (٢٠١٤) حول: أسئلة الهوية

وتحديات الشباب العربي، والتي استهدفت تسليط الضوء على المخاطر الجدية التي تحيق بالشباب العربي وتهدد تماسكه. ودراسة الروسان (٢٠١٤) حول: اتجاهات الشباب الأردني نحو مكونات الهوية الوطنية، التي استهدفت البحث في مفهوم الهوية الوطنية ومكوناتها من وجهة نظر الشباب الأردني، وخلصت الدراسة إلى أن أبرز مكونات الهوية هو بعدها القطري. ودراسة Andrew (٢٠١٤) حول: الأقلية الشابة والتحول الاجتماعي في أستراليا، والتي أوضحت تأثير التحولات الاجتماعية على انتماءات الشباب ومن ثم هوياتهم الاجتماعية. ودراسة حرات (٢٠١٤) حول: هوية الشباب في خضم ثقافة العولمة، التي أوضحت التأثير غير المحدود للعولمة على هوية الشباب، وخلصت الدراسة إلى أن الشباب يتبنى النموذج الغربي أكثر من ارتباطه بمجتمعه. كذلك دراسة محمد (٢٠١٤) حول: العوامل المؤثرة في اختيار الهوية عند الشباب، والتي بحثت في العوامل المؤثرة في اختيار الهوية عند الطلاب، هذا ونبهت الدراسة إلى خطورة تفاقم ظاهرة الإثنية على الهوية الاجتماعية للشباب. ودراسة العمري (٢٠١٣) حول: إشكالية الهوية التي خلصت إلى أن الشباب العربي يعيش إشكالية حقيقية تتعلق بمدى استيعابه لتحديات وآثار الحضارة المعاصرة وإسقاطاتها المختلفة على الهوية العربية والإسلامية. ودراسة Joel Luis (٢٠١٣) حول: تشكيل الهويات بين الشباب المعاصر، التي اهتمت بتشكيل هويات الشباب في السياقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية. كذلك دراسة Sabri (٢٠١٣) حول: الهوية الاجتماعية والمواقف تجاه السياسة الخارجية، وذلك في ضوء مسح الشباب في تركيا. أيضاً دراسة Merrilees وآخرون (٢٠١٣) حول: سلوكيات

الهوية الاجتماعية والشباب وجنوحهم في سياق العنف السياسي، والتي خلصت إلى أن الشباب الذكور أكثر انجذاباً للجماعات المتطرفة. ودراسة مسرحي (٢٠١٢) حول: أزمة الهوية، التي حاولت السعي إلى توصيف ملامح مقاربة جديدة وفهم جديد للهوية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك خطراً حقيقياً يترصد الشباب العربي في الحفاظ على هويته، ومصدر هذا الخطر هو سطوة العولمة. ودراسة بلغيث (٢٠١١) حول: تمظهرات أزمة الهوية لدى الشباب، والتي خلصت إلى أن الهوية الاجتماعية للشباب في خطر، ومن مؤشرات الخطر التي تواجه المجتمعات العربية والإسلامية انسياق الشباب خلف معطيات الثقافة العالمية. ودراسة علاونة (٢٠١٠) حول: رتب الهوية لدى الشباب الجزائري، التي أظهرت أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير السن على بعض أبعاد الهوية. فضلاً عن دراسة رحومة (٢٠١٠) حول: تنشئة الهويات الفردية عند الشباب عبر الفضاءات الاتصالية والمعلوماتية، والتي سعت إلى تقديم رؤية تحليلية نظرية لكيفية تنشئة الهويات الفردية عند الشباب في ظل انتشار كثيف للفضاءات السيبرانية. دراسة كنعان (٢٠٠٨) حول: الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة، والتي استهدفت تسليط الضوء على المخاطر التي يواجهها الشباب وهوياتهم الثقافية نتيجة تفاعلهم مع متغيرات العولمة. ودراسة Paterson (٢٠٠٨) حول: مجالات الحياة الخاصة والعامة للشباب العربي في كندا: التثاقف والهوية العرقية، والتي استهدفت تسليط الضوء على المجالات التي يشارك فيها الشباب العربي في كندا وتنعكس على هوياتهم الاجتماعية. ودراسة عدلي (٢٠٠٧) حول: الشباب العربي والهوية والعولمة، التي خلصت إلى

أن الشباب العربي يمر بإشكالية هوية متأصلة داخل المجتمعات العربية. ودراسة دخيل (٢٠٠٥) حول: الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية في الذات السعودية، والتي استهدفت اكتشاف مكونات الهوية بين عينة من طلاب المرحلة الثانوية، وخلصت الدراسة أن الهوية الشخصية تفوق في مكوناتها الهوية الاجتماعية.

المحور الرابع- بنـــاء الهويـــة وإشـــكاليتها في دول مجلس التعاون الخليجي:

أهمية الهوية عند الشباب:

تعد الهوية حاجة إنسانية ضرورية؛ ذلك أن أول ما يميز الإنسان عن الحيوان هو نمط احتياجاته الاختصاصية، مما يجعل التعرف عليه بعيداً عن معرفة هذه الاحتياجات أمراً غير ميسور. وأهم هذه الحاجات الحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى الهوية، ذلك أن الإنسان على حد تعبير "إريك فروم" بحاجة إلى الشعور بالامتياز والتمايز عن الغير، فإن فشل في تلبية هذا الشعور عن طريق نبوغه، يسعى لتحقيق هذا المأرب عن طريق التماثل مع غيره من الناس. وهكذا تتبلور شخصية كل إنسان على أساس الفرص والإمكانات التي يوفرها له المجتمع والثقافة. وتتحدد الهوية عند "كاستلز" باعتبارها عملية بناء المعنى على أساس سمة ثقافية مفردة، أو منظومة من السمات الثقافية، والتي تعطي الأسبقية على باقي المصادر المنتجة للمعنى. لكن مع ذلك فالواقع الراهن بحاجة إلى هوية منفتحة على الآخر تتعايش معه تقبل التجديد، دون أن تنجرف أو تقتلع من جذورها، أو

تذوب في الآخر. ذلك أن طبيعة المجتمعات الراهنة تجعل تكوينها متداخلاً بين المحلي والكوكبي، فنحن جزء من هذا العالم نعيش فيه ونتعايش معه مع الاحتفاظ بقيمنا الأصيلة والاستفادة من منتجات الحضارات الأخرى، بما يقوي ثقافتنا ويجذر هويتنا، ويساهم في تجديد حياتنا وتطويرها (بلغيث، ٢٠١١: ٣٥١).

فأثناء مرحلة الشباب يبدأ الفرد بتعزيز هويته، حيث يميل إلى أن يحدد هويته ويتم إعادة تأمل كثير من قيمه وصورة ذاته نتيجة للتحديات التي يواجهها في حياته ويخبر صورة جديدة من إشكالية الهوية. فبينما يتساءل المراهق، من أنا؟ يميل الشاب الراشد للتساؤل، إلى أين أنا ذاهب؟ ومع من؟ وعموماً فإن فترة الشباب والرشد المبكر تعتبر فترة يحسم فيها الفرد تساؤل مفاده كيف يرتبط بالمجتمع؟ حيث يبدأ في تكوين نمط حياته، وغالباً ما تكون في صورة قرارات ثابتة يصعب تعديلها(علاونة، ٢٠١٠: ٦٦).

وترى العديد من الدراسات عن الهوية الاجتماعية أن الفرد يستمد إحساسه بالهوية والانتماء عبر الأسرة، ويشعر بأنه لا يستطيع العيش لوحده، ولابد أن يشترك مع عدد كبير من أفراد الجماعة في عدد من المعطيات والمكونات والأهداف، وينتمي إلى ثقافة مركبة من جملة من المعايير، ويرى أنه في حالة انعدام شعور الفرد بهويته نتيجة لعوامل قد تكون داخلية أو خارجية يتولد لديه ما يطلق عليه إشكالية الهوية والتى تفرز بدورها أزمة وعي، ويتولد عن هذه الأزمة ضياع الهوية نهائياً(الطبيب، ٢٠١١: ٥٣٧). وترى الدراسة أن هذه من أسباب انعدام

شعور الفرد بهويته ــ كما أشارت الدراسات الإمبريقية ــ ويؤدي بدون شك إلى ارتباك أو إشكالية الهوية عند الشباب والمراهقين بصفة خاصة، الأمر الذي يعكس الكثير من المشكلات النفسية والاجتماعية مثل الإحباط والانتحار وإدمان المخدرات والتطرف والإرهاب.

ملامح إشكالية الهوية الاجتماعية عند الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي:

يرى جون توملسون John Tomilson أن الهوية كانت نوعاً من الكنز الاجتماعي الذي تمتلكه الجماعات المحلية، ولكنه شيء هش يحتاج إلى الحماية والحفاظ عليه، بعد أن اكتسحت العولمة العالم، مثل الفيضان. وتظهر ثقافة الشباب في سلوكياتهم واتجاهاتهم وقيمهم ولغتهم وأنماط ملابسهم ومظهرهم. ويرجع البعض التغيرات التي تطال ثقافة الشباب إلى جملة آليات تشكل في مجموعها عوامل انتشار العولمة مثل التقنية العالية الدقة، الفضائيات، الإنترنت، الهجرة، أسواق المال. غير أن الخطورة لا تكمن في الانفتاح المعقلن على ثقافة الآخر، وإنما في الانغماس في هذه الثقافة والانبهار بها إلى درجة تفضيلها على ثقافة مجتمعه. مما يخلق حالة من التناقض البنيوي داخل النسيج الاجتماعي في المجتمع الواحد بفعل ضعف الانسجام بين ثقافة الشباب وثقافة والمجتمع. ولاشك أن هذا هو أحد أهم أهداف العولمة بمنظوماتها المختلفة التي ترمي على المدى البعيد إلى تشكيل سلوك الإنسان وتغيير عاداته وقولبة أفكاره، بما يستجيب لمتطلبات النموذج الاجتماعي الغربي، بكل ما يتضمنه ذلك من اغتراب الشباب العربي المسلم عن ذاته الثقافية واستلابه من أصالته الحضارية. ومع تعمق هذه التناقضات واستدامتها مع توالي الأزمات على المجتمعات العربية،

انعكست هذه الوضعية الحرجة على الشباب العربي الذي بات يشعر بحالات من الاغتراب عن الذات والمجتمع، وأكثر من ذلك يعاني من حالة تخبط ثقافي(بلغيث، ٢٠١١: ٣٥٢).

وهكذا تسود حالة الأنومي Anomie أو اللا معيارية لدى الشباب، وهي حالة غياب المعايير الضابطة للفعل والموجهة للسلوك في الحياة الاجتماعية. وتنحسر قيمة حب الوطن لدى الشباب، فالوطن هو المكان الذي يؤمن الثروة والرفاهية، واستبدال الرموز الوطنية بأخرى عالمية. ويتراجع الاهتمام بالأخلاقيات والتعلق المفرط بالماديات، حيث يشهد الواقع العربي الإسلامي تراجع الكثير من القيم المعنوية. ولأن جيل الشباب نشأ على مفردات جديدة- مفردات عصر العولمة- غير التي نشأ عليها جيل الآباء، مما عمق الهوة بين الجيلين، وصعب فى كثير من الأحيان من مهمة التواصل المنتج بينهما(بلغيث، ٢٠١١: ٣٥٣).

هذا فضلاً عن تراجع دور الدين كمرجعية لسلوكيات الكثير من الشباب: وسيادة تقليعات من التدين المظهري الأجوف بعيداً عن جوهر الدين كالتزام حقيقي في صورة سلوكيات ومعاملات، والإيهام بممارسة الحرية فى كل شيء ولو كان متصادماً مع الدين، والأخلاق، والعادات، والتقاليد، والقيم المتوافق عليها اجتماعياً. وقد أشارت بعض الدراسات إلى انخفاض تأثير مشاهدة الفضائيات والإنترنت على زيادة التمسك بالدين، لاسيما مع كثرة الفضائيات التي تروج صراحة للانحلال والفساد، فضلاً عن أن الكثير من الشباب يعترفون أنهم أصبحوا ينشغلون عن الصلاة بفعل متابعة الفضائيات أو الجلوس أمام الإنترنت، ناهيك عن أن متابعة هذه

الوسائل كانت سبباً في الإدمان على المخدرات والجنس، وهي كلها من خوارج الالتزام الديني لدى الشباب (بلغيث، ٢٠١١: ٣٥٣).

إن الشباب يجدون في هذا الإدمان عالماً بديلاً عن العالم الذي منع عليهم. يستغرقون في هذا العالم الافتراضي الذي يحمل الإثارة ومتعة المغامرة، والإحساس بالحرية والقدرة على التعبير دون مساءلة. إلا أنه عالم افتراضي يمنع التمرس بتجارب العالم الواقعي، كما أنه يؤثر على دراستهم وتوافقهم العاطفي والسلوكي(حجازي، ٢٠٠٨: ٣٩).

ويمكننا تشخيص إشكالية الهوية لدى الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي للأسباب الآتية(انظر: حجازي، ٢٠١١، حجازي، ٢٠٠٨، عليوة، ٢٠٠٢، على، ٢٠١٠):

سرعة التغير:

فالعالم بصفة عامة يتغير بسرعة كبيرة، والتغير صار يشمل كل مناحي الحياة، ومن ثم فإن الشباب أصيب بحالة من التخبط والتشتت، وعدم القدرة على التكيف مع المتغيرات المتلاحقة على مستوى العالم.

التحديث:

لا شك أن الشباب يعاني من اهتزاز الهوية؛ نتيجة التحديث والتغير الضخم الشامل في العالم كله حوله، فلم يعد في مقدور أي جماعة أن

تكون بمنأى عن هذه التطورات، الأمر الذي يتطلب القدرة على التعامل بنجاح في مجتمع شديد التغير تكنولوجياً واقتصادياً واجتماعياً.

التشتت النفسي:

لا شك أن الصراع بين الهوية القومية أو الوطنية وبين الحضارة الحديثة وقبول أو عدم قبول تقويم الحضارة الغربية للحضارة الوطنية وقيمها ورموزها وطريقة حياة الشعب قد أدى إلى تنازع الهويات الوطنية والعرقية والطائفية والعالمية لدى الشباب.

الصراع والتمرد والرفض:

يعاني الشباب من مشاعر الألم، والقلق، والخوف، والخجل، وعدم الثقة، وقلة الإنتاج، والمشاعر الاكتئابية، وانعدام الأمن النفسي، والرفض لكل ما حوله مما يؤدي إلى اضطراب التوزان النفسي لهم، وعجز في اختيار المهنة، وعدم وجود هدف في الحياة، وبالقصور والغربة، فضلاً عن البحث عن الهوية السلبية المضادة للهوية التى حدد خطوطها الوالدان أو جماعة الأقران، وعدم الاستقرار على هوية خاصة بالعمل. وبالتالي تصبح مرحلة الرشد صعبة جداً، والألفة الحقيقية مستحيلة تقريباً والعلاقات طويلة المدى غير محتملة(الجاف، ٢٠١٢: ٢٩).

ووجد أن معظم الشباب يكونون في حالة اضطراب فيما يتعلق بتحقيق الهوية، وتوصلت الدراسات والبحوث في هذا الصدد إلى أن المهددات التي تكون ذات دخل في اضطراب الهوية إما تكون داخلية أو خارجية وكالآتي(المعاضيدي، ٢٠٠٤: ٦١):

١. المهددات الخارجية للهوية: فالشاب إذا أحس بأنه غير مقبول، وأن الآخرين لا يؤيدونه فيما يقول ويفعل يمكن أن يشك بوجوده، وهكذا لا يمكنه تشكيل إحساس ثابت بالذات.

٢. المهددات الداخلية للهوية: وتتعلق بإحساس الشاب بكيانه وما يرغب أن يكون، إذ من الممكن أن يهدد من خلال بعض خبراته الخاصة، فالشاب الذي يعتقد بكفاءته وذكائه يكون مهدداً عند إدراكه أنه لا يستطيع اجتياز الاختبار مثلاً.

الاغتراب الاجتماعي والنفسي:

يُعتبر الاغتراب الاجتماعي والنفسي تحدياً يواجه مجتمع الشباب وهويتهم الاجتماعية؛ نتيجة لتعقد الحياة وسرعة إيقاعها؛ مما نتج عنه افتقاد الأمن والتواصل مع الآخرين وتضاؤل فرص التعبير وتحقيق الذات، وما يرتبط ذلك من شعور بالوحدة أو الخوف وعدم الإحساس بتكامل الشخصية. وغالباً ما يحاول الشباب التعبير عن أوضاعهم بأي شكل من الأشكال التي قد تكون في مظاهر العنف والتمرد أو التخريب أو الانغلاق على الذات.

مؤسسات التنشئة الاجتماعية وبناء الهوية الشبابية:

تعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية وسائل قوية لبناء ونحت الهوية الاجتماعية. وهي بالتالي كأنها تقوم بتحديد ما ينتظره المجتمع من هذا الشاب، أي كأنها تملي علينا ما هي الصورة التي يجب أن تكون عليها هوية الشباب. بعبارة أخرى، فما على الشاب إلا تأدية وتجسيد ما تم رسمه وتسطيره من تاريخ اجتماعي هُيِّئَ وأُعدّ من طرف هذه المؤسسات. ومن ثم فإن الهوية الاجتماعية ما هي إلا ثمرة لذلك البناء والنحت المؤسساتي. أي لكي نصل لفهم كل معالم الهوية الاجتماعية للشباب، ما علينا إلا القيام بوصف لتلك البيئة الاجتماعية التي يتواجد بها ذلك الشباب. وهنا يمكن الاستفادة بمفهوم بورديو "للعادة المكتسبة أو الطباعيّة (Habitus) "وكما وظفها هذا الأخير في هذا المجال أي هي –الطباعيّة– ذلك النمط الذي يدمج ويحمل في طياته تلك الشروط والاحتمالات سواء منها الاجتماعية أو الفردية للهوية الشخصية. حقيقة إن مفهوم العادة المكتسبة لبورديو يمثل إطاراً نظرياً لا يستهان به لدراسة الرباط الاجتماعي بصفة عامة، وبناء الذات أو الهوية بصفة خاصة؛ لأن هذه الأخيرة خلال عملية البناء إنما "توظف وتستثمر مبادئ مستدخلة لطباعة مكتسبة، مولد للحركة والديناميكية كمبدأ مولد ومنتج للممارسات، فإن الطباعية هي عبارة عن نتاج للتشريب واستدخال لتلك الاستعدادات، ويفترض بورديو وجود مسارات وعمليات تعلم كأداة لاستدخال البنى والهياكل الاجتماعية (حمدوش، ٢٠١٣: ١٠٨).

(أ) الأسرة:

إن دور الاســـرة في التنشئة الاجتماعية هو دور متواصل ومتداخل مع مؤســـســـات التنشـــئة الاجتماعية الأخرى في المجتمع، وتتبع الأسر لأســـــاليب وآليات متنوعة لإكساب الفرد مجمل العناصر الثقافية التي تشـــكل هويته الفردية أولا، ومن ثم إدراكه للهوية الاجتماعية للمجتمع الذي ينتمي إليه ثانياً. وتقدم الأســـرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لأفرادها نماذج من الســـلوك الاجتماعي المرغوب به في جميع مجالات الحياة، ذلك السلوك الذي يعكس الهوية الوطنية للمجتمع الذي ينتمي إليه الفرد. وهذا ما يؤكده إعلان لشـــبونة بشـــأن السياسات والبرامج المعنية بالشـــباب لعام ١٩٩٨ حيث يشير إلى "أن للأسرة دور هام تؤديه لإدماج الشباب في المجتمع؛ إذ تتصرف بوصفها وسيلة لمرحلة انتقالية وعاملاً ييســـر التعلم والثقافة، ومصـــدراً لتوفير المساندة العاطفية والاقتصادية، وأداة لنشـــر القيم، ومساهماً في تكوين وتنمية الشابات والشباب ليصبحوا راشدين مسؤولين"(قسم دعم المجتمع، ٢٠١٢: ٩).

وتستهدف الأسرة عبر عملية التنشئة الاجتماعية تنمية صورة الذات لدى الفرد، وإكســـابه عناصر الهوية الاجتماعية، وتوعيته بها، وإدماجه في محيطـــه الثقـــافي والاجتماعي، وإعداده للأدوار الاجتماعية والمهنية المســـتقبلية ليصبح عضو فعال ومواطن صالح في المجتمع الذي ينتمي اليه. وهذا ما يؤكده "بيان الشـــارقة " لعام ٢٠١٠ الصـــادر عن الجمعية العربية للأســـرة عقب الاحتفال بيوم الأسرة العربية والذي يشير إلى أن الأسرة هي حجر الزاوية في التنظيم الاجتماعي، والمصدر الأول للمعرفة

وإعداد الفرد وتكوين شـــخصـــيته وهويته وقيمه وبلورة انتمائه، ويؤكد البيان على ضـــرورة مواكبة الأسرة وتفاعلها مع كافة مظاهر ومضمون الحداثة في الحياة المعاصرة، والاستفادة من " العولمة "وأدواتها ولكن مع الاهتمام بالاحتفاظ بالهوية الوطنية والحضارية وعدم التفريط بأي خاصية أو رمز أو عنصـــر من عناصـــر الشـــخصية الوطنية العربية(قسم دعم المجتمع، ٢٠١٢: ٩-١٠).

ولا يمكننا القول بأن الاسرة الخليجية كـــانت بمعزل عن التغيرات العولمية والتي أثرت وبدرجات متفاوتة سواء على أداء وظائفها الأساسية المتعلقة بالرعايا والتربية والإنجاب، وكذلك الوظيفة المتعلقة بنقل مكونات الهوية الاجتماعية، وتعزيزها. ومن هنا كان من الضروري تأصيل الفهم الإســـلامي للتربية والتنشئة الأسرية. فالأهداف العامة للتربية الإسلامية تتصـــف بأمرين: الأول أنها تبدأ بالفرد وتنتهي بالمجتمع الإنساني عامة، والثاني أنها تبدأ بالدنيا وتنتهي بالآخرة بأســـلوب متكامل متناســـق. وفي المجمل تعني التربية الأســـــرية عموماً التوجيهات التي يقدمها الزوجين للأطفال، وتتميز هذه الأخيرة بالـــــعمومية والاستمرارية. ولا تمر أي مرحلـــة في الحيـــاة الاجتماعية لا يتعرض فيها الأطفال للتأثير التربوي للراشـــدين، من خلال عملية الاتصال بهم. ولا يحدث ذلك التأثير خلال اللحظات القصيرة للاتصال الواعي بينهم عن طريق التعليم فحسب، الذي ينقل من خلاله الراشدون حاصل خبراتهم الحياتية للصغار. ونستنتج من ذلك وجود تربية عرضية، تتميز بالديمـــومة. ويمثل ذلك نموذجاً تربوياً يظهر في أقوالنـــا وأفعالنا التي نقوم بها في إطار الحياة الاجتماعية. هذا النموذج الذي نؤثر بواسطته في عقول أطفالنا بشكل دائم. وتبحث التربية

بذلك داخل الإنســـان وتتوجه إليه، لأنه خلق لتحقيق أهداف معينة خاصة تنظيم المجتمع (التجاني، ٢٠١١: ٨٤٠).

على الجـــانب الآخر، نؤكد دور الأســـرة المحوري في التنشـــئة الاجتماعية وأثرها في تشـــكيل هوية الشباب؛ ذلك لأن الهوية الاجتماعية تمثل مجموعة من المعايير التي تسمح بتعريف فرد أو جماعة معينة على نحو اجتماعي، وهي بالتـــــالي التي تسمح للفرد بالحصول على مكانة خاصة في المجتمع. وبقدر ما توفق الأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى (جمـــــاعة الأقران الروضـــة، المدرســـة، وســـائل الاتصال الجماهيري....إلخ) في الانتقاء السليم والاختيار الأفضل للعناصر الثقافية والاجتمـــاعيـــة اللازمـــة للطفل، بقدر ما توفر له فرص النماء الثقافي والاجتماعي التي تســـاعده على تمثل نمط الحياة السائدة والانصهار في بوتقة المجتمع الذي يحتويه.

(ب) المؤسسات التعليمية:

يساهم التعليم في جميع مراحله بشكل كبير في تشكيل الهوية الاجتماعية، ومـــن ثـــم تنميـــة الهوية وتعزيزها في مراحل التعليم المتقدمة، كما يحتاج تبلور هذا المفهوم لدى الفرد اســـتعداداً فردياً ذهنياً، ومن ثم وسطاً اجتماعياً يعزز هذا المفهوم ويصقله في منطقة جغرافية تمثل الـــوطن له، حيث يكون لهذا الوطن ثقافة وقيم اجتماعية وتاريخ يميزه من غيره من الأمم، وبالتالي فـــإن "عملية تشكيل الهوية لا يمكن أن تبدأ من

فراغ ، فهي دائماً تبنى على مجموعة موجودة مسبقاً من العناصر الرمزية التي تشكل حجر الزاوية للهوية.

ومن هنا تعد المؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات الاجتماعية التي لجأت إليها المجتمعات الحديثة، لتلبية حاجات تربوية وتعليمية عجزت عن تأديتها الأسرة بعد تعقد الحياة، فأصبحت المدرسة مؤسسة اجتماعية متخصصة يلقن فيها الطلاب العلم والمعرفة ونقل الثقافة من جيل إلى جيل. كما تسعى إلى تحقيق نمو الناشئة والشباب جسمياً وعقلياً وانفعالياً وسياسياً واجتماعياً، بما يحقق إعداد الفرد وتنشئته التنشئة الاجتماعية ليكون مواطناً صالحاً معداً للحياة. فالمقررات الدراسية تلعب دوراً محورياً في ترسيخ القيم داخل نفوس الشباب. وهنا يشير "سعد الدين إبراهيم" إلي دور التعليم في تدعيم الهوية بقوله: "من المفترض أن تقوم المدرسة بدور يعتد به في بث وتنمية الوعي والهوية لدي الطفل العربي، ففي رحابها يتعلم الأطفال لغتهم العربية كتابة وقراءة، ويكتسبون قواعدها، ويكتشفون وظائفها التعبيرية، لاسيما من خلال الأناشيد والقصص ودروس القراءة والمواد الاجتماعية التي تدعم الهوية الاجتماعية(إبراهيم، ١٩٨٦).

ولذلك تُعد المناهج التعليمية إحدى الوسائل والأدوات الرئيسية في غرس القيم الوطنية في أذهان الأفراد وعلى رأس هذه القيم الهوية الوطنية، كون العملية التعليمية تهدف إلى غرس القيم التعليمية التي تربط الإنسان بأرضه ودينه وتاريخه وتقوم بإعداد ذهنه وتفكيره بالمعارف المختلفة سواء منها العلمية أو التاريخية أو الجغرافية أو الاجتماعية والوطنية والإنسانية، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مناهج

تُعد لهذا الغرض والمنهج التعليمي في المقدمة منها، كونه يرافق النمو الذهني والعقلي (العزاوي،٢٠٠٩: ٤٧).

ويعلم الجميع ما تعاني هذه المؤسسة (المدرسة) من عوامل الضعف ونواحي القصور سواء أكان ذلك على مستوى المناهج والمقررات الدراسية أم طرائق وأساليب التعليم والتعلم التقليدية، أو على مستوى إعداد المعلم الموسوعي الذي ينبغي أن يكون مؤهلاً لاستيعاب ثقافة العصر والمتغيرات المستحدثة كي ينهض بمسؤوليته في إعداد الطفل، أو يتغلب على مستوى التقصير في تهيئة المستلزمات والمتطلبات التعليمية الضرورية(العزاوي، ٢٠٠٩: ٣).

على الجانب الاخر، يمثل التعليم الجامعي في أي مجتمع من المجتمعات قمة السلم التعليمي، الأمر الذي وفي الوقت نفسه ألقى على عاتق هذا التعليم مسؤوليات كبيرة، ووظائف جمة في سبيل تعزيز الهوية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع. إذ يضع التعليم العالي نفسه في خدمة بناء الشخصية الجامعية لدى الخريج الجامعي.

(ب) الثقافة:

العلاقة بين الثقافة والهوية الاجتماعية وطيدة؛ لأنهما لا تستغنيان عن بعضهما البعض؛ ذلك لأن الثقافة تتضمن العناصر التي تتكون منها الهوية الاجتماعية، وكما قال تايلور عن الثقافة بأنها كل معقد، فهذا ينطبق على الهوية، لأنها تجمع بين عناصر كثيرة مختلفة، مادية وروحية، وتاريخية

ونفسية وغيرها. ونركز هنا على العناصر الثقافية، التي تدخل في تكوين الهوية الاجتماعية، مثل النظام الثقافي للمجتمع. هذا النظام الذي يتكون من الرموز الثقافية، والدين، والأيديولوجيا، وأشكال التعبير المختلفة كالفن والأدب. وكذلك نقاط التقاطع الثقافي التي يتقبلها الفرد والجماعة بطريقة معينة. وتبدأ عملية تعلم الثقافة واكتسابها منذ الميلاد، التي تجعل الأطفال يتشربون معايير الأسرة والمجتمع الذين ولدوا فيه. وخلاصة القول: نرى أن الثقافة تؤثر في التنشئة الاجتماعية للأفراد والجماعات، وتطبع الهوية الاجتماعية للمجتمع؛ لأننا نجد أن المجتمع الذي يتبنى الثقافة الإسلامية، تعكس التنشئة الاجتماعية فيه تلك الثقافة، والمجتمع الذي يتبنى ثقافة علمانية مثلاً تنعكس تلك الثقافة من خلال التنشئة الاجتماعية له (التجاني، ٢٠١١: ٨٤٥).

(ج) وسائل الإعلام:

تمثل وسائل الإعلام مجموعة الوسائل التقنية والمادية والإخبارية والفنية والأدبية والعلمية، المؤدية للاتصال الجمعي بين الناس بشكل مباشر أو غير مباشر، ضمن إطار العملية التثقيفية والإرشادية للمجتمع. وتتمتع هذه الوسائل بأهمية كبيرة في التأثير على الهوية وتوجيهها توجيهاً معيناً. أن الثورة المعلوماتية التي شهدها العصر الحديث في نهاية الألفية الثانية، قد فرضت تقنيات حديثة على الحياة الاجتماعية، مما أثر على تعامل الناس مع بعضهم البعض ومع الطبيعة. وأدت هذه الثورة إلى جعل العالم قرية صغيرة تحت الهيمنة الغربية، مما شكل ضغطاً مباشراً على الهوية القومية،

التي يمكن أن تفقد مميزاتها الثقافية والاجتماعية لصالح الغرب (التجاني، ٢٠١١: ٨٤٦).

المحور الخامس- العولمة الثقافية وانعكاساتها على الهوية الاجتماعية للشباب:

إن الشباب- في الواقع – هو الشريحة التي تستهدف العولمة إعادة صياغتها؛ ولذلك أسباب عديدة. فالشباب يشكلون أغلبية سكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، ثم هم الشريحة الأكثر نشاطاً وحيوية، وهم الأكثر قابلية لإعادة التشكل والأكثر قبولاً وميلاً واستجابة لكل ما هو جديد. كما أضحى الشباب ــ وفقاً لنتائج الكثير من الدراسات الإمبريقية في هذا الصددــ أكثر تمرداً على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؛ نظراً لانجذابهم لكل ما تبثه مواقع التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية بوجه عام.

حيث تعمل العولمة على تهميش الهوية وتدمير وتحطيم الثقافة الوطنية؛ وذلك بسبب محاولتها تحطيم وتدمير كل القوى الممكن أن تقف في وجهها. وفي ظل سقوط التجربة الأممية والاشتراكية التي كانت تقف كجدار في طريق انتشارها كان لابد من اختراع عدو جديد من أجل تسخير القوى الامبريالية لمحاربته وإفساح الطريق أمام مشروعها فكان لابد من تحويل الصراع نحو الثقافات الوطنية والإيديولوجيات الدينية التي كانت السبب الرئيس لتطور المجتمعات ماضياً، ومن أهمها الثقافة العربية والأيديولوجية الإسلامية. فبالرغم من أن العولمة الاقتصادية هي الأساس

والهدف فإن الانعكاسات والامتدادات الاجتماعية والثقافية أصبحت واضحة ولا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها مع التطورات السياسية العالمية من ناحية، وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى، وكانت هذه الامتدادات كجسر يصل قوى العولمة للهدف الاقتصادي المنشود الذي لا يتحقق بأيديولوجيات وهويات قوية تستطيع التأسيس لقوى ذات أخلاقيات رافضة لظاهرة العولمة (باية، ٢٠١١: ٦٥٤-٦٥٥).

إن العولمة ببعدها الثقافي، والذي يعني ثقافة بحدود ثقافية معينة من خلال انتشار الأفكار والمعتقدات والقيم والقناعات وأنماط الحياة والأذواق ذات الصبغة الغربية على الصعيد العالمي، عن طريق الانفتاح بين الثقافات العالمية بفعل وسائل الاتصال الحديثة، والانتقال الحر للأفكار والمعلومات. وفي هذا الصدد أشار الكاتب الأمريكي "صامويل هانتجتون" والمنظر للعولمة الأمريكية في كتابه (صراع الحضارات) إلى أن العالم يتوجه نحو حرب حضارية تكون فيها القيم الثقافية الرمزية هي الحدود الثقافية بين الحضارات، وكل من ينتمي إلى هذه الهوية المكونة من الدين واللغة والتاريخ والتراث الثقافي، فالنقاش حول الهوية قد أصبح سائداً في ساحات النقاش الفكري في العالم في الدول الضعيفة والقوية والمتقدمة (انظر: هانتنجتون،١٩٩٩).

ومما لا شك فيه أن للعولمة الثقافية أثراً كبيراً وواضحاً في الهوية الاجتماعية، وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات الميدانية (See; Ellemers,٢٠٠٢, Benjamin,٢٠١٠, Roccas,٢٠٠٢). فبدلاً من الحدود الثقافية الوطنية والقومية تطرح إيديولوجيا العولمة حدوداً

أخرى غير مرئية ترسمها الشبكة العنكبوتية والقنوات الفضائية بفرض الهيمنة على الأذواق والفكر والسلوك، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على الهوية الاجتماعية لشبابنا الخليجي.

ومن هنا تقود العولمة الثقافية الشباب الخليجي إلى التناقض بين ما يعرفه عن ماضيه وما يشاهده في حاضره، فيشعر بالانهزام أمام الثقافة العالمية التي يجد نفسه عالة عليها لا مساهماً فيها، مما يخلق الشخصية المتناقضة ثقافياً وقيمياً، وربما قاده ذلك إلى الانحراف والإجرام، والمعاناة من المشكلات الاجتماعية والنفسية المتواصلة (بلغيث، ٢٠١١: ٣٥٥).

فقد أصبح شبابنا في عصرنا الحاضر منقاداً لما تقدمه له القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت والهواتف المحمولة من برامج ومحتويات، كما أنه أصبح يقلد كل ما يشاهده عبر هذه الوسائط، من سلوكيات وعادات وتقاليد سواء كانت مفيدة أم مضرة بالنسبة له، وذلك تحت شعار الموضة والتفتح على الآخر ومواكبة تطورات العصر، وما نشاهده اليوم في واقعنا من انحلال للأخلاق وانتشار للجريمة والعنف والمخدرات وتبادل الصور الإباحية بين الشباب خير دليل على مخاطر وسلبيات القنوات الفضائية وشبكة الانترنت والهواتف المحمولة وغيرها من الوسائط الإعلامية الحديثة. وتوفر لنا عدة دراسات خليجية حول الشباب يتضح من معطياتها أن الشباب يدخلون الإنترنت للدردشة وتحميل الأغاني والبحث عن معلومات، وتأتي التسلية في مقدمة الأهداف، والشغل على تعزيز التحصيل الدراسي في مؤخراتها(حجازي، ٢٠١١: ٥٦).

فقد جعلت هذه الوسائط الشاب الخليجي يعيش في عالم لا يدرك ماذا يفعل فيه، حيث جعلته يعيش في عالم خيالي بعيدٍ عن مجتمعه وأسرته، يفكر دوماً في محاولة الوصول إلى هذا العالم المثالي الذي صورته وزرعته له وسائط الإعلام والاتصال في مخيلته، مما ولد لدى شبابنا مرض الإحباط والقنوط واليأس من واقعه المعاش ومحاولة الانسحاب إلى عوالم أخرى بعيدة عن عالمنا المعاش، وربما الانضمام إلى جماعات إرهابية متطرفة(العيد، ٢٠١٤: ١٣).

وفي إطار مسايرة مظاهر العولمة من قبل الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي، وجد هذا الأخير نفسه أسير مظاهر لا تتماشى ومقومات هويته الاجتماعية، إذ يلاحظ عليه ما يلي(بلقاسمي، ٢٠١٢: ٥٠-٥١):

- الاستخدام المفرط والعشوائي للغات غير اللغة الأم كوسيلة للتخاطب والتواصل مع الآخرين، وخاصة الوافدين على المجتمع الخليجي.
- نقص واضح في الروح الوطنية لدى الشباب يتمظهر في عدم إقباله على الرموز الوطنية، وفقدان واضح للثقة في الذات الوطنية.
- طمس واضح لمقومات الشباب الدينية والأخلاقية.
- شيوع ما يسمى بأدب الجنس في أوساط الشباب، من خلال الحصص والأفلام الإباحية التي يتابعها بعضهم على القنوات الفضائية، ما أدى إلى ظهور بعض أشكال الجرائم والانحراف.
- أججت العولمة الثقافية والغزو الإعلامي فكرة العنف ونشر كبير لثقافة العنف في أوساط الشباب، وكأن العنف أصبح ظاهرة عادية وطبيعية، أو أسلوب حياة.

وفي هذا الإطار، يصف "خلدون النقيب" تلك التغيرات التي يشهدها جيل الشباب العربي ويحلل مضامينها السوسيولوجية في دراسة له حول الثورة الصامتة حيث يقول: "إن الجيل الذي يعيش في ظل هذه الثورة الصامتة (التغيرات القيمية في المجتمع) يخضع إلى تأثيرات متناقضة، فهذا الجيل يملك مهارات أفضل للتعامل مع السياسة والقضايا العامة، ولكنه جيل تشكل وعيه وتلونه وسائل الإعلام أو الميديا(النقيب، ١٩٩٣: ١٥).

ومقارنة بالثقافات الوطنية أو الإثنية التي تتميز بالخصوصية والتعبيرية وانتظامها داخل أطر زمنية معينة، وقدرتها على أن تولد بين أهلها خصائص مشتركة كالمشاعر والقيم والذاكرة الجماعية، والإحساس المشترك بهوية تاريخية وقدر واحد، نرى أن الثقافة العالمية ليس لديها القدرة على أن تولد الأفراد إحساساً بهوية تاريخية وقدر مشترك، وينظر إليها كذلك على أنها ثقافة من دون ذاكرة جماعية(خلف، ١٩٩٨: ٦٢). الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الهوية الاجتماعية للشباب، وساهم في تشويه فكرهم ورؤاهم الاجتماعية.

المحور السادس- الشباب الخليجي وتسليع هوياتهم الاجتماعية عبر الثقافة الاستهلاكية:

إن الشباب هم الشريحة الاجتماعية التي تستهدف العولمة إعادة صياغتها؛ وذلك لأن الشباب يشكلون أغلبية سكانية في مجتمعاتنا العربية، من جانب آخر هم الشريحة الأكثر ميلاً إلى ما هو جديد، والتي تقدم لهم ما هو جديد من خلال آليات العولمة. ومن هنا يتعرض الشباب لأشرس

موجة من موجات الاستهداف المباشر من خلال هذه الموجات العالمية، وذلك عبر آليات العولمة المتعددة (سرحان،٢٠١٢: ٤٠٦). فمن ضمن تجليات هذه العولمة سيادة ثقافة الاستهلاك في كافة المجتمعات، والتي توجهت أول ما توجهت للشباب لتروج للموضة وتضخم صورة الشخص الذي يساير الموضه. كما أن العولمة أدت إلى اتساع الآفاق المعرفية والاجتماعية والنفسية أمام الشباب. كل ذلك أتاح لهم فرصة لم تعرفها المجتمعات الإنسانية قبلاً، وهي تغير الاتجاهات والولاءات عدة مرات أثناء دورة الحياة (عدلي، ٢٠٠٧: ٩٤-٩٥).

ومن ثم، فقد صنعت العولمة نمطاً جديداً للاستهلاك لدى مجتمعاتنا العربية، بحيث أدت إلى سرعة تغيير العادات الموروثة في المأكل والملبس والتعامل، كما أن الاستمتاع المادي في الحياة أصبح غاية لكل فرد، وضياع الأخلاق في التعامل بين الأفراد، وفهم خاطئ للحداثة والحضارة (بن حمود،٢٠١٢ :١٨٢). ولاشك أن تلك الثقافة، هي في الأساس تغرس في نفوس الشباب طموحات استهلاكية كبيرة وتخلق في تصوراتهم أحلاماً وردية، وما هي إلا واقع مزيف، ذلك أن الشاب ما يلبث أن يكتشف أن هذا العالم ما هو إلا حلم جميل عندما لا يتمكن في الواقع من الوصول إليه.

كذلك، ساهمت كثافة الاتصالات الإلكترونية وتدفق المعلومات بدون قيود أو حدود إلى جانب عوامل أخرى خلق ما أسماه أولريش بيك "مجتمع المخاطر" ويعني المجتمع الذي عمل فيه نمو المعرفة على خلق حالة من عدم اليقين وترسيخ مفاهيم وقيم الثقافة الاستهلاكية (العجمي، ٢٠١٢:

٩٥٨). ولم تكن منطقة الخليج بمنأى عن تلك التأثيرات المصاحبة لظاهرة العولمة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، والتي كانت بمثابة موجة ثانية من التحولات التي شهدتها المنطقة بعد ثورة النفط التي بدأت معها المجتمعات الخليجية عملية التحديث(سعد، ٢٠١٠: ٣٠٣).

وتقوم ثقافة الاستهلاك في عالمنا المعاصر بإغراق عالم الشباب بكم هائل من المنتجات الموسيقية واللعبية، ومواقع الإنترنت؛ وهو ما يخلق إشباعاً يتجاوز بكثير حاجات الشباب، وبالتالي تساهم هذه السلع بتنوّعها في تشكيل هوية الشباب وتمثلهم لذواتهم. ورغم أن المضامين الإعلانية تزدحم برسائل وتصوّرات متضاربة حول "حقيقة" الشباب، وميل الرسائل الظاهرة للإعلانات إلى تثمين فئة المراهقين وما قبل المراهقين، عبر تأكيد استقلالية شخصياتهم، وقدرتهم على التمييز، ومعرفتهم بالوسائط الإعلامية، وسلوكهم الاستهلاكي المرح، فإن البعد غير الظاهر في هذا السرد التثميني، يكمن في التلاعب بفئة الشباب وتحفيزها ودفعها إلى شراء منتجات قد لا تكون في حاجة إليها، وبالتالي فإنها تساهم في بناء عوالمهم وتمثلهم لذواتهم(See; Croghan, ٢٠٠٦). ويؤكّد أحد الباحثين هذا البعد، معتبراً أن "قيمة الشباب في المجتمع المعاصر تكمن بالتحديد في دورهم كمستهلكين. ولذلك، فإن النمذجات الميتا – لغوية والتوصيفات المشوّهة التي تقدّمها الوسائط الإعلامية المطبوعة يمكن قراءتها كجهد مكثف لتحضير فئة الشباب للاستهلاك، باعتبارهم فاعلين وأهدافاً في الوقت نفسه. من هذا المنطلق، تعمل الوسائط الإعلامية والقائمون على التسويق على المبالغة في تفرّد ثقافة الشباب، وذلك بهدف تمييز الشباب كمصدر ثمين وسوق مربحة (رابح، ٢٠١٢: ١٠٠–١٠١).

وهذه النزعة الاستهلاكية تُعدُّ عاملاً معوقًا للتنشئة الاستهلاكية السوية التي تقوم بها الأسرة والمدرسة والمجتمع، ومن ثم عملية التنمية الاجتماعية. إذ تنتشر الثقافة الاستهلاكية في المجتمعات الخليجية وتبرز الكسب المادي المباشر كعامل أساس في تقدير الأشخاص، وتقارن – دائماً – بين الإمكانات المادية والطموحات الاستهلاكية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى اهتزازات عميقة في الشخصية السَّوِيَّة للشباب في المجتمع (الرماني، ٢٠١٢: ١١).

ومن ثم يمكن القول إن الثقافات المحلية والقومية تتعرض لهجوم شرس بهدف إفراغها من مضمونها الإنساني، وتوجيهها نحو الثقافة الاستهلاكية العالمية لمرحلة ما بعد الحداثة كي تتحول إلى رافد تابع لها، كما أن ثمة تراجعاً واضحاً الآن للثقافات الاستهلاكية التي سيطرت على التاريخ الثقافي العالمي طوال مئات السنين. ويلاحظ اليوم أن الثقافة السائدة هي الثقافة التي تنتجها وتنشرها المؤسسات الثقافية الاحتكارية العملاقة (مرتضى،٢٠١١: ٤٠٦).

المحور السابع– الهوية الاجتماعية والمواطنة: دور الأسرة والمدرسة والمجتمع:

توصف المواطنة بأنها من أشد أنماط العضوية اكتمالاً في الدولة الحديثة. ويعدها البعض رابطة تنشأ من علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن البلد، وبما تمنحه من حقوق كحق التصويت وحق تولي

المناصب العامة في الدولة. وهذا التحديد لمفهوم المواطنة وارتباطه بمفهوم المدنية ومفاهيم السياسة العقلية والوضعية للحكم تم اعتماده من قبل الحضارة الغربية في تطورها الحديث عندما اعتمدت الترابط القائم بين الفرد ووجود إقليمي معين كأساس للعضوية فيها. مع استثناء من لا ينطبق عليه هذا الشرط من حقوق المواطنة الكاملة. على هذا تكون المواطنة من المفاهيم الحضارية التي أفرزها الفكر الحديث من خلال النتاج الفكري للإنسان الذي هو عماد وأساس هذا المفهوم ومن خلال تراكم المنجزات الحضارية في الجانب العملي والتطبيقي التي حولت المفاهيم المجردة إلى نظرية عمل. وتكللت هذه النظريات بمنجزات حين ساهمت في رفع شأن الإنسان وجعلته قيمة عليا. وأصبح هو معيار الحضارة بعد أن غاب وغيب لفترات طويلة وتحت مسميات ودواع عدة (الخزعلي، ٢٠٠٩: ٦٧).

وفي قاموس علم الاجتماع تعرف المواطنة بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة (زعزوع، ٢٠١٣: ١٦٥). كما تعرف المواطنة بأنها انتماء الإنسان إلى الدولة التي ولد بها وخصوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعه بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، والتزامه بأداء مجموعة من الواجبات تجاهها. فالمواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة.

والمواطنة انتساب جغرافي، والهوية انتساب ثقافي. المواطنة انتساب إلى أرض معينة، والهوية انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة. والعلاقة بين الهوية والمواطنة تثير قدر من الإشكالات، نوجزها على النحو التالي(إدريس، ٢٠٠٥: ٣٨):

- الهوية لازمة للمواطنة؛ لأن المواطنين لابد لهم من نظام سياسي، وعلاقات اقتصادية واجتماعية، وقوانين تضبط هذه العلاقات. وكل هذا إنما يبني على معتقدات وقيم ومعايير، أي على هوية معينة.

- ليس الوطن الذي ينتسب إليه المواطنون هو الذي يحدد لهم نوع الهوية التي إليها ينتسبون. فالوطن الواحد قد تتعاقب عليه نظم مختلفة بل ومتناقضة. فالروس كانوا مواطنين روساً، حين كانوا ينتمون إلى الاتحاد السوفيتي، وحين كان نظامهم الاقتصادي اشتراكياً، وكان نظام حكمهم دكتاتورياً، وهم الآن مواطنون روس بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبعد حلول الرأسمالية محل الاشتراكية، والديمقراطية محل الدكتاتورية.

- فالهوية إذن هي النظارة التي يرى من خلالها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب، صالح أو غير صالح لوطنهم. فإذا اختلفت النظارات اختلف تقويم الناظرين إلى ما ينظرون إليه، وإن اتفقوا على الحقائق الحسية. وتلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية الدور الجوهري في إكساب تلك الرؤية، وخاصة الأسرة والمدرسة.

- وإذا صح هذا فإن المواطنين مهما كان إخلاصهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته لا يمكن أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط، بل لابد أن ينظروا إليها بحسب هوياتهم.

إن العلاقة بين الوطن والهوية لا تكاد تكون علاقة مطابقة، وهذا يسبب مشكلات كثيرة منها (إدريس، ٢٠٠٥: ٤٠):

- أنه كلما تعددت الهويات في الوطن الواحد قد يؤدي إلى تمزيقه، فإن اتحاد الهويات في أوطان متعددة قد يؤدي إلى توسيع للحدود الوطنية، بضم بعض الأقطار إلى بعض أو بالتعاون الوثيق بينها الذي يجعلها كالوطن الواحد، كما هو الحال الآن في الاتحاد الأوروبي.

- لكن هذا التوحيد أو التمزيق لا يحدث في الغالب إلا بطريقة عنيفة، لاسيما إذا تراجع دور الأسرة والمدرسة وكافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن المشهد الاجتماعي والثقافي.

- بما أن مصالح المواطنين في أرض معينة لا تكاد تكون محصورة في حدود أرضهم، ولا سيما في عصرنا هذا الذي تشابكت فيه المصالح بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم. فإن مفهوم الدولة الوطنية بدأ يتضاءل وتحل محله تحالفات أو اتحادات بين دول متعددة، ولكن هذه التحالفات لا تنجح إلا إذا كانت مبنية على هويات مشتركة.

- بما أن التطور الهائل في وسائل الاتصال جعل من كرتنا الأرضية ما يشبه الوطن الواحد فقد ازداد حجم المشكلات التي تهم الناس باعتبارهم بشراً بغض النظر عن أوطانهم وهوياتهم.

وفي ضوء ما تقدم، فإن ترسيخ الهوية الاجتماعية للشباب في دول مجلس التعاون الخليجي يرتبط بشكل أساسي بقيم المواطنة الحقيقية التي يحملونها في نفوسهم التي تبثها في المقام الأول الأسرة، ومن ثم فإن تقدم المجتمع الخليجي عموماً مرهون إلى حد بعيد بوجود مواطنة متساوية مصانة بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات المواطنة.

المحور الثامن- بناء الهوية في مواجهة مشكلات الانحراف والتطرف لدى الشباب:

لعل الاهتمام بإعادة النظر في موضوع بناء الهوية الاجتماعية في مواجهة الانحرافات السلوكية والتطرف يتطلب تكاتف جهود العلماء في مختلف التخصصات الإنسانية في علوم الاجتماع والتربية والخدمة الاجتماعية والعلوم الأنثروبولوجية وغيرها من أجل تعزيز محددات بناء الهوية في ظل التحديات المعاصرة لمواجهة عوامل التطرف والانحراف لدى الشباب. كما أن غرس المنميات الوقائية لدى الشباب ضد جرائم الانحرافات السلوكية والتطرف أصبح مطلباً ملحاً في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى، ولعل هذا المطلب قد اكتسب نبرة شعبية واسعة النطاق الآن؛ بسبب المظاهر الانحرافية التي طفت على السطح في الفترة الأخيرة (غلاب، ١٩٩٩: ٧٣-٧٤).

ولاشك أن الدور الذي تقوم به الأسرة والمدرسة في هذا الصدد مهم للغاية ومؤثر، فالأسرة اللبنة الأولى وحجر الزاوية في بناء شخصية الفرد، وإن كنا لا نقول أنها المؤثر الأوحد، فإننا نُسلم بقوة تأثيرها في حياة أفرادها، لذا فإنه يُعزي إليها صلاحه، وفلاحه أو فساده وانحرافه. كذلك تؤثر المدرسة عبر برامجه ومقررات الدراسية في بناء الهوية وترسيخ مكوناتها.

ويشير التراث الإمبريقي في هذا الصدد إلى أن التطرف ظاهرة عامة تصيب كافة المجتمعات؛ ويرجع حدوثها أساساً لابتعاد الواقع عن المثال وغياب التحديد الواضح للهوية. والافتراض الأساسي الذي نطرحه هنا أن محاولات التغريب وبعض العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية التي تواكبت على نحو سلبي بشكل مقصود أو غير مقصود لإبعاد الأجيال الشابة عن الفهم الصحيح لأمور دينهم وإحساسهم بفقدان الهوية والاتجاه دفع الكثيرين منهم خاصة الشباب للانخراط في حركات مضادة لمسيرة مجتمعاتهم في إطار ما يعرف بالأصولية والتطرف، في محاولة مستميتة لاسترداد الهوية والعودة مرة أخرى للجذور(حسن، ١٩٩٨: ١-٢).

وقد أظهر التراث الإمبريقي في هذا الصدد نمط الشخصية الشابة المتطرفة، والتي يعدها أكثر الأنماط ضراوة، وخاصة أولئك الشباب الذي يخضعون لتنظيم جماعات تتسم بالعنف والتصرفات المناهضة الصراعية، ومن أهم مظاهر هذا النمط لهؤلاء الشباب أنهم يتميزون بفقد صيغة الحوار بينهم وبين المجتمع، ومن ثم اتسمت نظرتهم بالعدوانية وإثارتهم الدائمة

لأنماط مختلفة من الاضطرابات، سواء بالعنف الدموي أو العنف اللفظي والهجوم الحاد على المجتمع وأفراده على السواء وهم من يعدهم روبرت ميرتون "النمط التمردي". والبعض من هذه الشريحة ربما يتجه نحو عالم الإدمان وتعاطي المخدرات، حيث لا يشاركون المجتمع والعالم الذي يعيشون فيه لغياب وعيهم في عالم التعاطي، وهم من يعدهم روبرت ميروتون " النمط الانسحابي (انظر: السين، ٢٠٠٢). ومن هنا يستشعر المسؤولون في الدول الخليجية بالقلق إزاء تزايد أعداد الشباب المتعاطي للمخدرات؛ خاصة مع استهداف تلك المجتمعات وشبابها واعتبارها سوقاً رائجة لاستهلاك المخدرات(مصيقر، ١٩٨٥: ١٣).

ولعل هذا يتطلب البحث عن هوية اجتماعية راسخة للشباب، وأهم العوامل والقوى الاجتماعية والبيولوجية والنفسية والبيئية المؤثرة في نمو الشباب العربي وتطوره؛ لأن هناك في كل ثقافة عمليات يجب على الشاب أن يتعلمها حتى تبرز نمواً سليما متكاملاً، وحتى يصبح متكيفاً مع خصائص الحياة المعاصرة التي يعيشها ويطلق على هذه العمليات غالباً بالعمليات الارتقائية، ويقصد بها إعداد الشباب وإمداده بالأساليب التي تمكنه من الارتقاء والانتقال من مجرد كونه بيولوجياً بحتاً إلى كائن اجتماعي يكتسب الشخصية الاجتماعية الفعالة في الحياة الاجتماعية، والمتكيفة مع ظروف وخصائص النسق الاجتماعي السائد.

ولعل المسؤولية الكبرى لتدعيم هذه الميكانيزمات الدفاعية تقع على عاتق الأساليب التربوية والاجتماعية التي يجب أن تتبع في التنشئة الاجتماعية؛ وذلك للوقاية من الصراعات المؤدية إلى الانحرافات السلوكية

والتطرف بأشكاله المختلفة التي ينساق إليها الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي، وإعادة صياغة الهوية من أجل التكيف السليم مع الواقع الاجتماعي الجديد.

المحور التاسع- نتائج الدراسة وتوصياتها:

(أ) النتائج والاستخلاصات:

١. يعيش الشباب الخليجي حالة من التخبط الثقافي؛ نتيجة الخليط الثقافي غير المتجانس الوافد من مجتمعات متعددة ومتنوعة مختلفة معه ثقافياً واجتماعياً، ولاسيما العمالة الناعمة (الخادمات المنزليات)، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على هويتهم الاجتماعية، ويضفي قدراً من التشوه على تفاعلاتهم الاجتماعية، ويضاعف من الصعوبات والمشكلات التي تواجه الأسرة والمدرسة عند ممارسة أدوارها التربوية.

٢. أن طبيعة الهوية الاجتماعية للشباب في دول مجلس التعاون الخليجي تتشكل عبر مستويين: أحدهما محلي مرتبط بالتراث الثقافي والبنية الاجتماعية لهذه المجتمعات، والثاني: معولم، يرتبط بالإطار الفضائي السيبراني.

٣. يواجه الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي خطورة اجتماعية، تعود تلك الخطورة إلى توحدهم واندماجهم مع الثقافة الغربية والانبهار بها إلى درجة تفضيلها على ثقافة مجتمعهم. مما يخلق حالة من التناقض

البنيوي داخل النسيج الاجتماعي الخليجي. وهو ما ينعكس على حالة الاغتراب التي يعانيها الشباب العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص واستلابهم عن أوطانهم.

٤. تتجلى إشكالية الهوية الاجتماعية للشباب في دول مجلس التعاون الخليجي في مظاهر عدة، منها: شيوع حالة الأنومي واضطراب المعايير في سلوكيات الشباب، وانحسار بعض القيم الإيجابية في سلوكيات الشباب.

٥. ساهمت العولمة الثقافية في تشكيل شخصية شبابية متناقضة ثقافياً وقيمياً، الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في طمس الهوية الاجتماعية وتغيير مكوناتها، وذلك من منطلق مواكبة تطورات العصر.

٦. أن افتقاد وافتقار الهوية الاجتماعية للشباب هو أحد المصادر الأساسية لنمو الإرهاب في العالم العربي؛ ويعود هذا إلى عدم فعالية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حياة الشباب الخليجي، والذي يساهم بدوره في تبنيهم للهوية السلبية Negative identity والمرتبطة بدرجة أعلى من الإحساس بالتفكك الداخلي، الأمر الذي يساهم في افتقاد الشباب للوضوح حول هوياتهم ودورهم في المجتمع. ومن ثم يتجه الكثير من الشباب في ضوء هذه النتيجة إلى الجنوح والتطرف والعنف تجاه المجتمع.

٧. أن الشباب يعاني من إشكالية في الهوية تتضح معالمها بشكل كبير في حالة التخبط والانقياد الأعمى للجماعات المتطرفة والانغماس المطلق عبر الشبكة العنكبوتية، مما يستدعي ضرورة مواجهة هذه الإشكالية عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة والمدرسة)، من خلال السماح لهؤلاء الشباب باكتشاف أفكارهم ومساعدتهم على اكتشاف ميولهم الحقيقية وتقدير ذواتهم، مما ينشأ عنه وجود شباب مواطنين يحدثون تغييراً كبيراً في عالم المستقبل لمجتمعهم.

٨. يتعرض الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي إلى صور من الإغراق الاستهلاكي بمنتجات الحضارة الغربية، بدءاً بالإنتاج الفكري والثقافي وانتهاءً بالسلع الاستهلاكية المصنعة، الأمر الذي يساهم بشكل أو بآخر في تشويه الهوية الاجتماعية للشباب في تلك الدول، ومن ثم يخلق أنماطاً جديدة للسلوك غير نابعة من الواقع الاجتماعي.

٩. أن الانحراف والتطرف بين الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي، يتخذ مسارين: الأول: تمردي ثوري دموي يتجه نحو الانضمام إلى جماعات إرهابية متطرفة، ومن ثم مشاركتهم أفكارهم التفكيرية الهدامة، والثاني: انسحابي يتجه نحو عالم المخدرات والتعاطي، مؤديا إلى تدمير للطاقة البشرية في مجتمعنا العربي.

١٠. يحتاج الشباب الخليجي إلى من يشعره بالانتماء والتقدير والاحترام، ويمنحه الفرصة لإبراز طاقاته والثناء على نجاحاته وإنجازاته بما يدعم من وجوده الاجتماعي.

(ب) التوصيات:

١. إعداد برامج تربوية وتعليمية وإعلامية تعمل على تقوية ارتباط الشباب في المجتمع الخليجي بعناصر وأبعاد هويته الاجتماعية. فالمؤسسات التعليمية بمقدورها أن تؤدي دورها في علاج إشكالية الهوية لدى الشباب، من خلال عناصر العملية التعليمية والتي تتمثل في تحسين المناخ الدراسي بحيث يتيح مساحة من التفاعل الاجتماعي الإيجابي لتأكيد الثقة بين الكبار والمسئولين وبين الطلاب، وتزكية روح التعاون والتآلف والجماعية.

٢. احتياج الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي إلى المزيد من التوعية بالأسس العلمية السليمة لبناء الهوية الاجتماعية للشباب، ويمكن أن تساعد مكاتب الاستشارات الأسرية في دعم الأسرة في ممارسة هذا الدور.

٣. ضرورة تكثيف العناية بالأنشطة غير المنهجية في الجامعات والمدارس، بحيث تشغل أوقات فراغ الشباب بكل ما هو مفيد، وتنمّي الشعور بالمواطنة والانتماء للوطن.

٤. صياغة وتأسيس استراتيجية اجتماعية تربوية متكاملة لإعادة بناء الهوية الاجتماعية للشباب وصياغتها في ضوء مستجدات التحولات العولمية.

٥.غرس المنميات الوقائية لدى الشباب ضد جرائم الانحرافات السلوكية والتطرف عبر وسائل الإعلام الوطنية، وذلك من خلال حث وسائل الإعلام الوطنية على تخصيص مساحات أوسع للتثقيف الاجتماعي للشباب مع التركيز على فكرة المواطنة والانتماء.

٦.تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الجمعيات الأهلية والخيرية والتطوعية في دعم منظومة القيم الإيجابية في نفوس الشباب العربي.

٧.إشباع حاجة الشباب إلى التقدير وتأكيد الذات من خلال الأسرة، وهذا الإشباع هو الذي يدفع الشباب إلى أن يبذلوا جهداً فيما يعهد إليهم من أعمال سواءً فيما قبل الالتحاق بسوق العمل أو بعده. فالشباب الذي يكتسب تقدير من حوله يشعر بالتقدير نحوهم ويطمئن إلى أن جهوده تزيده ثقة بنفسة، وثقة بالمجتمع، وتعلو قيمته الذاتية.

٨.بناء قاعدة معلوماتية عن واقع الشباب العربي الخليجي في مختلف قضاياه، والمساهمة بإجراء المزيد من الدراسات البحثية الميدانية والتحليلية في علم اجتماع الشباب.

قائمة المراجع:

١. إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٦) أساليب تنمية الوعي القومي العربي، ندوة الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت.

٢. ابن ناصر، كوثر (٢٠١٤) مستوى إدراك الشباب الجامعي لمفهوم العولمة وعلاقته بالهوية الثقافية والانتماء الوطني: دراسة ميدانية، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد ٣٠، الجزائر.

٣. إدريس، جعفر شيخ (٢٠٠٥) المواطنة والهوية، مجلة البيان، العدد ٢١١، لندن.

٤. البطاينة، أحمد صالح (٢٠٠٩) العولمة والغزو الثقافي وتأثيرها على الهوية القومية والإسلامية، مجلة شؤون اجتماعية، مجلد ٢٦، العدد ١٠١، الإمارات.

٥. التجاني، ثريا العيد (٢٠١١) دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل الهوية، المؤتمر العلمي الرابع لكلية العلوم التربوية بجامعة جرش: التربية والمجتمع: الحاضر والمستقبل، الأردن.

٦. الجابري، محمد عابد (١٩٩٨) العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، العرب والعولمة، ندوة في: أسامة أمين الخولي (تحرير)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

٧. الجابري، محمد عابد (١٩٩٥) مسألة الهوية: العرب والإسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٨. الجاف، رشدي علي ميرزة (٢٠١٢) اضطراب الهوية لدى طلبة الجامعة وعلاقته بمعتقداتهم اللاعقلانية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد ٩٠، العراق.

٩. الجروان، عبد الرحمن علي (١٩٩١) مستقبل الهوية الوطنية، مجلة شؤون اجتماعية، المجلد ٨، العدد ٢٩، الإمارات.

١٠. الخزعلي، أمل هندي (٢٠٠٩) المواطنة ومتطلبات بناء الهوية المشتركة، حولية المنتدى، مجلد ٢، العدد الثاني، العراق.

١١. الرماني، زيد بن محمد (٢٠١٢) حمى الشراء: الداء والدواء، الكتيبات الإسلامية، دار الوطن للنشر.

١٢. الرورسان، صفوت (٢٠١٤) اتجاهات الشباب الأردني نحو مكونات الهوية الوطنية: دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعات، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مجلد ١١، العدد الأول، الأردن.

١٣. السين، منى عزت أحمد (٢٠٠٢) إسهامات روبرت ميرتون في النظرية البنائية الوظيفية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

١٤. الشيخ، فضل المولى عبد الرضى (٢٠٠٩) أساليب مواجهة أزمة الهوية لدى طلبة الجامعات، مجلة شؤون اجتماعية، المجلد ٢٦، العدد ١٠٢، الإمارات.

١٥. العجمي، محمد منيف (٢٠١٢) عولمة الثقافة وآثارها على الشباب: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الكويت مستخدمي الإنترنت، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد الأول، كلية الآداب، جامعة دمياط.

١٦. العزاوي، سامي مهدي (٢٠٠٩) محددات تشكيل الهوية الثقافية للطفل العراقي، مركز أبحاث الطفولة والأمومة، جامعة ديالي، العراق.

١٧. العيد، وارم (٢٠١٤) البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي: الشباب الجامعي الجزائري نموذجاً، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.

١٨. الطبيب، مصطفى عبد العظيم (٢٠١١) دور التربية في بناء الهوية الاجتماعية والنفسية لدى طلاب الجامعة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية

العلوم التربوية بجامعة جرش: التربية والمجتمع والحاضر والمستقبل، الأردن.

١٩. الطراح، علي أحمد (٢٠٠٣) المشكلات الشخصية والمجتمعية للشباب الجامعي الكويتي: دراسة ميدانية مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ١٩، العدد الثاني، جامعة الكويت.

٢٠. النقيب، خلدون (١٩٩٣) المشكل التربوي والثورة الصامتة، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، العدد ١٩، الكويت.

٢١. المعاضيدي، سفيان صائب سلمان شاجي (٢٠٠٤) الإرادة عند المراهقين وعلاقتها بجنسهم وتحقيق الهوية ونمط المعاملة الوالديه، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد.

٢٢. النجار، محمد باقر (٢٠١٣) العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد ١، العدد الثالث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

٢٣. باية، بوزغاية (٢٠١١) إشكالية الهوية والعولمة الثقافية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٥، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

٢٤. بلغيث، سلطان (٢٠١١) تمظهرات أزمة الهوية لدى الشباب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٥، جامعة قاصدي، ورقلة الجزائر.

٢٥. بلقاسمي، آمنة ياسين (٢٠١٢) العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٨، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

٢٦. بن حمود، سكينة (٢٠١٢) نمط استهلاك الفرد الجزائري في ظل العولمة: دراسة تطبيقية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد ١٩، العدد ٥٨، القاهرة.

٢٧. حامد، خالد (٢٠١٣) الهوية والبناء الاجتماعي، مجلة الحكمة، العدد ١٦، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.

٢٨. حجازي، مصطفى (٢٠١١) الإعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٦٣، المكتب التنفيذي، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين.

٢٩. حجازي، مصطفى (٢٠٠٨) الشباب الخليجي والمستقبل: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

٣٠. حرات، فتيحة (٢٠١٤) هوية الشباب في خضم ثقافة العولمة، مجلة دفارت البحوث العلمية، العدد الرابع، المركز الجامعي، الجزائر.

٣١. حسن، حسن علي (١٩٩٨) تهديد الهوية ومشكلة الأصولية والتطرف في المجتمعات الإسلامية: محاولة تفسيرية في ضوء نتائج البحوث، المؤتمر الدولي: العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية، الجزء الرابع، القاهرة.

٣٢. حمدوش، رشيد(٢٠١٣) بناء الهوية عند الشباب الجزائري أو ميلاد الهويات الصاعدة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١١، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

٣٣. حيتامة، العيد (٢٠١٤) أسئلة الهوية وتحديات الشباب العربي، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد الرابع، المركز الجامعي، الجزائر.

٣٤. خلف، سليمان نجم (١٩٩٨) العولمة والهوية الثقافية: تصور نظري لدراسة نموذج مجتمع الخليج والجزيرة العربية، مجلد ١٦، العدد ٦١، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت.

٣٥. دخيل الله، الدخيل بن عبد الله (٢٠٠٥) الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية في الذات السعودية: دراسة لنمط الهوية بين طلاب المستويات النهائية، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مجلد ٤، العدد الثالث، القاهرة.

٣٦. رابح، الصادق (٢٠١٢) الهوية الرقمية للشباب بين التمثلات الاجتماعية والتمثل الذاتي، المجلة العربية لعلم الاجتماع : إضافات، العدد ١٩، لبنان.

٣٧. رحومة، عادل بن الحاج (٢٠١٠) تنشئة الهويات الفردية عند الشباب عبر الفضاءات الاتصالية والمعلوماتية، المجلة العربية لعلم الاجتماع: إضافات، العدد التاسع، لبنان.

٣٨. زعزوع، أمينة (٢٠١٣) المواطنة والأمن القومي: دراسة في الحالة المصرية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد ١٤٠، القاهرة.

٣٩. سرحان، أسماء عبد الحكيم جودة محمد (٢٠١٢) الشباب الجامعي بين السياقات المحلية والتأثيرات العالمية، مجلة كلية الآداب، العدد ٢٨، المجلد الثاني، جامعة بنها.

٤٠. سعد، أحمد يوسف (٢٠١٠) ثقافة الشباب في المجتمع السعودي بين إدراك الحاضر وتوقعات المستقبل: دراسة كيفية على طلاب وطالبات جامعة طيبة، مستقبل التربية العربية، مجلد ١٧، العدد ٦٦، القاهرة.

٤١. عبد النبي، محمد إبراهيم (٢٠٠٠) الشباب وفرص الحراك الاجتماعي: دراسة عبر جيلين، في: محمود الكردي (محرر)، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٤٢. عتيق، منى (٢٠١١) دور التربية في تأسيس الهوية الاجتماعية من وجهة نظر الطلبة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية العلوم التربوية بجامعة جرش: التربية والمجتمع: الحاضر والمستقبل، الأردن.

٤٣. عدلي، هويدا (٢٠٠٧) الشباب العربي والهوية والعولمة: جدليات القبول والرفض، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٢، القاهرة.

٤٤. علاونة، ربيعة (٢٠١٠) رتب الهوية لدى الشباب الجزائري، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد ٦، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

٤٥. علي، حيدر إبراهيم (٢٠١٢) الهوية والاندماج القومي، مجلة التنوير، العدد ١٣، مركز التنوير المعرفي، السودان.

٤٦. علي، فاطمة (٢٠١٠) الشباب البحريني والهوية، ورقة خلفية، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت.

٤٧. عليوة، السيد (٢٠٠٢) تنشئة الشباب: الواقع والآفاق، مجلة الديمقراطية، مجلد ٢، العدد السادس، وكالة الأهرام، القاهرة.

٤٨. غلاب، اكرام سيد (١٩٩٩) المتطلبات الاجتماعية لبناء الهوية في مواجهة مشكلات الانحراف والتطرف لدى الشباب، مجلة التربية، العدد ٨٠، جامعة الأزهر.

٤٩. غندير، نور الدين (٢٠١١) الهوية الاجتماعية ورياضة النخبة بين الروح الوطنية وفعالية التسويق الرياضي: الجزائر نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

٥٠. فرويد سيجمند (١٩٩٨) الموجز في التحليل النفسي، ترجمة سامي محمد على وعبد السلام القفاش، دار المعارف، القاهرة.

٥١. قسم دعم المجتمع (٢٠١٢) دور الأسرة في تعزيز الهوية الوطنية، ورقة مقدمة لقطاع الشؤون المحلية، وزارة شؤون الرياسة، مؤتمر الأسرة في المجتمع الحديث، أبو ظبي.

٥٢. كريمة، مرابطي (٢٠١٣) الهوية الاجتماعية للمعلم الجزائري وعلاقتها بالتدريس الفعال: دراسة ميدانية على عينة من أولياء التلاميذ والمعلمين في المدرسة الابتدائية جبار مصباح بعين البيضاء ولاية أم البواقي، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، العدد الرابع، المدرسة العليا للأساتذة بوزيعة، الجزائر.

٥٣. كنعان، أحمد علي (٢٠٠٨) الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة: دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للأداب والعلوم الإنسانية، مجلد ٢٥، عدد، سوريا.

٥٤. محمد، وليد الطيب عبد القادر (٢٠١٤) العوامل المؤثرة في اختيار الهوية عند الشباب: دراسة تطبيقية على طلاب كلية التجارة بجامعة، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، السودان.

٥٥. مخداني، نسيمة (٢٠١١) الهوية والمثقف والعولمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

٥٦. مراتي، حسان (٢٠٠٩) مفهوم الهوية في الفكر السوسيولوجي المعاصر، مجلة شؤون اجتماعية، مجلد ٢٦، العدد ١٠٣، الإمارات.

٥٧. مراد، بركات محمد (٢٠٠٣) العولمة وضياع الهوية، مجلة شؤون اجتماعية، المجلد ٢٠، العدد ٧٧، الإمارات.

٥٨. مرتضى، مصطفى (٢٠١١) العولمة وثقافة الاستهلاك لدى الشباب الجامعي: دراسة اجتماعية ميدانية، حوليات آداب عين شمس، عدد خاص، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٥٩. مسرحي، فارح (٢٠١٢) الشباب وبناء الهوية في زمن العولمة، مجلة التربية، العدد ١٥١، المجلد الأول، جامعة الأزهر.

٦٠. مصيقر، عبد الرحمن (١٩٨٥) الشباب والمخدرات في دول الخليج العربية، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

٦١. هانتنجتون، صامويل (١٩٩٩) صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة.

٦٢. هول، ستيوارت (٢٠٠٨) حول الهوية الثقافية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، إضافات، العدد الثاني، لبنان.

٦٣. وطفة، علي (٢٠١١) صدام الهوية والعولمة في دول الخليج العربي، آراء حول الخليج، العدد ٧٤ ، مركز الخليج للأبحاث، نوفمبر.

٦٤. Andrew Jakubowicz; Jock Collins; Carol Reid; Wafa Chafic (٢٠١٤)
Minority Youth and Social Transformation in Australia: Identities, Belonging and Cultural Capital, Social Inclusion, Volume ٢, Issue ٢, pp. ٥ – ١٦.

٦٥. Benjamin, Daniel J; Choi, James J; Strickland, A. Joshua (٢٠١٠) Social Identity and Preferences, The American Economic Review, Volume ١٠٠, Issue ٤, pp. ١٩١٣ – ١٩٢٨.

٦٦. Bourdieu, pierre (١٩٨٤) in question de sociology, Minuit.

٦٧. Croghan, Rosaleen; Griffin, Christine; Hunter, Janine (٢٠٠٦) Style Failure: Consumption, Identity and Social Exclusion, Journal of Youth Studies ,Volume ٩, Issue ٤, pp. ٤٦٣ – ٤٧٨.

٦٨. Ellemers, N; Spears, R; Doosje (٢٠٠٢) Self and social identity, Annual Review of Psychology, Volume ٥٣, Issue ١, pp. ١٦١ – ١٨٦.

٦٩. Hogg, Michael A (٢٠٠١) A Social Identity Theory of Leadership, Personality and Social Psychology Review, Volume ٥, Issue ٣, pp. ١٨٤ – ٢٠٠.

٧٠. Joel Luis Dumke (٢٠١٣) The Formation of the Identities of Contemporary Youth, Teoria e Prática, Volume ٢٣, Issue ٤٣, pp. ٦٢ – ٧٥.

٧١. Paterson, Ashley D (٢٠٠٨) The private and public life domains of Arab youth in Canada: Acculturation, ethnic identity, social support, and adjustment, University of Windsor (Canada), ProQuest Dissertations Publishing, Windsor, Ontario, Canada.

٧٢. Merrilees, Christine E; Cairns, Ed (٢٠١٣) Social Identity and Youth Aggressive and Delinquent Behaviors in a Context of Political Violence,Political Psychology, Volume ٣٤, Issue ٥, pp. ٦٩٥ – ٧١١.

٧٣. Roccas, Sonia and Brewer, Marilynn B (٢٠٠٢) Social Identity Complexity, Personality and Social Psychology Review, Volume ٦, Issue ٢, pp. ٨٨ – ١٠٦ .

٧٤. Sabri Ciftci (٢٠١٣) Social identity and attitudes toward foreign policy: evidence from a youth survey in Turkey, International Journal of Middle East Studies, Volume ٤٥, Issue ١, p. ٢٥.

٧٥. Stets, Jan E and Burke, Peter J (٢٠٠٠) Identity Theory and Social Identity Theory, Social Psychology Quarterly, Volume ٦٣, Issue ٣, pp. ٢٢٤ – ٢٣٧.

الدراسة السابعة

المخاطر الاجتماعية وتحدياتها أمام الشباب في دول الخليج العربي

الدكتور حمود بن خميس النوفلي
أستاذ مساعد بجامعة السلطان قابوس
سلطنة عمان

المخاطر الاجتماعية وتحدياتها أمام الشباب في دول الخليج العربي

مقدمة:

يعتبر موضوع المخاطر من الموضوعات التي ينبغي التركيز عليها وربط تراثها النظري بالواقع التطبيقي، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية في التركيز عليه في الوقت الحاضر، إذ أن دول العالم المتقدمة استطاعت أن تتفادى كثير من الآثار والأضرار للمخاطر الاجتماعية بفعل قدرتها على وضع الخطط الاستراتيجية للتنبؤ بالمخاطر، وكيفية التعامل معها والحد من آثارها في حال وقوعها، إذ استطاعت الدول الحد من تأثير المخاطر الطبيعية نتيجة ما توصلت إليه من مقاييس وأجهزة وأقمار صناعية تستطيع التنبؤ بوقت وشدة حدوثها مما مكن الدول من تجنيب المواطنين والممتلكات كثير من الأضرار.

وعند الحديث حول المخاطر الاجتماعية نجد أن التخطيط لها أسهل من المخاطر الطبيعية، كون الطبيعية تحدث بشكل فجائي بينما المخاطر الاجتماعية والتي تكون نتيجة سوء الإدارة والتخطيط البشري، تحدث بشكل متأني، ويمكن ملاحظة مؤشراتها قبل وقوعها بأشهر وبعضها بسنوات، بحيث تمر بمراحل من درجات الخطورة مما يمكن من التنبه لها والسيطرة على أضرارها.

ومن المعلوم بأن فئة الشباب من الفئات التي بتأثرها يخسر المجتمع قوته وطاقته التي تحرك فيه التطور والنمو في شتى المجالات، لذا كان لا بد من ربط المخاطر الاجتماعية بفئة الشباب، وذلك للوقوف على مدى تأثرهم بتلك المخاطر حاليا، وماذا ينبغي فعله من أجل تجنيبهم درجات أعلى ومخاطر أخرى في المستقبل.

ونظرا لمحدودية الكتابات العلمية في هذا الشأن، ولضيق الوقت المخصص لكتابة هذه الورقة، ونظرا لعدم توفر المؤشرات الخليجية على المخاطر الاجتماعية، فإن الباحث حاول بقدر الإمكان أن يضع هذه الورقة المتواضعة.

مفهوم المخاطر الاجتماعية:

تعتبر المخاطر الاجتماعية مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، أوهي مشكلة اجتماعية بلغت ذروة تعقيدها واتساع نطاقها وأصبحت تشكل خطورة تهدد كيان المجتمع، هذا وحينما تنتشر مثل هذه المخاطر ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع ما، فإنه قد يواجه خطورة تآكل هويته الثقافية، ومنظومة قيمه الاجتماعية، إذا تضافرت مع ذلك تردي في أوضاع الأسرة والحياة المعيشية للناس والمؤسسات القائمة على التنشئة الاجتماعية.

و مع تعدد التعريفات لمفهوم المخاطر الاجتماعية، إلا أنها تتفق على أنها تمثل تهديدات–تتفاوت في شدتها– لخسائر تلحق برأس المال البشري،

والذي يتمثل في البشر ذاتهم، وخسائر أيضا تلحق بالمجتمع، وبما يؤثر سلباً على حياة أفراده ورفاهيتهم وأمنهم الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك، يمكن تعريف مفهوم المخاطر الاجتماعية على أنه" كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف العامة وعلى البشر والممتلكات والمجتمع بصفة عامة، وقد تكون انعكاسا لأحداث سيئة غير متوقعة، ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين، أوقد تكون ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر". وهناك نماذج عديدة لتلك المخاطر الاجتماعية منها: الخلل في التركيبة السكانية، البطالة، الطلاق، الاغتراب الثقافي، مخاطر استخدام الشبكة الإلكترونية، فقدان الهوية. الخ.(المناور، فيصل، ٢٠١٥: ٦).

وتتعدد وتتنوع تعريفات المخاطر الاجتماعية، ولكنها جميعا تتفق حول تحقيق "الأمن الإنساني" من جهة، وحصار المخاطر والأزمات الناتجة عن العولمة، والتي تتسم بأنها "عابرة للحدود" من جهة أخرى. ونشير بإيجاز إلى أن المخاطر هي كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف، ويؤثر سلباً على البشر والممتلكات والأموال وقد تكون المخاطر انعكاسا لأحداث سيئة غير متوقعة ترتفع إزائها نسبة "عدم اليقين"، أوقد تكون ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر.، وقد أرتبط مفهوم المخاطر الاجتماعية بمفهوم "إدارة المخاطر الاجتماعية" الذي شاع في الأدبيات الحديثة والممارسات مع نهاية القرن العشرين، والذي يتم استخدامه لطرح سياسة اجتماعية "استجابية"، وإثارة ضرورة توافر "شبكة أمان اجتماعي" تستهدف التعامل التشاركي مع المخاطر، وفي

سياق يتعدد فيه الفاعلين المؤثرين في تقليل حدة هذه المخاطر ووطأتها، على الأفراد، والأسر، والجماعات المهمشة الأكثر تضررا (قنديل، اماني، ٢٠١٣: ٢٣٠).

ويعرف الباحث المخاطر الاجتماعية بأنها بلوغ المشكلات والظواهر الاجتماعية مستويات قياسية بما جعلها تشكل خطرا على عدد كبير من فئات المجتمع، وتنذر بإحداث آثار جسيمة في المستقبل إن لم يتم التعامل معها بخطة استراتيجية تحد منها، أوعلى الأقل تتفادى جسامة آثارها.

نظريات التدخل مع المخاطر والأزمات:

تعددت النظريات التي تناولت المخاطر والأزمات، ومن تلك النظريات نظرية الأزمات لأريكسون، والتي تتناول الأزمات التي يقابلها الفرد، وآثارها عليهم وكيفية بناء أنماط الهوية الشخصية والاجتماعية، فبالقياس على متطلبات الاتزان القصوى، فإن الأفراد لديهم حاجة للاتزان الاجتماعي والنفسي، فحين يقابلون حدثاً أوأزمة تؤدي إلى اضطراب تفكيرهم وسلوكهم، فإنهم يوظفون الاستراتيجيات المألوفة لديهم للتكيف مع الوقت الضاغط حتى يعود اتزانهم إلى سيرته الأولى.

ومن النظريات الأخرى نظرية الأزمات للندمان، وهي تلقي الضوء على كيفية إدارة الأفراد لتحولات حياتهم الرئيسية والتعامل مع أزماتها كما توفر إطاراً تصوريا وقائيا للرعاية الصحية والعقلية ولفهم أزمات الحياة الحادة.

ومن النظريات الأخرى هي نظرية التدخل في الأزمات، تلك النظرية التي نمت وتطورت نتيجة الاهتمام الكبير من جانب العاملين في مجال مهن المساعدة الإنسانية، ويتطلب ممارستها وجود مهنيين متخصصين في استخدام هذا الأسلوب الذي يستخدم مجموعة من النظريات النفسية والاجتماعية للتقليل من آثار الأزمة على الأفراد، وتقوم تلك النظرية على عدة افتراضات تتلخص في أن الأفراد عند تعرضهم لضغوط داخلية وخارجية يفقدوا توازنهم ، مما قد يؤدي بهم إلى التعجل والاندفاع والتهور، مما يستدعي ظهور استجابات نفسية كالقلق والاكتئاب والشعور بالحرمان، فيشعر الأفراد بعدم القدرة على التعامل مع الموقف، مما يستلزم عملية التدخل، التي تجد قبولاً وترحيبا في تلك المرحلة، فتساهم عملية التدخل في إعادة التوازن مما يمكن الأفراد من القدرة على التعامل مع مواقف مشابهة مستقبلاً.(جمعدار، عزيزة علي، ٢٠١٢: ٤٢٤).

إدارة المخاطر الاجتماعية:

تعرف إدارة المخاطر الاجتماعية (SRM) من منظور البنك الدولي بأنها وسائل جديدة في النظر للفقر والخطر وإدارة المخاطر وأضاف إليها هولز مانوجور جنسن (Holzmann and Jorgensen,) عبارة " إدارة المخاطر الاجتماعية لتعني كيف يدير المجتمع المخاطر بما في ذلك وضع مجموعة واسعة من استراتيجيات المبادرة (proactive)،والاستجابة (reactive) الرسمية وغير الرسمية، من الأفراد والمجتمعات المحلية، والأمم والمجتمعات الدولية.

كما تعرف بأنها" فن تجنب وقوع أو تخفيض المخاطر لتحقيق أكبر قدر من التحكم والرقابة على الأخطار الاجتماعية المحتملة".

كما يمكن تلخيص إدارة الأزمة بأنه محاولة منع وقوع الأزمة عن طريق التنبؤ بها، ومواجهتها بفعالية عند حدوثها، وتحليلها بعد حدوثها لمنع حدوث أزمات مشابهة مستقبلا.(فهمي، محمد سيد، ٢٠١٢: ٥١)

ومن منظور إدارة المخاطر الاجتماعية فان الحماية الاجتماعية (social protection)تتناول كيف يمكن مساعدة الأسر المنكشفة في إدارة جيدة للمخاطر، وتعرف الحماية الاجتماعية عموماً بأنها: " التدابير والإجراءات العامة لتوفير الدخل الآمن للأفراد " وفي الآونة الأخيرة أثبتت تجربة شرق آسيا أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي على مدى عقود عديدة يمكن أن تقلل من الفقر بشكل لافت للنظر. أما بالنسبة إلى الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً فقد أظهرت أيضاً أن التدابير والإجراءات للحماية المناسبة لم تكن البرامج في الدخل وبرامج شبكات الأمان في مكانها، وأن الأفراد عرضة عندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بالتالي يؤدي إلى انخفاض الأجور، أو/وارتفاع معدلات البطالة.(البداينة، ذياب، ٢٠١٣: ١١٦)

وتؤثر مجوعة من العوامل الاجتماعية في درجة الاستعداد للمخاطر، ومن تلك العوامل مستوى التعليم والوعي لدى الأفراد، ودرجة التفاعل بين الحكومة والمجتمع، بالإضافة إلى القيم والقوانين والمعتقدات والعادات والتقاليد السائدة(كوبالا، دامون وآخرون، ٢٠١٣: ١٢٢)

ويعتبر تخصص إدارة الأزمات من التخصصات الهامة التي يجب أن تتواجد ضمن التخصصات الأخرى بالجامعات الخليجية، ويعبر بعض الاكاديميين عن أهميته بالقول: لا بد من توفر دراسة أو تخصص عن إدارة الأزمات في مختلف الجامعات ليتوفر مجموعه من الدارسين والمختصين في هذا المجال يستطيعون أن يلبوا الاحتياجات للاستعداد للازمات والمخاطر في الدول الخليجية، كما عبروا أن هذا التخصص يستطيع أن يستطلع المستقبل، والمشاكل الممكن حدوثها أو توقعها، ومن ثم وضع البدائل قبل وقوعها(المؤمني، نايل، ٢٠١٢: ٨٩)

كما أن الاستعداد للمخاطر يتطلب توفير مصادر بيانات للمخاطر الاجتماعية التي حصلت في العقود الماضية مع معرفة حجمها وخسائرها والإخفاقات في التعامل معها، وكذلك توفر مؤشرات حالية بشكل دوري عن مختلف الأوضاع الاجتماعية حتى يتم التنبؤ بحدوثها بفترة كافية للاستعداد لها والتعامل معها والتقليل من آثارها.(المدهري، عبدالله، ٢٠١٢: ٢١٥)

علاقة المخاطر الاجتماعية بالمخاطر الأخرى:

من وجهة نظري أرى أنه توجد علاقه بين المخاطر الاجتماعية والمخاطر الأخرى، كالاقتصادية والسياسية، والأمنية، إذ أن كثير من المخاطر الاقتصادية التي تحيط بالدول سواء كانت على الدولة ذاتها أو مخاطر اقتصادية قطرية كأزمة النفط مثلا، أو مخاطر اقتصادية عالمية، كالأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، تؤثر وتتأثر بالمخاطر الاجتماعية التي

تسود تلك الدول، كما أن المخاطر السياسية سواء كانت اضطرابات سياسية بالدولة أو بالدول المجاورة فإنها تؤثر بالسلب على زيادة حدة وتأثير المخاطر الاجتماعية، لأن النظام السياسي صمان الأمان في مواجهة المخاطر الاجتماعية واذا ما أصابه الخلل فإنه يعجز عن مواجهة تلك المخاطر أو الاستعداد لها والتقليل من آثارها، كما أن المخاطر الاقتصادية تؤثر في زيادة المخاطر الاجتماعية، فعلى سبيل المثال عندما تزداد نسبه التضخم في المجتمع فان ذلك يعني ارتفاع الأسعار التي تثقل كاهل الشباب مما يحول دون قدرتهم على الزواج أو بناء المسكن، وكذلك تفرز كثير من المشكلات المادية كالاقتراض والديون التي ترهق ميزانية الأسرة وتؤثر على العلاقات الاجتماعية فيها، وكذلك المخاطر الأمنية كالتي ترتبط بالإرهاب والتي تؤدي إلى بعض الاختلالات والتوازن الأمني وما يتبعه من آثار على استقرار الشباب وزيادة القلق لديهم.

وفي ترتيب الدول العربية في مؤشر المخاطر العالمية لعام ٢٠١٣ نجد وجود الدول الخليجية في ترتيب متقدم في إدارة المخاطر.

وفي تصنيف آخر لمؤشر الخطر العالمي وترتيب الدول الخليجية حسب نسبة الخطر العالمي نلاحظ تفاوت الدول الخليجية في تلك النسب حيث أتت دولة الكويت وسلطنة عمان في مقدمة الدول الخليجية في نسبة الخطر.

ترتيب دول الخليج في مؤشر الخطر العالمي

الدولة	الترتيب	نسبة الخطر %
دولة الكويت	136	3.71
سلطنة عمان	154	2.72
دولة الإمارات العربية المتحدة	165	2.07
مملكة البحرين	166	1.81
المملكة العربية السعودية	170	1.31
دولة قطر	173	0.10

وخلاصة القول أن هناك علاقة تفاعلية بين مختلف المخاطر، بحيث يحدث تأثير وتأثر بينهما، ولا يمكن دراسة المخاطر الاجتماعية بمعزل عن المخاطر الاقتصادية أو الأمنية كونها ذات علاقة تفاعلية. وبتالي فإنه ينبغي الاستفادة من مؤشرات المخاطر العالمية، والاستفادة من الدول ذات النسبة المتدنية في نسبة المخاطر، مع أهمية مراعاة الظروف المحيطة.

أهمية المراصد الاجتماعية في التصدي للمخاطر:

المرصد الاجتماعيه(Social observatory) هو الجهاز المؤسسي والفني الذي يقوم بالتعاون والتنسيق التام مع كافة الأطراف ذات العلاقة بظاهرة

أو ما قطاع ما سواء كانوا من واضعي السياسات أو التنفيذيين، بجمع المعلومات والبيانات المطلوبة لتحديد مؤشرات تلك ١٨٩ الظاهرة وجمعها وتحليلها ومتابعة حراكها، ومن ثم الاستفادة منها في إعداد السياسات ورصد مراحلها ومتابعة تنفيذها، وتعمل المراصد جنباً إلى جنب مع الحكومة، ويمكن أن تجمع المعلومات والبيانات اللازمة التي تهدف إلى تحسين تحليل السياسات الاجتماعية والمعلومات. وتمكن المراصد من الرصد والرقابة والتحليل في السياسات الاجتماعية، والتأثير على صنع القرار وتوفير نظرة عامة للبرامج الاجتماعية والسياسات العامة. وتساعد المراصد الحكومات في رصد ورقابة أثر السياسات الحكومية والعامة والتنمية الاقتصادية، والتأكد بان الحكومة لا تميز بين الجماعات المختلفة، بالإضافة إلى انه يمكن أن تراقب، ويتم التأكد من احتمالية وجود نتائج عكسية وتفاوتات في السياسات العامة، ومساعدة الحكومة في تطوير سياسات جديدة وبرامج تعزيز العدالة الاجتماعية . وتمثل المراصد الاجتماعية أدوات مؤسسية حيوية في تزويد السياسات ومتابعة آثار البرامج، والمناطق المتوقعة والمرشحة إلى التوتر والتغير، يقودها إطار ينفذ عادة من قبل الحكومة، ويمكن إن يكون مستقلاً أو حكومي أو شبه حكومي. ويركز على التالي: جمع البيانات وتحليلها، وتوزيعها في مجال الفقراء أو قضية أخرى، القيام بالمسوح أو البحوث أو أي نوع من أنواع التقييم، بناء المعرفة والقدرات والاتجاهات المبنية على الأدلة في السياسات الاجتماعية نشر المعلومات للعامة، رصد أثر القوانين ذات الصلة وتوفير التغذية الراجعة، توفير الوصول إلى المنظمات ذات العلاقة وتشجيع التشابك والشراكة تحديد مناطق الفقر، جيوب الفقر، تقييم أثر البرامج والتدخلات، التحليل المعياري للمخاطر، التنسيق بين مصادر المعلومات

والبيانات المتعددة عن الفقر، رصد وتقييم أثر التدخلات على معدلات الفقر. **(البداينة، ذياب، ٢٠١٣: ١٩١)**.

ومن الأمثلة على المراصد الاجتماعية:

المرصد الحضري في المدينة المنورة: الذي يقدم المشورة لمتخذي القرار حول التنمية العمرانية والاجتماعية والبيئية وقضايا الإدارة المحلية. حيث يعمل المرصد على تحويل البيانات الخاصة بكل مجال إلى معلومات تساعد صانعي القرار على اتخاذ القرارات ووضع السياسات اللازمة، ويشارك في هذا الرصد الإدارات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك في عملية إنتاج المؤشرات ودراستها.

المرصد العربي للتشغيل والبطالة: حيث يندرج هذا المشروع ضمن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة، والذي تشرف عليه منظمة العمل العربية، وهو يهدف إلى رسم سياسات تشغيل فعالة والحد من البطالة، ومتابعة تغير سوق العمل، وتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات التنمية من خلال مراصد عمل قطرية تتجمع في مرصد عمل عربي موحد، ويكون ذلك بتعاون كامل من الأجهزة القطرية ومنظمة العمل العربية وأي طرف آخر يحكم الطرفان على أهمية مشاركته. **(زايد، احمد، ٢٠١٣: ٢٤)**.

الجهود الخليجية في الاهتمام بالمخاطر الاجتماعية وإدارة الأزمات:

أصدر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عديد الدراسات حول الموضوع أهمها دراسة " إدارة الأزمات" لمحمد رشاد الحملاوي ١٩٩٧، أبوظبي.كما اصدر محمد صدام جبر عام ١٩٩٩ دراسة هامة حول " إدارة الأزمات: نظرية مقارنة بين النموذج الإسلامي والنموذج الياباني"، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة أنشأت هيئة وطنية لإدارة الطوارئ والأزمات. كما عقد مؤتمر حول الطوارئ والأزمات عام ٢٠١٠ حيث تعرض إلى قضايا الجاهزية والكوارث الطبيعية والأمن الإلكتروني ومكافحة الإرهاب . وفي المملكة العربية السعودية عقدت عديد الندوات، وفي الجامعات عقدت عدة ورشات العمل حول الموضوع.وفي إطار التوجه العام للأمانة العامة لدول الخليج تم إنشاء مركز خليجي لإدارة الأزمات والكوارث ومقره الكويت، حيث عقد مؤتمرا مخصصا لقضايا إدارة الأزمات والكوارث بتاريخ ١٤ /١٣ نوفمبر ٢٠١٣**(بوطالب، محمد، ٢٠١٣: ٣٤٥)**.

التنمية الاجتماعية والبشرية للشباب ودورها في الحد من المخاطر الاجتماعية:

يعبر عن التنمية الاجتماعية بانها إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة ومخطط لها، فهي تتناول أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، وتحدد أدوارها في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

ويمكن أن يساهم الشباب في مجال التنمية الاجتماعية من خلال تعديل وتغيير في بعض القيم والاتجاهات، وذلك كاحتقار العمل اليدوي، ورفض الخدمة العامة والنظرة السلبية للتطوع، كما يمكن للشباب أن يساهم في تنمية الولاء والانتماء للمجتمع، وتثقيف الجماهير وتنوير الرأي العام، ومواجهة المشكلات الاجتماعية. (فهمي، محمد سيد، ٢٠١٢، ١٨٦).

وهناك العديد من وجهات النظر المختلفة للتنمية البشرية منها توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذي يوفر له احتياجاته وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والترويح المجدي وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية وهي وسيلة وغاية لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه.

ويشكل مفهوم التنمية البشرية عدة أبعاد أهمها: بعد التمكين، وبعد التعاون، وبعد العدالة، وبعد الاستدامة، وبعد الأمن، وترتكز تنمية الموارد البشرية على خمسة عناصر هامة متداخلة وهي: التعليم، الصحة والتغذية، البيئة، العمل، الحرية السياسية والاقتصادية.

والشباب هم الطاقة وقدرة العمل التي لا يجب أن أن تعطل بدون فائدة على الرغم من أنه من الممكن الاستفادة بجهود الشباب في التنمية، وذلك من خلال إقامة المشروعات التي تستهدف إحداث أكبر قدر من النجاح والتنمية.

ولكي يساهم الشباب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتوافر لديه وضوح الرؤية لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وأن يتم تأصيل الفهم لديهم لتاريخهم وثقافتهم وتراثهم، وأن يتضح لديهم ضرورة العمل الجاد المتواصل لتحقيق أهداف التنمية. (فهمي، محمد سيد، ٢٠١٢، ١٨٢).

وتبلغ نسبة السكان الشباب دون سن ٣٥ سنة ٦٧% من مجموع عدد سكان دول مجلس التعاون، أي أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٥٨%، وسوف تسهم هذه الشريحة السكانية الشبابية في تسريع انتشار وسائل الإعلام الاجتماعي واستخدامها في السنوات القادمة.

مخاطر انفلات الشباب وأهمية استثمار طاقاتهم:

إن مخاطر انفلات الشباب له أبعاد خلقية واجتماعية واقتصادية، فإذا اردنا أن نعيدهم إلى حظيرة الالتزام يجب أولا أن ندرك هذه الأبعاد ونعمل على إصلاحها، ولقد أثبتت الدراسات أن مظاهر الانفلات لدى الشباب ترجع إلى تفريط أدوات الضبط والتوجيه الاجتماعي في المجتمع، وهي تتمثل في الأسرة والمدرسة والمسجد والنادي ووسائل الإعلام، فكل منها أنحرف عن تحمل المسئولية الملقاة على عاتقه نتيجة طوفان المدنية وحرص الإنسان على تحقيق مصالحه الشخصية، والاغتراف من المتع الدنيوية.

والبعد الآخر هو البعد الاقتصادي، حيث أن البطالة وعدم القدرة على الزواج نتيجة للأعباء المالية من أقوى المشاكل التي تهدد بنيان الأمة لأنها تعني بقاء طاقة من طاقات الأمة محبوسة عن فعاليتها في البناء الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي إلى تفجرها كأدوات هدم.

وتتفق البحوث السوسيولوجية عن الشباب أن الفهم المتكامل للمشروعات والخطط البعيدة المدى لتحقيق التقدم الاجتماعي والنهضة يمثل مصدرا أساسيا من مصادر الطاقة الروحية التي تحفز الأفراد بدور يتسم بالإبداع والمبادرة، كما يثير عندهم إحساساً قوياً بالمسئولية تجاه البرامج الاجتماعية والاقتصادية، ويشعر الفرد بإيجابيته ودوره الحاسم في توجيه المجتمع وحركة تغييره، مما يؤدي بالشباب إلى الاندفاع بكل طاقاتهم في الإسهام مباشرة في تنمية وتطوير مجتمعاتهم. (فهمي، محمد سيد، ٢٠١٢، ١٩٨).

ودرجت العادة في التعامل مع موضوع الشباب من منظور المشكلات والأزمات والأعباء والتصدي لعلاجها، وهو جهد مطلوب وضروري، وشرط ملزم لرعاية الشباب ونمائه، إلا أنه غير كاف، فلا بد من كشف طاقات النماء الحية وتعهدها بالرعاية، فالشباب يمثلون الطاقات الحية الوثابة، والرصيد الاستراتيجي الضامن للمستقبل. لذا فإنه يتعين في التعامل مع قضايا الشباب الخليجي بحث الإيجابيات المتوفرة لديه كإطلاق دافعية العطاء والإنجاز والنماء والانتماء، ورعاية الموهوبين والمتفوقين، وحتى تلك الشريحة التي دائما ما يشتكي الكبار من استهتارها ولا مسؤوليتها أو انغماسها في اللهو والملذات أو التمرد كذلك لديها طاقات مطموسة كامنة

تحتاج من يثيرها ويحفزها للبروز والاستثمار لها في أوجه إيجابية (حجازي، مصطفى، ٢٠٠٨: ٣٣).

وقد يترتب على الضغوط التي يمارسها المجتمع التمرد عند الشباب وحيث يظهر ذلك في سلوك الشباب المتمثل في عدم قبول ومقاومة النظام العام وعدم التكيف مع العادات والقيم والشعور بالاضطهاد من المجتمع وعدم الإحساس بالاستقلالية وحرية التعبير.(منصور، عبد المجيد، ٢٠٠٥: ٨١).

نماذج من المخاطر الاجتماعية المؤثرة على الشباب الخليجي:

١- المخاطر المرتبطة بالأسرة الخليجية وتكوينها:

لقد حدثت للأسرة الخليجية عدة تحولات نتيجة الانتقال من عصر الندرة إلى عصر الوفرة، وأصبحت الأسر الخليجية ما بين حداثة ليبرالية واضحة، وبين مزيج من التقليدية والحداثة، فأسر الحداثة تعاملت مع أبنائها بعلاقات أفقية يسودها التشاور والتبادل والمشاركة في القرارات، بينما الأسر التقليدية تسودها العلاقات الفوقية، فرغم ابتعاث أبنائها للتعليم إلا أنها لا تتيح لهم الحوار والاختلاط بالرفاق، وما يعانيه الشباب الخليجي حين يتم الاستماع إليهم هو حالة المرارة والضيق والإحساس بأنه ممنوع عليهم التعبير، أو التمرد، واجترار المرارة والاستسلام لواقع مفروض.

كما حصل تحول الأسرة الخليجية من الممتدة إلى الأسرة النواة في الاستقلال بالمسكن، أما في القرارات وحل الخلافات والتحكم في أمور كثيرة ما زال للأسرة الممتدة وأن حصل الاستقلال المنزلي.

ومن أبرز تلك المخاطر الاجتماعية التي أصابت الأسرة وانعكست على أبنائها هو التصدع الخفي في العلاقات، إذ يسودها الانشغال من الزوجين سواء بالأعمال أو بالمشاغل والالتزامات الاجتماعية، وترك الأبناء لتتولى تربيتهم عاملات أجنبيات وبعضهم غير مسلمات وغالبيتهم غير متعلمات فتصبح مربية وعاملة في آن واحد، مما انعكس على أدائهما لدورهم التربوي والعاطفي للأبناء، وهذا ما يجعل تظهر آثاره لدى الأبناء في مرحلة الشباب.

كذلك ساد الأسر الخليجية التصدع الصريح، فكثرت حالات الخلافات والتفكك الأسري، والطلاق والهجر والعنف الأسري، مما ينعكس سلبا على مستقبل الأبناء في مرحلة الشباب لما لذلك من تأثير على الحالة المزاجية والنفسية والتربوية.(حجازي، مصطفى، ٢٠٠٨: ٤٣)

وفي دراسة على الشباب الخليجي حول رأيهم تجاه طبيعة العلاقات في الأسرة، رأوا (٢٠%) منهم أن العلاقات الأسرية يسودها التوتر، كما أفاد (٤٦%) من الشباب أنهم يتعرضوا للتوبيخ من أهاليهم، و(٢٠%) يتعرضوا لكلمات جارحة (العويشق، عبد العزيز، ٢٠٠٦: ١٥٣).

ومن الأهمية وجود المنظمات التي تتوجه بالإرشاد والتوعية والتثقيف نحو الأسرة ككل للعمل على الحفاظ على كيانها، وكذلك بعض أنماط المنظمات الحقوقية التي تهدف إلى تعميق المشاركة المجتمعية، والحد من سياسات الاستبعاد أو الإقصاء وعلى سبيل المثال حين تواجهنا الأرقام والبيانات في مختلف الدول العربية عن الارتفاع غير المسبوق لمؤشرات الطلاق (يتراوح بين ٣٠-٤٠%)، فإن ذلك يستدعي أنماط جديدة ومستحدثة من المنظمات الأهلية، تستهدف الأسرة ككل، وتتبنى أدوات جديدة لمواجهة "تداعي المخاطر" (أو كرة الثلج كما يطلق عليها) لأن هذه المؤشرات المرتفعة للطلاق، سوف تعني تزايد النساء المعيلات لأسر، وتعني مزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، وتسرب الأطفال من التعليم (إلى العمل أو الشارع)، وتعني اهتزاز منظومة القيم، وهكذا نجد أن هناك أهمية كبيرة لتواجد منظمات أهلية تتبع هذه الاستراتيجية (قنديل، أماني، ٢٠١٣: ٢٣٨).

وهناك مجموعة من المشكلات المرتبطة بالوضع الأسري، والتي تشير إلى مجموعة من المخاطر الاجتماعية على مستقبل الاستقرار الأسري للشباب، ونذكر منها:

أ- مخاطر تأخر سن الزواج لدى الفتيات والشباب:

تعتبر مشكلة تأخر سن الزواج من المشكلات التي بلغت مستويات عالية في دول الخليج، ورغم المستوى المادي المتميز عن باقي المجتمعات إلا أن نتيجة ارتفاع تكاليف الزواج والمهور ومواصلة الشباب والفتيات للتعليم وأسباب أخرى أدت جميعها إلى تأخر سن الزواج، والشكل أدناه يشير إلى تواجد دول الخليج ضمن الدول العربية العشر في مستويات العنوسة عدا سلطنة عمان كانت خارج القائمة، ومع تفاوت نسب العنوسة بين الدول الخليجية إلا أنها ذات مؤشرات عالية، لها تبعات اجتماعية وانحرافيه واقتصادية، وقد أجرى الباحث سنة ٢٠١٥ دراسة على الشباب المقبلين على الزواج في دول الخليج، وقد طالب (٩٧%) من الشباب الخليجي بضرورة تخفيض المهور وتكاليف الزواج، كما طالبت(٧٦%) من الفتيات بضرورة تخفيض المهور لتتمكن من الزواج، وذلك مؤشر واضح على امتعاض كلا الجنسين من الارتفاع العالي للمهور ومطالبتهم للحكومات للتدخل لوضع حد للمبالغة في ذلك.

كم أفاد (٩٧%) من الذكور بأنهم محتاجين لإعانة من صناديق الزواج، والتي أنشأتها بعض الدول، فيما زالت بعض الدول تفكر في إنشائها، وهذا بلا شك دليل على تأثير الجانب المادي في ارتفاع نسب العنوسة.

ودعم ذلك سؤال وجه للمبحوثين عن أكثر سبب في عدم زواجك، فجاء سبب" عدم توفر القدرة المادية على الزواج كأول تلك الأسباب.

بل أيد أكثر من نصف المبحوثين فكرة قيام الدولة بفتح دوائر لاستقبال طلبات الزواج من الجنسين لتسهل اختيار شريك الحياة، وهذا دليل على وجود إشكالية لدى الشباب في اختيار شريك الحياة.

لذا فإن مشكلة العنوسة في حال لم يتم وضع خطط للحد م ارتفاعها فإنها سوف تكون سببا في كثير من المشكلات والجرائم، إذ أن نسب العزاب في سجون دول الخليج أكثر من المتزوجين، كون أن الزواج يوفر بيئة للاستقرار النفسي والاجتماعي.

ب- المخاطر الناتجة من الطلاق:

تعد مشكلة الطلاق من المشكلات التي تنذر بمخاطر اجتماعية على المجتمع بشكل عام، والشباب بشكل خاص، إذ أن الشباب الذين تنشئوا في أسرة مفككة بسبب الطلاق فإن احتمالية تدني مستواهم الدراسي، وانحرافهم وفشلهم في الحياة أكبر من أولئك المستقرين اسرياً، كما أن وقوع الطلاق في فترة الشباب يؤدي إلى كثير من المشكلات السلوكية والنفسية والاجتماعية لهؤلاء المطلقين، كون حظوظهم في الزواج مرة أخرى تقل وبالتالي ينضموا إلى فئة العنوسة مرة أخرى، كما أن ما تنفقه الحكومات من ملايين لتأمين حياة المطلقات من توفير معاش ضماني أو بناء منازل يكلفها الكثير على حساب الفئات المحتاجة الأخرى كالفقراء والأيتام.

ولقد بلغت مستويات الطلاق مستوى عال في دول الخليج، وأصبحت فعلا من المشكلات التي تفرز العديد من المخاطر الاجتماعية على المجتمع، كونها فئة لا تجد الإشباع العاطفي أو الجنسي مما قد يجعلها تقع في الانحراف والمشكلات.
والشكل أدناه يشير بشكل واضح إلى ارتفاع في نسب الطلاق في الدول الخليجية، وفي دراسة أجراها الباحث على الشباب الخليجي في عام ٢٠١٥، أتضح أن غالبية الشباب الخليجي يحتاج إلى دورات قبل الزواج، إذ عرض الباحث عليهم مدى حاجتهم إلى دورات في: كيفية اختيار شريك الحياة، حل

الخلافات الزوجية، الإدارة المنزلية، الحقوق الزوجية..الخ، وقد أشارت النتائج رغبتهم الشديدة في الحصول على تلك الدورات قبل الزواج، كما طالب (٧٦%) من الشباب، و(٨٨%) من الإناث بفتح مكاتب حكومية لحل الخلافات الزوجية.

عدد حالات الطلاق خلال آخر ٣ أعوام حسب الجنسية			
	١٤٢١ هـ	١٤٢٢ هـ	١٤٢٣ هـ
سعودي من سعودية	٢٤,٢٥٦	٢٦,٨٤٠	٢٧,٠٧٤
غير سعودي من غير سعودية	٦٤٧	٢,١٢٥	٢,١٧٤

معدلات الطلاق في الخليج ٢٠١٢			
الدولة	عدد حالات الطلاق	عدد الذكور ١٥ سنة وما فوق	عدد حالات الطلاق
البحرين*	١,٦٤٩	٦١٢,٥٩٠	٢,٧
السعودية	٢٠,٠٢٠	١١,٩٩٤,٦٩٨	٢,٥
عمان	٢,٥٧٠	١,٩٢٤,٥٢٥	١,٩

معدلات الطلاق في الخليج ٢٠١١			
	عدد حالات الطلاق	عدد الذكور ١٥ سنة وما فوق	عدد حالات الطلاق
الكويت	٦,٢٥٤	١,٢٧٩,٢٧٢	٤,٥
السعودية	٢٩,٧٧٢	١١,٦٧٧,٢٠٦	٢,٥٥
البحرين	١,٤٠٨	٦١٢,٥٩٠	٢,٢
عمان	٢,٨٠٥	١,٧١٢,٢٤٥	٢,٢
قطر	١,٦٠٨	١,١٥٦,٦٤٩	١,٠

ج- المخاطر الناجمة عن عمل المرأة والاعتماد على الخادمات في تربية الأبناء:

تعاني الأسر الخليجية من ازدياد خروج المرأة المتزوجة للعمل والتعليم، مما أدى إلى ضرورة تزايد الاعتماد على العاملات الأجنبيات في تربية الأبناء مما أدى إلى كثير من المخاطر الاجتماعية على جيل الأبناء، كون تلك العاملات يحملن أغلبهن لغة ودين وثقافة تختلف عن الثقافة الخليجية، مما أدى إلى نقلها للأبناء واصبح الأبناء مغتربين عن هويتهم وثقافتهم الأصيلة مما زاد من فرص وقوعهم في كثير من المشكلات نتيجة فقدان الهوية الأصيلة، مع العلم بأن غالبية تلك العاملات غير متعلمات، وبالتالي هن في الأصل عاملات ولكن الأسر الخليجية اعتمدت عليهن في تربية أبنائها.

والشكل أدناه يشير إلى تزايد نسب عمل المرأة في الدول الخليجية، والذي بلا شك أدى إلى الاعتماد على العاملات في تربية الأبناء.

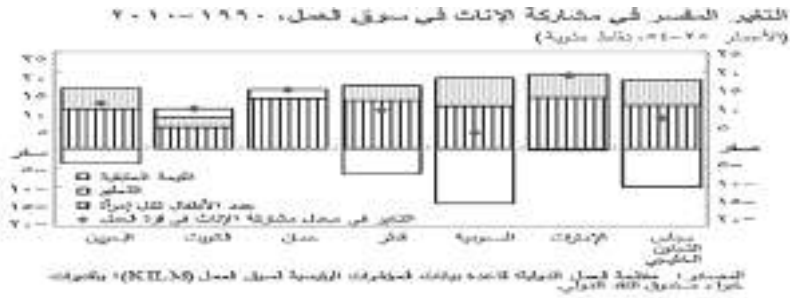

د- النزعة الاستهلاكية لدى الأسر الخليجية:

تعاني دول الخليج من مخاطر النزعة الاستهلاكية بشكل مفرط، وبمستويات قياسية مقارنة بباقي المجتمعات الأخرى، وبالتالي أصبحت كثير من الأسر رغم ارتفاع مستويات الدخل تحت وطأة الديون والقروض الربحية، وفي الشكل أدناه يتضح حجم تلك المشكلة وما تعانيه الأسرة الخليجية من تأثير تلك الديون على حياتها بشكل عام، مما يستوجب تدخل الحكومات في فرض قوانين تنظم الاستهلاك وخاصة في المناسبات كأفراح الزواج أو باقي المناسبات، لان كل ذلك يشكل استنزاف وهدر للأموال فيما لا طائل له، وكذلك يجعل الأسرة ضحية لديون طويلة المدى.

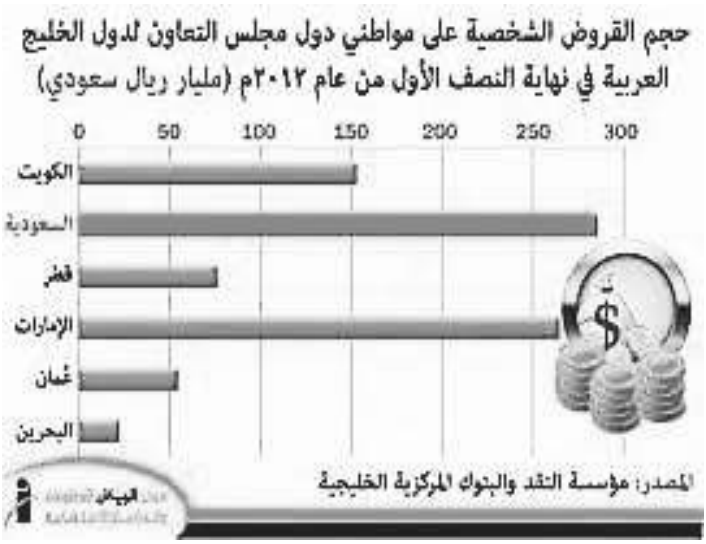

٢-مخاطر النظام التعليمي وانعكاسها على الشباب:

تسود لدى الشباب اتجاهات عدم رضا عن النظام التعليمي، إذ أظهرت دراسة لاتجاهات الشباب الخليجي أن (٩٥%) من الشباب يرون الحاجة لتغيير النظام التعليمي، وعند سؤالهم عن أكثر ما يقلقهم، ذكروا أن التعليم هو أكثر ما يقلقهم متقدما عن الحصول على وظيفة أو فرص الزواج وغيرها من المتغيرات الأخرى، والنظام التعليمي سواء التعليم العام أو العالي عليه كثير من الملاحظات التي لا تلبي طموح الشباب، و لا احتياجات المجتمع من المهن والتخصصات، مما يلاحظ في أغلب دول الخليج الاعتماد على العمالة الأجنبية الجامعية في تخصصات عديدة، نظرا لعدم وجود رؤية استراتيجية تربط بين حاجة سوق العمل وبين التخصصات بمؤسسات التعليم العالي، مما يخلق فجوة بين العرض والطلب وتنشأ البطالة، والتي يتم حلها لأسباب واعتبارات، ومن ضمن المشكلات في النظام التعليمي: مشكلات نظم التقويم، ومشكلات القبول، وضعف التعليم المهني وقلة الإقبال عليه، واختلال الفرص بين الجنسين، ويؤدي كل ذلك إلى قلق الشباب من المستقبل، نظرا لتدني جودة الإعداد لسوق العمل، مما يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالمجتمع ومؤسساته، والانحراف نحو الارتزاق بأيسر السبل بدلاً من بناء مسار مهني، كذلك فإن المناهج التعليمية لا تهتم بغرس قيم المواطنة والتوعية الفكرية، والثقافية والسياسية، والاعتماد على التلقين والحفظ بدل التفكير العلمي النقدي الجدلي، كما لا تسعى إلى تحصين المجتمع من ظواهر التطرف والعنف

والإرهاب، إذ بعض المناهج قد تؤصل لتلك النزعات الطائفية أو التطرفية. (حجازي، مصطفى، ٢٠٠٨: ٥٧).

٣- مخاطر الاغتراب وفقدان الهوية لدى الشباب:

يقصد باغتراب الشباب العزلة عن المجتمع والعجز عن التلاؤم والإخفاق في التكيف مع الأوضاع السائدة والتمركز حول الذات والذي يمكن أن يكون سببا رئيسيا من أسباب التمرد والاستياء التي يعبر عنها الشباب بصورة غير إيجابية. ومن مظاهر الاغتراب بين الشباب الانزواء والانسحاب من الحياه الاجتماعية، والفجوة بين المثل وتجسيديات الواقع وانتشار ثقافه الاستهلاك والرفض كظاهرة شبابية.(موسى، احمد، ٢٠٠٩: ٧٣).

الشباب الخليجي في حالة أزمة هوية وتحديد هوية، الهوية الخليجية ليست أحادية ثباتية، بل هي مزيج، شأن كل هوية في كل المجتمعات وشرائحها، من عناصر ناتجة عن القوى الفاعلة سياسيا وثقافيا واجتماعيا، الهوية الخليجية الراهنة والتي تعرضت لسيل التحولات التر عرفها المجتمع الخليجي تتنازعها ثلاثة اتجاهات أو قوى: الأصالة القبلية والعشائرية، والعولمة، وعن هذين الاتجاهين برز المد الأصولي الذي يستهدف الشباب أساسا، باعتبارهم القوة الحية والحيوية في المجتمع، وبدأ الصراع بين هذه القوى، فاستعانت القبلية بالمد الأصولي في إيقاف المد القومي الليبرالي، ثم بدأت تخشى بنفسها من تنامي ذلك المد الأصولي المتطرف وبدأت في

محاربته، مما جعل الشباب الخليجي يعيش في تجاذبات لتلك القوى، فهناك من يدعوه إلى التمسك بالقبيلة وبالعادات والتقاليد، وهناك من يطالبه بالمدنية والديمقراطية والتحرر من هيمنة القبيلة والعشيرة، وبينهما التيار الأصولي الذي وصل به إلى التطرف في مواجهة المدنية الغربية كونها تخالف الأصول لديه، فبدأ يجذب الشباب ويحذرهم من خطر ذلك التطرف، ومع تلك الأطراف تتدخل السياسة لتستفيد من حالة الصراع بين تلك الاتجاهات كونها تؤدي إلى إضعاف قوة الشباب وعدم اتفاقهم على رؤية واحدة للنهج السياسي والديمقراطي بالمجتمع. (حجازي، مصطفى، ٢٠٠٨: ١١٥).

وفي دراسة أجريت على الشباب الخليجي حول اتجاهاتهم نحو عدد من القضايا فقد عبر (٧١%) من الشباب أن الحرية في التعبير عن الرأي تمثل هما كبيرا لهم(العويشق، عبد العزيز، ٢٠٠٦: ١٦٣).

كما أن وجود العمالة الأجنبية سواء كعمالة منازل أو بالمهن المختلفة يفرض على الشباب التأثر المباشر وغير المباشر بتلك العمالة، خاصة إذا ما علمنا عن اندماجها في حياة المواطنين في مزارعهم ومنازلهم، وكذلك كونهم يحملوا ثقافات غير عربية وبعضها غير إسلامية.

ولقد أصبحت العمالة الوافدة تشكل خطرا على الهوية في دول الخليج، والشكل أدناه يوضح حجم تلك العمالة وما تسببه من خلل

في التركيبة السكانية لدول الخليج مما ينتج عنه تأثير على الهوية ومزاحمة الشباب على الوظائف والأعمال الحرة، كون أن اغلب تلك العمالة من شرق أسيا ونسبة كبيرة منها تختلف مع المجتمع الخليجي في الديانة واللغة والعادات والثقافة.

نسبة العمالة الأجنبية من إجمالي العمالة

الدولة	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠١٤
مملكة البحرين	39.5	58	51	65.2	67.7	٧٧
الكويت	69.8	61.2	86.3	82	83.2	٨٢
عمان	34.1	64.2	70	61.7	74.6	٧٤
قطر	80.6	89.7	91.6	87.1	94.3	٩١
المملكة العربية السعودية	42.9	64.9	59.8	55.8	50.6	٥٢
الإمارات العربية المتحدة	84.8	89.5	89.3	90.4	83	٨٤
المتوسط	٦٥,٦	٦٩,٨	٦٧,٩	٦٤,١	٦٦,١	٦٦,١

المصدر: Jörn Winckler, Labor Migration to the GCC States: Patterns, Scale, and Policies
الهجرة إلى دول الخليج

٤- مخاطر الفراغ وهدر الوقت عند الشباب الخليجي:

تطرح مختلف الأدبيات التي تتناول قضايا الشباب الخليجي، بالدراسة والبحث مسألة أوقات الفراغ، وهي مسألة تشكل مثار شكوى الشباب ذاتهم، فالكبار يتهمون الشباب بأنهم قد انصرفوا عن الثقافة والقراءة إلى أنشطة تشكل أضرارا خلقية وسلوكية متعددة الألوان تؤذيهم، كما تؤذي المحيط، كما أنهم مهتمون بالميل إلى

الكسل واللا مسؤولية، أما الشباب فيضعون اللوم على قلة إمكانات الأماكن من مؤسسات وأندية، والتي يستطيعون قضاء أوقات مفيدة ضمنها.

أما عن كيفية قضاء وقت الفراغ، فإن الشباب ينقسموا إلى فئات، فهناك فئة مرفهة ومقترة ماديا، وبالتالي تقضي وقتها في المتع والملهيات وتبذير واستهلاك تلك الأموال، بينما الفئة غير المقتدرة سواء لأنها غير عاملة أولان أسرها وضعها المادي لا يسعفها لتزويدها بالمال تقضي وقتها بالتجمع في الساحات العامة، وعلى الطرقات في وضعية المتفرج والمحروم، وفي أحسن حالهم يفرغون طاقاتهم في ساحات القرى الترابية للعب كرة القدم، وقد أشارت احدى الدراسات التي أجريت على شباب المملكة العربية السعودية أن (٧٥%) من العينة لديه وقت فراغ في عطلة نهاية الأسبوع، وأن (٦٧%) منهم لديه من ٤-٦ ساعات يوميا أثناء باقي الأيام، مما يشير إلى استغناء الأسر عن تشغيل أبنائها في أمور المنزل. وقد أظهرت الدراسة أن الشباب يقضي وقته على التلفزيون والرياضة والتمشي بالسيارات والتجمع والتمشي في الطرقات، بينما الفتيات تهتم بالموضة ومجلاتها والزينة وأدواتها، وقد أدى ذلك إلى انتشار السمنة وأمراضها بين الشباب.

وقد أدى وقت الفراغ إلى انتشار كثير من الظواهر السلبية كالتدخين والشيشة والمعاكسات والتحرشات سواء في الأماكن العامة أو باللجوء إلى غرف الدردشة ومواقع التعارف، كما أصبحت المولات

المكان المفضل لقضاء وقت الفراغ، وما يصاحب ذلك من نزعة استهلاكية، وكذلك الاعتماد على الأكل من مطاعم الوجبات السريعة وما لذلك من أضرار صحية. كما أن وقت الفراغ دفع الشباب إلى الاستدانة من أجل شراء سيارات فخمة ليتجول بها مع موسيقى صاخبة وللتباهي بها أمام اقرأنه وكذلك لمعاكسة الفتيات. وانتشرت السباقات والتفحيط في الطرقات والحارات وما تبع ذلك من حوادث وإزعاج وازدحام الشوارع بتلك الجولات معدومة الهدف، في وقت كانت الحكومات الخليجية تدفع دعما للوقود لتسهيل حياة المواطنين بشكل عام.

ويمكن القضاء على مشكله هدر وقت الفراغ لدى الشباب في عملية التسامي أو الإعلاء بدوافع الفرد والسمو إلى صور راقية وحضارية ويمكن استغلال أوقات الشباب من خلال تنظيم المسابقات العلمية والأدبية للشباب وتشجيعهم على العادات الإيجابية كالقراءة والبحث والاطلاع وإقامة المعسكرات، وتعليم الفتيات المهن المنزلية كالحياكة والخياطة والتطريز وغيرها من المهن التي تتناسب وطبيعتها النسائية.(العيسوي، عبد الرحمن، ٢٠٠٤: ٢٠)
والصورة ليست قاتمة لكل الشباب، فهناك نسبة طيبة منهم تتابع القضايا الخليجية والعربية على الشاشات أو مواقع التواصل الاجتماعي، وهناك من مهتم بالثقافة والفكر والقراءة ولكن ليس في مستوى الطموح الذي يبني المستقبل. (حجازي، مصطفى، ٢٠٠٨: ١٣٥)

وفي دراسة أجريت على الشباب الخليجي حول طبيعة المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجههم، فجاءت مشكلة الشعور بالملل كثاني مشكلة ولدى نسبة (٤٠%) من الشباب(العويشق، عبد العزيز، ٢٠٠٦: ١٥٩)

٥- مخاطر الانحراف القيمي لدى الشباب:

تكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثله الشباب من مصدر للتجديد والتغيير، فهم يرفعون لواء التحديث في السلوك والعمل من خلال القيم الجديدة، التي يتباهى الشباب بها والتي عادة ما تدخل في مواجهة مع ما هو سائد من قيم تقليدية، لذا فإن الثقافة الفرعية التي يكونها الشباب بينهم تحمل كثير من القيم التجديدية والتي بعضها يحمل التغيير عن بعض العادات السلبية القديمة.

ويعيش الشباب في صراع قيمي، إذ يعيشوا في مناخ من اللامعيارية على حد تعبير أميل دوركايم، تلك الحالة التي تفتقر فيها الحياة الاجتماعية إلى القيم والمعايير الواضحة اللازمة لتوجيه السلوك، والتي تضعف فيه القيم التي استقرت طويلا، وتزداد مشكلة الصراع القيمي عندما يواجه الشباب أزمة الاختيار من بين بدائل عديدة، وعندما تفقد الضوابط الاجتماعية فاعليتها، وهناك مصادر اجتماعية وثقافية وفكرية واقتصادية وسياسية تساهم في حدوث أزمة الصراع القيمي. (الزيود، ماجد، ٢٠١١: ١٢٦)

وفي دراسة أجريت على الشباب الخليجي حول أكثر المشكلات الاجتماعية التي تشكل همّا لديهم فجأت مشكلة الانحراف الأخلاقي كأكثر مشكلة، وبنسبة (٨٢%)، وعند سؤالهم عن اهم عوامل انحراف الشباب أفاد(٩٤%) بان غياب القيم هو اكثر تلك العوامل، و(٩٣%) منهم رأوا بان غياب الوازع الديني هو العامل الثاني (العويشق، عبد العزيز، ٢٠٠٦: ١٥٧، ١٦٤).

ولقد بينت العديد من الدراسات عن وجود علاقه بين السلوك الإجرامي وبين وسائل الإعلام ففي إسبانيا أظهرت النتائج أن نسبة ٣٩% من الشباب المنحرفين قد حصل على معلوماتهم الإجرامية عن طريق الأفلام التي عرضت عليهم كما كشفت إحدى الدراسات التي أجريت على نزلاء المؤسسات العقابية في الولايات المتحدة نسبة ٤٩% من عينة الدراسة استمدوا الرغبة في حمل السلاح من خلال تأثرهم بما شاهدوه في الأفلام السينمائية.

٦- مخاطر الإنترنت على الشباب:

من المعلوم أن للإنترنت فائدة هائلة لا يمكن لأي مجتمع في الوقت الحالي العيش بدونها، إلا أنها هي سلاح ذو حدين، بها الإيجابي وبها السلبي، إذ أن من أثار الإنترنت على الشباب هو إخفاء هويتهم الحقيقي والتمرد على المجتمع وعلى الأفراد سواء بالتشهير أو القدح والشتم، كما يستحدثوا هويات متعددة، كما يتبنى الذكور شخصيات

الإناث أو العكس أو الكبار شخصيات صغار، أو يتبنوا أسماء مشاهير ويستغلوا باسمهم أو يشوهوا سمعتهم.

كما أن الإنترنت به من الأفكار المغرضة والمسيسة ما قد يوقع كثير من الشباب في فخها، ناهيك عن ما تحويه من مقاطع أو صور جنسية تتسبب في إدمان وانحراف الشباب وإثارتهم غرائزيا مما يدفعهم لممارسة ما يشاهدوا في الواقع، فتحدث حالات التحرش والاغتصاب، كما ظهرت حالات من الإدمان على الإنترنت مما عطل طاقات كثير من الشباب،

وبدخول وسائل التواصل الاجتماعي حيز الاستخدام الواسع، ونظرا لما توفره تلك الوسائل من فرصة تواصل داخلي أو خارجي، ونظرا لصعوبة التحكم في محتواها بخلاف مواقع الإنترنت التي تستطيع الدول توقيف صفحاتها، فإن آثار استخدام وسائل التواصل أشد وطأ من المواقع الأخرى، فقد استطاعت أن تشكل رأي عام واسع، وتفتح قضايا حساسة، ويسرب بها كثير من الأسرار الوطنية، كما أدت إلى إثارة كثير من الفتن الطائفية، كما وقع بعض الشباب وخاصة الفتيات في استغلال من قبل الذكور لتكوين علاقات بغرض الصداقة أو الزواج ثم تتحول إلى ابتزاز ومساومة على العرض والمال، والبعض تحرر من القيود المجتمعية فكون تلك العلاقات مع الجنس الآخر بكل ما يسودها من تصوير فاحش وغير مسؤول بل البعض من الشباب اعتبر تلك العلاقات وسيلة لكسب المال نضير ما يقدمه من عرض للجنس الآخر، كما أن اندفاع كثير من الشباب وعدم

درايتهم التامة بتأمين وحماية حساباتهم من الهاكرز أو السرقات، فأنهم عرضوا أسرارهم وأسرار أسرهم إلى كثير من السرقات لخصوصياتهم.(بودهان، يامين، ٢٠١٤: ٤٣).

وقد اقبل الشباب الخليجي على استخدام وسائل التواصل بشكل كبير، إذ أصبحت من أساسيات الحياة لديهم، وعن طريقها يعبروا عن آرائهم وانتقاداتهم للأجهزة الحكومية والخاصة، والشكل أدناه يوضح تلك الأعداد حسب كل دولة.

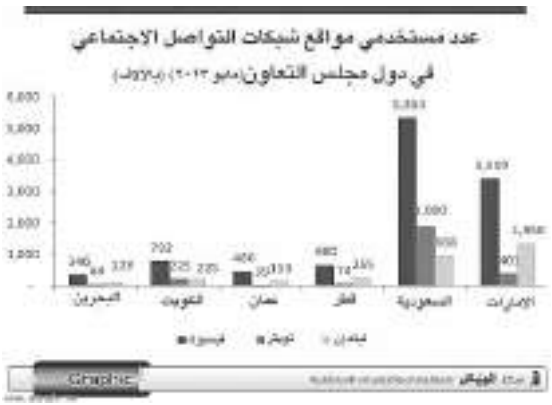

٧- مخاطر البطالة على الشباب:

تشكل البطالة تحديا خطيرا من تحديات التنمية حيث يؤدي شيوعها إلى تحول قطاع كبير من أفراد المجتمع إلى قطاع غير منتج وهوما يعلل الفجوة التي تفصل بين الدول المتقدمة الصناعية والدول المتخلفة، حيث ترجع قوة الدول المتقدمة اقتصاديا إلى القدرة

الإنتاجية الهائلة للقوى العاملة فيها واستثمارها الاستثمار الأمثل في عمليات الإنتاج (موس، أحمد، ٢٠٠٩: ٤٠).

وتعد مشكلة البطالة من أكثر المشكلات خطرا على الشباب، وذلك لما تؤدي إليه من هموم ومفاسد وأمراض نفسية، وقد تدفعه حالته تلك إلى ارتكاب كثير من الجرائم كالسرقة أو الاحتيال أو الرشوة كوسائل سلبية في تحصيل لقمة العيش، وأخطر أنواع البطالة مع أولئك الذين قضوا أعمارهم في التعليم، وخاصة التعليم الجامعي ثم لا يجدوا فرصة عمل تعينهم على الزواج والمساهمة في بناء مجتمعهم، مما يولد لديه كراهية تجاه مجتمعه، ويعيش مكتئبا ومتوترا وقلقا على مستقبله.(حوى، محمد سعيد، ٢٠٠٦: ٥٤)

تؤدي البطالة إلى أن يصاب الشباب بالإحباط والشعور بالقهر والاضطهاد والصد والتهميش مما يؤدي بهم إلى الاغتراب، ثم اليأس، ثم الانحراف(بوعناقة، علي، ٢٠٠٧: ٢٢٩)

كشفت إحدى الدراسات عن وجود علاقه بين فتره البطالة وبين الانحراف إذ أن (٧٠%) من الذكور كانوا عاطلين أثناء ارتكابهم للجريمة، كما أشارت دراسة إلى ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ١% يؤدي إلى زياده في جرائم القتل بنسبة ٧%، وجرائم العنف بنسبة ٣%، والاعتداء على الممتلكات بنسبة ٢%.(جيرمي ريفكن، ٢٠٠٤).

وفي دراسة حول اتجاهات الشباب الخليجي نحو أكثر ما يقلقهم تجاه المستقبل، أفاد(٢٨%) منهم بأن ضمان العمل في القطاع العام هو اكثر ما يقلقهم، و(١١%) يقلقهم تأمين الحصول على العمل الحر.(النقيب، خلدون، ٢٠٠٦: ٦٨).

كما أفادت دراسة أخرى أجريت على الشباب الخليجي أن البطالة تشكل هماً لدى (٨٨%) من الشباب الخليجي، بينما تشكل العمالة الوافدة هما لدى(٥٨%).(العويشق، عبد العزيز، ٢٠٠٦: ١٤٩)

ويتضح من الشكل أدناه ارتفاع نسب البطالة في دول الخليج، وخاصة بعض الدول منها، ورغم الوفرة النفطية، ورغم قلة السكان مقارنة بالدول الأخرى، إلا أنه نتيجة الاعتماد على العمالة الأجنبية، وترفع بعض الشباب عن بعض الأعمال، وتدني الأجور في مؤسسات القطاع الخاص في مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسب البطالة في دول الخليج.

كما يشير الشكل أدناه إلى سيطرة العمالة الأسيوية على السوق الخليجية بشكل كبير جدا مما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة بين الشباب.

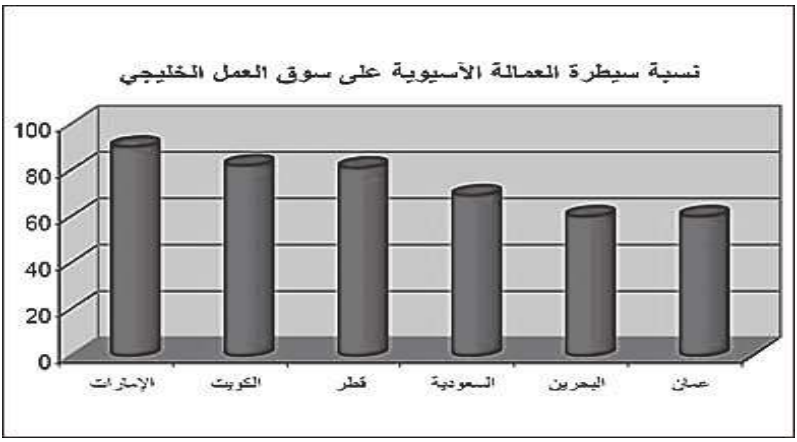

ولتخفيض نسب البطالة في دول الخليج عليها زيادة التنويع الاقتصادي القائم على القطاعات المختلفة بدلا من الاعتماد على قطاع النفط، وربط برامج التعليم والتدريب بسوق العمل، ودعم القطاع الخاص وتقديم الحوافز لمن يوفر فرص عمل بأجور مناسبة للمواطنين، وكذلك تهيئة الشباب منذ الصغر على عدم الترفع عن الأعمال أو بعض المهن، وكذلك تربيتهم على ثقافة العمل الحر.

٨- مخاطر إدمان المخدرات على الشباب:

تعتبر مشكلة المخدرات من أخطر مشكلات العصر على الشباب، وأشدها تأثيراً في البنيان الأخلاقي والنسيج الاجتماعي، فهي تسبب الانحراف والشذوذ والاكتئاب والضياع والهدر للأموال وتدهور الصحة، والسرقة والاغتصاب تحت تأثير المخدر، مما ينعكس على حياته وحياة أسرته.(حوى، محمد سعيد، ٢٠٠٦: ٨٥).

ومن أسباب تعاطي المخدرات عند الشباب: كشف الذات، تغير المزاج، علاج الأمراض، تعزيز وتقويه التفاعل الاجتماعي، تعزيز الخبرة الحسية والسعادة، لإثارة الإبداع الفني والأداء، لتحسين الأداء الجسدي، للعصيان، لمجاراة ضغط الرفاق، لتكوين الهوية، وأخيرا لتجنب ضغوط الحياة ومشكلاتها(البداينة، ذياب، ٢٠١٢: ٢٦).

وفي دراسة أجريت على الشباب الخليجي حول أكثر المشكلات الاجتماعية التي تشكل همّا لديهم فجأت مشكلة تعاطي المخدرات في الترتيب الثالث، وبنسبة (٧٩%) (العويشق، عبد العزيز، ٢٠٠٦: ١٥٧).

وظاهرة تعاطي المخدرات وباء ضرب المجتمعات الخليجية، ولعل ما يثير القلق هو انتشارها بسرعة وبشكل مذهل في فترات

قياسية. لكن الخطر الفعلي يكمن في تقرير نشر مؤخراً وأظهر معدل انتشار المخدرات بين طلاب المدارس.

ووفق التقرير هذا فقد بلغ معدل تعاطي المخدرات في دول مجلس التعاون الخليجي بين طلاب المراحل الابتدائية ١٠% مقابل ٢٤% لطلاب المراحل المتوسطة و٣٦% لطلاب السنة الثانوية الأولى و٢٠% لطلاب السنوات الثانوية الثانية والثالثة مقابل ٥,٨% لطلاب الجامعات.

الإدمان طال كل شرائح المجتمع الخليجي، فلا مكانة ولا ثروة تميز مدمن عن أخر. فشرها يطال الجميع، وما أثار قلق الدول هذه هو ارتفاع معدلات الإناث المدمنات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الوفيات بسبب الجرعات الزائدة.[٩٢]

٩- مخاطر العنف والإرهاب على الشباب:

يمثل التطرف الفكري والديني التعصب لراي معين دون غيره من الآراء الأخرى، ويبعد هذا الراي في هذه الحالة عن الاعتدال بل المغالاة في التشبث بهذا الراي والإصرار عليه أو الأفكار والمعتقدات الدينية حتى لو كانت خاطئة أو نتيجة عدم فهم أو وعي حقيقي بالمضمون الروحي والاجتماعي لتلك المعتقدات

---

[٩٢] (http://www.sayidy.net/article)

الدينية(دعبس، يسري، ٢٠٠٢: ١٣) من العوامل التي تؤدي إلى شيوع العنف بين الشباب انتشار التطرف الفكري، أو شيوع الهوة والفروق في الحقوق بين فئات وطبقات الشباب، مما يولد الشعور بالحرمان، وكذلك مشاهدة أحداث العنف سواء الحقيقية أو عبر المسلسلات، والشعور بالظلم والقهر وعدم العدالة الاجتماعية.(موسى، احمد، ٢٠٠٩: ٦٢)

تستطيع المدرسة أو الجامعة أن تدرب طلابها على التفكير العلمي والموضوعي بعيدا عن التعصب والتحيز، وكذلك بسط قيم المساواة في الحقوق والواجبات والمساواة أمام القانون والإحساس بالعدل ورد الحقوق إلى أصحابها وعدالة توزيع الثروة وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في مجالات التعليم والتوظيف كل ذلك يبعد شبح التعصب، كما يجب على رجال الإعلام والقادة والمصلحون ورجال الفكر والقلم إزالة مشاعر التعصب وتقديم الأعمال الهادفة التي تحقق الشعور بالوحدة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الشباب.(العيسوي، عبد الرحمن، ٢٠٠٤: ٤١)

وقد أشارت دراسة اتجاهات الشباب الخليجي حول الإرهاب إلى أن هناك تفاوت ملحوظ بين كل دولة وأخرى في نظرتهم تجاه الإرهاب، أما في المجمل فإن (٣٤%) من العينة رأوا أن الإرهاب ينبع من التطرف الديني على أشكاله، بينما رأى (٢٩%) انه نتيجة اضطهاد الغرب، وأفاد (٢٩%) انه يصدر لنا من الخارج.

وفي سؤالهم عن رأيهم نحو التيارات والحركات الإسلامية، فإن غالبيتهم وبنسبة(٤٩%) رأوا أن تلك الحركات تعمل من أجل الأمة، (١٨%) من رأى أنها تضر بالأمة.

وفي سؤالهم عن أكثر ما يقلقهم تجاه المستقبل أفاد غالبية العينة بأن توفير الأمن والاستقرار في الوطن هو اكثر ما يخشوه، وذلك بنسبة بلغت(٤٠%) (النقيب، خلدون، ٢٠٠٦: ٦٥).

ودول الخليج كغيرها من دول العالم انتسب منها شباب إلى التنظيمات الإرهابية، وتشير الإحصاءات إلى مشاركة أعداد من الشباب في الانضمام إلى تنظيم داعش وتنظيم القاعدة، وبإلقاء نظرة على الشكل أدناه نلاحظ أن جميع الدول الخليجية شارك منها شباب بأعداد متفاوتة في تلك التنظيمات، عدا سلطنة عمان، وهذا بلا شك يشكل أكبر المخاطر الاجتماعية على الشباب الخليجي، وذلك لما لذلك الإرهابيين من تأثير على الوضع الأمني والاجتماعي بالدول بعد عودتهم إليها، مما يتوجب بناء منظومة تعليمية وتشريعية وإعلامية تنشء الشباب على التسامح ونبذ التطرف والإرهاب.

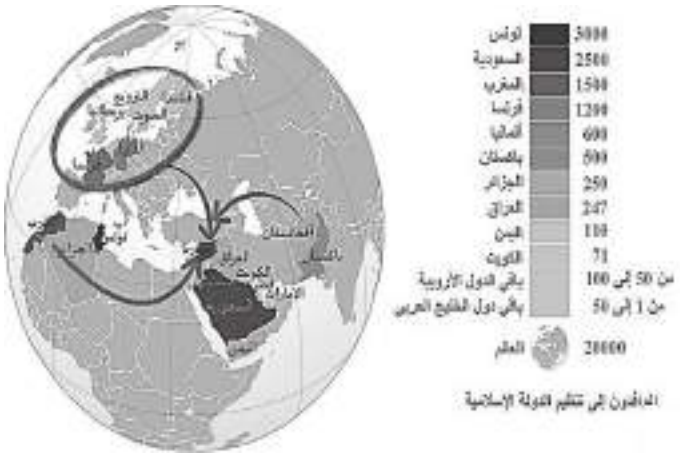

رؤية دول الخليج العربي في رعاية الشباب مستقبلا:

تشير الإحصاءات إلى أن دول الخليج من أكثر الدول شبابية في العالم، إذ أن ثلث المجتمع الخليجي هومن الشباب تقريبا، ولقد رفعت دول الخليج منذ سنوات شعار" الشباب هم الثروة الحقيقية" كشعار إعلامي، إلا أنه لا تزال المعرفة العلمية عن الشباب في الخليج قليلة، وكذلك معرفة آرائهم ومواقفهم من الكثير من القضايا السياسية والمجتمعية.

ولقد وضعت دول الخليج استراتيجية بعيدة المدى بمسمى "استراتيجية رعاية الشباب في المجال الشبابي والرياضي لدول الخليج العربية ٢٠٠٨-٢١١٣" وتعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعة من المرتكزات المستمدة من النظام الأساسي لمجلس التعاون وأهداف وسياسات خطة التنمية لدوله بالإضافة إلى الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، ولقد استهدفت الاستراتيجية الفئه العمرية من ١٥ – ٢٩ سنة، وهي تشكل (٢٨,٣%) من مجموع سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من الشباب والشابات، ولقد تضمنت الاستراتيجية حصر ودراسة الوضع الحالي للشباب، والخدمات المقدمة لهم، والمراكز والأندية المتوفرة، وكذلك المكتبات وغيرها من المرافق، والوقوف على جوانب القصور بها، ثم بدأت برسم السياسة المستقبلية والتي اشتملت على عدة محاور وهي: الترويح واستثمار أوقات الفراغ لدى الشباب، والرعاية وتنمية الموهوبين، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، والاهتمام بالجناحين، وأعداد القادة، ولقد اشتمل كل محور من المحاور السابقة على المجال الثقافي والمجال الاجتماعي والمجال الفني والمجال الرياضي والمجال العلمي، ولقد اشتملت

الاستراتيجية على خطة إجرائية لكل دولة ينبغي تطبيقها وعلى مدار سنوات.[٩٣]

إلا أنه للأسف رغم اعتماد تلك الخطة الاستراتيجية إلا أن كثير من متطلباتها لم يتم تنفيذه حسب ما هو مقرر، كما أن الخطة الإجرائية في غالبها إنمائية وليست علاجية إلا مع الجانحين، بينما لم تضع الخطة إجراءات عملية للمشكلات الأخرى التي تعترض الشباب كالطلاق أو تأخر سن الزواج، أو هيمنة العمالة الوافدة، كما لم تحضى بالتغطية الإعلامية ليتسنى للشباب المشاركة بأنفسهم المساعدة في تنفيذها على أرض الواقع، ولم يشرك القطاع الخاص في العمل على تنفيذ بعض بنودها.

رؤية الباحث حول مواجهة المخاطر الاجتماعية المنعكسة على الشباب:

نظرا للخصوصية التي تتمتع بها دول الخليج العربي من حيث موقعها الجغرافي ومواردها النفطية ومستوى الدخل الفردي والعادات والتقاليد التي تحكم كثير من الجوانب الاجتماعية، وخاصة فيما يرتبط بالزواج سواء للفتاة أوالشاب، ونظرا لارتباط المخاطر الاجتماعية بالمخاطر الاقتصادية والمخاطر المالية والمخاطر الأمنية، فان الباحث يقترح للحد من تأثير المخاطر الاجتماعية على الشباب ما يلي:

١) تأسيس مرصد اجتماعي خليجي يقوم بوضع الدراسات وتجميع المؤشرات وتحليلها وتنبيه الجهات التنفيذية في كل دولة بالتحرك لاحتوائها.

---

[٩٣] (http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/)

٢) تأسيس مركز إدارة المخاطر الاجتماعية تابع للأمانة العامة لمجلس التعاون يتولى الاستفادة من تحليل المرصد الاجتماعي ليقوم بوضع الاستراتيجيات الوقائية والإنمائية والعلاجية لمواجهة آثار المخاطر على شعوب دول الخليج العربي.

٣) تشكيل لجنة عليا تضع مقاييس ومعايير لقياس حجم وشدة ودرجة المخاطر الاجتماعية في دول الخليج، بعد عملة حصر وتصنيف لها وفق معايير دولية.

٤) تفعيل الاستراتيجية الخليجية لرعاية الشباب، وإشراك قطاعات الشباب انفسهم ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذها، وذلك بعد ما يتم نشرها إعلاميا بما يضمن وصولها لكل الشباب الخليجي.

٥) تشكيل لجنة عليا من كبار المستشارين القانونيين لوضع التشريعات والقوانين التي تحد من تنامي بعض المؤشرات للمخاطر الاجتماعية، سواء في اشتراطات العمالة الوافدة، أو التشريعات التي تحد من العنوسة ومن الطلاق.

٦) توجيه مؤسسات التعليم العالي بفتح تخصصات أو إدراج مقررات حول المخاطر الاجتماعية، بحيث تؤسس لثقافة لدى الشباب، وكذلك توفر مختصين وطنيين يتولوا مهام التخطيط للمخاطر الاجتماعية في كل دولة.

٧) تأسيس دوائر أو مراكز في وزارات التنمية الاجتماعية(الشؤون الاجتماعية) في كل دولة تسمى دائرة مواجهة المخاطر الاجتماعية، بحيث تكون تلك الدائرة هي المعنية بتلقي التعليمات من المركز الخليجي لدرء المخاطر.

٨) إنشاء معهد يعنى بتقديم دورات لموظفي وشباب دول مجلس التعاون في كيفية مواجهة المخاطر الاجتماعية والحد من آثارها، وكيفية وضع الخطط الاستراتيجية لمواجهتها.

٩) إطلاق عدد من المسوحات الاجتماعية لتحديد أعداد حالات الطلاق والعنوسة والتفكك الأسري والمخدرات الخ وذلك بهدف الوقوف على حجم تلك المشكلات عن قرب.

١٠) إطلاق مواد إعلامية في وسائل التواصل الاجتماعي أو القنوات الفضائية تعمل على بث الوعي للشباب الخليجي حول عدد من القضايا، كالزواج أو الطلاق أو المخدرات أو النزعة الاستهلاكية أو العمالة الوافدة، أو الترفع عن الأعمال المهنية.. الخ.

١١) العمل على رعاية الشباب وتهيئتهم للمستقبل العلمي والعملي قبل وصولهم تلك المرحلة، إذ يبدأ الإعداد منذ سنوات عمرهم الأولى.

١٢) تشكيل فريق مختص يقوم بزيارة عدد من دول العالم ذات الباع الطويل في مواجهة المخاطر الاجتماعية.

١٣) تكليف فريق عمل من مختلف التخصصات بوضع الاستراتيجية الخليجية لمواجهة المخاطر الاجتماعية.

١٤) التركيز على الجوانب الإنمائية للشباب الخليجي، بحيث يتم النظر إليهم بأنهم ثروة يجب حسن إدارتها وفند طاقاتها وإبداعاتها، من اجل تسخيرها لبناء المستقبل.

١٥) التنبه في وضع برامج وقائية للمخاطر التي قد تصيب الشباب، كتوعيتهم عن المخدرات أو إعدادهم بدورات قبل الزواج.. الخ

١٦) القيام بوضع خطة ذات برامج علاجية للشباب الذي وقع تحت طائلة المخاطر الاجتماعية، كالمدمنين، أو المطلقات، أو العوانس، أو المنحرفين سلوكيا أو أخلاقيا، بحيث يتم إعادة تشكيل سلوكهم بما يضمن الحد من المشكلة التي وقعوا بها.

قائمة المراجع:

١- البداينة، ذياب موسى، الشباب والإنترنت والمخدرات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف، الرياض، ٢٠١٢.

٢- بودهان، يامين، الشباب والإنترنت، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠١٤.

٣- بوعناقة، علي، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

٤- جمعدار، عزيزة علي، قاموس مصطلحات الأزمات والكوارث، المجلس الوطني للإعلام، ٢٠١٢.

٥- حجازي، مصطفى، الشباب الخليجي والمستقبل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٨.

٦- حوى، محمد سعيد، صناعة الشباب، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٦.

٧- دعبس، يسري، الإرهاب والشباب، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٨- الزيود، ماجد، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق، عمّان، ٢٠١١.

٩- عجينة، هبة، المدخل إلى إدارة الأزمات والطوارئ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٣.
١٠- العيسوي، عبد الرحمن، جنوح الشباب المعاصر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤.

١١- فهمي، محمد سيد، إدارة الأزمة مع الشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢.

١٢- المناور، فيصل، المخاطر الاجتماعية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد ١٢٤، الكويت، ٢٠١٥.

١٣- منصور، عبد المجيد، الشربيني، زكريا، الشباب بين صراع الأجيال المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٤- موسى، احمد محمد، الشباب بين التهميش والتشخيص، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٩.

١٥- المؤمني، نايل، الدور الاكاديمي في إدارة الكوارث والأزمات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف، الرياض، ٢٠١٢.

١٦- النقيب، خلدون وآخرون، اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون، دغر قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٦.

* * *

الدراسة الثامنة

الابتكار عند الشباب وسوق العمل

الأستاذ حافظ أمان ثاني

خبير تشريعي في القطاعات المالية والتكنولوجيا

دولة الإمارات العربية المتحدة

الابتكار عند الشباب وسوق العمل

المقدمة:

لا يختلف اثنان ان الشباب والمشاريع المتصلة بهم سواءً تلك المنضوية تحت البرامج الرسمية للحكومات أو تلك المرتبطة بالمجتمع المدني أصبح الهاجس الأكبر للإستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول. كما أصبح التحرك اتجاه رسم مبادئ الاستدامة خاصة عند الاقتصادات الناشئة والمتحولة يرتبط ارتباطاً تفاعلياً وتكاملياً من خلال عنصر الابتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والخروج من الاقتصادات التقليدية القائمة والمعتمدة للموارد الطبيعية أو تلك القائمة على اعتماد المناهج التقليدية في رسم السياسات المعنية بدفع عجلة الاقتصاد وخلق الوظائف.

لذلك أصبح مفهوم الاستدامة اليوم أكثر الحاحا لربط الابتكار بعجلة النمو الاقتصادي كجزء أساسي ضمن برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يقودها في معظم الأحيان الشباب.

ان الاشكالية الحقيقية التي تؤرق الدول والمنظمات المدنية والمعنيون في وضع الاستراتيجيات الخاصة لتنمية قطاع الأعمال لدى الشريحة الشبابية تنقسم إلى عوامل عدة ومنها:

١- اشكالية المخرجات العلمية التي أصبحت غير عملية في التعامل مع التحديات التي تخلقها الأسواق والمنافسة الشرسة التي تخلقها الحاجة إلى تخفيض الموازنات التشغيلية من خلال الاستعانة من ذوي الخبرات أو من تقل كلفتهم على الموازنات أو من خلال استخدام أو ميكنة الاجراءات لاستغناء الطاقات البشرية ما أمكن.

٢- اشكالية منافسة الحكومات للمشاريع الشبابية من خلال الدخول المباشر كطرف مستثمر في السوق أو خلق شركات لتقديم الخدمات المساندة للاستثمارات.

٣- عدم تطور ثقافة الريادة عند مجتمع الأعمال وخاصة عند الشركات العائلية التي هي تشكل النسبة الأساسية للأسواق خاصة في دول مجلس التعاون.

٤- قصور البنية القانونية لعملية الحماية لتلك المشاريع مثل قوانين الاستحواذ والاغراق.

٥- عدم وجود اتزان في عملية خلق الأسواق واعادة هيكلتها بين سوق الخدمات وسوق السلع خاصة حين ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو ما يعرف بـــ SMES.

٦- عدم اتزان ما بين مفهوم الحاضنة للمشاريع وتلك المفاهيم المعنية بالمسؤولية الاجتماعية أو ما يعرف بـــ CSR.

لذلك يمكننا أن نلخص التحديات العملية لدخول المشاريع الشبابية للسوق المفتوحة أنها اشكاليات قانونية ومعرفية وسلوكية التي جميعها تشكل الركيزة لقواعد السوق. مما جعل من العسير لدى كثير من الدول النامية أن ترى المشاريع الشبابية أبعد من النظريات وتأملات السياسيون والمنظرون. ففي كثير من الدول رغم اجتهادها الا أنه ظلت المشاريع الشبابية بعيدة بأن تكون هي المحرك الأساس لتطور أسواقها وانفرادها في خلق الاقتصاد المستدام.

في عام ٢٠١١ أصبحت الدول الأوربية تعاني من فقدان للوظائف لدى الشريحة الشبابية فعلى سبيل المثال أصبح ١ من كل ٥ من الشباب عاطل عن العمل بعد انتكاسة الاقتصاد في عام ٢٠٠٨ حيث بلغت معدلات البطالة في بلد مثل اليونان وإسبانيا في ذات العام تتناسب مع هذه المعدلات حسب بيانات (يوروستات ٢٠١١)[١].

هذه الورقة لن تتوقف عند الاشكاليات التعليمية أو قصور البنية التشريعية رغم أهميتها الكبيرة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية أنما ستركز هذه الورقة على المفاهيم التالية:

١- عدم وجود اتزان في عملية خلق الأسواق واعادة هيكلتها بين سوق الخدمات وسوق السلع خاصة حين ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو ما يعرف بـــ SMEs.
٢- عدم اتزان ما بين مفهوم الحاضنة للمشاريع وتلك المفاهيم المعنية بالمسؤولية الاجتماعية أو ما يعرف بـــ CSR.

[١]- Youth Entrepreneurship by Francis Green- a background paper for the OECD.

اشكالية توحيد المفاهيم مع خطط التنمية:

أولاً- فضفاضية التعريف:

قبل الولوج إلى التفاصيل التي ترتبط بالأسواق وتفاعلها ما بين القطاع العام والخاص أرى أنه من الضروري توحيد مفهوم الشباب ومن المشاريع الشبابية قبل أن نعرج إلى انعكاسها لتحديات الابتكار التي تحوطها عدة عوامل منها داخلية عند الشباب أنفسهم ومنها ما يقع على مسؤولية الحكومات والمنظمات الأهلية والمدنية.

أن تعريف الشباب هو ضمن الاشكاليات والتحديات في ربط مفهوم مشترك للمشاريع الشبابية. "الشباب" تعريف اختلفت الدول في تحديده حتى أصبح مؤشر القياس للمشاريع الشبابية تحد آخر هناك من الدول تعتبر الشباب من عمر ١٦- ٢٤ من العمر ودول مثل الاتحاد الأوروبي قد خلصت أن مؤشر قياس عمر الشباب ما بين ١٥- ٢٩ سنة أما بعض المجتمعات الشرقية مثل اليابان وكوريا فالشباب هم ما بين ١٦- ٣٥ سنة.[٢]

ان التحدي السابق يخلق نتيجة منطقية لصعوبة اتخاذ موقف موحد اتجاه تعريف المشاريع الصغيرة التي يرتبط فيها الشباب ومفهوم الريادة أو الـ Entrepreneurship الذي يرتبط بشكل كبير مع تطلعات هذه الفئة. فبالنظر إلى التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نرى أن ثلث إلى نصف سكانها من سلطنة عمان تبلغ هذه الفئة بما

[٢] – Youth Entrepreneurship Francis Green– a background paper for thr OECD.

يعادل ٥١,٥% من السكان وفي المملكة العربية السعودية ٥٠,٨% من السكان ومملكة من هم في أعمار لا تزيد عن الـــ ٢٥ سنة. ففي البحرين ٤٣,٩% من عدد السكان ودولة الكويت تبلغ النسبة ٣٧,٧% من سكانها و ٣٣,٨% من سكان دولة قطر ويشكل ٣١% من سكان دولة الامارات العربية المتحدة.[٣]

إن المشاريع الشبابية أصبحت هي الهاجس الرئيس لبناء الاستقرار الاجتماعي ضمن عجز الموازنات الحكومية في كثير من الدول في وضع أو الاستمرار في خلق أساليب الدعم المادي للمشاريع لضمان سير العجلات. ان التغييرات الجيوسياسية والديمغرافية في المنطقة تقود الدول إلى خطط الارشاد في الانفاق العام والتقليل من الموازنات التي ترتبط مع الخطط الطويلة المدى وتحرير الأسواق لتكون أكثر قدرة على أسس التنمية ضمن المقدرات المالية لمعظم الدول العربية لأسباب ترتبط بضعف اقتصاداتها من خلال العوامل الداخلية والخارجية لهذه الدول.

ولعدم جاهزية الأسواق التقليدية لامتصاص الضعف في أدائها المالي وقدرتها على التأقلم مع تلك المتغيرات وقدرتها على امتصاص التغيرات التي تطرأ على التدفق النقدي ضمن الموازنات السنوية لتأمين الوظائف أو الاتجاه إلى خلق بنية أساسية أخرى تؤمن لها التوازن ما بين قدرتها للمنافسة مع الأسواق الوطنية والعالمية جعل من القطاع الخاص يبدو وكأنه ليس الحل المثالي لمواجهة هذا التغير.

[٣] – Youth in GCC Countries Meeting the Challenge based on report published by Booz & Company in ٢٠١١.

لربط الاشكالية التي تحدثنا اليها آنفاً يمكننا أن نأخذ منظور أو معيار خلق فرص العمل كضرورة لربط معايير القياس لفهم هذه الاشكالية او منظور غياب رسم للتوقعات المتدفقة لسوق العمل أو مجتمع الاعمال.

في عام ٢٠١٠ كان ما يقارب الـــ ٩٠% من شباب العالم من هم في السن ١٥- ٢٤ يعيش في الدول النامية. بحيث انخفضت معدلات خلق الوظائف من ٥٠,١% إلى ٤٨,٨% ما بين عام ٢٠٠٨- ٢٠١٠ نتيجة رغبة الشباب في الاستمرار في التواصل العلمي بدلا من الانخراط في سوق العمل نتيجة المنافسة في الفرص الوظيفية وانعدام الرؤية الواضحة لمستقبل الأسواق. لذلك نرى أن معدل البطالة بين هذه الفئة عالمياً قد بلغت نحو ٤٠% من الأرقام المسجلة وهي ٧٤,٦ مليون عاطل في عام ٢٠١١. وكان نسبة الوظائف المؤقتة في دول الاتحاد الأوروبي ما بين فئة الشباب تبلغ ٤٠% في عام ٢٠٠٨[٤]

هذه التجربة الأوربية لم تكن وحدها هي المؤشر فبطالة الشباب في الدول العربية، يشير إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب في الدول العربية إلى نحو ٢٨ في المائة وفق إحصاءات منظمة العمل الدولية وهو ما يفوق ضعف معدلات بطالة الشباب المسجلة على مستوى العالم البالغة ١٢% تتسم بطالة الشباب في الدول العربية بتركزها في أوساط الإناث والمتعلمين والداخلين الجدد إلى سوق العمل، حيث تبلغ معدلات بطالة الشباب من الإناث نحو ٤٣,٤% مقارنة بنحو ١٢,٧% للمتوسط العالمي. كذلك تتركز بطالة الشباب في الدول العربية في أوساط المتعلمين الذين يشكلون في

[٤]- Youth Employment A Global, National Challenge- international Labour office Geneva.

بعض الدول نسبة تصل إلى نحو ٤٠% من إجمالي العاطلين عن العمل، وفي الداخلين الجدد لسوق العمل الذين يواجهون تحديات ملموسة في الحصول على فرص عمل.[٥]

لذا ربط المفاهيم الأساسية والتعريفات الجوهرية ضرورة ملحة لوضع التصورات والآليات المناسبة لمواجهة هذا التحدي على المستوى الوطني والاقليمي والدولي. فلا بد أن تتوجه الخطط المرتبطة بتنمية الشباب إلى فرز جميع مدخلاتها إلى مفهوم موحد من خلال توحيد الأعمار المستهدفة والمراحل المنتقاة للمشاريع وربط هذه العوامل مع متطلبات سوق العمل المستقبلية وحاجات السوق لهذه الطاقات سواء كموظفين أو أصحاب المشاريع الصغيرة.

ثانياً- البيئة الوطنية والاقتصاد:

ان من بين التحديات الكبيرة التي واجهتها المناقشات في منظمة الجات أو الجاتس GAT أو تلك تدور في أروقة المناقشات والتحديات ما بين الدول الصناعية والدول النامية ضمن اجتماعات منظمة التجارة العالمية الـ WTO والتي ما زالت تشكل عائقاً أساسياً في بناء مفهوم حماية الأسواق المحلية مقابل انفتاحها للمنافسة العالمية هي اشكالية قدرة الدول النامية في حماية الأسواق الصغيرة التي تعتمد على الموارد الطبيعية المرتبطة بالتراث الوطني أو تلك المتصلة بحضارتها من المنتجات والسلع والخدمات المرتبطة بالثقافة والتراث الوطني. رغم أن السؤال الذي طرحته

[٥] – Arab Monetary fund, Un Employment in Arab Youth.

منظمة United Nations Industrial Development وهو هل يمكن للإقتصادات المحلية النمو بشكل طبيعي وخاصة الصناعات دون وضع تصور متكامل حول مفهوم دمج التراث الوطني والثقافة في بناء المنتجات الصناعية.[٦]

الموارد الطبيعية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتراث الانساني قد تشكل جانب مهم في عملية النمو الطبيعي للأسواق خاصة عند المشاريع الصغيرة ولكن ذلك لا يتأتى إلا من خلال ربط هذه المنتجات الوطنية بالابتكار بحيث تصبح المواد والموارد الطبيعية قادرة على اجتذاب طاقات شابة لتطوير طرق استخدامها أو طرق استخلاصها لتكون هذه المنتجات أو السلع قادرة على الدخول في الاسواق وقادرة على الدخول في المنافسة مع المنتجات المستوردة.

اننا الآن نشاهد نماذج من هذه الافكار الخلاقة في منطقة الخليج العربي والتي استفادت من الموارد الطبيعية وفهم قدرة تحويل التراث المحلي إلى طاقة متحركة منتجة بدلاً من تأطيرها وتسكينها ضمن الذاكرة البشرية للموروث الشعبي. رغم أن هذه المحاولات ما زالت ناشئة وغير ناضجة إلا أنها تمثل الأساس لبناء منتج أو خدمة تدخل كسلعة أولية أو سلعة نهائية ضمن المنتجات المحلية في أرفف الأسواق الاستهلاكية وعلى سبيل المثال تحويل الموارد مثل اشجار النخيل ومنتجاتها في صناعة الحلويات الحديثة مثل علبة الشكولاتة المكسوة بالتمور أو حتى البشوت

[٦] – Creative Industries for Youth– Unleashing potential and growth– United Nation Industrial Development Organization– Panel discussion ٢٧ august ٢٠١٢ Austria.

المصنوعة من سعف النخيل أو مصانع لتجفيف حليب النوق هذه النماذج قد تكون البداية في عملية تشجيع هذه الطاقات الشبابية للاستفادة من الموارد المتاحة والخروج بها إلى سلعة أو خدمة تتنافس مع السلع والخدمات الموجودة.

ثالثاً- فقر بنية المعلومات والتخطيط:

ان فقر بنية المعلومات وانعدام الوصول السلس إلى قاعدة البيانات عند الشباب أو الباحث الراغب في وضع دراسة أولية للمشروع أو دراسة منهجية لإمكان قياس حركة الأسواق واهتمامات السوق الآنية أو التوقعات المستقبلية جعل من أمر دراسة الجدوى للمشاريع أقرب من لعبة اليانصيب منه إلى نتيجة علمية أو منطقية.

بل أن تحول بعض الأجهزة مثل غرف التجارة التي يكون دورها خلق التوازن ما بين مختلف قطاعات الاقتصاد ومرجعا أساسياً لقاعدة البيانات لمجتمع التجار والمنتسبين اليها وتحولها إلى أجهزة تعنى بآليات الترخيص للشركات والمؤسسات العاملة في السوق أدى إلى خلق فجوة كبيرة في مقدرة المؤسسات الرسمية والغير رسمية في وضع تعريف محدد للشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة وان العامل الأساسي الذي من خلاله نستطيع أن نخلق معيار قياسي واضح في اداء الشركات هو الحسابات الختامية السنوية المعتمدة والتي تعطينا المعرفة الحقيقية لحركة الارباح والخسائر لكل شركة (P&L) وكذلك معرفة الطاقات التشغيلية لتلك المشاريع ومعرفة حركة المؤسسات المالية لدعم تلك المشاريع والمشاريع

المساندة التي ترتبط بها أن غياب هذه الأجهزة من قيام عملها الرئيسي جعل من امكانية الاعتماد على التقارير العلمية القائمة على مبادئ الاحصاء العلمي أمر بعيد المنال في كثير من الدول.

قياساً بوجود قاعدة البيانات التي تتيح للباحث الدخول اليها لمعرفة أداء الشركات أو رصد التوقعات لأداء الأسواق والتي ترتبط تلك المعلومات بالحسابات الختامية للشركات المدرجة وغير المدرجة للتعامل العام والتي ترتبط معلوماتها بالضرائب السنوية للشركات ومتوسط ضرائب الدخل بالنسبة للأفراد لإمكان قياس مؤشرات سوق العمل والتوقعات للموازنات القادمة. اصبح لهذه الدول القدرة العملية لمعرفة وقياس اداء السوق وكذلك التفريق ما بين المستويات القياسية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. فغياب هذه البيانات كمطلب قانوني في كثير من دول مجلس التعاون يجعل من أمر القياس لمؤشر اداء الأسواق ومؤشر قياس الدخل غير دقيق وعليه تكون المشاريع الشبابية التي عادة تنضوي تحت المشاريع الصغيرة يعامل على أساس النضج لا على أساس كونها مشاريع جديدة أو ناشئة.

عدم وجود اتزان في عملية خلق الأسواق واعادة هيكلتها بين سوق الخدمات وسوق السلع خاصة حين ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو ما يعرف بـــ SMEs والمناقشة التي تخلقها المشاريع الحكومية.

بالنظر إلى الاشكاليات التي قمنا بشرحها اعلاه نجد أن هناك عامل نفسي وأساسي مرتبط بفكرة الريادة بالمشاريع الـــ Entrepreneurship.

المرتبطة بعوامل الابتكار خاصة عند الشباب وهذا العامل النفسي أتى من إدراك الشباب للتحديات القادمة. فهناك شبه اتفاق عند الشباب في دول مجلس التعاون أن هناك تحديات ومشكلات تواجه حياتهم وتم اختزالها إلى الآتي:

١- الخوف من توفر فرص للعمل تليق بتطلاعتهم.
٢- ارتفاع وغلاء المعيشة.
٣- قلة الفرص المتاحة للتعبير عن وجهات النظر العملية لديهم عند التعامل مع أعمال العائلة.
٤- التعليم النوعي.[٧]

وعليه فإن هذه التحديات تواجه مشكلات أخرى يعيشها الشباب في تحديد توجهات ورغبات الشباب نحو الدخول إلى الأسواق والتي يمكن حصرها كالتالي:

١- فكر الفشل في المشروع عند الشباب يكون الفشل في هذا العمر فشلاً مزدوجاً كون الشاب في كثير من الاحيان لم يضع في حساباته عوامل الفشل كونها مؤشرات للنجاح أو أن الفشل قد لا يكون في سوء التخطيط أو اختيار المشروع المناسب بل قد يأتي من سوء التقدير لعنصر الزمن في الدخول إلى السوق وتحديد آليات وقدرات المنافسة.

٢- قصور المادة أو الموارد المالية حيث يكون معظم الشباب يعاني من القصور في الدعم المادي الضروري لانجاح فكرته أو انجاح المشروع هذه العوائق مجتمعة أو متفرقة هي أساس جيد لخلق احباط لدى الشاب

[٧] – Youth in GCC Countries– Meeting the Challenge– PwC a study of Booz & Company.

عند الدخول إلى معترك السوق الحقيقية والخروج من الفكر الريادي إلى الفعل الريادي.

٣- عدم وضوح فكرة الرغبة النهائية أو السعادة النهائية حسب التعريف الفلسفي عند الشباب من خلال تبني الأفكار والرغبات الساكنة والمراد تحقيقها والمعطيات العملية للقيام بالمشروع المرتبط بتلك الأفكار.

٤- محاولة الشباب الخروج من سيطرة الأشكال الإدارية للتجارب أو الأعمال العائلية وشق طريق بعيد عن سلطة الرقابة العائلية المباشرة.

٥- غياب بعض أطر الحوكمة للشركات العائلية التي تقوم على خلق حواضن عملية للجيل القادم من رواد الأعمال.

إن هذه العوامل هي النقاط الأساسية لفهم التحديات التي ترتبط في العوامل الخارجية التي هي ركيزة المشكلات العملية.

المنافسة من خلال المشاريع الحكومية:

هنالك اختلافات كثيرة في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي، وذلك لعدم الاتفاق حول معيار واحد لتحديد مفهوم تلك المشروعات أو أسس تصنيفها، ولذلك فإن كل دولة- وبحسب خصائصها وطبيعة اقتصادها- حددت معايير خاصة بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أهم تلك المعايير العمالة ورأس المال.

وتكمن أهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى كونها إحدى وسائل توفير فرص عمل لأعداد متزايدة من الناس، وتنويع مصادر الدخل للمواطنين، ومرحلة سابقة لمشروعات أكثر تعقيداً وتمويلاً. وفي هذا الاطار يؤدي صندوق خليفة في امارة أبوظبي ومشروع محمد بن راشد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبرنامج تجار في إمارة دبي دوراً رياديا في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إمارة أبو ظبي وإمارة دبي، حيث يتوقع صندوق خليفة أن يتنامى في الفترة القادمة كنتيجة لزيادة رأس مال الصندوق من (٣٠٠) مليون درهم إماراتي إلى مليار درهم.[٨]

فحسب معيار العمالة، تصنف دولة ماليزيا المشروع كمشروع صغير إذا كان عدد العمال فيه أقل من ٢٥ عاملاً، بينما يصل هذا العدد إلى ٥٠ عاملاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا واليونان وسنغافورة، بينما يرتفع حتى ما يقارب ٣٠٠ عامل في اليابان، و٥٠٠ عامل في كل من الدنمارك وفرنسا والمانيا وايرلندا.

أما من حيث رأس المال، فالمشروع يعتبر صغيراً إن كان رأس المال فيه أقل من مليوني دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، و(٩٤٠) ألف دولار (١٠٠ مليون ين) في اليابان، و(٢٨٠) ألف دولار في سنغافورة.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي فقد قدمت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (GOIC) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب معياري العمل ورأس المال في دول المجلس، وذلك بتصنيف

[٨] – Ibd.

المشروعات التي لا يزيد فيها عدد العمال على ٣٠ عاملاً أو التي يقل رأس مالها عن مليوني دولار و (٦) ملايين دولار على أنها مشروعات متوسطة.[٩]

وعلى الرغم من اختلاف دول العالم حول تصنيف المشروعات الصغيرة، فإن هناك شبه إجماع على كونها الأعمال التي يديرها أو يشغلها عدد قليل من العمال أو التي تحتاج إلى رأس مال قليل مقارنة بالمشاريع الكبيرة، بينما تعرف المشروعات المتوسطة بأنها المشروعات ذات الإمكانات الأكبر من حيث العمالة ورأس المال، والأقل من المشروعات الكبرى العملاقة

Companies registered in	Employees in ADCCI
<= ٥	٥٨،٢٩٨
<= ١٠	٦٣،٣٥٧
<= ٢٠	٦٦،٠٠٠
<= ٣٠	٦٦،٩٨١
<= ٤٠	٦٧،٤٦٦
<= ٥٠	٦٧،٨١٨
<= ١٠٠	٦٨،٤٨٨
<= ١٥٠	٦٨،٦٨٥
<= ٢٠٠	٦٨،٨٢٥
<= ٢٥٠	٦٨،٩٠٦
<= ٣٠٠	٦٨،٩٨١
<= ٣٥٠	٦٩،٠١٦
<= ٤٠٠	٦٩،٠٤٨
<= ٤٥٠	٦٩،٠٧٩
<= ٥٠٠	٦٩،١١١
<= ٥٥٠	٦٩،١٣٦
<= ٦٠٠	٦٩،١٥٠
<= ٦٥٠	٦٩،١٥٧
<= ٧٠٠	٦٩،١٦٨

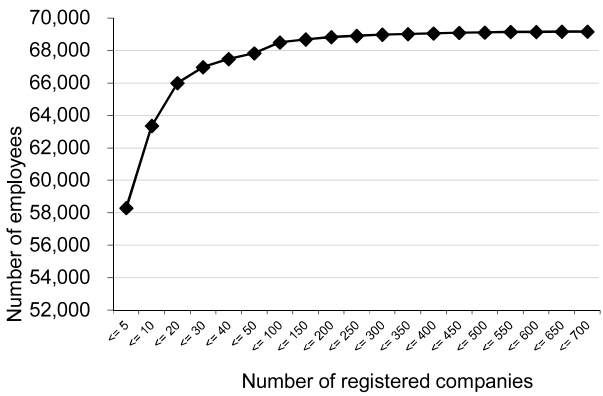

[٩] –Ibd.

من خلال هذا المدخل يمكننا أن نرى الهوة بين الفئات التي يمكن تصنيفها أنها ضمن الفئات المستهدفة لعملية تطويرها وجعلها ضمن المنظومة الاقتصادية للمرحلة القادمة. وعند النظر إلى آلية قدرة الشركات الصغيرة على المنافسة لا بد وأن ندرك أيضاً أن النمو الذي تطلع عليه الشركات يأتي من خلال توسع أنشطتها وسيطرتها للأسواق سواء من خلال زيادة في الانتاج أو تقليل النفقات الـ Upper Line أو الـ Bottom-line في تقديم السلع والخدمات مرتبط في مؤشر أداء الشركات الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة في ذات السوق وذات العميل.

أن عدم وجود القوانين المعنية لضبط آلية المنافسة أو الاغراق من خلال قواعد منع الاحتكار يجعل السوق يتمتع بقاعدة اللعب المشتركة والواحدة رغم اختلاف ميزان القوى بين المتنافسين. لذلك نرى أن المؤسسات أو الشركات المملوكة للحكومات أو تلك الشبه الحكومية قد تنشأ مؤسسات خدمية أو مؤسسات تبتكر الحلول لها وتستثمرها لعملائها وتتنافس مع الشركات الصغيرة في تقديم ذات المنتج أو السلعة أو الخدمة.

ان الابتكار عند المشاريع الشبابية ليست هي الغاية بل هي الوسيلة لدخول الأسواق والتعامل مع التحديات والمنافسة العادلة لكي تكبر وتنضج وتصبح جاهزة للدخول في المرحلة القادمة. إن الحماية الحقيقية للشركات الصغيرة والمشاريع الشبابية لا بد وأن يكون تحت غطاء قانوني واضح ومرتبط بالقدرات المالية لهؤلاء الشباب لكي ينمو أما البديل هو تخلي الشاب عن فكرة الريادة والابتكار التي قد تصبح هي الاعاقة الحقيقية لدخول الأسواق.

المنافسة من خلال الشركات العائلية الضخمة:

رغم إيماننا بمبادئ السوق الحرة الا أن الغايات والأهداف الاستراتيجية للمجتمعات والتي تنصب على خلق فرص للعمل عند الشباب وتشجيع الاقتصادات النوعية المبنية على الاقتصاد المعرفي لا بد وأن يأخذ حيزاً أساسياً عند التخطيط والتشريع لحركة الأسواق. أن الشركات العائلية تمثل الركيزة الأخرى للاقتصادات في منطقة الخليج بعد الموارد الطبيعية حيث أنها تمثل ما لا يقل عن ٤٠% من جملة الشركات المسجلة.

أن الأنشطة التي تعمل بها هذه الشركات تكون بدرجة كبيرة مماثلة أو قريبة للأسواق التي تعمل بها المؤسسات والشركات الصغيرة والمشاريع الشبابية خاصة عند النظر إلى أسواق السلع والخدمات التقليدية. افتقار معظم هذه الشركات إلى نظام الحوكمة ونظام يستطيع استشراف المستقبل مع الجيل الثالث من أفراد العائلة لضمان خلق فرص جديدة لنمو القطاعات التي تعمل بها أو لضمان وجود أساليب أخرى للتعامل مع المستقبل شجع وجود رغبة الاستقلال عند الجيل الثالث عن أعمال العائلة والاستقلال الكامل. قد نرى أن هذا التطور هو تطور طبيعي بين الأجيال ولكن الاشكالية تكمن في أن الخروج قد يكون ممنهجاً عند تلك العائلات التي قد تساند أفرادها مادياً ومعنوياً ايماناً منهم أن التجربة خير برهان. ان هذه الرغبة لتقديم أو تشجيع الدخول في مشروع دون البناء الحقيقي لمفهوم الريادة لا يساعد الجيل الثالث لخلق المقاومة الحقيقية أو المناعة المطلوبة لمواجهة تقلبات الأسواق فتكون فكرة العودة إلى أعمال العائلة البوابة التي تكون دائماً مفتوحة للعودة.

المشكلة الأخرى التي تخلقها الشركات العائلية الكبيرة هي ذات المشكلة التي قمنا بالحديث عنها آنفاً مع الشركات الحكومية أو شبه الحكومية وهي الرغبة في بناء أو استحداث شركات جديدة لتقديم الخدمات بدلاً من قيامها باستحواذ الشركات الصغيرة لضمان نموها ونمو الحركات الابداعية واستمرار أفكار الابتكار ونمو القطاعات المساندة بأساليب وطرق حديثة والدخول إلى القطاعات المعتمدة على تنويع الأنشطة والقطاعات لضمان عدم انفصالها لمتطلبات الأسواق المستقبلية.

عدم اتزان ما بين مفهوم الحاضنة للمشاريع الصغيرة incubation وتلك المفاهيم المعنية بالمسؤولية الاجتماعية او ما يعرف بـــ CSR .

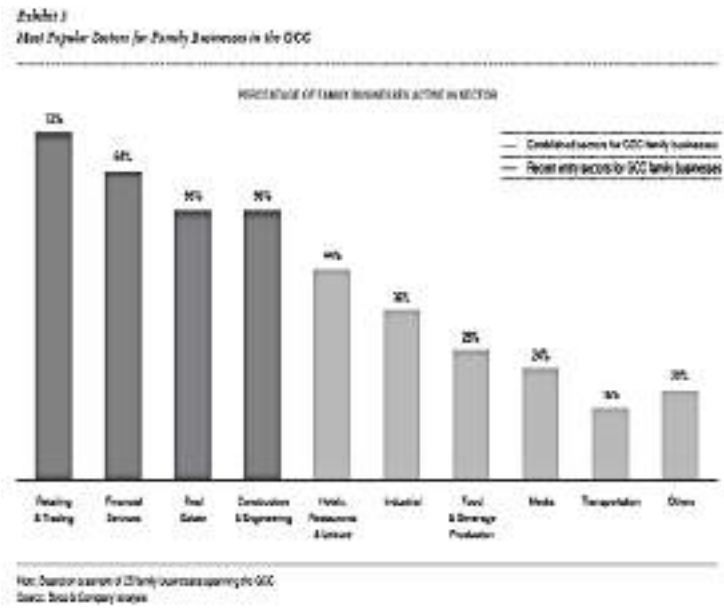

هناك تعريفات متعددة لمفهوم الحاضنة للأعمال الصغيرة أو ما يعرف بـــ Small Business Incubation ولكن يتفق الكثير ان الحاضنة للمشاريع الصغيرة هي الوعاء الاقتصادي والاجتماعي التي توفر غطاء حماية للمشاريع الناشئة وتدريب أصحابها وتطوير مهاراتهم لضمان تحقيق النجاح في اسلوب اداراتهم لتلك المشاريع[١٠].

بما ان فكرة التطور الاقتصادي تقوم على أسس يمكن اختزالها على انها الارتقاء بالموارد البشرية والطبيعية والمالية وجعلها قادرة على انتاج الرخاء من خلال خلق سلع وخدمات كان لا بد من عجلة الاقتصاد أن تقوم بفرز العديد من مراحل تطور هذه العناصر منفردة ثم مجتمعة لتحقيق هذه الغاية.

كانت التجربة التي قامت بها مدينة نيويورك في عام ١٩٥٩م لخلق حاضنة برنامج ريادي لاحتضان المشاريع قد ساعدت مجموعة من الشركات والمشاريع الصغيرة على النمو[١١].

الحاضنة من خلال منظور بناء منظومة فاعلة ومتحركة لا بد وأن تتمتع على الاقل بالخدمات التالية:

---

[١٠] – The Effect of Business Incubation in Developing Countries– Hanadi Mubarak Al–Mubarak– Kuwait University.

[١١] – Incubation Best Parctices That Lead to Successful New Ventures– U.S Department of Commerce Economic Development Administration.

١. المساعدة الحاضن في وضع الأسس الرئيسية للأعمال من خلال وضع آليات لدراسة الجدوى والتخطيط للمشروع ووضع آليات النمو
٢. خلق الشبكة للمتعاملين مع المشروع
٣. المساعدة في ادارة أموال المشروع وميزانياته
٤. المساعدة في ايجاد وسائل التمويل
٥. ربط المشروع لشبكة المعلومات والهيئات العلمية والبحثية لتأمين تدفق المعلومات بشكل انسيابي.

عندما ننظر الى العوامل التي تساعد الاحضنة على النجاح نرى انها لا بد وان تعتمد بشكل أساسي على مفهوم الابتكار بحيث تكون العوامل التي سبق ذكرها هي عوامل المائدة لفكرة المشروع أما الابتكار والفكر الريادي هي المحفز والعنصر الرئيسي لنجاح الحاضنة.

أرى من المهم الفصل ما بين العنصر الاجتماعي والاقتصادي قبل محاولة دمج هذه المفاهيم وخلق التوازن بينها، ان المشروع التجاري يقوم على مبدأ الربح والخسارة ومن ثم على مبدأ خلق الثروة والافلاس، لذلك لا بد وان تكون الحاضنة نفسها مبنية على هذه الاسس فهي في كثير من الاحيان تعمل كمختبرات علمية أو التي ما يعرف بـــ laboratory R& D لكي تستطيع ادراك عوامل الربح لتلك المشاريع.

للرجوع الى كثير من المشاريع التي ارتبطت بالحاضنة في الدول العربية فإننا نرى مفهوم الحاضنة أو أقرب منها الى المسؤولية المجتمعية أو ما يعرف بـــ incubations كون الجهات الحاضنة تقدم الدعم لتلك

المشاريع دون ان يكون هناك ربط ما بين قواعد الربح والخسارة في الاموال المقدمة للمشروع وخاصة ان هذه الحواضن لا تكون في معظم الاحيان مملوكة لمجموعة من المستثمرين المستقلين انما تقوم أجهزة الحكومات أو أجهزة المجتمع المدني للقيام بهذا الدور مما يجعل من فكرة الحاضنة مرتبطة بميزاتها والتي لا تحكمها هذه الأجهزة.

الخلاصة:

الابتكار ليس هو الغاية بل الوسيلة لإنجاح المشاريع الشبابية التخطيط الجيد وقدرة التعامل مع الاسواق بشكل مباشر وعملي هو السبيل الامثل لاحتضان الافكار المبدعة.

المشاريع الشبابية والمشاريع الصغيرة أو الناشئة لا بد وان تقوم على مبدأ السوق ودور الاجهزة الرسمية هو تأمين الوعاء القانوني وخلق الحوافز للشركات والمؤسسات المالية لتشجيعها على فكرة الاستحواذ لجزء من هذه المشاريع التي تراها انها قادرة على النضج وخلق علاقة تفاعلية وتكاملية مع هذه العقول المتطلعة دائماً للتغيير والاستحداث.

ان المتطلع لدعم قطاع التعليم في منطقة الخليج يرى ان الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومات لتوفير ميزانيات غير مسبوقة لتطوير التعليم لا بد وان يرى ان هذه المخرجات المستقبلية ستكون أكثر اطلاعاً ورغبة في تحديث البنية الاقتصادية وتقديم المشاريع النوعية والقائمة على اقتصادات المعرفة والاستغلال الاكبر للتكنولوجيا فلا بد لمجتمع الاعمال

والمؤسسات المالية ان ترى ان هذا النضج لا بد وان يكون متوازياً مع تطلعات الشباب والابتكارات التي قد تغير من نمو التجارة التقليدية.

الدراسة التاسعة

تحديات تواجه الشباب لدخول عالم الأعمال

الأستاذ هزاع المنصوري

رجل أعمال ومدرب ومستشار في المشاريع الصغيرة

دولة الإمارات العربية المتحدة

تحديات تواجه الشباب لدخول عالم الأعمال

المتأمل للعالم خلال العشرون العام الأخيرة سيجد بأن الاقتصاد هو أساس الحياة وهو مصدر القوة وإدارة الأمور ... ومن يتعمق أكثر سيجد بأن الاقتصاد هو أحد أهم الركائز التي تقوم عليها أي دولة ومن هذا المنطلق تسعى كل الدول إلى بناء اقتصادات متينة قادرة على مواجهة كل المخاطر التي تعصف في العالم بين الحين والآخر ولكن ذلك لا يكفي فقد واكب هذا الاهتمام التوجه إلى توطين هذه القطاعات الاقتصادية وبخاصة في الدول النامية.

وحيث أن التوطين يبدأ بنواة الاقتصاد ألا وهي المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة فقد بدأت دولة الإمارات على وجه الخصوص ودول الخليج بوجه عام في دعم وتشجيع مواطنيها إلى تأسيس مشاريع وطنية صغيرة كي تكون بذور الزرع الذي سيحصد ثماره في المستقبل، ليس هذا وحسب ولكن دعم قطاع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة قد يساعد الحكومات في ايجاد بدائل للتوظيف وذلك بعد تشبع الكثير من القطاعات الحكومية وصعوبة توطين بعض قطاعات القطاع الخاص.

فقد كان خيار تشجيع أبناء البلد لتأسيس مشروع تجاري خاص هو بمثابة أحد الحلول المساعدة في التخفيف من الضغط على الوظائف في القطاع الحكومي، كما وقد ساعد هذا التوجه وزاد من جدية المواطنين في دخول قطاع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة العديد من الأسباب نلخص بعضها من خلال ما يلي:

- النمو السريع في الكثير من القطاعات والذي واكبه ارتفاع في التكاليف المعيشية في دول الخليج مما جعل العديد من المواطنين أكثر جدية في البحث عن مصادر دخل إضافية.
- الطفرة التقنية والتكنلوجية والتي ساهمت بشكل كبير في تشجيع الأفراد لتأسيس مشاريع متناهية الصغر بتكاليف قليلة جداً وبمردود كبير نسبياً.
- ساهمت الطفرة التكنولوجية والتقنية كذلك في تقريب العالم وسهولة نقل المعرفة والأفكار وهذا بدوره سهل كثيراً في استنساخ أفكار عالمية ونقلها إلى الدولة.
- كما ساهمت هذه الطفرة أيضاً في صناعة حاجات ورغبات جديدة لدى المستهلكين وهذا بدوره صنع وأوجد فرص تجارية بالإمكان إشباعها من خلال مشاريع صغيرة.
- أصبحت ثقافة ريادة الأعمال وتملك مشروع تجاري خاص جزء من البريستيج الاجتماعي لدى البعض وبخاصة لدى الشباب والشابات مما ساهم في تشجيع ودعم وتقوية هذا التوجه المراد تحقيقه في دول الخليج.

ولكن بالرغم من كل ما ذكر سابقاً من جانب مشرق وجميل في تشجيع ودعم صناعة فكر ريادة الأعمال إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور العديد من التحديات التي تواجه المهتمين في دخول هذا العالم.

ومن خلال قربنا من رواد الأعمال وإطلاعنا للكثير من تلك المشكلات نستطيع أن نقسمها إلى مجموعة من المحاور الرئيسية وهي كما يلي:

تحديات ذاتية تواجه رائد الأعمال .. مثل:

- التردد .. حيث أن البعض جعل من المبالغة في التردد سبب في تأخره من خوض تجربة دخول عالم الأعمال.
- قلة الخبرة .. ساهمت قلة الخبرة في ثني البعض كذلك عن تأسيس مشروعه الشخصي وزيادة نسبة خوفه من خوض هذه التجربة تحت مسمى الخوف من المخاطرة.
- عدم الجدية واستسهال الأمور .. جعل من البعض عرضة للفشل ومثال سلبي غير محفز لدخول الآخرين وبخاصة من هم حوله في تأسيس مشروعهم.
- الإيجابية الزائدة وقلة الواقعية .. كانت ولازالت تمثل جزء من أسباب فشل البعض.

  فالغالبية من البشر لا يرون أو يسمعون عن الفاشلين كون الفاشل غالباً من يسعى إلى إخفاء فشله منعاً للإحراج. فتجد الناس تعتقد بأن التجارة فقط نجاح وإرباح ولكنهم يتفاجؤون من بداية التأسيس بواقع قد يتخالف وما لديهم من توقعات.
- التأثر بالآخرين دون التفكير .. قلة الخبرة تجعل رواد الأعمال والمهتمين عرضة للتأثر بالمعلومات المغلوطة والغير صحيحة وهذا

بدوره قد يكون مؤشر سلبي في الحماس لدخول عالم الأعمال الصغيرة.

- التقاعس عن البحث عن المعلومات .. مما جعلهم كذلك لا يجدون ولا يحسنون الوصول للفرص المتاحة أو الاستفادة من الدعم الذي تقدمه مؤسسات تنمية المشاريع الصغيرة.

تحديات عائلية ومجتمعية .. مثل:

- عدم تقبل العائلة أو المجتمع لوجود مواطن في بعض القطاعات .. حيث يواجه رواد الأعمال بعض التحبيط وعدم تقبل المجتمع لبعض الأنشطة التجارية التي قد يراها دون المستوى الاجتماعي.
- وجود بدائل ووظائف حكومية أكثر ضماناً .. كثير ما كانت هذه الوظائف سبب في تراجع طموح الأفراد عن تجربة تأسيس مشروعه الخاص حيث تقدم مردود مقنع له وأكثر استقرار ولا يتطلب الكثير من الجهد مقارنة بإدارة مشروع تجاري.

تحديات عامة:

- المنافسة الغير متساوية مع الشركات العملاقة. فهي قادرة على تقليل تكلفة الوحدة الواحدة وكسب ثقة العملاء كونها قديمة ومعروفة.
- مجموعات العمل والاحتكار لقطاعات من قبل جنسيات معينة. مما يصعب دخول رواد الأعمال الجدد.
- صعوبة إجراءات الترخيص (بعض دول الخليج).

- ضعف خبرة موظفي الخطوط الأمامية في بعض المؤسسات الخاصة في دعم قطاع ريادة الأعمال. مما يشكل سبب مباشر في عدم وصول المعرفة والمعلومة الصحيحة بالطريقة السليمة لرواد الأعمال وهذا بدوره يلخص فرصة للفشل وقبل ذلك لنفور المستهدفين من قبل مؤسسات الدعم.
- عدم مواكبة بعض مؤسسات الدعم لتجدد حاجات رواد الأعمال.. حيث ما زال البعض منها منذ تأسيسها إلى الآن وهي تقدم نفس الخدمات بنفس الآلية دون تطوير ومواكبة لتغير حاجات المستهدفين وهذا بدوره جعل الكثير من المهتمين يتجنبون التواصل كون هذه الحاجات غير ذات جدوى أو لا ترضى توقع وطموح رائد الأعمال.

ولكن هل هذا يعني أن صاحب الطموح والفكر والاصرار يتقاعس ويتراجع عن دخول عالم الأعمال .. الإجابة يجب أن تكون لا .. والسبب بكل بساطة لا يوجد نجاح دون تحدي وجهد يبذل.

فبكل بساطة البداية السليمة والتخطيط الصحيح يقلل من ثقل التحديات .. وهنا نقدم لكم بعض الاستراتيجيات والخطط والنصائح التي تساهم وبشكل كبير في صناعة النجاح في التجارة والاقتصاد.

فالتحديات التي بالجانب الشخصي والاجتماعي سهلة التحسين والمعالجة والجهد الأكبر سيتم بذله في الجزء الحقيقي وهي التحديات العامة والبداية تكون كالتالي:

١- ركز على التقليل من المصاريف واصنع تحالفات تجارية في طلب المنتجات فكما قيل اقتصادياً .. كلما زادت الكميات المصنعة والمباعة قلت تكلفة الوحدة الواحدة منها.

وهنا يكمن دور مهم لمؤسسات دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في صناعة شبكة علاقات وتكتلات اقتصادية للمشاريع الوطنية ذات الاختصاص الواحد من خلال لقاءات عمل والتنسيق والتقريب بين رواد الأعمال. كي يتم توحيد الكميات المطلوبة من المنتجات سواء المواد الأولية أو المنتجات الجاهزة لإعادة البيع.

٢- فاوض باسم المجموعة فأغلب الأماكن المتميزة والمولات التجارية حالياً لا تقبل إلا بالشركات من أصحاب النفوذ والتي حينما تفاوض تسأل عن عشرين موقع في المول وليس لمحل واحد وهذا بدوره يعطي مرونة أكبر للتفاوض والحصول على أسعار منافسة جداً.

٣- ابحث عن الثغرات لدى المنافسين من الشركات العملاقة. وتأكد بأن أغلبها لا تبحث عن الفرص الصغيرة حسب وجهة نظر مسؤوليها لعدم جدوى عوائدها ولكن في المقابل هذه الفرص قد تكون كبيرة ومؤثرة جداً بالنسبة لك كصاحب مشروع صغير أو متناهي الصغر.

وكذلك لا بد ان تعلم بأن الشركات العملاقة قد تحتاج لوقت طويل نسبياً لتغيير توجهها واقتناص جديد الحاجات لدى المستهدفين أما

أصحاب المشاريع الصغيرة فالمرونة كبيرة لديهم في مثل هذه الأمور.

٤- ابحث عن فرص توفير خدمات مكملة لدى الشركات العملاقة فكثيراً منها تكون عبارة عن نقطة تجميع لمنتجات أولية ترد إليها من مشاريع ومصانع صغيرة.

وهنا يكمن دور مهم أيضاً على مؤسسات دعم المشاريع الصغيرة وهو تقديم الدعم من خلال صناعة فرص الشراء من هذه المشاريع كي تتمكن من تقوية مركزها المالي وتحسين الأداء. وهو ما قامت بعض المؤسسات في بعض الدول الخليجية حيث أسست إدارات متخصصة لفتح أسواق وتسهيل دخول الأعضاء في عقود التوريد للمؤسسات الحكومية وكذلك الخاصة ذات حجم الأعمال الكبيرة.

الدراسة العاشرة

الشباب في السياسات والاستراتيجيات والخطط في دول مجلس التعاون: البحرين نموذجا

الأستاذ أحمد عبدالأمير يوسف رضي

ناشط شبابي

مملكة البحرين

الشباب في السياسات والاستراتيجيات والخطط
في دول مجلس التعاون: البحرين نموذجا

الشباب في الخليج والبحرين وتقاطع التحديات:

تبنت مملكة البحرين وخاصة مع مطلع الألفية الجديدة سياسات جديدة في التعامل مع فئة الشباب، فقد بزغ عهد ميثاق العمل الوطني في شهر فبراير من العام ٢٠٠١م مؤذنا ببداية عهد جديد في البلاد سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا. لقد وضعت خلال عقد ميثاق العمل الوطني (٢٠٠١ -٢٠١١) اللبنات الأولى والأساسية لتمكين الشباب البحريني، ورغم بعض المآخذ في طريقة التعامل مع التحديات التي واجهت تطبيق وتفعيل تلك الخطط والبرامج والتشريعات إلا انه لا يجوز الانتقاص من حجم الانجازات وما هذه الورقة الا محاولة لتقييم الانجازات واقتراح الحلول للتحديات واستشراف المستقبل.

لقد اثبتت التجربة ان تعاطي كل دولة من دول مجلس التعاون مع المشاكل والتحديات التي تواجهها بشكل (منفرد) لم يساهم في ايجاد حلول (مستدامة) وخاصة ان لكل دول من دول المجلس امكانياتها ومواردها التي لو استغلت جماعيا وفق منظومة مشتركة لساهمت في حل الكثير من المشاكل ووفرت على دول المجلس الكثير من الجهد والموارد. ان الانخفاض الأخير في اسعار النفط يمثل احد التحديات الكبرى التي تواجه دول مجلس التعاون وخاصة فئة الشباب التي تشكل ثلثي المجتمعات الخليجية، حيث اطلقت جميع دول المجلس مبادرات لاصلاح سوق العمل

وتوفير الوظائف للشباب العاطل وزيادة الانتاجية ومعالجة الخلل الناتج عن اعتماد نموذج الاقتصاد الريعي.

ان شريحة الشباب تشكل ثروة (ديمغرافية) حقيقية لدول مجلس التعاون، وجب على الحكومات ومؤسسات المجتمع تأطيرها واستغلالها بالشكل الأنسب بما يتناسب مع توجهات وخطط التنمية في كل دولة. اليوم تعاني جميع دول مجلس التعاون من خطر (التطرف الديني) وما نتج عنه من ممارسات عنيفة وتدميرية داخل المجتمعات الخليجية بسبب تأصل ثقافة الكراهية والغاء الآخر، والانغلاق الفكري بسبب عدم الاستماع الى دعوات (تجديد الخطاب الديني) وجمود قنوات الحوار الأفقية بين قطاعات المجتمع المختلفة مما أدى الى عزلة مجموعات كبيرة من الشباب التي اصبحت تربة خصبة لتبني الأفكار والدعوات المتطرفة.

ان التعاطي الفئوي مع بعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه دول الخليج لم يساهم في حل هذه المشاكل بل في ادارتها مما ادى الى استنزاف كبير للموارد والطاقات. فمثلا، يتم تشكيل مجلس أعلى للشباب للتعامل مع قضايا الشباب، ومجلس آخر للمرأة للتعامل مع قضايا المرأة، ويتم التعاطي مع النقابات العمالية كتنظيمات للدفاع عن مصالح العمال فقط، والغرف التجارية كممثلة عن اصحاب المصالح التجارية والصناعية، مع غياب شبه كامل للتواصل بين هذه الهيئات والمنظمات لإيجاد حلول والتنسيق فيما بينها لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه الشباب في دول المجلس والاعتماد على الدولة بصفتها الحاضنة

الأكبر للمجتمع بشكل اتكالي وسط غياب أو تغييب لمؤسسات المجتمع المدني.

يشكل الشباب الخليجي الشريحة الرئيسية من المستقبلين ممن يتعرضون يوميا لآلاف الرسائل الاعلامية خاصة وفي ظل نمو وسائل التواصل الاجتماعي (وسائل الاعلام الاجتماعي والرقمي) التي أصبحت احد اهم مصادر الخبر في هذا العصر وبديلا عن الاعلام التقليدي (مؤسسات الاعلام المرئي والمسموع والمطبوع) التي ساهمت رؤوس الأموال الخليجية في تحديث بعضها مما يعكس حجم التطورات الكبيرة التي عاشتها المجتمعات الخليجية خلال السنوات الاربعين الماضية التي تلت الطفرة النفطية الأولى. **بنظرة سريعة على عدد من المحطات الفضائية الخليجية نلحظ مدى الغياب أو التغييب للبرامج الشبابية الجادة التي تناقش وتحلل وتقترح الحلول وترصد المشاكل لقضايا الشباب الخليجي، ولا تحتل البرامج الجادة والهادفة سوى مساحات بث قصيرة لحساب برامج أخرى لا تعبر عن واقع واهتمامات الشباب الحقيقية وهمومه وهواجسه، وتأتي بمعظمها على شكل برامج منوعات وما سمي مؤخراً برامج تلفزيون الواقع غالباً ما تناقش قضاياه بسطحية ومن وجهة نظر استهلاكية يغيب عنها عمق التحليل والإحاطة بجوانب القضية وإبداء الرأي من قبل المختصين والخروج بتوصيات تطرح على أصحاب القرار لتحقيقها على أرض الواقع.**

تلعب أجهزة الأعلام المرئية والسمعية والالكترونية والمقروءة في عصرنا دورا مؤثرا في صناعة الرأي العام، ورسم الانماط السلوكية

للناس، والتأثير في صناعة القرار السياسي، بل التأثير في مختلف السياسات العامة للبلد، وذلك بفعل التطور المذهل والسريع في أجهزة الإعلام ووسائل الإتصال المختلفة، والذي مكن الإعلام من امتلاك إمكانيات وقدرات عالية التأثير لم يكن يمتلكها قبل مدة غير طويلة من الزمن، مما أعطى للإعلام سلطة وقدرة لا يمكن لأحد تجاهلها.

في ظل تصاعد غير مسبوق للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة في بعض الأقطار العربية، جاءت اغلب الاستراتيجيات والخطط والبرامج الخاصة بتمكين الشباب في دول المجلس بصيغ تؤكد على أهمية العمل الوطني المشترك والعابر للهويات الفرعية. وهنا ينبغي الاشارة، إلى أن موضوع الهويات الصغرى، ينبغي أن يحضر في مشاريع التنمية وفي تحديد الحاجيات الأساسية للجماعات المحلية. لكن؛ لا ينبغي أن يستغل، كاستراتيجيات في الصراع بين الدولة الوطنية ومكونات المجتمع، هذا الصراع الذي تساهم اليوم الهويات الرقمية في إذكائه ومحاولة إقصاء الدولة والغائها. كما أن الطرح الذي تتخذه التوجهات السياسية والأيديولوجية، ينبني أساسا على النظر إلى هذه الهويات في حدودها الضيقة، مقصية بذلك التاريخ والتفاعل القائم بين كل مكونات المجتمع. إن مستقبل وجود المجتمعات الخليجية؛ يرتبط أساسا بمدى القدرة على التغلب على هذه الصراعات وتحقيق التنمية المستدامة في كل المناطق وفي كل الجهات والاقاليم، مع إشراك كل الهويات الصغرى في اتخاذ القرارات. كما أن أية محاولة للإقصاء سوف تؤدي للصراع الذي يهدد مستقبل الدولة الشابة نسبيا في الخليج العربي.

ان تعامل بعض الجهات التنفيذية مع التحديات التي تواجه الشباب ووضع حلول منفصلة لها لم يساهم في حلحلة هذه المشاكل والتحديات خاصة وان اغلب الاستراتيجيات والخطط والسياسات لم تتعامل مع الشباب كفئة منفصلة عن المجتمع بل تعاطت معها كجزء من كل، فلم تغفل هذه الاستراتيجيات والخطط والسياسات وضع الحلول للتحديات والاشكالات العابرة للفئوية مثل قضايا البطالة، التطرف الديني، غياب الشراكة المؤسساتية والمنظمة في اتخاذ القرار السياسي وادارة الثروة الوطنية. لهذا أؤكد ومن خلال هذه الورقة على اهمية ادماج في هياكل الدولة ومراكز اتخاذ القرار وعدم حصرها على بعض (البؤر الادارية) التي تؤصل للعمل القطاعي والفئوي في التعامل مع الاشكالات والتحديات التي تواجه الشباب.

يؤكد الدكتور أحمد عبد الرحمن حمودة، ان عملية تصميم السياسة الاجتماعية ومكوناتها تستند الى معرفة شاملة بواقع الدولة تاريخيا وجغرافيا وديمغرافيا واحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والى خلاصات التحليل العلمي لهذه المعلومات يتم تحديد الاحتياجات والمشكلات والتطلعات الاجتماعية واتجاهات تغيرها المنظورة في ضوء الاوضاع الانمائية والبنية الاجتماعية والحالة الاقتصادية والثقافية والقيم والتقاليد ونظام الادارة وفلسفة الحكم في الدولة. فتوفر هذه القاعدة من المعلومات والمعرفة الشاملة بواقع المجتمع والدولة وتطلعاته واستراتيجياته التنمية للوطن والمواطنين متطلب ضروري لتصميم السياسات الاجتماعية حيث بناء عليها يتم تعيين وتكليف مؤسسات محددة برعاية السياسة الاجتماعية والاضطلاع بمسؤوليتها كي تلبي احتياجات المواطنين وتستجيب لتطلعاتهم، ولتواجه التحديات، وتنفذ البرامج واجراءات وانشطة

محددة كفيلة بحل المشكلات وتحقيق الانصاف والمساواة والعيش الكريم للمواطنين.

في هذه الورقة سوف نأتي على بعض الاستراتيجيات والخطط في مملكة البحرين، والتي وضعت الاطار العام لطريقة تعاطي الدولة والمجتمع مع القضايا والتحديات التي تواجه الشباب. وهنا نؤكد ايضا على ضرورة إعادة الاعتبار للموارد البشرية الشابة والثقة بقدراتها ومبادراتها ومجهوداتها ووظائفها وأدوارها ومسؤولياتها الجديدة داخل المجتمع. من المهم اعتبار جميع وثائق الاستراتيجيات والخطط كموجه عام (ملزم) للدولة والمجتمع ، وأن تكون جميع المبادرات المدنية المتنوعة موجهة لخدمة هذه الاستراتيجيات والخطط وتساهم في بلورة مقترحات داعمة لبناء مؤسسات دائمة لتمثيل الشباب. من المهم جدا استثمار كل المبادرات والتراكمات الشبابية والمدنية التي ساهمت في تنظيم المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الشبابي والعمل على ربطها افقيا ورأسيا بالمؤسسات التي تتعامل مع قطاعات المجتمع الأخرى بهدف توسيع مساحة الحوار والتشاور حول المجالات المرتبطة بالشباب والعمل الجماعي، و التنصيص عليها في القوانين التنظيمية داخل الدولة.

مصفوفة عملية التخطيط الاستراتيجي

هنا ينبغي تشكيل نموذج لمصفوفة التخطيط وحتى التنفيذ والتغذية الراجعة. وتشمل المصفوفة على:

- قاعدة التخطيط، حيث يتم تحليل الوضع الراهن الداخلي والخارجي، والقيم والمبادئ، وأولويات القضايا، وبالتالي فإن التحليل ينصب على الاجابة على تساؤل: أين نحن الآن؟
- التطلع الى النتائج المرجوة، وهنا تتحدد الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، وبالتالي فان التطلع الى النتائج المرجوة بالإجابة عن التساؤل:
أين نريد أن نكون؟
- تحديد الكيفية التي سيتم بها تحقيق الاستراتيجيات، وهنا تتبلور الاستراتيجيات، والبرامج التنفيذية لها، وبالتالي فان الاجابة على كيفية التنفيذ، بالإجابة عن تساؤل: كيف سنصل الى المستهدف؟
- مرحلة التنفيذ والتطبيق للاستراتيجية، وهنا يتم التفويض للأهداف، وللبرامج، وبالتالي فان الاجابة على ذلك بتساؤل: ماذا يفترض أن نفعل؟
- وأخيرا، المراجعة لما تم انجازه، وهنا يتم التغذية الراجعة للنتائج المتحققة مقارنة بما تم التخطيط له، وبالتالي فانه يتم الاجابة هنا على تساؤل: كيف وضعنا الآن بعد التخطيط والانجاز؟

الشباب البحريني في النصوص الدستورية والاستراتيجيات والخطط:

ميثاق العمل الوطني: لقد جاءت وثيقة ميثاق العمل الوطني[i] كوثيقة دستورية انتقالية في مملكة البحرين[ii]، وتكمن اهميتها من خلال التوافق والاجماع الوطني الكبير التي تحظى به. لقد نص ميثاق العمل الوطني ومن خلال الفصل الأول، المقومات الأساسية للمجتمع، والفقرة السادسة تحديدا، على

محورية الأسرة كونها اللبنة الأساسية للمجتمع، ودور الدولة في حفظ كيان الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة والنشء[iii].

دستور مملكة البحرين: اكدت الفقرة (أ) من المادة الخامسة لدستور مملكة البحرين على دور الدولة في رعاية فئة الشباب، واليوم هناك مطالبات شبابية بدسترة المؤسسات الناظمة للعمل الشبابي وحوكمتها بما يتلائم مع متطلبات العصر والتوجه العالمي بتمكين الشباب من خلال اصلاح المؤسسات الدستورية وموائمة القوانين المحلية بما يتناسب مع التشريعات الدولية.

الاستراتيجية الوطنية للشباب: تعتبر الاستراتيجية الوطنية للشباب في البحرين[iv] احد المطالب الرئيسية للحركة الشبابية البحرينية منذ بدء عهد الاصلاح مطلع الألفية الجديدة. وبعد توقيع المؤسسة العامة للشباب والرياضة على اتفاقية اطلاق الاستراتيجية الوطنية للشباب بالشراكة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام ٢٠٠٤، شاركت الجموع الشبابية، وبمساهمة فاعلة من الجمعيات الشبابية والتنظيمات الشبابية التابعة للجمعيات السياسية في بناء وصياغة الاستراتيجية عبر تضمينها آرائهم وطموحاتهم وأفكارهم. واليوم يراوح تطبيق بعض بنود الاستراتيجية محله بسبب عدم جدية بعض الاطراف في تنفيذ الاستراتيجية بشكل كامل واشراك الشباب البحريني في مراحل التنفيذ والرقابة والتقييم.

من المهم ان تؤكد الاستراتيجية على غرس القيم الديموقراطية لدى الشباب من خلال تكريس تقاليد النقاش والحوار الحر والديموقراطي، وإبداء

الرأي وتقبل الرأي الآخر، وتعزيز المواطنة لدى الشباب من خلال بث الروح الوطنية وتعميق روح الانتماء لقضايا الوطن واحتياجاته والحفاظ على كينونته.

ويجب العمل على تضمين الاستراتيجية قضية رفع حس المسؤولية والانضباط لدى الشباب من خلال عملية التربية والتهذيب الخلقي والقيمي، ونشر المعرفة والثقافة لدى فئة الشباب.

نقاط قوة في الاستراتيجية نحو مفهوم المواطنة

- تستند الاستراتيجية الوطنية للشباب إلى رزمة من النصوص الواردة في الدستور وميثاق العمل الوطني والرؤية الاقتصادية (البحرين ٢٠٣٠) والاستراتيجية الاقتصادية للبحرين (٢٠٠٩-٢٠١٤).
- حظيت وثيقة الاستراتيجية (النسخة الأولى) بمشاركة واسعة في الإعداد من مثقفين وباحثين وطنيين بحرينيين.
- تعترف الاستراتجية الوطنية للشباب (النسخة الثانية) بتقصير الدولة تجاه الشباب، حيث جاء في بيان رؤية الاستراتيجية "**ينظر بيان الاستراتيجية هذا إلى الشباب البحريني على أنه مورد لم تتم الاستفادة منه كثيراً مع كونه يملك إمكانات هائلة تؤهله للمساهمة في المجتمع والحياة الوطنية**".

نقاط الضعف في الاستراتيجية الوطنية للشباب حول محور المواطنة:

- لم تركز الاستراتيجية بشكل مكثف حول مفهوم المواطنة والأبعاد المرتبطة بها، حيث تبعثرت بعض أبعاد المواطنة في مواضع مختلفة من الاستراتيجية.
- لم تعالج الاستراتيجية الآثار المتوقعة جراء عملية التجنيس التي تجري في البحرين، خصوصاً في ما يتعلق بالهوية والانتماء والتنمية الشاملة.
- شطبت الاستراتيجية في نسختها الثانية باب القضايا الجوهرية والآمال والطموحات الذي كان موجوداً في النسخة الأولى كموجه عام لأهداف الاستراتيجية، وكمؤشر ومقياس لمدى فاعلية تحقيق الأهداف.
- أغفلت الاستراتيجية واقع التمييز الذي يعاني منه الشباب البحريني ولم تتطرق لحلول للحد من عمليات التمييز والعقليات المنفذه لها، حيث وإن كانت الاستراتيجية في نسختها الأولى قد تطرقت لأهمية مكافحة كافة أشكل التمييز عبر خطوات العمل المقترحة في محور "المواطنة"، إلا أنه في النسخة الثانية قد أعيدت الصياغة لتركز حول التمييز الحاصل بين الجنسين فقط. كما أن الاستراتيجية في مواضع أخرى اكتفت بالإشارة للتميز على أساس الجنس أو العمر أو المكان أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الموقع الجغرافي أو الإعاقة وهو ما لا يدرك في واقعنا العملي قياساً مما لم يشر إليه من أنماط التمييز الحاصل على أسس الطائفة أو العرق أو الأصل أو العائلة أو القبلية أو الانتماء السياسي أو الفئوي.

- رغم أن الاستراتيجية ترى أن من القضايا الجوهرية المتعلقة بمحور "العمل" هي التحيز والتنميط والتمييز بين الجنسين، إلا أنها لم تضع معالجات وحلول عملية لهذه القضية، حيث تقتصر معالجات الاستراتيجية لإشكالية التمييز على خطوة العمل المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الأول لمحور "المواطنة" والتي تنص على "**تشجيع ودعم المبادرات التي تشرك الشباب في الممارسات المتعلقة بالتسامح والاحترام المتبادل، بما في ذلك المساواة بين الجنسين**"[٩٤].
- لم تعالج الاستراتيجية سني الانتخاب والترشيح بما يتيح المجال لتوسيع شريحة الشباب الممارسين لهذين الحقين من خلال العمل على خفض سني الانتخاب والترشيح.

آليات لتفعيل محور "المواطنة" في الاستراتيجية الوطنية للشباب:

- اعتماد مبدأ الشفافية في الإعلان عن الوظائف العامة ونشر أسماء المقبولين ومؤهلاتهم بما يساهم في تعزيز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص
- السعي لسن قانون يجرم التمييز بين المواطنين ويعاقب عليه
- الاستفادة من برنامج الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠ لجعل المواطن البحريني خياراً أولياً في التوظيف
- خفض سني الانتخاب والترشيح

[٩٤] الاستراتيجية الوطنية للشباب (٢٠١٠-٢٠١٤)، الفصل السابع – المحاور الرئيسية وخطوات العمل الاسترتيجية، المحور التاسع: تطوير المواطنة والقيادة.

- حل مشكلة البطالة وتزايد أعداد العاطلين، واتخاذ مواقف صارمة ضد تسريح العمالة الوطنية
- وضع قانون عصري للجنسية.

رؤية البحرين الاقتصادية (٢٠٣٠) لقد اكدت الرؤية الاقتصادية على دور الشباب من خلال المبادىء الثلاثة (الاستدامة، التنافسية، العدالة) والتي تشكل طوحات البحرين للعام ٢٠٣٠. وقد استطاعت البحرين ان تؤسس نموذجا رائدا في قطاع ريادة الأعمال حيث استطاع الكثير حيث تمكن الكثير من الشباب البحريني من تأسيس مشاريع تجارية وصناعية ساهمت بشكل كبير في رفد الاقتصاد الوطني وتنمية الابتكار والابداع.

ان الطريق ليست معبدة بالزهور، ورائد العمل البحريني يواجه عدة تحديات استطاع وبسبب دعم بعض الجهات الرسمية الداعمة لقطاع ريادة الأعمل من أن يتجاوز بعضها ولكن اغلب باقي التحديات سببها الموروث المجتمعي والنموذج الاقتصادي المتبع في البلاد منذ الاستقلال، والرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ والاستراتيجية الاقتصادية للبحرين (٢٠٠٩-٢٠١٤) لم تضع حلولا لهذه الاشكالات.

ملاحظات عامة على النموذج الاقتصادي في البحرين

- لا يمكن التحدث عن المبادىء الثلاثة للرؤية (الإستدامة – التنافسية – العدالة) في ظل وجود إقتصاد ريعي وقائم على المضاربة. يجب التوجه نحو الإقتصاد المعرفي وما يتطلب

الإستثمار في التعليم و التنمية البشرية و التقانة والأبحاث مما يرفع تنافسية الإقتصاد و يحقق التنمية المستدامة.

- العمل على تنمية قواعد البلاد الإنتاجية والإهتمام بالصناعات الثقيلة والخفيفة و إحياء القطاع الزراعي.

- التكامل الإقتصادي والسياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

- مشروع الوحدة بين أقطار الخليج العربية يجب أن ينطلق وفق رؤية متكاملة للتأسيس لدولة إتحادية وفق إرادة شعوب وذلك بتعزيز قيم المواطنة والمشاركة في صنع القرار السياسي والإصلاح الإقتصادي والإنتقال من إقتصاد ريع النفط إلى إقتصاد الإنتاج الحقيقي.

برنامج عمل الحكومة (٢٠١٥-٢٠١٨) بعد اقرار التعديلات الدستورية في ٣ مايو ٢٠١٢م تمت إضافة المادة (٤٦) إلى دستور مملكة البحرين والصادر سنة ٢٠٠٢م والتي الزمت الوزارة فور تشكيلها وأدائها اليمين الدستورية أن تقدم برنامج عملها خلال ثلاثين يوما إلى مجلس النواب. برنامج عمل الحكومة يعتبر بمثابة – تعهد سياسي- حيث يجب فيه تحقيق التوازن بين الطموحات والإمكانات مع الالتزام بالواقعية وتفعيل المحاسبة الجادة إزاء أي تقصير وتهاون بالمسؤولية إتجاه الالتزام بتنفيذ البرنامج ضمن إطار زمني محدد.

يتكون برنامج عمل الحكومة (٢٠١٥– ٢٠١٨) من ستة محاور رئيسية وهي: المحور السيادي، المحور الإقتصادي والمالي، محور التنمية البشرية

والخدمات الإجتماعية، محور البنية التحتية، محور البيئة والتنمية الحضرية، ومحور الأداء الحكومي. وقد لخصت التحديات الرئيسية إلى خمسة وهي: الوضع الإقليمي المتوتر وتزايد خطر الإرهاب، محدودية الموارد الطبيعية من الأراضي، إرتفاع الدين العام والعجز المالي في ميزانية الدولة، العجز الإكتواري لنظام التأمين الإجتماعي، التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨م. في حين حددت الأولويات اللإستراتيجية بستة وهي: تعزيز الأمن والإستقرار والنظام الديمقراطي والعلاقات الخارجية، ترسيخ إقتصاد قوي ومتنوع، تمكين البحرينيين ورفع مساهمتهم في عملية التنمية، تأمين بنية تحتية داعمة لعملية التنمية، الإدارة المستدامة للموارد الإستراتيجية، تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الحكومي.

لقد افردت حكومة البحرين في برنامج عملها وتحت محور التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية بندا لخص احتياجات الشباب وتنمية قدراتهم وتمكينهم حيث اكدت على اهمية تعزيز البنية التحتية الرياضية، والتحديث المستمر لمنهجية ادارة المراكز الشبابية، والعمل على اعداد وتطوير برامج شبابية نوعية، وترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز الا لشعور بالإنتماء، ورصد المواهب الواعدة في شتى المجالات، ووضع حملات تثقيفية وتوعوية لحماية الشباب، وانشاء ٤ مراكز شبابية نموذجية في محافظات المملكة[ix].

مبادرة اصلاح سوق العمل جاء القانون رقم (١٩) للعام ٢٠٠٦ والقانون رقم (٥٧) لنفس العام واللذان ينصان على تأسيس هيئتين الأولى لتنظيم سوق العمل والثانية بإنشاء صندوق للعمل مؤسسا لإحدى أهم المبادرات الاقتصادية في تاريخ البحرين الحديث. على سبيل المثال فقد جاءت اهداف

صندوق العمل مكملة لمبادىء الرؤية الاقتصادية والاستراتيجية الوطنية للشباب في الجانب الاقتصادي، رفع كفاءة العمال البحرينيين، وتوفير وظائف ذات دخل مجزي للمواطنين، ودعم المواطنين في تأسيس مشاريعهم الخاصة [i]. وقد ساهمت هذه المبادرة بشكل كبير في تخفيض نسبة البطالة بين الشباب البحريني واستنهاض امكانيانهم من خلال دعمهم في مجال ريادة الأعمال وتطويرهم مهنيا. وقد جاءت استراتيجية تمكين (٢٠١٥-٢٠١٧)[xii] ومن خلال الهدف العاشر مؤكدة على دعم شريحة الشباب من خلال تشجيع ريادة الأعمال وتوفير البيئة الحاضنة لتأسيس المشاريع وتنميتها.

تأسيس وزارة شؤون الشباب والرياضة يعتبر تأسيس وزارة خاصة بالشباب من اهم المطالب التى جاءت بها الاستراتيجية الوطنية للشباب بهدف الارتقاء بالعمل الشبابي في البحرين والتنسيق بين القطاع الرسمي ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع الشباب. ان اكبر التحديات التي تواجه العمل الشبابي في البحرين هو تعاطي اكثر من جهة رسمية مع قطاع الشباب، فلدينا المجلس الأعلى للشباب والرياضة مشرفا على الاتحادات الرياضية، ولدينا من جهة اخرى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مشرفة على المنظمات الأهلية الشبابية، والآن جاءت وزارة شؤون الشباب والرياضة والتي من المهم في تقديري الشخصي نقل جميع المسؤوليات الموكلة لمختلف المؤسسات الرسمية اليها. وعودة الى الاستراتيجية الوطنية للشباب من المهم التأسيس لهيئة استشارية شبابية منتخبة (برلمان الشباب) وتفعيلها ضمن هيكل وزارة شؤون الشباب والرياضة.

ان وزارة شؤون الشباب والرياضة حلقة وصل لتمكين الشباب من خلال منظومة مكاملة للحكم الرشيد، يمكن الحديث عن "التمكين" كمكون بنائى في عملية الحكم الجيد، أو كمنتج مصاحب لها، وفى الحالتين يصبح لدينا عدة مؤشرات أساسية لقياس "نوعية" الحكم، أهمها درجة كبيرة من احترام سيادة القانون، والشفافية في صنع القرار وآليات المحاسبة، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة.

الشباب البحريني ومطلب التمكين واشكالية الاحتواء: اهمية التكامل بين المؤسسات الرسمية والجمعيات الشبابية

منذ مطلع العقد الماضي شهدت البحرين طفرة على مستوى المنظمات الأهلية الشبابية وتم الترخيص لعشرات الجمعيات الشبابية تحت مظلة المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الجمعيات والأندية الإجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة. وشهد العقد الماضي نشاطا محموما وفق تشاركية واضحة بين الجهات الرسمية الناظمة للعمل الشبابي ومؤسسات المجتمع المدني حيث تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للشباب في ٢٠٠٥م، والتصريح بإنتخاب مجلس للطلبة في جامعة البحرين، وطرحت مبادرة من خلال مجلس النواب لإحياء الإتحاد الوطني لطلبة البحرين ككيان نقابي لتمثيل فئة الطلبة والدفاع عن مصالحهم، وطرحت مبادرات لإصلاح سوق العمل واطلقت رؤية ٢٠٣٠ الإقتصادية والتي نصت على تمكين الشباب وتأهيلهم علميا وعمليا.

قبل اربعين عاما صدر المرسوم الأميري رقم (٢) لسنة ١٩٧٥م بإنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة للإشراف على قطاع الشباب والرياضة، وفي سنة ١٩٨٣م صدر المرسوم الأميري رقم (٥) بإنشاء المؤسسة العامة للشباب والرياضة والتي اختصت بتنفيذ الخطط والمشروعات وفق قرارات وتوصيات المجلس الأعلى للشباب والرياضة. وفي ابريل من العام ٢٠١٥ اصدر جلال الملك المرسوم رقم (٢٧) والذي نص على تعيين سعادة الأستاذ هشام الجودر وزيرا لشؤون الشباب والرياضة وان تسند اليه مسؤولية الإشراف على المؤسسة العامة للشباب والرياضة.

يعتبر التداخل البيروقراطي بين الأجهزة الرسمية وحالة العزوف عن المشاركة في العمل التطوعي والانخراط في الأندية والجمعيات والمراكز الشبابية من اكبر التحديات التي تواجه العمل الشبابي في البحرين. فخلال هذه الإجازة الصيفية للعام الجاري ٢٠١٥م (الفترة الممتدة من المنتصف من يونيو إلى سبتمبر المقبل) اطلقت المؤسسة العامة للشباب والرياضة ٣٦٥ برنامجا في مجالات الرياضة، والمسرح، والعمل التطوعي، وتغطي ٣٦ مركزا شبابيا وبمشاركة ٢٤٠٠٠ شاب وشابة. ودشنت كذلك المؤسسة العامة للشباب والرياضة النسخة السادسة من ((مدينة شباب ٢٠٣٠)) بالشراكة مع هيئة صندوق العمل "تمكين" وستوفر ((مدينة شباب ٢٠٣٠)) اكثر من ٣٠٠٠ فرصة تدريبية للشباب البحريني من الجنسين. واطلقت وزارة الداخلية يوم ٢٦ يوليو ٢٠١٥م النسخة السابعة من برنامج المعسكر الصيفي وسط مشاركة ١٢٠٠ شاب وشابة تتراوح اعمارهم بين ١٢ عاما و١٧ عاما، وبدعم من هيئة صندوق العمل "تمكين" بقيمة ١٩٤ الف دينار

بحريني وعدد من الشركاء وهم بنا غاز، بابكو، هيئة البحرين للثقافة، المجلس الأعلى للمرأة، معهد البحرين، شركة المنيوم البحرين، وغيرهم. حيث تم تفريغ ٣٠٠ منتسب من كوادر وزارة الداخلية للقيام بواجبهم اتجاه شباب المعسكر والذي يحوي على ٣٣ نشاطا وفعالية. وخلال الفترة الممتدة من ٢ إلى ١٨ اغسطس ٢٠١٥م دشن "مركز الموهوبين" التابع لوزارة التربية والتعليم برنامجا ١٧ برنامجا صيفيا موجهة إلى ٨٠ من الموهوبين من مختلف المراحل الدراسية. وفي ١٦ اغسطس ٢٠١٥م اطلقت "تمكين" بالشراكة مع وزارة شؤون الشباب والرياضة برنامج "ملهم" وهو جزء من مبادرة "مدينة الشباب" ويهدف لتشجيع طلبة المرحلة الثانوية والتي تتراوح اعمارهم بين ١٦-١٨ عاما وتعريفهم على ثقافة ريادة الأعمال واطلاق المشاريع التجارية وتطوير الذات في مكان العمل. وكذلك دشنت وزارة التربية والتعليم ١٤ ناديا صيفيا في مقرات المدارس الحكومية ليستفيد منها ٥٠٠٠ طالب وطالبة. وهنا يجب التأكيد على اهمية تفعيل المباني التعليمية خلال فترة الإجازة الصيفية، حيث يبلغ عدد المدارس الحكومية ٢٠٦ مدرسة وذلك بحسب إحصاءات ٢٠١٣/٢٠١٤م، وتفعيل هذه المدارس خلال فترة الصيف وبالتنسيق مع المنظمات الأهلية الشبابية والمؤسسات الرسمية والشبه الرسمية العاملة في قطاع الشباب سيلعب دورا كبيرا في (لا مركزة) الأنشطة والفعاليات الشبابية ونقلها إلى مختلف مناطق البحرين مما يساهم في الوصول إلى آلاف الشباب من الجنسين.

ان تنظيم هذه الأنشطة والمبادرات الشبابية يعتبر خطوة ممتازة في انخراط المؤسسات الرسمية فى العمل الشبابى وتوفير فضاءات ليتمكن الشباب البحريني من افراغ طاقاتهم بشكل ايجابي خدمة لبلادهم. و لكن

الإشكالية هنا تكمن في اضعاف دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع الشباب والتي تخضع قانونيا لوزارة التنمية الإجتماعية، حيث تعتمد هذه الوزارات بشكل رئيسي على كوادر اعضائها وعلى الدعم المادي والمعنوي المقدم لها من قبل وزارة التنمية الإجتماعية (توفر وزارة التنمية الإجتماعية مقرات خاصة للمنظمات الأهلية الشبابية البحرينية[iii]) وفعليا تنعدم فرص منافستها للمؤسسات الرسمية في استقطاب الشباب للإنخراط في برامجهم الصيفية بسبب قلة التمويل وضعف التغطية الإعلامية ومنافسة المؤسسات الرسمية واعتماد العمل فيها على الكوادر المتطوعة وليس الإدارية المؤهلة. وهنا نؤكد على اهمية –إحياء– المبادرات التشاركية بين القطاعين العام والخاص من جهة والمنظمات الأهلية الشبابية من جهة اخرى، والعمل على إيجاد جهة رسمية موحدة للإشراف وتوجيه العمل الشبابي في البحرين.

والتحدي الآخر الذي تعاني منه المنظمات الأهلية الشبابية هو حالة عزوف الشباب عن الإنخراط في مؤسسات المجتمع المدني، تعتبر حالة العزوف هذه احدى تبعات الأزمة التى تعيشها البلاد منذ ٥ سنوات، ولمعالجة هذا التحدي يجب العمل وبالتوافق مع المنظمات الأهلية الشبابية على إيجاد قانون خاص للجمعيات الشبابية، يسهل عليها مسائل الحصول على التمويل والتواصل مع الإعلام وإقامة فعاليات مشتركة مع القطاع العام والخاص ويسهل ويوحد الإجراءات الإدارية الرسمية المنظمة لعملها.

الشباب البحريني بين النصوص الناظمة والتحديات القائمة

قانون الطفل البحريني (٢٠١٢) "تحرص مملكة البحرين على تقديم كافة الخدمات الشاملة والمستدامة لرعاية الأطفال والحفاظ على حقوقهم لأنهم

كما يقول دون هيرولد" هم البداية الصحيحة لتكوين شعب"، لذا فقد تم تشكيل اللجنة الوطنية للطفولة عام ١٩٩٩، وإعادة تشكيلها بقرار من مجلس الوزراء رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧ القاضي بتعيين ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الرسمية والجمعيات الأهلية المعنية بالطفولة وضمها تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية، وقد قامت اللجنة الوطنية للطفولة بإعداد تقرير مملكة البحرين الدوري وذلك بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية"[xvii].

لقد صدر قانون الطفل البحريني بعد ما يقارب العشرين عاما من مصادقة البحرين على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالطفل منذ أكثر من ١٩ عاماً، حيث انضمت البحرين إلى اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩١، وصادقت عليها بدون أي تحفظات في ١٣ فبراير ١٩٩٢، ودخلت الإتفاقية حيّز النفاذ في مارس ١٩٩٢. ومنذ ذلك الوقت بذلت البحرين جهوداً لتهيئة بيئة آمنة من خلال سنّ تشريعات لضمان تمتّع الأطفال بحياة آمنة ومستقبل مشرق.

ويتضمن هذا القانون (٦٩) مادة تقوم على تحديد حقوق الطفل البحريني وحمايته مع الأمومة، وضرورة توفير الظروف المناسبة لتنشئة الأطفال، وإعطاء الأطفال الأولوية في جميع القرارات والإجراءات التي تصدر. وحدَّد القانون نفسه آليات التنفيذ، وضمان حماية حقوق الأطفال من خلال تشكيل اللجنة الوطنية للطفولة التي تختص باقتراح الإستراتيجية الوطنية للطفولة، وتختص أيضاً بدراسة ورصد المشاكل والتحديات والاحتياجات الأساسية للطفولة، واقتراح الحلول المناسبة لها.

لقد جاءت المادة الرابعة من قانون الطفل البحريني الصادر سنة ٢٠١٢ محددة سن الطفل بثمانية عشرة سنة ميلادية، وقد نظم هذا القانون ايضا واجبات الدولة اتجاه هذه الفئة التي تشكل فئة ما دون ١٥ سنة ما يقارب ٣٦% من اجمالي السكان البحرينيين وذلك بحسب الاحصاء العام الصادر سنة ٢٠١٠م.

في تقديري الشخصي من المهم تحديد الفئات العمرية بأربع فئات وهي: الطفل (صفر–١٥ سنة) ، الناشئة (١٥–١٨ سنة)، الشباب (١٨–٣٠ سنة)، الراشدين (فوق ٣٠ سنة). ومن حيث المعاملة تعامل فئة الناشئة معاملة الطفل، في حين أن تحديد سن الشباب بين ١٨–٣٠ سنة يجعلها متوافقة مع الاستراتيجية الوطنية للشباب.

ان التعديل المقترح اعلاه يأتي إعمالا لمواد وأحكام وبنود الاتفاقات الدولية، وخصوصاً اتفاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي صادقت عليها مملكة البحرين وفقاً للمرسوم بقانون رقم ١٦ للسنة، ١٩٩٩ التي حددت عمر الطفل الزمني من صفر عاماً حتى يبلغ من العمر الزمني ١٨ عاماً.

وكذلك يأتي هذا التعديل تفعيلا لما ورد في ميثاق العمل الوطني ودستور البلاد، الذي حدد صراحة الفئات الثلاث، وهي: الطفولة والنشئ والشباب، وإذ إن فئة الطفولة والشباب لاقت في تسميتها الإجماع الثقافي وحظيت بقدر معقول من التداول المجتمعي والشعبي، فأصبح لازما تشريعياً تنظيمها بقصد تحديدها، وفقا لأحكام هذا القانون، وصولاً لتفعيل ما ورد في حكم الدستور فيما يتعلق بالأطفال والنشئ والشباب. ان سد الفراغ التشريعي

الذي يحدد الأعمار الزمنية لفئة الأطفال والنشئ والشباب، بغرض مواجهة الصعوبات لجهة تحديد الأعمار الزمنية لشريحة واسعة من أفراد شعب البحرين، وخصوصاً من هم دون ٣٠ عاماً ميلادياً، ولتلافي التفسيرات والتقديرات والتأويلات التي تضر بهذه الشريحة من المواطنين.

قانون مباشرة الحقوق السياسية (٢٠٠٢) جاءت المادة الثانية من القانون محددة سن الانتخاب بعشرين عاما. ان خفض سنة الاقتراع من ٢١ عاما الى ٢٠ عاما يعد مكسبا للحركة الشبابية في البحرين، ولكن الأصوات ما زالت تطالب بخفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة (هناك دول مثل البرازيل والنمسا تعتمد سن ١٦ عاما للمشاركة في الانتخابات) والأهم من ذلك اصلاح النظام الانتخابي والانتقال من النظام الفردي الى النظام النسبي. ان اصلاح النظام الانتخابي وتحويل البلاد الى دائرة انتخابية واحدة مع اعتماد القائمة الوطنية سيساهم كثيرا في تمكين الشباب واعطاء الأولوية للشباب من قبل التنظيمات السياسية في البلاد ويساعد كثيرا في تجاوز حالة الاستقطاب الطائفي والمناطقي والعائلي المصاحب لكل استحقاق انتخابي.

جدول يوضح توزيع دول العالم وفق العمر المحدد للاقتراع

السن القانوني للاقتراع	عدد الدول	النسبة المئوية	عدد القاعد	النسبة المئوية
١٥	١	٠,٦	٢٩٠	١
١٦	٢	١,١	٦٩٣	٢,٤
١٧	٣	١,٧	١٥٩٧	٥,٥
١٨	١٤٦	٨٣,٤	٢٣١١١	٧٩,٦
١٩	١	٠,٦	١٨٣	٠,٦
٢٠	٧	٤	١٥١٦	٥,٢
٢١	١٥	٨,٦	١٦٣١	٥,٦
اجمالي	**١٧٥**	**١٠٠**	**٢٩٠٢١**	**١٠٠**

التعليم العالي.. الرافد الحقيقي للاقتصاد المعرفي:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي من اهم روافد البحث العلمي والإبتكار والإبداع والرافعة الحقيقية لأي تحول من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد المعرفي. وفي البحرين اكدت الرؤية الإقتصادية ٢٠٣٠ والمبادرة الوطنية لإصلاح سوق العمل على اهمية استنهاض قطاع التعليم وربط مخرجاته بسوق العمل.

ان الخلل في بنية الإقتصاديات الريعية العربية يكمن في اعتمادها بشكل شبه كامل في صادراتها وايراداتها العامة على مورد ناضب وهو النفط، وهذا الخلل البنيوي ادى إلى تشوهات في البنية الإنتاجية في الدول

العربية المنتجة للنفط. لقد لعبت هذه البحبوحة البترودولارية دورا في تقدم وتنمية هذه المجتمعات ولكنها وفي نفس الوقت ساهمت خلخلة بنية سوق العمل.

ان ابرز اشكال هذا الخلل في سوق العمل يتمثل في توجه الجزء الأكبر من اليد العاملة إلى القطاع العام للحصول على الوظائف المضمونة والمجزية مما ادى الى تضخم القطاع العام وتسبب في البطالة المقنعة واستنزاف الجزء الأكبر من الإيرادات العامة لتغطية الرواتب والإمتيازات الخاصة بالعاملين في هذا القطاع.

في البحرين، يبلغ عدد طلبة جامعة البحرين (الجامعة الوطنية) للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م ما يقارب ٢٢،٠٠٠ طالب وطالبة، فلو افترضنا ان عدد سكان البحرين (المواطنين) يبلغ ٥٩٠،٠٠٠ نسمة، فإن نسبة الطلبة من اجمالي السكان (المواطنين) يبلغ ٣,٧% ومن إجمالي عدد السكان البالغ ١،٣٠٠،٠٠٠ نسمة تعادل ١,٧% وهذا التمركز الكثيف للعقول والطلبة في مساحة محدودة نسبيا يجب استغلاله بشكل (اقتصادي) وذلك بتعزيز التواصل بين الطلبة وتشجيعهم لإطلاق العنان لإبداعاتهم وافكارهم وتسخير الموارد المالية والتقنية اللازمة لهم ليتحول الحرم الجامعي من مبنى حجري في وسط الصحراء إلى واحة للمعرفة والإبداع والإبتكار مما يدعم قطاع البحث العلمي ويرفع من نسبة مساهمته في ناتجنا القومي.

ان التحول إلى الاقتصاد المعرفي يتطلب اصلاحا شاملا يؤسس لنمط جديد في تفكير الشباب الداخل الى سوق العمل، ولتنفيذ هذا التغيير الشامل

يجب علينا البدء بإصلاح قطاع التعليم بشكل عام وقطاع التعليم العالي بشكل خاص حيث تعتبر مؤسسات التعليم العالي المحطة الأخيرة بين الطالب وسوق العمل وبالتالي فإن الربط بينها يتطلب تغييرا في الأنماط السائدة داخل مؤسسات التعليم العالي، والإنتقال بها من كونها مؤسسات تعمل على تخريج الطلبة بمؤهلات جامعية إلى مؤسسات تعمل على تخريج كفاءات وطنية تحول ابداعاتها بإستخدام وسائل الإتصال والتقانة الحديثة إلى قيمة مضافة حقيقية على الاقتصاد الوطني مما يساهم بدوره في رفع القيمة الحقيقية للإنتاج الوطني ويحررنا من الإعتماد على قطاع النفط وتقلباته السعرية في السوق العالمي.

النموذج البحريني لريادة الأعمال... الطموحات والتحديات

تعرف ريادة الأعمال بأنها عملية التخطيط والمبادرة في تأسيس تجاري او صناعي او زراعي وفق رؤية معينة، وتوفير جميع المستلزمات الخاصة بقصد تعظيم العوائد وتحقيق الربح المالي. ويعتبر نموذجنا المحلي (البحريني) لريادة الأعمال من انجح النماذج عالميا ويتم فيه احتضان رواد الأعمال وتقديم الاستشارات لهم في خلال التخطيط والتنفيذ ودخول المشروع حيز النمو، وتقديم جميع مسببات النجاح من موارد مالية وتأهيل للموارد البشرية واستثمار للإبتكارات التقنية الحديثة.

ما هي التحديات والصعوبات التي تواجه رائد الأعمال؟

أولا- المنافسة: بسبب تشابه المشاريع المنشأة، حيث ان اغلبها تصب في خانة المشاريع الخدمية، وميل السلوك البشري إلى التقليد ويؤدي ذلك إلى تنافس بين المشاريع وحرب اسعار مما يقود إلى تباطأ نمو المشاريع وتقليل عوائدها.

ثانيا- ضعف الخبرة: يفتقد اغلب رواد الأعمال الى الخبرة اللازمة لإدارة المشاريع التجارية، وهذه الخبرة يجب مراكمتها بالممارسة وتعويضها بالإطلاع والقراءة ومحاولات البحث والتطوير الذاتية في مجالات الإدارة والمالية والتسويق وغيرها.

ثالثا- ضعف قنوات التسويق وارتفاع كلفتها: بسبب ارتفاع كلف قنوات التسويق التقليدية ينصح بالتوجه إلى قنوات التسويق الغير تقليدية مثل: وسائل التواصل الإجتماعي، وكذلك الإستفادة من البرامج المدعومة من قبل الدولة لتنمية المشاركات في المعارض والفعاليات الإقتصادية وتطوير العلاقات التجارية.

رابعا- الإحتكار: ويعاني هنا رائد الأعمال من نوعين من الإحتكارات، الأول هو احتكار الدولة وفيه تقوم الدولة بإحتكار السوق المخصص لسلعة او خدمة معينة وتقوم بتقديمها بسعر رمزي غير قابل للمنافسة وبالتالي يصبح الدخول في هذا السوق غير مجدي اقتصاديا. والنوع الثاني هو احتكار القطاع الخاص حيث يقوم مجموعة من اصحاب رؤوس الأموال بغلق سوق سلعة او خدمة معينة معتمدين على نصوص قانونية توفر لهم الحماية أو تمترسهم

في ممارسات تجارية غير عادلة تؤدي إلى صعوبة دخول اي منافس جديد لهم في السوق.

خامسا- ضيق السوق المحلية: تعتبر السوق المحلية محدودة جدا وذلك للأسباب المذكورة أعلاه ولهذا يجب على رائد الأعمال التفكير في التوسع الإقليمي والدولي، واستغلال موارد الدول الأخرى والسياسات المالية المتبعة فيها لتقليل الكلف وتعظيم الإيرادات والأرباح.

الاعلام الاجتماعي

الاعلام الاجتماعي يتم من خلال شبكة الانترنت متخذا العديد من الأشكال المتزايدة والمتوالدة مع تطور تقنيات الشبكة: الفيس بوك، المدونات، التويتر، اليوتيوب وسواها. ويتميز الاعلام الاجتماعي بعدة خصائص تجعله مختلفا جدا عن الاعلام الكلاسيكي. ابرزها التحول من الاتصال العمودي ما بين هيئة التحرير والجمهور الذي يتخذ اتجاها واحدا، الى الاتصال الأفقي المتبادل على نمط الاتصال الشبكي حيث يكون كل طرف مرسل ومستقبل في آن معا، مما يؤدي الى اطلاق الحوارات.

يقوم الاعلام الاجتماعي على مجموعة من المبادىء تشكل في مجموعها غايته الكبرى المتمثلة في الرقي بالانسان، على مستوى ايقاظ الوعي الذاتي والعام والمشاركة في اتخاذ القرارات وصناعة المصير. ويتم ذلك من خلال وضع الافراد والمجموعات في علاقات مع بعضهم بعضا

من منظور الاستقلالية والمسؤولية. انه يخص الانسان باعتباره موضوعا للاتصال وفاعلا فيه.

الاعلام الاجتماعي والشباب... مهام مستقبلية

١. **اعادة طرح القضايا الخاصة بالشباب:** وهنا يؤكد الدكتور مصطفى حجازي على محدودية البرامج الخاصة بالشباب في البرامج الاجتماعية عربيا وخليجيا. ان الاخطار الاعلامية التي تواجه الشباب العربي والخليجي عامة والشباب البحريني خاصة تتمثل فيما تحمله وسائل التواصل الاجتماعي من قيم اخلاقية تمس بالهوية. ان الشباب هم الرصيد الوطني الاستراتيجي للمستقبل، في حين تندر برامج سواء على وسائل الاعلام التقليدي او الالكتروني لطرح قضاياه واحتياجاته وهمومه ودراستها بالعمق والمنهجية الكافيين. وهنا أؤكد على ما ذهب اليه الدكتور مصطفى حجازي ان التعاطي مع قضايا الشباب اعلاميا يتم بشكل فورات مؤقتة عند تصاعد احداث امنية معينة، وهذه الفورات لا تعمر طويلا. في البحرين وحالها كحال باقي دول مجلس التعاون يتم تعاطي الكبار مع قضايا الشباب والتحدث نيابة عنهم وتوجيه برامجهم الاعلامية والاشراف عليها بما يخدم وجهات نظرهم الخاصة.

هناك الكثير من المشاكل الاعلامية التي حملتها معها الوفرة والانخراط في متع الاستهلاك. وهي قضية تتطلب علاجا مجتمعيا شاملا على مستوى السياسات العامة لأسلوب الحياة الذي يحتاج الى موازنة بثقافة الجهد والانجاز والعمل على نشرها وترسيخها. وهنا يؤكد الدكتور

مصطفى حجازي (صفحة ٥٩) ان الاشكاليات والتحديات الاعلامية التي تواجه الشباب تتفاقم مع اقصاء الشباب عن المشاركة في الشأن العام، رغم تزايد وعيه وعلمه، وتناقص فرص الأهلية الاجتماعية الكاملة (فرص الدراسة، العمل المنتج، تأسيس أسرة، المشاركة في الشأن العام). وفي تقديري الشخصي اصبحت الحاجة ملحة اليوم لوضع استراتيجية وطنية للاعلام الاجتماعي في البحرين وافراد قسم خاص بأثر الاعلام الاجتماعي على الشباب. لقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما في تبادل وجهات النظر والمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونجحت في نقل الأحداث لحظة بلحظة وقت وقوعها، وأمكنت من تبادل المعلومات ومشاركتها مع دائرة المعارف داخل مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي ساعدت تلك المواقع الكثير ممن يعانون من مشاكل العزلة أو الخجل من التعامل مع الآخرين على التغلب على هذه المشاكل واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في علاجها.

٢. مهام مطروحة على الاعلام الاجتماعي

تتلخص هذه المهام فيما يتعلق بالناشئة والشباب، في الانتقال من الوقاية والحماية الى بناء الحصانة الذاتية ضد اخطار الفضائيات والانترنت على اختلاف الوانها. ان التحصين الذاتي الداخلي يبقى الأساس، إذ ليس هناك من اجراءات خارجية يمكن ان تكون فاعلة كليا. وبالتالي يتعين الذهاب الى الواقع الذاتي للناشئة واسرهم والشغل عليه وتمكينه بحيث لا تعود الاغراءات الخارجية فاعلة ومؤثرة. وهنا اذهب مؤيدا لما توجه

اليه الدكتور مصطفى حجازي، لقد تصاعدت وانتشرت حدة التوتر الطائفي في البحرين خلال السنوات الخمس الماضية بسبب الاستغلال السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي، في تقديري يجب ان تقوم الرقابة الذاتية على اسس سليمة وعلمية ومتوافق عليها مجتمعيا بحيث لا تشكل حاجزا آخر يمنع التعبير عن الرأي ويقيد الشباب. من المهم اليوم ان تقوم حكومة البحرين بمراجعة سياساتها الاعلامية واعادة التعاطي مع وسائل الاعلام الاجتماعي ليس كأداة غزو ثقافي بل كوسيلة للتواصل الأفقي وانتقال المعلومة والخبر. لقد اثبتت الوسائل التقليدية في مواجهة تمدد وسائل الاعلام الاجتماعي فشلها بسبب تحول وسائل الاعلام الاجتماعي من وسيلة لنقل الاخبار وتداولها الى وسيلة لنقل المعلومات والمعرفة وصناعة الحدث. وختاما اؤكد ان الحاجة باتت للقيام بدراسة شاملة تدرس تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب البحريني من سن (٢٠-٣٥سنة)، وذلك بهدف الكشف عن الآثار التي خلفتها وسائل التواصل على تجاربهم الحياتية الأسرية والاجتماعية، ولتحديد أفضل الممارسات – خاصة للحكومة- لاستخدام وسائل التواصل لمشاركة الشباب بفاعلية في هذه العوالم ، كما يتم تحليل مشاركات الشباب البحريني في تويتر وواتساب (بشكل أساسي)، ويضع هذه المشاركات في سياق ثقافي أوسع من خلال طُرق نوعية (كتحليل الخطاب والملاحظات الاثنوجرافية –العرقية- ومناقشات المجموعة المركزية) وطرق كمية كالاستبانات والمقابلات، ومن المهم ان يقوم المشروع بزيادة فهم دور وسائل التواصل في الحياة اليومية للشباب البحريني، وكما من المهم ايضا وضع الاستراتيجيات والبرامج لتسهيل استخدامها لتحسين حياتهم كأفراد في أسرهم، وكمواطنين بحرينيين.

أين يقع الشباب الخليجي في رؤى حكومات دول مجلس التعاون؟

الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب: تحت اشراف وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، والهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، تعمل الامارات على انجاز الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب والتي ستركز على (١٢) محورا استراتيجيا وهي:

١. الشباب والتعليم والتدريب.
٢. الشباب والتوظيف في سوق العمل.
٣. الشباب والصحة.
٤. الشباب والرياضة وأنشطة الترفيه والثقافة.
٥. الشباب والتقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المجتمعية.
٦. الشباب والريادة والإبداع والمبادرة.
٧. الشباب والمواطَنة.
٨. الشباب والبيئة والتنمية المستدامة.
٩. الشباب والإسكان.
١٠. الشباب والأسرة.
١١. الشباب ومكافحة الجريمة.
١٢. الشباب والتمويل.

وحاليا يتم دراسة هذه المحاور مع التأكيد على الثوابت المنطلقات التالية لمجتمع الامارات، وهي:[xxvi]

- مكانة الدين الإسلامي الحنيف في حياة الشباب والمجتمع.
- دور المرأة في المجتمع.
- العادات والتقاليد والتراث الوطني.
- استشراف الأوضاع الاقتصادية في الدولة والعالم.
- التنسيق في أدوار الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.
- التركيبة السكانية، والعلاقة بين المواطنين والمقيمين.
- الاهتمام بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة.
- العولمة: المفاهيم والتحديات.
- أدوار الوزارات والمؤسسات في مجال الشباب.
- السعي إلى جعل الإمارات مركزا عالميا لأنشطة الشباب.
- المعلومات والإحصاءات المتوافرة عن الشباب.
- دور الشباب أنفسهم في إعداد الاستراتيجية.

وللعمل على انجاز هذه الاستراتيجية تم التأكيد على اهمية الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في اعداد استراتيجياتها الخاصة بالشباب ووسائل تمكينهم، ولمنع حالة التضارب المؤسسي تم تحديد وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، والهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة كجهتان مسؤولتان عن تنفيذ الاستراتيجية.

رؤية الامارات ٢٠٢١: تم إطلاق رؤية الإمارات ٢٠٢١ من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة،

رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، في اجتماع مجلس الوزراء في عام ٢٠١٠.

تهدف الرؤية لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد. ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس، تم تطوير الأجندة الوطنية التي عمل عليها أكثر من ٣٠٠ مسئول من أبناء وبنات الوطن من ٩٠ جهة حكومية اتحادية ومحلية، والتي تم تقسيمها إلى ستة محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال السنوات المقبلة في العمل الحكومي.

القطاعات الستة هي:

١. التعليم
٢. الصحة
٣. الاقتصاد
٤. الشرطة والأمن
٥. الإسكان
٦. البنية التحتية والخدمات الحكومية

رؤية الامارات ٢٠٢١ اكدت ومن خلال (الأجندة الوطنية) على تمكين الشباب من خلال تطوير نظام التعليم واصلاح سوق العمل والتأسيس لإقتصاد تنافسي قائم على المعرفة[xxvii].

ولتأكيد خطاها الثابتة اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة عن اكبر عملية اصلاح اداري في تاريخ المنطقة عن طرق دمج وزارات وهيئات حكومية واستحداث اخرى، وتم تشكيل مجلس شباب الامارات كهيئة استشارية ويضم نخبة من شباب البلاد وترأسهم وزير دولة لشؤون الشباب لا تتجاوز ٢٢ عاما.

اللجنة الوطنية للشباب – سلطنة عمان (٢٠١١): في اكتوبر من العام ٢٠١١م صدر مرسوم سلطاني بتشكيل اللجنة الوطنية للشباب، وتتكون اللجنة من ٢٨ عضوا موزعين بالشكل التالي: اثنا عشر عضوا يمثلون اثنتي عشرة جهة حكومية، وخمسة أعضاء من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، وستة أعضاء من المنتسبين للجامعات الخاصة والجمعيات الأهلية والأندية، وخمسة أعضاء من الكفاءات وذوي الاهتمامات بقضايا الشباب. لقد جاءت الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠)[xxviii] لسلطنة عمان مؤكد على موضوع تنويع مصادر الدخل وخاصة بعد الانخفاض الأخير في اسعار النفط مما زاد من التحديات الاقتصادية التي تواجه الشباب العماني، وبالتالي جاءت الخطة واضعة نصب عينيها مسألة التوطين واصلاح سوق العمل وتشجيع الشباب العماني في ولوج عالم ريادة الأعمال.

رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ترتكز رؤية قطر ٢٠٣٠ على اربع ركائز اساسية وهي: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية، التنمية البشرية. ويجدر بالذكر ان رؤية دولة قطر وضعت نصب عينيها الشباب

في الركائز الأربعة مع التركيز على الشباب ضمن محور التنمية البشرية وتطوير التعليم[xxx].

تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر: تعزيز قدرات الشباب القطري وادماج الشباب في عملية التنمية ويعتبر هذا التقرير الصادر عن الأمانة العامة للتخطيط التنموي بدولة قطر اشمل تقرير عن فئة الشباب في دولة قطر. ان اكثر ما يميز هذا التقرير هو تعامله مع فئة الشباب كشرائح متعددة وليس ككتلة واحدة. وبالتالي واعتمادا على الاحصائيات استطاع هذا التقرير ان يلخص التحديات والصعوبات التي تواجه الشباب القطري ويقترح الحلول منطلقا من تحليل علاقة الشباب بقطاعات الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والرياضة، والثقافة، والأمن العام، والتأكيد على محورية دور الشباب في تنفيذ رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

الاستراتيجية الوطنية للشباب – المملكة العربية السعودية تم تشكيل لجنة فنية استشارية لوضع استراتيجية وطنية للشباب في المملكة العربية السعودية برئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط وعضوية وزارات (الداخلية، التربية والتعليم، الثقافة والإعلام، الشؤون الاجتماعية، الصحة، العمل، والاتصالات وتقنية المعلومات)، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وعقدت هذه اللجنة ٤١ ورشة عمل مع الشباب ذكورا وإناثا في ٢٣ مدينة ومحافظة بمختلف مناطق المملكة، شارك فيها أكثر من ١٢٠٠ شاب وفتاة

بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني وبعض الجهات الحكومية والأهلية.

كما عقدت ٨ حلقات نقاش مع الخبراء والمختصين بشؤون الشباب في مقر وزارة الاقتصاد والتخطيط بمشاركة ٤٠ خبيرا وأكاديميا في المجالات ذات العلاقة بمحاور الاستراتيجية.

وشملت الاستراتيجية ثمانية محاور تناولت التعليم والتدريب، ومن أبرز قضاياه العلاقة بين المؤسسة التعليمية والطلب والتركيز على جودة التعليم، وتطوير نوعيته إضافة إلى مواءمة مخرجات التعليم والتدريب للواقع الفعلي لسوق العمل.

وفي ما يتعلق بمحور ((العمل))، حددت الاستراتيجية عددا من القضايا التي تهدف إلى معالجتها، في مقدمتها البطالة حيث تهدف الاستراتيجية إلى تمكين الشباب من الحصول على فرصة عمل مناسبة تنسجم مع ميولهم وقدراتهم واختصاصهم العلمي وتضمن لهم مستقبلا مستقرا.

كما عالجت الثقافة المجتمعية السائدة لمزاولة المهن والأعمال، وقضايا تأهيل الشباب وتدريبهم، والعمل الحر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي محور الصحة، تسعى الاستراتيجية من خلال قضايا التغذية ونمط الحياة والصحة النفسية وصحة الأم والطفل إلى تنشئة جيل من الشباب يتمتع بصحة بدنية نفسية جيدة، كما تتعامل مع قضايا حوادث المرور ومشكلة تعاطي المخدرات والتدخين والسلوكيات البيئية.

أما الثقافة والإعلام فخصصت الاستراتيجية الوطنية للشباب محورا خاصا بها، وجعلت من أبرز قضاياه الانفتاح العالمي وتحديات العولمة، ونصت الاستراتيجية على ترشيد الانفتاح والتفاعل الإيجابي للشباب السعوديين مع مؤثرات العولمة دون فقدان هويتهم وشخصيتهم الوطنية، وهدفت أيضا من خلال قضية ((الاعلام الجديد)) إلى تمكين الشباب وتأهيلهم على الاستخدام الأمثل لوسائل وأدوات الإعلام الجديد.

وحددت الاستراتيجية في محورها الخامس ((الاتصالات وتقنية المعلومات)) أربع قضايا مهمة صممت لها أهدافا تسعى لتحقيقها ومن تلك القضايا العولمة والتأثير في الهوية الإسلامية والوطنية، وأبرز هدف تمكين الشباب وتأهيلهم للتعامل مع مؤثرات تقنية المعلومات وتوعيتهم بإيجابياتها وسلبياتها للمحافظة على هويتهم وشخصيتهم الوطنية.

ونصت الاستراتيجية من خلال المحور الخاص بالترويح واستثمار وقت الفراغ على توفير الأنشطة الترويحية النوعية في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية من خلال عنصر كفاية الأنشطة والمرافق الترويحية والرياضية، وتمكين الشباب بجميع فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية، وأماكن سكنهم، وذوي الاحتياجات الخاصة من استثمار الفراغ، وممارسة هواياتهم واستثمار وقت فراغهم بإيجاد الفضاء والبيئة الملائمة لتشجيعهم على المشاركة في أنشطة شبابية ترويحية منسجمة مع ميولهم واهتماماتهم.

وركز محور المواطنة الصالحة والمشاركة المجتمعية على قضية الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخها من خلال تحقيق الانتماء للوطن وتأصيل

مفاهيم الوطنية والمواطنة في نفوس الشباب، كما جعلت من قضاياها، المشاركة المجتمعية، والغلو والتطرف والأمن الفكري والتطوع. وتناول محور الأسرة أربع قضايا، هي الزواج وتكوين الأسرة والطلاق والعنف الأسري والاحتياجات الخاصة، حيث تسعى الاستراتيجية إلى تعميق القيم الأسرية لدى الشباب من الجنسين وزيادة إقبالهم على الزواج، وتعزيز التوافق والتواصل والترابط بين أفراد الأسرة لبناء أسرة متماسكة مستقرة آمنة، إضافة إلى رفع وعي المجتمع أفرادا ومؤسسات بحقوق وإمكانات الشباب المعاقين.

برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ – المملكة العربية السعودية: هي الخطة الخماسية للمملكة العربية السعودية انشئت عام ٢٠١٥، ونظمت البرنامج مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وترأس البرنامج الأمير محمد بن سلمان وأقيمت خلاله ورش عمل جمعت الوزراء مع شرائح متنوعة من المجتمع السعودي ضمت مسئولين ومشائخ وأعيان ورجال أعمال واقتصاديين وإعلاميين وأكاديميين. تتمحور أبرز ملامح برنامج التحول الوطني لقياس أداء الأجهزة الحكومية من خلال ٥٥١ مؤشر قياس، حول ١٧ مكوناً رئيساً. مشروع التحول الوطني موجه بشكل رئيسي الى فئة الشباب، هذه الفئة التي تشكل نسبة تتجاوز الستين بالمئة، لذلك فإن هذا المشروع يدعم وبشكل كبير التحول من مجتمع الرعاية إلى مجتمع العدالة المجتمعية القائمة على توسيع المجال الكمي والكيفي للطبقة المتوسطة في المجتمع، وكما هو معروف أن استقرار الطبقة الوسطى وتوسعها يشكل محور التوازن في استقرار المجتمعات سياسياً واقتصادياً، كما ان الوصول إلى مجتمع العدالة بدلاً من مجتمع الرعاية سوف يساهم في إعادة النظر

في تحسين المعادلة الاقتصادية عبر الحد من مجموعات كبار الرابحين ومتوسطي المكاسب، لأن ذلك النهج سوف يساهم في الحد من الكم الهائل من الخاسرين اقتصادياً في المجتمع، وتمكين الشباب السعودي للمساهمة في احد اكبر اقتصاديات العالم.

رؤية الكويت٢٠٣٥: تتضمن خطة التنمية الخمسية المحالة من الحكومة إلى اللجنة المالية رؤية دولة الكويت في عام ٢٠٣٥، والتي تهدف إلى تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتزكى فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للخطة:

أولاً- في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى معيشة المواطن، ويرمي هذا الهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بما يحقق زيادة دخل الفرد، مع استقرار المستوى العام للأسعار ورفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ثانياً- من الأهداف الإستراتيجية إعطاء القطاع الخاص حق قيادة التنمية وفق آليات محفزه، ويعكس هذا الهدف زيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو، كما يعبر عن سعي المخطط إلى تهيئة الظروف والبيئة المواتية والآليات المحفزة ليمارس هذا القطاع دوره المرتقب، ويتطلب ذلك تنويع هيكل الملكية في الأنشطة

الاقتصادية بتقليص هيمنة القطاع العام تدريجياً وزيادة مساهمة القطاع الخاص، آخذين بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية وتملك المواطنين للأنشطة الاقتصادية وتعزيز الدور الإنتاجي للطبقة الوسطى في دعم التنمية الاقتصادية.

ثالثاً- أما الهدف الإستراتيجي فهو دعم التنمية البشرية والمجتمعية لما تمثله من أولوية حاكمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية في الكويت لارتباطها ببناء الإنسان الكويتي ومكوناته وولائه، وانصهاره في بوتقة المجتمع الواحد.

لقد اكدت رؤية الكويت ٢٠٣٥ وتحت بند "سياسات التنمية البشرية والمجتمعية" على تمكين الشباب والمرأة في الكويت من خلال تطوير مخرجات التعليم ووضع برامج خاصة بالتمكين الاقتصادي تستنهض دور القطاع الخاص وبالتالي دور الشباب واصلاح سوق العمل بما يتوافق مع التحول الموعود في الرؤية الى اقتصاد حديث قائم على المعرفة والابداع والانتاجية.

قائمة المراجع:

١. العتوم، الدكتور راضي عقلة (٢٠١٤). **التخطيط الاستراتيجي ومتطلباته الحديثة لإدارة المستقبل في دول مجلس التعاون.** صفحة ٤٢.

٢. **ميثاق العمل الوطني:** في ٢٢ نوفمبر من عام ٢٠٠٠م، اصدر سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (أمير البلاد آنذاك) أمراً أميرياً رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٠م، بتشكيل لجنة وطنية عليا، لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني . تشكلت اللجنة من ٤٤ عضواً, برئاسة وزير العدل و الشئون الإسلامية , الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة. شملت اللجنة على وزراء، وكبار الموظفين، و أعضاء مجلس الشورى، و بعض اساتذة الجامعات، و بعض من أعضاء الجمعيات المهنية و الأهلية . عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات، حفلت بالمناقشات و المداولات، أثمرت بالكثير من الأفكار و الملاحظات و المقترحات الإجابية . في ٢٣ من شهر يناير عام ٢٠٠١م، صدر أمر أميري رقم ٨ لسنة ٢٠٠١ م، بدعوة المواطنين للإستفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني . وعقد الاستفتاء بتاريخ ١٤ فبراير من العام ٢٠٠١م، وسط مشاركة شعبية ناهزت ٩٠% ووافق مايقارب ٩٨,٤% من المشاركين على هذه الوثيقة مدشنين عهدا جديدا في مملكة البحرين.

٣. **مملكة البحرين**، دولة عربية مستقلة تقع في منتصف الخليج العربي، تبلغ مساحتها ما يقارب ٧٨٠ كلم/ مربع وعدد سكانها في حدود ١,٤ مليون نسمة. يعتمد اقتصاد المملكة على الصناعات الخفيفة والخدمات المصرفية وتكرير النفط.

٤. معهد البحرين للتنمية السياسية. الاصدار الأول (٢٠٠٦م)، **ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين ومذكرته التفسيرية**. صفحة ١٢.

٥. معهد البحرين للتنمية السياسية. الاصدار الأول (٢٠٠٦م)، **ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين ومذكرته التفسيرية**. صفحة ٣٢.

٦. **الاستراتيجية الوطنية للشباب:** انطلقت الاستراتيجية الوطنية للشباب البحريني في ١٨ مايو ٢٠٠٥م بعد جهود ومشاورات اسغرقت ما يقارب ١٨ شهرا بين المؤسسة العامة للشباب والرياضة وبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي كشريكين رئيسين والعديد من الجهات الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني بالأضافة الى ١٦٠٠٠ شاب و شابة من أبناء البلاد. وبعد الانتهاء من الصياغة النهائية للإستراتيجية، تمت المصادقة عليها من قبل جلالة الملك.

٧. مطر، محمد (٢٠٠٩). **موقع المواطنة في الاستراتيجية الوطنية للشباب**. الملتقى الشباب الأول لمناقشة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للشباب.

٨. **رؤية البحرين الاقتصادية (٢٠٣٠):** أطلقها عاهل البلاد في أكتوبر ٢٠٠٨م، رؤية شاملة لمملكة البحرين، تسعى إلى إنشاء توجه واضح لتطوير اقتصاد المملكة، مع التركيز على هدف أساسي يتجلى في تحسين المستوى المعيشي لجميع مواطني مملكة البحرين. وتم إطلاق الرؤية بعد أربع سنوات من المناقشات المستفيضة مع مجموعة من

صناع القرار في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والهيئات المختصة، بالإضافة إلى بعض بيوت الخبرة والهيئات الدولية. تركز الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ على بلورة رؤية حكومية متكاملة للمجتمع والاقتصاد، والتي تتمحور حول ثلاثة مبادئ أساسية هي التنافسية، والعدالة، والاستدامة.

٩. رضي، أحمد (٢٠١٥). **البحرين... المجتمع في اطار الاقتصاد السياسي.**

١٠. **برنامج عمل الحكومة ٢٠١٥-٢٠١٨: نحو مجتمع العدل والأمن والرفاه.** الفصل التشريعي الرابع، ٣ فبراير ٢٠١٥م.

١١. **برنامج عمل الحكومة ٢٠١٥-٢٠١٨: نحو مجتمع العدل والأمن والرفاه.** الفصل التشريعي الرابع، ٣ فبراير ٢٠١٥م، صفحة ٥١.

١٢. **مبادرة اصلاح سوق العمل:** هي مبادرة اقتصادية للإصلاح سوق العمل تم تدشينها في ٢٠٠٦ بتأسيس هيئتي تنظيم سوق العمل وصندوق العمل، وتهدف الى تمكين المواطنين ورفع تنافسيتهم في سوق العمل.

١٣. **قانون (٥٧) لسنة ٢٠٠٦ والخاص بانشاء صندوق العمل.** المادة (٣)، اهداف الصندوق.

١٤. http://www.tamkeen.bh/docs/LF-Law-Arabic.pdf

١٥. **استراتيجية تمكين ٢٠١٥-٢٠١٧.** صفحة ١٩

١٦. http://www.tamkeen.bh/docs/Strategy-٢٠١٥-٢٠١٧-Arabic.pdf

١٧. **وزارة شؤون الشباب والرياضة:** في عام ٢٠١٥ صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المرسوم رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥ بتعين وزير لشئون الشباب والرياضة ويتولى الإشراف على المؤسسة العامة للشباب والرياضة، ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٥ بإلغاء المؤسسة العامة للشباب والرياضة.

١٨. رضي، أحمد (٢٠١٥). **أهمية التكامل بين المؤسسات الرسمية والمنظمات الشبابية الأهلية في البحرين.**

١٩. **مجمع المنظمات الأهلية الشبابية (٢٠٠٨).** وزارة التنمية الاجتماعية.

٢٠. http://www.social.gov.bh/ngos/national-ngos-support-center/shababia

٢١.

٢٢. **قانون الطفل البحريني (٢٠١٢).** قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٢ لإصدار قانون الطفل. هيئة التشريع والافتاء القانوني.

٢٣. http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=٢٠٥٠#.VrefxzFunIV

٢٤. البلوشي، فاطمة. وزيرة التنمية الاجتماعية. الأمم المتحدة (٢٠١٠) **اتفاقية حقوق الطفل.** لجنة حقوق الطفل.

٢٥.https://www١.umn.edu/humanrts/arabic/CRC٧٦.pdf

٢٦. **الموقع الرسمي لتعداد ٢٠١٠.**
http://www.census٢٠١٠.gov.bh/results.php

٢٧. **قانون مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته (٢٠٠٢).** مرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢. المادة الثانية. وزارة العدل والشؤون الاسلامية والأوقاف.

٢٨. http://www.moj.gov.bh/default٣٠f٠.html?action=article&ID=٨٨٨

٢٩. **توزيع دول العالم وفقا لسن الاقتراع.**
http://www.elections-lebanon.org/elections/docs_٦_G_٣_a_٣.aspx

٣٠. رضي، أحمد (٢٠١٥). **التعليم العالي الرافد الحقيقي للاقتصاد المعرفي.**

٣١. رضي، أحمد (٢٠٠٥). **النموذج البحريني لريادة الأعمال... الطموحات والتحديات.**

٣٢. حجازي، الدكتور مصطفى (٢٠١١). **الاعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي.** صفحة ٤٥. سلسلة الدراسات الاجتماعية (٦٣). المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٣٣. بتصرف. حجازي، الدكتور مصطفى (٢٠١١). **الاعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي.** صفحة ٥٤. سلسلة الدراسات الاجتماعية (٦٣). المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٣٤. بتصرف. حجازي، الدكتور مصطفى (٢٠١١). **الاعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي.** صفحة ٦٢. سلسلة الدراسات الاجتماعية (٦٣). المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٣٥. موقع الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب (٢٠١٦)
http://yes.gov.ae/?lang=ar

٣٦. **موقع رؤية الامارات ٢٠٢١.**
http://www.vision٢٠٢١.ae/ar/our-vision
٣٧. **المجلس الأعلى للتخطيط – سلطنة عمان.** الخطة الخمسية التنموية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠).

٣٨. **رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.** وزارة التخطيط التنموي والاحصاء.
http://www.mdps.gov.qa/portal/page/portal/GSDP_AR/qatar_national_vision_ar/Social_Development_ar

٣٩. **رؤية قطر ٢٠٣٠.** الأمانة العامة للتخطيط التنموي.
http://www.gsdp.gov.qa/portal/page/portal/GSDP_AR/knowledge_center_ar/Tab٤/QNV٢٠٣٠_Arabic_v٢.pdf

٤٠. **تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر: تعزيز قدرات الشباب القطري وادماج الشباب في عملية التنمية (٢٠١٢).** الامانة العامة للتخطيط التنموي.
http://www.gsdp.gov.qa/www١_docs/hdr٣_ar.pdf

٤١. **وزارة الاقتصاد والتخطيط. المملكة العربية السعودية.** الاستراتيجية الوطنية للشباب.
http://www.mep.gov.sa/central/pls/apex/f?p=٢٠٠١:١::

٤٢. **الموقع الالكتروني لمجلس الأمة الكويتي (البرلمان). البحوث والدراسات:** خطط التنمية القادمة لدولة الكويت.
http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=١٥٨٥#sthash.Nz٣fkGbj.dpbs

صدر من سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد (١) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر ١٩٨٣. "نافد"

العدد (٢) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير ١٩٨٤. "نافد"

العدد (٣) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو ١٩٨٤. "نافد"

العدد (٤) : نحو استخدام أمثل للقوي العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير ١٩٨٥. "نافد"

العدد (٥) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولي للبحث الاجتماعي"، يوليو ١٩٨٥. "نافد"

العدد (٦) : حول واقع إحصاءات القوي العاملة الوطنية – المفاهيم– الأجهزة – التطوير، يناير ١٩٨٦. "نافد"

العدد (٧) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو ١٩٨٦. "نافد"

العدد (٨) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير ١٩٨٧. "نافد"

العدد (٩) : قضايا من واقـــع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور – الفراغ – المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس ١٩٨٧. "نافد"

العدد (١٠): ظاهرة المربيات الأجنبيات "الأسباب والآثار"، أغسطس ١٩٨٧. "نافد"

العدد (١١): العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية – مقوماته– دوره – أبعاده، يناير ١٩٨٨.

"نافد"

العدد (١٢): الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو ١٩٨٨. "نافد"

العدد (١٣): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو ١٩٨٩.

العدد (١٤): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر ١٩٨٩.

العدد (١٥): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير ١٩٩٠.

العدد (١٦): القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس ١٩٩٠.

العدد (١٧): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل ١٩٩١.

العدد (١٨): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير ١٩٩٢.

العدد (١٩): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل ١٩٩٢.

العدد (٢٠): أزمة الخليج.. البعد الآخر – الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس ١٩٩٢.

العدد (٢١): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير ١٩٩٣.

العدد (٢٢): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو ١٩٩٣.

العدد (٢٣): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر ١٩٩٣.

العدد (٢٤): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، يناير ١٩٩٤.

العدد (٢٥): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، مارس ١٩٩٤.

العدد (٢٦): واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو ١٩٩٤.

العدد (٢٧): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر ١٩٩٤.

العدد (٢٨): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير – عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر ١٩٩٤.

العدد (٢٩): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها – المفاهيم والقياس والمؤشرات، يونيو ١٩٩٥.

العدد (٣٠): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوي العاملة الوطنية، ديسمبر ١٩٩٥.

العدد (٣١): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو ١٩٩٦.

العدد (٣٢): نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر ١٩٩٦.

العدد (٣٣): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات والمستجدات الحديثة، مارس ١٩٩٧.

العدد (٣٤): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر ١٩٩٧.

العدد (٣٥): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية، يونيو ١٩٩٨.

العدد (٣٦): الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، نوفمبر ١٩٩٨.

العدد (٣٧): كبار السن.. عطاء بلا حدود – دور للرعاية.. ودور للتواصل والمشاركة، مايو ١٩٩٩.

العدد (٣٨): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ وموجهات، سبتمبر ١٩٩٩.

العدد (٣٩): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر ١٩٩٩.

العدد (٤٠): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر ٢٠٠٢.

العدد (٤١): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠٠٤.

العدد (٤٢): الأطفال مجهولو الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات وطرق التعامل والعلاج، يناير ٢٠٠٥م.

العدد (٤٣): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون – مفاهيمه ومؤسسات وأدواره المنتظرة، يوليو ٢٠٠٦م.

العدد (٤٤): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٥م.

العدد (٤٥): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون)، نوفمبر ٢٠٠٦م.

العدد (٤٦): الشراكة الاجتماعية ومسؤولة الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون – دراسة تحليلية ميدانية، يناير ٢٠٠٨م.

العدد (٤٧): الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠٠٨م.

العدد (٤٨): تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٨م.

العدد (٤٩): دليل استرشادي في فن الإدارة والإشراف على الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أغسطس ٢٠٠٨م.

العدد (٥٠): الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سبتمبر ٢٠٠٨م.

العدد (٥١): الفقر ومقاييسه المختلفة – محاولة في توطين الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي، يناير ٢٠٠٩م.

العدد (٥٢): تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – دراسة قانونية تحليلية، مايو ٢٠٠٩م

العدد (٥٣): دراسة حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، يوليو ٢٠٠٩م.

العدد (٥٤): تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠٠٩م.

العدد (٥٥): دراسة مشكلات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في دول مجلس التعاون، يناير ٢٠١٠م.

العدد (٥٦): دراسة المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبريل ٢٠١٠م.

العدد (٥٧): دراسة الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١٠م.

العدد (٥٨): التنظيم القانوني لاستخدام عمال الخدمة المنزلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أغسطس ٢٠١٠م.

العدد (٥٩): التنظيم القانوني لدخول القوي العاملة الوافدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سبتمبر ٢٠١٠م.

العدد (٦٠): قراءة تحليلية في أنظمة المساعدات والضمان الاجتماعي بدول مجلس التعاون، مايو ٢٠١١م

العدد (٦١): مشروعات الأسر المنتجة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠١١م.

العدد (٦٢): قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون (دراسة تحليلية قانونية مقارنه)، يوليو ٢٠١١م.

العدد (٦٣): الإعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون، اغسطس ٢٠١١م.

العدد (٦٤): مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التطورات التشريعية والتنفيذية، سبتمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٥): التنظيم القانوني للوكالات الأهلية لاستقدام العمالة ووكالات تقديم العمالة للغير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر ٢٠١١م.

العدد (٦٦): القانون الاسترشادي الموحد للضمان الاجتماعي مع دراسة تعريفية لأنظمة الضمان الاجتماعي النافذة في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٧): واقع وأهمية الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١١م.

العدد (٦٨): اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين متطلبات التنفيذ والرصد الفعال، نوفمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٩): الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مارس ٢٠١٢م.

العدد (٧٠): نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، يوليو ٢٠١٢م.

العدد (٧١): تحديات السياسة الاجتماعية واحتياجاتها في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية الخليجي مقاربة تطبيقية، أغسطس ٢٠١٢م.

العدد (٧٢): Concept and Rights of Expatriate Temporary–Contract Employment in GCC State in Light of Legislative and Executive Developments, January ٢٠١٢

العدد (٧٣): التعاونيات الخليجية "تاريخ ومستقبل"، سبتمبر ٢٠١٢م.

العدد (٧٤): التنظيم القانوني في الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١٢م.

العدد (٧٥): إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٢م.

العدد (٧٦): دراسة التعاونيات في دول مجلس التعاون: مجالاتها ومشكلاتها وأدوارها المستقبلية، مارس ٢٠١٣م.

العدد (٧٧): قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والاشكاليات، أبريل ٢٠١٣م.

العدد (٧٨): دليل الستين اسئلة واجوبة في آليات الالتزام والرصد لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مايو ٢٠١٣م.

العدد (٧٩): حماية كبار السن في عالم متغير، مايو ٢٠١٣م.

العدد (٨٠): إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، يوليو ٢٠١٣م.

العدد (٨١): الإرشاد الأسري وتدريباته وبرامجه في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٣م.

العدد (٨٢): تفتيش العمل ودوره في كفالة إنفاذ تشريعات العمل، يناير ٢٠١٤م.

العدد (٨٣): آفـــاق الحماية الاجتماعية في دول مجلس التعاون في ضـــوء التوصية الدولية رقم (٢٠٢)، فبراير ٢٠١٤م.

العدد (٨٤): قياس الإســـهام الاقتصـــادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون، مارس ٢٠١٤م.

العدد (٨٥): الدليل الاسترشادي لمشروعات قوانين الجمعيات الأهلية التطوعية في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠١٤م.

العدد (٨٦): قوانين الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، مايو ٢٠١٤م.

العدد (٨٧): التشبيك الالكتروني بين المنظمات الأهلية، يونيو ٢٠١٤م.

العدد (٨٨): التعامل مع الأيتام ومشكلاتهم ومتطلباتهم، يوليو ٢٠١٤م.

العدد (٨٩): مراجعة أدوار ومهام قطاع الرعاية الاجتماعية ومجالاتها وسياساتها، أغسطس ٢٠١٤م.

العدد (٩٠): قضايا ومشكلات جودة الحياة لكبار السن، سبتمبر ٢٠١٤م

العدد (٩١): مواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠١٤م.

العدد (٩٢): التخطيط الاستراتيجي ومتطلباته الحديثة لإدارة المستقبل في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١٤م.

العدد (٩٣): دليـــل التقييم الشامل للحدث الجانح في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر ٢٠١٤م.

العدد (٩٤): دراسة حقوق الطفل في قوانين دول مجلس التعاون دراسة مقارنة مع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الطفل، نوفمبر ٢٠١٤م.

العدد (٩٥): التماسك الأسري (حماية الأسرة في التجارب الدولية)، يناير ٢٠١٥.

العدد (٩٦): الإطار القانوني للسياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون، فبراير ٢٠١٥م.

العدد (٩٧): التعاونيات الخليجية في ضوء التجارب الدولية، مارس ٢٠١٥م.

العدد (٩٨): تقييم أداء المنظمات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون، مارس ٢٠١٥م.

العدد (٩٩): الرعاية اللاحقة للاحداث الجانحين بدول مجلس التعاون (المفهوم والتجارب والتحديات)، ابريل ٢٠١٥م.

العدد (١٠٠): ممارسة الإرشاد الأسري في دول مجلس التعاون: الأسس، العمليات، والقواعد المهنية الخلقية، مايو ٢٠١٥م.

العدد (١٠١): التخطيط الاجتماعي تطبيقات حول عملية التخطيط الاجتماعي لوزارات الشؤون الاجتماعية، أغسطس ٢٠١٥م.

العدد (١٠٢): المبادرات والمشروعات التي نفذتها دول مجلس التعاون الخليجيّ في مجال تمكين المرأة في القطاع الخاص، (دراسة تقيّميه)، يوليو ٢٠١٥م.

العدد (١٠٣): وضع اتفاقية حقوق الطفل في دول مجلس التعاون بعد ٢٥ عاماً (استعراض السياسات والأطر الدستورية والتشريعية وبعض القضايا الدالة) سبتمبر ٢٠١٥م.

العدد (١٠٤): الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها في المجالات الاجتماعية وطرائق الاستفادة منها، أغسطس ٢٠١٥م.

العدد (١٠٥): التخطيط والتدريب الفني والمهني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يناير ٢٠١٦م.

العدد (١٠٦): الحماية القانونية للمرأة العاملة في ضوء تشريعات العمل بدول مجلس التعاون ومعايير العمل الدولية والعربية، يناير ٢٠١٦م.

العدد (١٠٧): دليل عام لقياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي، فبراير ٢٠١٦م.

العدد (١٠٨): الدليل الاسترشادي لقانون التعاونيات في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠١٦م.

العدد (١٠٩): التعاونيات الخليجية في ظل اقتصاد السوق وآلياته، يونيو ٢٠١٦م.

* * *

لضمان حصولكم على مطبوعات المكتب التنفيذي فور صدورها

يرجى الاتصال أو المراسلة على العنوان التالي:

البريد الالكتروني: info@gcclsa.org